

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٠)

البعد القومي للقضية الفلسطينية

فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية

الدكتور ابراهيم ابراش

البعد القومي للقضية الفلسطينية

فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية



مركز دراسات الوحدة العربية

البعد القومي للقضية الفلسطينية

فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية

الدكتور ابراهيم ابراش

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الاولى
بيروت: نيسان/ابريل ١٩٨٧

المحتويات

القسم الثالث

الوطنية والقومية في الفكر السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية

مُقـدّمَــة

يمكننا القول دون مبالغة ان الكتابات والدراسات التي حظيت بها القضيـة الفلسطينيـة، تفوق ما كتب حول قضايا عربية أخرى، لدرجة أن الباحثين والكتاب لم يتركوا جـانباً من جـوانب القضية الا وتناولوه تحليلاً ودراسة، ولم يتركوا مرحلة من مراحل القضية الا واعطوها حقها من البحث، ومع ذلك مازلنا نشاهد او نسمع كل يوم عن دراسات جديدة حول القضيـة الفلسطينيـة، ويندرج بحثي هذا ضمن هذا الجديد.

وقد يتساءل المرء هل أن هناك مسائل غامضة لم تبحث من قبل؟ هـذا البحث يحاول ان يجلي ذلك الغموض.

ام انه يركز على المستجدات في القضية الفلسطينية؟

ام أنه مجرد اضافة كمية وتكرار لما بحثه الاولون؟

في الواقع ان اختياري لهذا الموضوع يرجع لأسباب عدة:

أولاً: أن القضية الفلسطينية مازالت احداثها تترى على السـاحة الفلسطينية والعربية والدولية، وتطوراتها تتفاعل، بحيث أن كل يوم جديد يأتي معه بتطورات وأفكار جديدة. اذاً فالقضية تزيدهـا الايام تعقيداً.

ثانياً: ان المستجدات التي تتوالى على الساحـة الفلسطينيـة والعربيـة، إن كانت تـأتي مصدقـة لتحليلات سابقة، فإنها في الوقت نفسه تتجـاوز وتخطىء الكثـير من التحليلات والتنبؤات السـابقة، الامر الذي يتطلب مواكبة المستجدات، وتصحيح السقط من الافكار.

ثـالثاً: ان الـدراسات السـابقة غـالباً مـا كانت تـركز عـلى الجوانب التـاريخية أو القـانونيـة أو الانسانية للقضية الفلسطينية، وقليل منها عالج جوانب الفكر السياسي المرتبطة بالقضية الفلسطينية.

رابعاً: وهو الأهم انني تناولت في هذا البحث، جانباً جديداً لم يتـطرق اليه بـاحث من قبل،

وهو العلاقة بين القومية العربية وبين الوطنية الفلسطينية.

وبناء على ذلك، فإن الاشكالية الاساسية التي توخيت اظهارهـا من خلال هـذا البحث هي، اولاً: كيف استطاع الفكر السياسي الفلسطيني خلال مسيرته الطويلة ـ منذ انبثاق الوطنية الفلسطينية في اوائل العشرينات من هذا القرن حتى اليوم ـ أن يوفق ما بين المكون القومي للمسألة الفلسطينية باعتبارهـا قضية قومية، وبين الخصوصية الفلسطينية من حيث أهمية تأكيد الوطنية الفلسطينية والمحافظة عليها وتنميتها دون ان تصطدم هذه الوطنية بالقومية العربية؟

والجانب الثاني من الاشكالية هو: كيف استطاعت الحركة القومية العربية بفكرها الوحدوي القومي أن تتعامل مع القضية الفلسطينية، فكرياً من خلال مواءمتها ما بين الفكر القومي، وبين التعامل مع الوطنية «القطرية» الفلسطينية الصاعدة والباحثة عن استقلالها وتثبيت ذاتها، وعملياً ما بين استراتيجيتها كأنظمة وحكومات قومية مقيدة في نظرتها الى الحرب بموازين القوى وباعتبارات دولية، وبين استراتيجية حرب التحرير الشعبية التي تبنتها الثورة الفلسطينية المجسدة للوطنية الفلسطينية.

قد يظن البعض أن تحديد الاشكالية بهذه الصورة يقوم على افتراضات نظرية محضة، لا تنعكس عملياً على واقع القضية الفلسطينية او على التوجهات الفكرية الفاعلة في الساحة الفلسطينية والعربية. وهذا افتراض غير صحيح، ذلك أن هذه الاشكالية لازمت سيرورة الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداياتها الاولى وحتى يومنا هذا، وفرضت وجودها بشكل حاد خلال السنوات الاخيرة مع احتدام الصراع حول الاستقلالية الفلسطينية، وحرية العمل الفلسطيني، فبينما كانت الثورة الفلسطينية تتمسك باستقلالية القرار الفلسطيني القائمة على خصوصية المسألة الفلسطينية، كانت قوى «قومية» اخرى ترفض من «منطلق قومي وحدوي» التفسير الفلسطيني لاستقلالية القرار باعتباره نوعاً من الاقليمية المناقضة لجوهر القضية الفلسطينية كقضية قومية.

ومن هنا تتبدى على ما أرى أهمية هذا الموضوع. ومن هنا ايضاً يفرض السؤال التالي نفسه، هل الوطنية الفلسطينية المجسدة باستقلالية القرار الفلسطيني واستقلالية العمل الفلسطيني تتناقض مع التوجهات القومية الوحدوية العربية؟

في محاولتي للاجابة عن هذا السؤال الذي يختصر الاشكالية الموضحة اعلاه، لا بد من الرجوع الى البدايات الاولى لظهور الحركة القومية العربية ولموضع القضية الفلسطينية ضمن اهتمامات هذه الحركة، وايضاً كانت الضرورة تفرض ان نتلمس البدايات الاولى لظهور الوطنية الفلسطينية.

وقد وصلت بعد بحث موسع لتلك المرحلة الى ان الشعب الفلسطيني كان يعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، وتحديداً جزءاً من سوريا الكبرى، ولم يلحظ الفلسطينيون خصوصية اقليمية لهم الا بعد تراجع الاندفاعة القومية الاولى وسقوط الحكومة الفيصلية في دمشق عام ١٩٢٠، وتفسخ الحركة القومية العربية الى تجمعات اقليمية متعددة. حينئذ وجد الفلسطينيون انفسهم وحيدين في الميدان، مما حدا بهم للبحث عما يملأ الفراغ، فسلكوا طريق الاعتماد على النفس، وبدأت الحركة الوطنية الفلسطينية تعبر عن نفسها بصورة خجلة ومترددة في البداية، ثم بدأت تتوطد

دعائمها كلما تراجعت الحركة القومية العربية، أي أن العلاقة بين الوطنية «القطرية» الفلسطينية وبين القومية العربية هي علاقة عكسية، فتصاعد هذه الاخيرة وازدهارها كان يصاحبه تراجع في القطرية الفلسطينية والعكس صحيح.

الا أن هذه الوطنية الفلسطينية الصاعدة سرعان ما وضع حد لها مع حرب عام ١٩٤٨ التي كان من أهم نتائجها تبعثر الحركة الوطنية الفلسطينية وتسلم الانظمة العربية، وخصوصاً القومية منها، مقاليد الأمور على حساب الوطنية الفلسطينية.

كانت الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٥ تشكل المرحلة القومية بالنسبة للقضية الفلسطينية وللفكر السياسي الفلسطيني، فتصدت هذه الحركة بفصائلها الثلاثة: حركة القوميين العرب، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحركة الناصرية لمعالجة القضية الفلسطينية. وانعكس الفكر القومي العربي على الفكر السياسي الفلسطيني، او ما تبقى منه واستوعبه. الا أن الحركة القومية العربية والفكر القومي العربي، كان اعجز من أن يتمكن من فعل شيء جدي للقضية الفلسطينية، بل ضاعت البقية الباقية من فلسطين اضافة الى اجزاء من بلاد عربية اخرى. وفرض على الفلسطينيين أن يعيشوا كمواطنين من درجة ثانية محرومين من أدنى شروط الحياة الكريمة، وفرض عليهم ان يكونوا مجرد مراقبين للاحداث التي تهم قضيتهم دون ان يشاركوا في صنع الحدث.

في ظل هذه الاجواء انبثقت الوطنية الفلسطينية من جديد وفرضت وجودها على الساحة الفلسطينية والعربية. وصاحب هذا ظهور الفكر السياسي للثورة الفلسطينية محاولاً تجاوز القصور الذي اعترى الفكر القومي العربي في تعامله مع القضية الفلسطينية، مطوراً هذا الجانب ومتجاوزاً ذاك، دون أن يقطع الصلة تماماً بالقومية العربية، ولكنه ايضاً طرح تصوره الخاص لجدلية العلاقة بين الوطنية والقومية وتصوره الخاص للوحدة العربية. والأهم من كل ذلك، أضاف الفكر السياسي للثورة الفلسطينية تصوره لمنهجية حل الصراع القائمة على استراتيجية الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية طويلة الأمد.

لقد اعطيت بحثي هذا من الناحية المنهاجية شكل الدراسة المقارنة ما بين الفكر السياسي القومي العربي، وبين الفكر السياسي الفلسطيني، ولقد حاولت قدر الامكان ان أبتعد عن التكلف في التأويل أو التعسف والاطالة في الشرح والتفسير، متحاشياً قدر الامكان الابتعاد عن الشطط في الاستنتاج واصدار الاحكام، بما يتنافى مع المتطلبات الموضوعية للبحث العلمي الاكاديمي.

ومن ناحية اخرى، فلقد قصدت أن يكون أسلوب الكتابة قائماً على التحليل النقدي، وربما يلاحظ من يقرأ البحث انني كنت قاسياً في اصدار الاحكام، أو انني ابرزت النواقص والعيوب وتجاهلت الانجازات والايجابيات. وفي الحقيقة انني أقر بأنني اصدرت أحكاماً قاسية ولكنها مبنية على التحليل والبحث الموضوعي، وعذري في ذلك انني عندما ابحث في الحركة القومية العربية وتحديداً الانظمة القومية التي تدّعي تمثيلها للقومية العربية، هذه الانظمة التي كان لها الدور الاساسي في قيادة الاحداث في المنطقة العربية خلال ما يزيد عن عقدين من الزمن، او عندما أبحث في حركة المقاومة الفلسطينية التي شغلت الرأي العام العربي خلال العقدين الماضيين، فإنني أبحث في

الفعاليات الاساسية التي امتلكت زمام أمور الأمة العربية خلال الفترة المشار اليهـا، تلك الفعاليـات التي اوصلت الأمة العربية الى ما هي عليه من تدهور وفرقـة وانحطاط، وبـالتالي، فـإنني وجدت أن أي دراسـة موضـوعية منهجيـاً وملتزمة قـومياً، لابـد ان تضع النقـاط على الحـروف، وان تبتعد عن العـاطفة التي كثـيراً ما تبعـد عن الواقـع وعن الانتماءات الضيقـة التي تجعل البـاحث لا ينظر الا في حدود انتمائه، ولا يستشرف الآفاق الواسعة للعالم من حوله.

ولأبتعد عن الانتقائية، فإنني ربطت الفكرة بالواقع، وجعلت مقياس الحكم على مصداقية أي فكر هو مدى فعله واحتكاكه بالـواقع الملمـوس، ومن هنا، جـاء هذا البحث جـامعاً مـا بين الفكـر السياسي من جانب، وبين تحليل الاحداث من جانب آخر. وقد انعكست محاولتي للربط بين الفكـر وبين الواقع على تصميمي للموضوع حيث افردت حيزاً لا يستهـانَ به لـلاحداث، وذلـك عائـد في اعتقـادي الى أن أي دراسة فكـرية لحـركة او حـركات سيـاسية جمـاهيريـة يجب ان تربط بـين الفكر والممارسة، والا تحولت الى مجرد دراسة فلسفية نظرية محضة تؤثر في عقول دارسيها وبـاحثيها أكـثر من تأثيرها في الواقع الذي ما وجدت هذه الحركة او الحركات الا لتغييره وتطويره.

ولابـد أن أشير الى أن كثـيراً من الصعوبـات قد واجهتني خـلال كتابـة البحث، البعض منها يتعلق باعتبارات منهجية، والبعض الآخر يتعلق بقضايا البحث والتنقيب عن المعلومات للوصول الى الحقيقة او ما يقنـع القارىء انها الحقيقـة. فمن ناحيـة منهجية، كـانت الصعوبـة الاساسيـة مرتبـطة بكيفية التعامل مع الحركة القومية العربية، ذلـك ان ما يتبـادر الى ذهن القارىء العـادي أن الحركـة القومية العربية حركة متحدة الفكر ومنسجمة التوجهات، بينما الحقيقة ان الحديث عن حـركة قـومية عربية واحدة يتسم بكثير من المبالغة. فهذه الحركة بها من الاختلافات والتباينات بين تياراتها بقدر ما بها من الانسجام والتوافق. فكان من الصعب عليّ أن أدرس موقف الحركة القومية العربية من قضية ما دون ان اضطر الى تقسيم هذه الحركة الى فصائلها الرئيسية الثلاثة، وتناول كل فصيل على حدة، ومع ان هذه الطريقة قد تشوه بعض الشيء الصورة الجمالية لتقسيمات الموضوع ومنهجيـة التعامـل مع وحـداته والتي اتبعتهـا في الفصـول الاخـرى، الا انني كنت مضـطراً الى ذلـك نـظراً الى التبـاين في المواقف بين هذا الفصيل وذاك في بعض القضايا موضع البحث.

فعند تناولي لموقف الحركة القوميـة العربيـة من العمل الفـدائي الفلسطيني واستقـلالية القـرار الفلسطيني مثلا، كان موقف حركة القوميين العـرب مختلفاً عن مـوقف جمال عبـد الناصر حـول هذا الموضوع، فالاولى حركة جماهيرية حزبية يحتل العنصر الفلسطيني دوراً اسـاسياً في قيـادتها، وبـالتالي كانت قريبة جداً من العمل الفدائي، الامر الذي ادى الى أن تتحول في جزء اساسي منها الى فصائل في حركة المقاومة الفلسطينية وتتبنى استراتيجية الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، بينما كان عبد الناصر كرئيس دولة حذراً جداً في تعامله مع العمل الفدائي. والامر نفسه بالنسبـة الى حزب البعث العـربي الاشتراكي الـذي على الـرغم من تأييـده للعمل الفـدائي وحرب التحـرير الشعبيـة، الا أن انظمته كانت ومازالت مقيدة في تصورها للحرب مع اسرائيل، بالحرب النظامية القائمة عـلى موازين القـوى والاعتبارات الـدولية. من هـذا المنطلق، فـإن الصعوبـة الاولى التي واجهتني هي انني كنت

مضطراً أن اتناول في بعض القضايا كل فصيل من فصائل الحركة القومية على حدة، بينما في قضايا اخرى ادمجتها كجسم واحد.

أما الصعوبة الثانية فتتعلق بكيفية التعامل مع المراجع والمعلومات. والصعوبة في الواقع لا تكمن بقلة النصوص او المراجع، بل في كثرتها، ولكنها كثرة اختلط فيها «الحابل بالنابل»، فكانت عملية الفصل بين الطروحات الجادة التي تعبر عن حقيقة الفكر السياسي القومي العربي او الفلسطيني، وبين الطروحات الموجهة للاستهلاك الشعبي وللتعبئة الجماهيرية دون أن تعبّر فعلاً عن حقيقة السياسة الرسمية للجهة المعنية بالأمر، كانت عملية الفصل هذه جد صعبة وشاقة، حيث كنت مضطراً في كثير من الحالات الى عدم التسرع في اصدار احكام أو استخلاص تأويلات من نص محدد قبل أن أبحث في الجهة التي صدر عنها والظروف التي صاحبت صدوره والطرق الموجه اليه، حتى اتمكن في النهاية من وضع هذا النص في سياقه الصحيح من الفكر السياسي للجهة المعنية.

فمثلاً عند تناولي للنصوص «مواثيق، خطب، تصريحات، بيانات... الخ» المتعلقة بالفكر السياسي الفلسطيني، فإن محتوى هذا الفكر كما هو مثبت في المواثيق الاصلية للثورة الفلسطينية يختلف عن التصريحات التي يدلي بها القادة الفلسطينيون في المؤتمرات الدولية او المقابلات الصحفية مع أجهزة الاعلام الغربية،وما يعلنون عنه في الحالات الأخيرة لا يجرؤون على تثبيته في المواثيق الرئيسية وان تطلب التكتيك السياسي ادخال بعض التعديلات، يتم اللجوء الى صيغ غامضة وعبارات مطاطة تقبل أكثر من تأويل وتفسير، حتى لا يخسروا جماهيرهم مقابل ارضاء قطاع من الرأي العام العالمي أو كسب ود هذا النظام العربي أو ذاك، مثلاً النص على اعتبار الكفاح المسلح هو الطريق الحتمي والوحيد لاسترداد فلسطين، أو تحديد هدف النضال الفلسطيني... الخ.

ومن هنا، فإنني لجأت الى المواثيق الاساسية لتذليل هذه الصعوبات دون اغفال التحولات التدريجية في المنحى الفكري لهذه الحركة او تلك التي يعبر عنها من خلال تصريحات القادة، او البيانات التي تصدر في المناسبات، أو الرد على ما يطرح من مشاريع او اقتراحات.

ولابد أن أشير الى أن عملي هذا ما هو الا محاولة متواضعة حاولت فيها قدر الامكان ان اتنكب طريق الصواب وان التزم بأقصى درجات الموضوعية. وان كان هناك خلل في المنهج او نقص في التحليل، فإن ما يشفع لي أن هذه هي المحاولة الاولى التي تتصدى للاشكالية موضع البحث حيث لم يسبق لأحد أن تناولها بالشكل الشمولي الذي تناولته. كما أن التشتت الفكري والانقطاع الحاصل بين الفكر القومي وبين ممارسة مدعي القومية العربية، تجعل الدراسة أكثر صعوبة.

ارجو من الله أن تكون هذه الدراسة مساهمة تصب في اتجاه تسليط الضوء على جانب من الفكر القومي العربي والفكر السياسي الفلسطيني، وأن يكون فيها نفع لمن اراد أن يبحث في هذا الميدان.

وأشكر في الختام مركز دراسات الوحدة العربية للجهود الجبارة التي يقوم بها في خدمة الأمة العربية من خلال تعزيزه للفكر القومي واهتمامه بكل ما ينشر حول الموضوع، فهو نبراس مضيء يهدي ويوجه الباحثين والمهتمين بالفكر القومي العربي، في عالم تطغى فيه العقلية والممارسة الاقليمية.

ابراهيم ابراش
حزيران/ يونيو ١٩٨٦

القسم الأوّل
الوَطنيّة والقوميّة في النضال الفلسطيني حتى عام ١٩٤٨

الفصل الأوّل

الحركة القوميّة العربيّة الناشئة والمسألة الفلسطينية

اقترن ظهور الحركة القومية العربية وتطورها المستمر بخصوصية المسألة الفلسطينية، حيث كان المدخل الفلسطيني دائماً يشكل جسراً ومعبراً لابد من ولوجه أمام كل من يحاول بناء القومية العربية وترسيخها من خلال مظهرها الاساسي، الوحدة العربية، أو أمام من يحاول ضرب هذه الحركة القومية ووأدها من خلال إجهاض أي تحرك وحدوي عربي.

إن التاريخ خير شاهد على خصوصية المسألة الفلسطينية وجوهريتها في هذا المضمار. فمنذ أن حاول محمد علي والي مصر أن يبني دولة عربية في الاجزاء العربية الخاضعة للحكم التركي بواسطة ابنه ابراهيم باشا (١٨٣٠ ـ ١٨٤١)، وضع نصب عينيه البدء باحتلال بلاد الشام بما فيها فلسطين، هذه المحاولة الاولى لإقامة دولة عربية موحدة، على الرغم من كون رائدها لم يكن عربياً، فإنها شكلت ناقوس خطر نبه القوى الاستعمارية الى أهمية موقع فلسطين في المخططات الهادفة لإقامة دولة عربية موحدة، ومنذ تلك الفترة دخلت فلسطين وموقع فلسطين وقضية عروبة فلسطين ضمن المخططات الاستعمارية الهادفة لوأد أي محاولة وحدوية في المنطقة. وكأن التاريخ يعيد نفسه، أو بالاصح أن الفكر الاستعماري بخصوص المنطقة اتسم بوضوح الرؤية وتحديد الهدف على الرغم من الاختلاف الحاصل في الصورة أو المبدأ الذي يعطى للوجود الاستعماري في كل مرحلة وفي كل قطر، اضافة الى أن ظهور الحركة القومية العربية كان يصطدم دائماً بالخصوصية الفلسطينية، فقد ترافق أيضاً مع ظهور أو خلق الحركة الصهيونية العالمية، والتي تجسد هدفها الاساسي في نفي عروبة فلسطين وإقامة دولة يهودية على أرضها (فلسطين).

إن هذا الثالوث المتناقض الاطراف ـ الحركة القومية العربية، الحركة الصهيونية والمصالح الاستعمارية، والشعب الفلسطيني، ومنذ منتصف القرن الماضي وحتى اليوم ـ يشكل المحرك الاساسي لما يعرف بمشكل الشرق الاوسط، وتعتبر العلاقة بين أطرافه في تناقضها او تحالفها موضع اهتمام وبحث اختلفت حوله الرؤية وتعددت التفسيرات وتشعبت الآراء، فكل واحد منهما يتناقض مع

الآخر أو يتحالف معه حسب الرؤية السياسية أو المصالح الآنية التي تفرزها متطلبات كل مرحلة.

امتازت المرحلة اللاحقة لعام ١٩٤٨ ـ وهو عام إقامة دولة (إسرائيل) - بوضوح الرؤية نسبياً من حيث عملية الفرز لمعسكر الاعداء ولمعسكر الاصدقاء، حيث أصبحت التحالفات واضحة ومكشوفة، وبالتالي اللعب السياسي والدبلوماسي يطرح اوراقه دون مواربة، فإن مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨ امتازت بالغموض وتشابك الاطراف وتداخلها، وخصوصاً فيما يتعلق بالعلاقة بين الوطنية والقومية في النضال الفلسطيني وموقف الحركة القومية العربية من عروبة فلسطين، وبين التحالف الصهيوني الامبريالي. وعلى ذلك، فإن توضيح ملابسات هذه المرحلة يعتبر مدخلاً لا بد منه لمن أراد الولوج الى خصوصيات الفكر الفلسطيني وتتبع المسألة القومية في علاقتها الجدلية وتقاطعها مع المسألة الوطنية الفلسطينية. فقضية فلسطين ليست وليدة نكبة عام ١٩٤٨، كما أن التشكيك بعروبة فلسطين لم يوجد مع قيام دولة (إسرائيل)، فكل من هذين الحدثين هما تحصيل حاصل وإفراز طبيعي لمخططات دولية تسبق هذا التاريخ بكثير، وعليه، فإن الفهم السليم للبعد القومي للمسألة يتطلب بحثاً ولو موجزاً للجانب التاريخي لظهور الحركة القومية العربية وموقع فلسطين وشعب فلسطين في هذه الحركة.

اولاً: نشأة الحركة القومية العربية والموقف من عروبة فلسطين

مدخل تاريخي

شكّلت فلسطين تاريخياً جزءاً من سوريا الطبيعية، ولم تعرف كدولة قائمة بذاتها إلا بعد الانتداب، وبالتالي كانت تخضع لما تخضع له البلاد السورية (وهي ما يعرف اليوم بسوريا والأردن وفلسطين ولبنان). وشكّل شعبها جزءاً من الشعب العربي السوري، وما عملية الفصل بين فلسطين وبقية الأراضي السورية إلا جزءاً من مؤامرة قصد منها تجزئة البلاد العربية. وتهيئة الجو الملائم لنفي عروبة فلسطين وإقامة دولة يهودية.

وتؤكد كتب التاريخ «ان سوريا شريط طويل من البلاد الجبلية العالية تمتد من شبه جزيرة سيناء الى خليج الاسكندرية في خط يكاد يكون مستقيماً، وهناك مقاطعة صغيرة في جنوبها تسمى فلسطين أو الديار المقدسة»[1].

لقد كانت سوريا ومنذ أقدم العصور ينظر اليها على أنها وحدة طبيعية واحدة، وعلى ذلك، فإن مسألة عروبة فلسطين لا تنفصل عن عروبة بقية أجزاء سوريا، فكما أن الشك لا يداخل عروبة سوريا او الاردن، فإنه قياساً لا يمس فلسطين أرضاً وشعباً. ويذكر جيفريز نقلاً عن السير جيمس فريزر قائلاً: «إن من رأي الفقهاء الاكفاء أهل الخبرة والمعرفة أن فلاحي فلسطين الناطقين بالعربية أخلاف للقبائل

---

(١) جوزيف ماري ناكل جيفريز، فلسطين اليكم الحقيقة، ترجمة احمد خليل الحاج، مراجعة محمد احمد انيس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١ - ١٩٧٣)، ج ١، ص ٣٣.

الوثنية التي كانت تعيش هناك قبل الغزو الاسرائيلي، وظلت أقدامهم ثابتة في التربة منذ ذلك التاريخ، وتوالت عليهم موجات الفتح المتعاقبة التي طغت على البلاد دون أن تحطمهم»[٢].

عندما فتح عمر بن الخطاب فلسطين تسلم مفاتيح القدس من العرب المسيحيين، ولم يكن في القدس آنذاك أي وجود يهودي. وبعد ذلك ـ عندما أصبحت بلاد الشام تحت الحكم التركي ـ اعتبرت فلسطين ولاية من سوريا، ولم تميز عن بقية البلاد السورية. ففي عام ١٨٤٠ ألحقت القدس بأيالة صيدا، ومن المعروف أن صيدا اليوم هي جزء من لبنان، وفي عام ١٨٦٠ وبعد أن نصب والٍ جديد على دمشق ألحقت القدس ـ التي أصبحت متصرفية حسب التقسيم الاداري العثماني ـ بولاية دمشق، واستمر الحال الى عام ١٨٧٠، حيث خضعت مباشرة لإدارة الباب العالي. ومع ذلك خضعت القدس لتبعية ثقافية ومالية مارستها عليها ولاية بيروت[٣].

إن ما انطبق على فلسطين من حيث التقسيمات الادارية والسياسية انطبق على بقية بلاد الشام، فكانت اجزاء مما يعرف بسوريا اليوم تخضع لولاية بيروت، وأطراف من شرق الاردن كانت تتبع ولاية سوريا. . . الخ.

هذه التقسيمات الادارية أن دلت على شيء، فإنها تدل على التداخل ووحدة الحال بين فلسطين وبقية اجزاء سوريا الطبيعية. فقد شكلت فلسطين جزءاً لا يتجزأ من بلاد الشام، وكان من الصعب الحديث عن فلسطين بمعزل عن محيطها العربي. ولم تفصل فلسطين عن بقية الاجزاء العربية الا مع دخول المخططات الاستعمارية الصهيونية موضع التنفيذ في بداية القرن الحالي، بحيث أصبح نفي عروبة فلسطين وفصلها هو المدخل المؤدي الى تجزئة المنطقة العربية وضرب الحركة القومية العربية الناشئة، والتي مثل الفلسطينيون جزءاً أصيلاً فيها لاحساسهم الغريزي بأن الحركة القومية العربية والوحدة العربية هي خلاصهم مما يحاك ضد أرضهم من مؤامرات، فولجوا باب القومية العربية بقوة ورفدوا الحركة القومية بقوة جديدة لشعورهم بأنها تشكل المعادل الموضوعي لمواجهة الحركة الصهيونية وتحالفاتها الدولية.

١ ـ نشوء الحركة القومية

لم تأخذ الحركة القومية العربية شكلاً موحداً ونهائياً منذ نشأتها وحتى اليوم، ولكنها تطورت ونمت وتشكلت في كل فترة زمنية بما يتناسب مع الشروط الموضوعية والتاريخية التي عاصرتها. وكان من المتفق عليه أن الحركة القومية العربية وضعت دائماً نصب عينيها إقامة دولة عربية مستقلة. إن المحتوى الفكري والاطار النظري لهذه الحركة تباين من حيث تحديد الشمولية الترابية لهذه الدولة أو من حيث الرؤية الفكرية والايديولوجية للقائمين على هذه الحركة.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣) بهذا الشأن، انظر: زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ط ٣ ([بيروت]: دار النهار للنشر، ١٩٧٩)، وجورج انطونيوس، **يقظة الأمة العربية** (بيروت، ١٩٦٢).

ومع أن الباحثين في الحركة القومية العربية اختلفوا في تحديد المعين الذي استمدت منه هذه الحركة فكرها وأسسها النظرية ومبررات نشوئها[4]، فإن من الممكن حصر الآراء حول هذا الجانب ضمن تيارين ينضوي تحت لوائها مختلف الآراء:

الأول: ان ظهور الحركة القومية العربية جاء كرد فعل لحالة الانحطاط والتخلف التي عاشها العرب في ظل الحكم التركي، ومحاولة التتريك التي مارستها حركة (تركيا الفتاة) بعد وصولها الى الحكم في تركيا عام ١٩٠٨، ضد العرب، وعليه كان ظهور الحركة العربية هو رد فعل ودفاع عن الكينونة العربية والشخصية العربية ضد محاولات وأدها ونفيها.

الثاني: يرجع ظهور الحركة القومية العربية، كتطور تاريخي وتجاوب موضوعي، مع ظهور وتطور الحركة القومية في أوروبا وتأثر الشباب العربي وخصوصاً الدارسين منهم في أوروبا بالحركة القومية هناك وإنجازاتها العظيمة. وقد نقل أولئك الشباب انطباعاتهم وإعجابهم الى أهلهم وذويهم في أرض الوطن. اضافة الى ان البعثات التبشيرية في بلاد الشام لعبت دوراً لا يستهان به في إحياء التراث العربي وخصوصاً بين الشباب المسيحيين الذين كانت تجندهم تلك البعثات وتخوفها من أن تجرفهم موجة المد الاسلامي ويصبحوا أقلية منسية ومهمشة في أوطانهم.

وفي واقع الامر، فإنه من الاجحاف إرجاع ظهور الحركة القومية العربية لسبب واحد أو إخضاعها لحدث معين. فالشعور القومي العربي والاحساس بالانتماء العربي صفة لصيقة بالشخصية العربية. ولم يندثر هذا الاحساس أو يزول بفعل عوامل الانحطاط والتدهور التي عاشها العرب. ولكن غطى على هذا الشعور هموم ومشاغل أخرى. وعلى ذلك، فإن ما ظهر في بداية القرن هو الاطار المنظم لهذا الاحساس او فلنقل إعطاء هذا الشعور والانتماء القومي الاولوية في تحديد الشخصية العربية وفي تعاملها مع محيطها الدولي. وكانت احداث بداية القرن ونهاية القرن السابق قد اوجدت المناخ الملائم لذلك. فالانفتاح العثماني على الغرب وإيجاد قنوات من الاتصال والتعامل بينهما نقل للعرب الخاضعين للسيطرة العثمانية فوائد الترابط القومي وأحيا لديهم الآمال القومية. وقد لعب الاوروبيون دوراً لا يستهان به في هذا المضمار، وذلك لعلمهم ان إحياء الشعور القومي لدى الاقليات الخاضعة للحكم العثماني سيؤدي الى فسخ الامبراطورية ومن ثم إضعافها، وهذا ما كانت تخطط له السياسة الاوروبية. اضافة الى ذلك، فإن فشل السلطات العثمانية في أواخر عهد السلطان عبد الحميد في القيام بإصلاحات جذرية في مختلف مناحي الحياة في الامبراطورية زاد من تفاقم الاوضاع سوءاً، مما خلق حالة من التململ والشعور بالظلم دفع بالسلطات العثمانية الى القيام بأعمال قمع وإضطهاد بين المواطنين العرب زادت من شعورهم بضرورة التخلص من ذلك الوضع.

لعبت كل هذه العوامل والاحداث دوراً في انتقال القومية العربية من مجال الشعور بالانتماء الى

---

(٤) حول مصادر الفكر القومي العربي في بداية ظهوره، والجدل القائم آنذاك خصوصاً بين التيار الاسلامي وبين التيار العلماني، انظر: فيصل دراج، «شكل الفكر القومي في القرن التاسع عشر،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٣ (ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٨٦ - ٩٧.

مجال العمل والتنظيم لأجل تجسيد هذا الشعور بدولة موحدة تنفض عن نفسها غبار الماضي، وتواكب ركب الحضارة المتدفق دوماً الى الامام، وتكسر قيود التخلف التي قيدتها بها عهود الظلم والاضطهاد العثماني باسم الدين وباسم الخلافة العثمانية. ولكن هذا لا يعني أن القومية العربية كانت نقيضاً للاسلام أو جاءت بديلاً عنه كما يروج المغرضون، ولكنها جاءت لكي تعطي للعرب دورهم في العالم الاسلامي وفي تسلم مقاليد الامور في وطنهم العربي. ويمكن القول إن المدخل الاسلامي كان عاملاً مهماً في الانتفاض على الحكم العثماني. وإن تمجيد دور العرب ترافق أو بالاحرى سبق المدخل القومي السياسي الذي قام على أكتاف الرواد الاوائل للقومية والذين ينتمون ـ في غالبيتهم ـ الى عائلات مسيحية. ويعتبر د. محمد عمارة أن القومية على الرغم من كونها لا تمثل ركناً من أركان الاسلام إلا أنه لا ينكر (الواقع) الذي يعيش فيه الناس، والقومية بعض من هذا الواقع الذي يعيشه الناس، والذي تكامل معه الاسلام[5].

كتب عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ ـ ١٩٠٢) في **أم القرى** قائلاً: «العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية، بل الكلمة الشرقية . . . العرب أنسب لأن يكونوا مرجعاً في الدين وقدوة للمسلمين، حيث كان بقية الأمم قد اتبعوا هديهم ابتداء، فلا يأنفوا عن اتباعهم أخيراً»[6]. ورداً على ادعاءات الاتراك القائلة بافضليتهم على العرب والمسلمين، وأنهم أحق بالخلافة قال: «الاتراك لم يخدموا الاسلامية بغير إقامة بعض الجوامع لولا حظ نفوس ملوكهم بذكر اسمائهم على منابرهم لم تقم، وأنهم أتوا الى الاسلام بالطاعة العمياء للكبراء وتخشية الملك الى المصائب، وباحترام مواقد النيران (أوجاقات) فزادوا بذلك بلات في طين الخرافات»[7].

ويعتقد جمال الدين الافغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧) ـ ان الدين لا يمكنه أن يلغي الجنسية أو يغيرها. وخضوع العربي للتركي لا يعني فقدان الأول لهويته القومية، لأنه لا سبيل الى تمييز أمة عن أخرى إلا بلغتها، فهو يعتقد أن الأمة العربية هي (عرب) قبل كل دين ومذهب. وهذا الأمر من الوضوح والظهور للعيان بما لا يحتاج معه الى دليل أو برهان[8].

إلا أنه يلاحظ على هذا التيار الاسلامي على الرغم من نقده للحط من قدرة العرب باسم الدين، فإن العامل الديني كان شديد التأثير في رؤيتهم للعامل القومي، حيث كانوا يتخوفون مما قد يترتب على تفسخ الامبراطورية العثمانية من نتائج وخيمة تمثلت لديهم في الغزو الاوروبي المسيحي والذي اعتبروه اكثر خطراً من الهيمنة العثمانية. ومن هنا كانت مواقفهم تنمو باتجاه الدعوة الى اللامركزية والى الخلافة الاسلامية العربية أكثر مما كانت دعوة الى الانفصال. ولم تتطور الحركة

---

(٥) بهذا الخصوص، انظر: محمد عمارة، **الاسلام والعروبة والعلمانية** (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨١)، **والقومية العربية والاسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١).

(٦) عبد الرحمن الكواكبي، **الاعمال الكاملة** (بيروت: اصدار المؤسسة العربية، [د. ت.])، ص ٣٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٥.

(٨) جمال الدين الافغاني، **الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغاني؛ مع دراسة عن الافغاني الحقيقة الكلية**، تحقيق محمد عمارة ([القاهرة]: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، [١٩٦٨])، ص ٥٧.

القومية العربية الى حركة انفصالية إلا مع ظهور الجمعيات السرية في بلاد الشام منذ بداية القرن العشرين، وبعد فشل جميع محاولات الاصلاح، ورفض مطالب العرب باللامركزية.

تحولت الحركة القومية وأخذت طابعها العلماني في بلاد الشام (سوريا ـ لبنان ـ فلسطين) والعراق على يد عدد من المفكرين القوميين، والعسكريين الذين خدموا في الجيش العثماني. ولن ندخل هنا في تفاصيل تطور الحركة وتنظيماتها المختلفة لأن هذا يبتعد قليلاً عن جوهر بحثنا. ولكن يمكننا القول بإيجاز إن الحركة القومية عبرت عن نفسها بعدد من المنظمات السرية التي تعلقت بها آمال العرب، وربما كان أقوى هذه التنظيمات حزب العهد الذي كان من أخطر التنظيمات بالنسبة الى الاتراك، لأن أعضاءه كانوا جميعاً من الضباط العرب من الجيش التركي. اضافة الى الحزب المذكور، كانت جمعية (العربية الفتاة) وهي جمعية مدنية ظهرت في البداية بين الشباب العرب الدارسين في باريس عام ١٩١١، وكان ثلاثة من مؤسسيها من الفلسطينيين[٩].

وكانت هناك تنظيمات أخرى أقل شأناً مثل الجمعية القحطانية عام (١٩٠٩)، والمنتدى العربي عام (١٩٠٩) وحزب اللامركزية عام (١٩١٢). ومع أن هذه التنظيمات تبنت سراً شعار الانفصال وتقويض الامبراطورية العثمانية إلا أنها علناً دعت وعملت الى الدعوة للامركزية ومشاركة الاتراك في شؤون الحكم. فالمؤتمر العربي الاول المعقود في باريس عام ١٩١٣ لم يتطرق إطلاقاً الى الانفصال، ودعا الى الأخذ باللامركزية، إلا أن المماطلة التركية وظهور بوادر الحرب العالمية الاولى، اجبر العرب على أن يخطوا الخطوة المصيرية نحو الثورة والانفصال. فعند دخول تركيا الحرب الأولى، أسقط العرب شعار المشاركة ورفعوا شعار إقامة الدولة العربية الموحدة. وبذلك اكتسبت الحركة القومية العربية أبعادها الكاملة بوضع شعار الدولة القومية هدفاً لها.

ولكن أين كان الفلسطينيون من هذه الأحداث، وما هو موقفهم منها، وكيف تعاملت الحركة الوليدة مع قضية شعب فلسطين؟

يذكر جوزيف جيفريز أن عرب فلسطين كانوا من المشاركين الاساسيين في هذه الاحداث، فقد برزوا أيما بروز بين منظمي الجمعيات القومية[١٠]، بحيث شاركوا في تأسيس كل هذه التنظيمات الى جانب إخوانهم العرب، مع العلم ـ وكما ذكرنا سابقاً ـ أن فلسطين لم تكن تعرف كوحدة سياسية مستقلة. وكان الاعضاء ينتمون الى هذه المنظمات القومية بصفتهم سوريين (سوريا الطبيعية). ونذكر من أبرز الفلسطينيين العاملين في الحقل القومي آنذاك: عوني عبد الهادي وسليم عبد الهادي وجميل الحسيني وعلي النشاشيبي ورفيق التميمي . . . الخ.

كانت مشاركة ابناء فلسطين في العمل القومي تتم على اساس انهم جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وقضية استقلال العرب ووحدتهم تعنيهم كما تعني غيرهم من العرب، واضافة الى العامل القومي، فقد دخلت خصوصية القضية الفلسطينية لتتقاطع مع العامل القومي وليشكلا

---

(٩) جيفريز، فلسطين اليكم الحقيقة، ص ٧٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٨.

علاقة جدلية بينهما حكمت مسار القضية الفلسطينية والحركة القومية العربية حتى اليوم. ويمكن القول إن المسألة الفلسطينية شكلت مدخلاً مهماً للقومية العربية، بحيث اصبح معه من العسير الحديث عن القومية العربية دون ولوج باب المسألة الفلسطينية والعكس صحيح ايضا.

إلا أن ولوج الفلسطينيين الحركة القومية العربية لم يجعلهم يغفلون اخطار الصهيونية المحدقة ببلادهم، والمحاولات الحثيثة الجارية في الخفاء لاستقطاع بلادهم (فلسطين) من جسم الامبراطورية العثمانية، ومن جسم الأمة العربية بدعم استعماري اوروبي لإقامة دولة يهودية فيها. وكان إحساسهم بالخطر الصهيوني لا يمثل تهديداً لعروبتهم فحسب، بل شعروا به كنقيض للقومية العربية وكمعرقل لسير الحركة القومية العربية.

منذ عام ١٩٠٥ كتب نجيب عازوري[11] كتابه **يقظة العرب** والذي ورد في مقدمته: «هناك حادثان هامان من طبيعة واحدة ولكنهما متعارضان، وهما يقظة الأمة العربية والجهد اليهودي الخفي لانشاء مملكة اسرائيل القديمة من جديد وعلى مقياس أوسع، إن مصير هاتين الحركتين هو الصراع المستمر الى أن تغلب أحداهما الاخرى، ومصير العالم كله منوط بالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متعارضين»[12].

عبر الفلسطينيون عن سخطهم واحتجاجهم على المشاريع الهادفة لتهويد بلادهم حسب الامكانات المتيسرة لهم - ففي ١٨٩١/٦/٢٤ - أرسل عدد من زعماء القدس رسالة الى الصدر الاعظم في الآستانة يطالبون فيها بمنع اليهود من دخول فلسطين وشراء الاراضي فيها. وقد أصدر الباب العالي على إثره قراراً في عام ١٩٠١ يمنع بمقتضاه أي يهودي من دخول السلطنة إلا إذا كان سيغادرها بعد ثلاثة اشهر. إلا أن الاحداث آنذاك وخصوصاً تدخل السفير البريطاني حال دون تنفيذ القرار[13]. مع تزايد التدخل اليهودي والضغوط البريطانية لدى الباب العالي، كثف الفلسطينيون مساعيهم لكشف حقيقة المخطط الصهيوني الاستعماري، حيث نشطوا داخل جماعة الاتحاد والترقي[14]. وفي مجلس (المبعوثان) حيث تساءل حافظ بك السعيد نائب يافا في (المبعوثان) في حزيران /يونيو عام ١٩٠٩ عما إذا كانت الحركة اليهودية الهادفة لاستيطان فلسطين متوافقة مع مصلحة الامبراطورية العثمانية، وطالب باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من الهجرة اليهودية وإغلاق ميناء يافا في وجه المهاجرين. وأثيرت المشكلة من جديد عام ١٩١١ داخل (المبعوثان) من طرف

---

(١١) نجيب عازوري، عربي مسيحي من فلسطين. عمل كمسؤول في الادارة العثمانية في متصرفية القدس بين ١٨٩٨ - ١٩٠٤.

(١٢) ورد في: اسعد رزوق، اسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٤٥.

(١٣) ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين: ١٩١٧ - ١٩٤٨، سلسلة كتب فلسطينية، ٦ (بيروت: مركز الابحاث الفلسطيني، [١٩٦٧])، ص ٣٣.

(١٤) وهي الواجهة العلنية لجمعية تركيا الفتاة، التي وصلت الى الحكم في تركيا عام ١٩٠٨، وكانت مفتوحة العضوية لجميع رعايا الامبراطورية العثمانية بغض النظر عن العرق.

شكري العسلي مندوب دمشق وروحي الخالدي مندوب القدس[15].

توافق نمو الشعور الوطني الفلسطيني في العقد الاول من القرن العشرين بأبعاد الخطر اليهودي، عندما أخذت الحركة الصهيونية أبعاداً دولية وتبنتها الحركة الاستعمارية كوسيلة لتنفيذ أطماع هذه الاخيرة في المنطقة العربية. ففي عام ١٩٠٧ وصل الاحرار الى الحكم في بريطانيا، وطلب زعيم الحزب كامبل بنرمان من نخبة من المفكرين والعلماء وضع تصورهم حول الوسيلة المثلى التي تمكن بريطانيا من المحافظة على مصالحها وهيمنتها على المستعمرات. وكانت خلاصة التقرير الذي وضع وسمي باسم (وثيقة بنرمان) هي أن البحر الابيض المتوسط يشكل شرياناً حيوياً للمصالح الاستعمارية، وان من يسيطر على شواطئه وخصوصاً الجنوبية والشرقية يسيطر على العالم. واعتبر التقرير أن الخطر الاعظم يكمن في الشعب الموجود على شواطئه نظراً لما تتوافر فيه من مقومات الوحدة والترابط. ويتساءل التقرير عما سيكون عليه حال هذه المنطقة إذا توحدت فعلاً في إطار دولة واحدة؟ وماذا لو دخلت الوسائل الفنية الحديثة ومكتسبات الثورة الصناعية الاوروبية الى هذه المنطقة؟ وماذا سيكون إذا تحررت هذه المنطقة واستغلت ثرواتها الطبيعية من قبل أهلها[16]؟

وقد اجاب التقرير عن ذلك بأن الاحلام الاستعمارية ستتبخر، وعليه، فإن الحل كما اقترحه التقرير هو الابقاء على تجزئة المنطقة وتخلفها بضرب كل اتجاه وحدوي فيها مع إيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

وكوسيلة لتنفيذ ذلك أوصى التقرير بفصل الجزء الافريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي بإقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر الرابط بين الجزأين - أي فلسطين - بحيث يشكل هذا الجسر قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة[17]!!

ومنذ تلك الفترة سارت الحركة الصهيونية والاستعمار الاوروبي جنباً الى جنب لأجل محو عروبة فلسطين والمحافظة على واقع التجزئة العربية وعرقلة كل اتجاه وحدوي. ولذا، كانت المناورات البريطانية تجاه إظهار تأييدها للأماني العربية ليست سوى مخادعة وتضليل. وحتى اليوم مازالت السياسة العربية تجاه المنطقة محكومة بهذا الاتفاق وتسير على هديه.

منذ تلك الفترة بدأ الفلسطينيون يتلمسون خصوصية قضيتهم، في الوقت الذي كانت فيه الحركة القومية العربية منهمكة بمشاغلها الخاصة مع الحكم التركي، وحيث كانت تنسج خيوط التآمر والتحالف مع بريطانيا، دون أن تعير التفاتاً للخطر الصهيوني المهدد لعروبة جزء من ارض العرب. وحاول الفلسطينيون لفت انتباه العرب الى الاخطار المحدقة ببلادهم - فلسطين - في تلك الفترة

---

(١٥) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ١٩٠٨ - ١٩١٤، سلسلة رسائل وبحوث (القاهرة: جامعة الدول العربية؛ معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠)، ص ٢٥٤.

(١٦) شفيق الرشيدات، فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً، ط ٢ ([القاهرة]: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٨)، ص ٤٤.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٥.

الحرجة من عمر الحركة القومية العربية. ونظراً الى عدم تفرد الفلسطينيين بمؤسسات سياسية خاصة بهم، فقد أخذت الصحف الفلسطينية على عاتقها مسؤولية التعبير عن المخاوف الفلسطينية، وعن الرؤية الفكرية للفلسطينيين تجاه الحركة القومية العربية وتجاه الاطماع الصهيونية. ونشطت في هذا المجال صحف «الاصمعي»، «الكرمل»، و«فلسطين»، وكلها تصدر في فلسطين. وكانت صحيفة «الكرمل» تتمتع بأهمية، حيث حملت لواء المعارضة طوال اعوام ١٩١٩ ـ ١٩١٤، وشكلت مصدر قلق للدوائر الصهيونية لما كانت تثيره من مواضيع تتعلق بالاخطار الصهيونية وحث الحركة القومية العربية على إيلاء القضية الفلسطينية قدراً أكبر من الاهتمام.

فعندما عقد المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣، وردت الى المؤتمرين عشرات رسائل التأييد للمؤتمر والتنديد بالخطر الصهيوني، وقد دعا مرسلوها الى اتخاذ موقف حازم من الهجرة اليهودية. ومن مجموع ٣٨٧ رسالة وردت الى المؤتمر كان من بينها ١٣٩ رسالة وردت[١٨] من فلسطين. ومع ذلك، تجاهل المؤتمر الخطر الصهيوني، مما أثار حفيظة عرب فلسطين، حيث كتبت «الكرمل»: «هل جرى الاتفاق على الرضى بمناهضة كل حركة حياتية تظهر منا وترك أبناء الصهيونية.. يحيون قوميتهم بموت قوميتنا... ؟ هل جرى الاتفاق على أن نبيعهم وطننا قطعة قطعة ليرحلونا عنه فرادى وجماعات»[١٩].

وفي نداء عام وجهته «الكرمل» على صفحاتها لكل من يهتم بمصير البلاد، منتقدة فيه موقف المؤتمر العربي وحزب اللامركزية حيث كتبت: «أيجوز لنا يا طلاب الاصلاح أن يتمنى بعضكم في مؤتمر باريس أن يكون محط مهاجري الدوملي في الاناضول لتخفيف الشقة عن السوريين... قولوا كلمة لمندوبي الحكومة أن تمليك الاراضي للجمعيات الصهيونية... يضعف القومية العربية وبالتالي الجامعة العثمانية.. وأن تشاهدوا هذا ولا تعارضوا كأنكم لا صلة بينكم وبين إخوانكم في العروبة والعثمانية الوطنية في فلسطين، أو كأنكم لا تعلمون أن ضياع فلسطين يقضي على آمالكم وحياتكم الاقتصادية»[٢٠].

بيد أن مناشدة العرب لم تجد آذانا صاغية لانشغال القائمين بأمور الحركة آنذاك بهمومهم مع السلطات التركية ورهانهم على جمعية الاتحاد والترقي لانصافهم، في وقت كانت فيه هذه الجمعية على علاقة لا تخفى على أحد بالحركة الصهيونية. وما كان الفلسطينيون بقادرين على تجاهل الخطر المحدق بهم، فهو خطر يمس صميم حياتهم ويهدد وجودهم. ومن هنا دعت «الكرمل» الى ضرورة العمل دون انتظار العون الخارجي، فلا يمكن أن يستشعر العرب بحقيقة الخطر الصهيوني ماداموا لا يعانون من ويلاته، ومادامت أعينهم متجهة نحو تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية في إطار الحكم العثماني، بينما فلسطين تباع عروبتها شبراً شبراً ويشرد فلاحوها. ومن هنا دعت الصحيفة الى أن يعتمد الفلسطينيون على أنفسهم «وخاصة أن الخطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي يهددهم مباشرة... علينا أن نطلب الحياة من طريقها الصحيح لا أن نقول للغير إرحمونا وادفعوا عنا البلاء ولا للطامعين فينا اشفقوا علينا وكفوا

---

(١٨) خيرية قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية: ١٩١٣ ـ ١٩١٤»، شؤون فلسطينية، العدد ٣١ (آذار/ مارس ١٩٧٤)، ص ١٣٥.

(١٩) الكرمل، ١٩١٣/٧/٨.

(٢٠) الكرمل، ١٩١٣/٧/١٥.

عن الطمع فينا، فهذه أقوال ليس لها وجود في قاموس تنازع البقاء»[٢١].

لم يكن أمام الفلسطينيين مناص من استمرارية المراهنة على الحركة القومية العربية. فالاقليمية لم يكن لها وجود في فلسطين، ولم يعرف الفلسطينيون لهم انتماء غير الانتماء القومي لسوريا الطبيعية. ان ضعف امكاناتهم وضخامة التحدي الذي يواجهونه لم يتح لهم فرصة لتجميع قواهم، ومع ذلك فقد كان التخوف من حدوث ردة فعل إقليمية وارداً مع تجاهل الحركة القومية الوليدة لخصوصية الوضع الفلسطيني. ففي مقال تحت عنوان «الى خيامك يا إسرائيل» تمنت «الكرمل» ألا يضطر الفلسطينيون الى القول: «. . . ليس لنا نصيب في طلاب الاصلاح وحزب اللامركزية ومؤتمر باريس. نحن أملنا أن يدفعوا عنا خطر الصهيونية. . لأننا فريق من العرب الذي يطلب لهم الاصلاح، وهذا الفريق يؤلف قوة لا يستهان بها، ووطننا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي العثماني!!»[٢٢].

مع ورود أنباء حول عزم السلطة العثمانية بيع اراضٍ أميرية خاصة بالسلطان عبد الحميد للحركة الصهيونية، زادت النقمة الفلسطينية على السلطات العثمانية، وضعف الأمل في التفات حزب اللامركزية الى الهموم الفلسطينية، مما شجع الدعوة الى الانكفاء الداخلي وتصليب الذات الفلسطينية. وقد كررت «الكرمل» دعوتها الى انشاء جامعة فلسطينية تهتم بشؤون الفلسطينيين وتكون الناطق باسمهم»، لأنه: «ما حك جلدك سوى ظفرك، فقم للمدافعة عن نفسك بنفسك»[٢٣].

في تلك الفترة الحرجة ارتفعت أصوات عربية تدعو الى التفاوض مع الحركةالصهيونية لايجاد قاعدة عمل مشتركة، وكان مقر هذه المفاوضات الآستانة، وقد أثارت هذه المفاوضات حفيظة الفلسطينيين. فالاطماع الصهيونية واضحة والهدف بيِّنٌ وهو إقامة وطن يهودي على أرض فلسطين. فكيف يتم التفاوض مع من يهدد عروبة جزء من ارض العرب؟ وتساءلت «الكرمل»: «على ماذا يتفقون؟ أعلى بيع البلاد؟ الصهيونيون يريدون ملكاً في فلسطين العربية، أترضى الشبيبة الطاهرة بذلك التوقيع بيدها [والذي يقضي] على حياة البلاد وقوتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»[٢٤]. ودعت «الكرمل» حزب اللامركزية أن يثبت قوميته وتمثيله لجميع العرب في الأراضي السورية لأن الأحزاب خلقت لتعمل وتخدم مصالح الشعب[٢٥].

كان للاحتجاجات التي قامت بها الصحف الوطنية، دور في يقظة الشعور الوطني الفلسطيني، وفتح الباب أمام الفلسطينيين لتلمس دورخاص لمواجهة الاخطار المحيطة بوطنهم، فنشأ عدد من

---

(٢١) الكرمل، ١٩١٣/٩/٢٦.

(٢٢) الكرمل، ١٩١٣/٧/٢٥.

(٢٣) وجهت صحيفة المفيد (بيروت) انتقاداً لصحيفة الكرمل وصاحبها على قولته هذه، واعتبرت ذلك انحرافاً اقليمياً. وقد ردت الكرمل على ذلك بنفي ان المقصود من دعوة الفلسطينيين الى الاعتماد على النفس توجهاً اقليمياً، حيث وضحت قائلة: «معاذ الله ان نقصد بقولنا التفريق بين اهل بيروت وأهل فلسطين. . ولكننا نريد أن يكون للفلسطينيين جامعة محترمة بذاتها».

(٢٤) الكرمل، ١٩١٣/١١/٤.

(٢٥) الكرمل، ١٩١٤/٦/٥.

الجمعيات الوطنية، التي وضعت ضمن اهدافها الاساسية: إبراز الهوية الفلسطينية المهددة من قبل المهاجرين اليهود، والوقوف في وجه الجمعيات الصهيونية التي كثفت الحركة الصهيونية من وجودها في فلسطين. ففي نابلس قامت جمعية (الشبيبة النابلسية) ببادرة من طلبة نابلس في كلية بيروت الاميركية[٢٦]. وفي القاهرة تداعى الطلبة الفلسطينيون الدارسون هناك الى تأليف جمعية «اللاصهيونية»[٢٧].

في الوقت نفسه تقريباً ألفت الشبيبة الفلسطينية في الآستانة جمعية وضعت نصب عينها جمع كلمة الفلسطينيين خاصة والعرب عامة لأجل مواجهة الاخطار الصهيونية في فلسطين[٢٨]. شكلت هذه الارهاصات الاولى لنمو وعي وطني فلسطيني مصدر قلق وإزعاج للمحافل الصهيونية وللسلطات العثمانية المتغاضية عن نشاطها الهدام، فسعيا بشتى الطرق الى كتم انفاس هذا الشعور الوطني بإسكات الاصوات المعبرة عنه، فاختلقت السلطات العثمانية تهمة ملفقة لصاحب صحيفة «الكرمل» نجيب نصار، أعتقل على أساسها، إلا أنه وتحت ضغط الجماهير اضطرت الى الافراج عنه. ولم تنج صحيفة فلسطين من التآمر، فقد حاكت الحركة الصهيونية ضدها المؤامرات، وسعت لدى الحكومة العثمانية الى ايقافها. وبالفعل صدر قرار اغلاق صحيفة فلسطين في نيسان/ ابريل ١٩١٤. وقد كان لقرار الاغلاق صدى عميقاً، سبّب هياجاً جماهيرياً واسعاً نظراً لما كانت تتمتع به الصحيفة من سمعة طيبة باعتبارها الضمير الحي الناطق باسم فلسطين، والمعبّر عن همومهم ومشاكلهم والفاضح لما يحاك ضدهم من مؤامرات. وقد اضطرت المحكمة التي نظرت في قضية الاغلاق أن تصدر قرارها ببراءة صاحب الصحيفة[٢٩].

لم تفت هذه المحاولات من عضد الفلسطينيين ولم توقف تيار غضبهم المستعر ضد محاولات تهويد بلادهم، واستمروا في مناشدة إخوانهم العرب بالوقوف الى جانبهم باسم الاخوة العربية والمصير المشترك . . . «فنحن إخوانكم الفلسطينيون نشاطركم في كل مواقفكم أنواع المحن، فلماذا لا تشاطرونا على الأقل بشيء من الشعور بالمصائب التي تنصب على رؤوسنا، نحن في وسط نكاد نفنى منه ونجلى عن بلادنا . . . ويحق علينا ما حق على هنود امريكا إزاء المهاجرة الاجنبية»[٣٠]. من متابعة تطورات الاحداث في تلك الفترة والتوجهات الفكرية التي عبر عنها المثقفون الفلسطينيون في الصحف يستشف بوادر إرهاصات أولى لتلمس الفلسطينيين لخصوصية قضيتهم والازدواجية التي حكمت الفكر الفلسطيني والنضال الفلسطيني في محاولة التزاوج والتوفيق بين الوطنية والقومية.

هنا نرى أن الخصوصية الفلسطينية التي ظهرت في تلك الفترة لها مبرراتها التي تميزها عن غيرها من الاقليميات التي كانت تعبر عن نفسها في تلك الفترة، مثلاً مصر أو لبنان. فالخصوصية

---

(٢٦) الكرمل، ١٩١٤/٥/٢٩.

(٢٧) الكرمل، ١٩١٤/٥/١٥.

(٢٨) الكرمل، ١٩١٤/٧/٣١.

(٢٩) فلسطين، ١٩١٤/٦/٦.

(٣٠) الكرمل، ١٩١٤/٦/١٢.

الفلسطينية هنا تجد مبرراتها في قومية المسألة الفلسطينية واعتبار إظهار الوطنية الفلسطينية تخدم مصلحة النضال القومي وتوظف لأجل ترسيخ ركائز العمل القومي، باعتبار أن نفي عروبة فلسطين من خلال إقامة دولة يهودية فيها يعرقل محاولة قيام وحدة عربية نظراً الى موقع فلسطين الاستراتيجي بين مشرق الوطن العربي ومغربه، ونظراً الى العلاقات المتينة التي ستقوم بلا شك بين الدولة اليهودية وبين القوى الاستعمارية المناهضة للوحدة والطامعة بالهيمنة على المنطقة.

هذه الرؤية القومية بعيدة المدى التي عبر عنها الفلسطينيون من خلال إظهار خصوصية قضيتهم كانت ـ كما يبدو ـ غائبة عن أذهان قادة الحركة القومية العربية الذين تحالفوا مع بريطانيا، وراهنوا عليها لتساندهم في مواقفهم لإقامة حكم عربي في البلاد العربية الخاضعة للحكم العثماني، متجاهلين أو جاهلين التحالف الاستعماري الصهيوني والاهداف الحقيقية لبريطانيا وفرنسا في المنطقة.

ويبدو أن حقيقة المخطط الصهيوني الاستعماري لم يكن بخاف على الفلسطينيين. ففي مقابلة أجرتها صحيفة الاقلام القاهرية الاسبوعية في آذار/ مارس عام ١٩١٤ مع أحد الاقطاب الفلسطينيين خليل السكاكيني، أكد على وعي الفلسطينيين بأبعاد المخطط الصهيوني حيث قال: «إن الصهيونيين يريدون أن يمتلكوا فلسطين قلب الاقطار العربية والحلقة الوسطى التي تربط شبه الجزيرة العربية بافريقيا. وهكذا يبدو انهم يريدون كسر الحلقة وتقسيم الأمة العربية الى جزأين للحيلولة دون توحدها»[٣١].

أدى استفحال الخطر الصهيوني والاستفزازات اليهودية لعرب فلسطين والمساعي المكثفة التي قام بها الفلسطينيون العاملون في صفوف الحركة القومية العربية الى حدوث تبدل في موقف الحركة القومية العربية تجاه المسألة الفلسطينية؛ حيث اهتمت الحركة بالوضع الفلسطيني في الوقت الذي وصلت فيه مراهنتها على الاصلاحات العثمانية الى منتهاها بتصلب الموقف التركي. ومن هنا عملت الحركة القومية على كسب تأييد أوسع القطاعات العربية لمصلحة المطالب العربية. فحزب اللامركزية تراجع عن فكرة الاتفاق مع الصهاينة وأوقف المباحثات التي كانت تجري في الآستانة بينهما، حيث أكد رشيد رضا باسم الحزب أن الخطر الصهيوني لا يقتصر على فلسطين، بل يتعداه الى سوريا حتى النهر الكبير أي نهر الفرات. وأعلن محمد المحمصاني أحد قادة العربية الفتاة ومن مندوبي المؤتمر العربي الأول موقفاً مناهضاً للحركة الصهيونية مؤكداً: «.... لا نناهض مذهباً ولا شعباً، نقاوم من الصهيونية تلك الحركة السياسية التي غايتها إيجاد وطن يهودي في فلسطين». كما تعاطفت الصحف في الاقطار العربية مثل: «الاهرام» و«المقطم» و«فتى العرب» و«المؤيد» مع الشعب الفلسطيني في تنديده بالخطر الصهيوني، وأوضحت هذه الصحف أن الخطر الصهيوني لا تقتصر أضراره على فلسطين فحسب، بل على المنطقة العربية ككل[٣٢].

---

(٣١) عبد الوهاب الكيالي، موجز تاريخ فلسطين الحديث، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ٢٩.

(٣٢) اميل توما، ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨)، ص ١٦.

إلا أن نشوب الحرب العالمية الاولى لم يمهل الحركة العربية الناشئة الوقت الكافي لتخطو خطوات أكثر استيعاباً وتجاوباً مع قضية فلسطين، حيث فرضت الحرب ومتطلباتها الدخول في علاقات جديدة وتحالفات اضطرارية. وانتقلت الحركة الصهيونية والحركة القومية العربية الناشئة لتأخذ أبعاداً عالمية، ولتصبحا أوراقاً في اللعبة الدولية المستجدة في ساحات المعارك. ان احكام وضرورات الحرب لا تخضع ـ دائماً ـ لمبادىء الحق والشرف، ولكن تفرضها المتطلبات الملحة للقوى المتحكمة، وهذا ما كان مع الحركة القومية العربية وحلفائها الجدد أعداء المستقبل. إذاً بإعلان شريف مكة الثورة العربية ضد الاتراك عام ١٩١٦ دخلت الحركة القومية العربية وقضية شعب فلسطين مرحلة جديدة.

قبل الانتقال الى مرحلة جديدة من تطور الحركة القومية العربية وموقفها من المسألة الفلسطينية، يستحسن وضع الارهاصات الاولى لظهور الوطنية الفلسطينية في سياقها التاريخي والموضوعي حتى لا نقع في شراك الدعاوى الاقليمية، وحتى لا ننساق وراء الاسلوب الانتقائي في تحليل الامور.

إن التقويم الموضوعي للخصوصية الفلسطينية في تلك المرحلة يجعلنا نستبعد كون الحوار الدائر آنذاك على صفحات الجزائد وبين المثقفين الفلسطينيين والحركة القومية الوليدة هو حوار بين (إقليمية) فلسطينية بالمفهوم الاقليمي المعاصر وبين القومية العربية، نظراً الى انتفاء الاساس الموضوعي الذاتي لتبلور إقليمية فلسطينية في تلك المرحلة بالذات. فالاوضاع في فلسطين لم تسمح بتبلور برجوازية فلسطينية مستقلة تدخل في صراع تناحري مع البرجوازيات العربية الاخرى حفاظاً على مصالحها. وقياساً على ذلك، لم تتبلور رأسمالية فلسطينية مستقلة، وهذا يعني أن الاساس الاقتصادي للاقليمية شبه معدوم. واذا اضفنا الى ذلك أن الانتلجنسيا الفلسطينية كانت ضعيفة وهشة، ولم تستطع ان تفرز منظومة فكرية او ايديولوجية خاصة بها، وذلك عائد في الاساس الى عمق الشعور القومي العربي عموماً والسوري خصوصاً لدى شعب فلسطين.

ومن ناحية اخرى، فإن الحركة القومية العربية كانت تخطو خطواتها الاولى، والفكر القومي العربي آنذاك، مازال غامضاً تغلب عليه التبشيرية وتسيره أمجاد الماضي مستلهماً التجارب القومية في اوروبا، دون أن يتمكن من الانتقال من إطاره التبشيري المثالي إلى فكر علمي ذي محتوى فكري ايديولوجي. لذلك، لم يجد الفلسطينيون ان الفكر القومي في مراحله الاولى يمكن ان يشكل تهديداً لمصالحهم الخاصة، وخصوصاً أن التركيب الطائفي والعرقي في فلسطين كان متناسباً للتجاوب مع الفكر القومي العربي بعكس ما كان عليه الحال مثلاً في مصر أو لبنان في تلك المرحلة.

إذاً، فإن ظهور الوطنية الفلسطينية في تلك المرحلة ليس مرجعه العامل الاقتصادي أو الضعف في الانتماء القومي، ولكنه الشعور بالخطر الصهيوني المهدد لوجود الوطن ومن ثم لانتمائه القومي. لقد كان تأكيد الوطنية الفلسطينية والشخصية الفلسطينية هو المدخل لتأكيد الانتماء القومي للأمة العربية.

إلا أنه ـ لسوء حظ شعب فلسطين ـ ترافق ظهور الحركة القومية العربية بتصاعد واتساع الاطماع

الصهيونية، بحيث اصبحت تشكل عبئاً متزايداً عليهم، اضافة الى المعاناة اليومية من وطأة السيطرة التركية.

لقد مثل الخطر الصهيوني الهاجس الاكبر في نظر شعب فلسطين الذي عاش آلاف السنين على أرض آبائه وأجداده، واحتفظ بملكيته لهذه الارض على الرغم من الاضطهاد التركي، إلا أنه بين عشية وضحاها، أصبح مهدداً بالطرد من أرضه بسبب الهجرة اليهودية المكثفة التي لجأت الى مختلف الوسائل لانتزاع الارض من الفلاح وفرص العمل من العامل. ان هذا الوضع المهدد للمتطلبات المعيشية للانسان الفلسطيني جعل مواجهة الخطر الصهيوني يحظى بالاولوية على ما عداه من مشاغل وهموم، وكما عبر عن ذلك أحد الفلسطينيين عندما قال: «إن مكافحة الصهيونية مقدمة على كل شيء لأنها تلحق الضرر بشعب البلاد وإنها تهدف الى تجريده من أرضه . . .»[٣٣] الى جانب هذه الظروف الذاتية للشعب الفلسطيني، فإن الظروف الموضوعية للحركة القومية العربية لم تسمح لها بايلاء المسألة الفلسطينية الكثير من اهتماماتها، حيث كانت متطلبات الحركة القومية أضخم من أن يتيح لها التفرغ للخطر الصهيوني، ولاعتقادها ان انتصار الثورة العربية سيعني حتماً تحرير فلسطين وتأكيد عروبتها.

إن الحركة القومية تجهل ـ على ما يبدو ـ حقيقة الاطماع الصهيونية في فلسطين والتي تتعدى في جوهرها وأبعادها أرض فلسطين لتشمل الهيمنة على الأمة العربية، فقد مارست القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية سياسة مزدوجة مخادعة، فبينما كانت تكثف وجودها في فلسطين عن طريق الهجرة اليهودية وبناء المستعمرات وتسليح المستوطنين الصهاينة، عملت في الوقت نفسه على إجراء اتصالات مع الحركة القومية العربية الناشئة تغريها بالفوائد الجمة التي ستصيب العرب إن هم تعاونوا مع اليهود بما يملكون من اموال طائلة وخبرات واسعة. لقد تأكدت هذه الاتصالات لاحقاً في المباحثات التي أجراها فيصل باسم الحركة القومية العربية مع حاييم وايزمان الصهيوني حيث كان منطلق هذه الاتصالات الصهيونية مع الحركة القومية الناشئة، تقوم على المحاسن التي سينالها العرب من تعاونهم مع الصهيونية والقوى الاستعمارية على اعتبار ان «الشعور بالوحدة العربية القومية لايزال مختفياً وراء حجب المستقبل البعيد وقبل أن ينكشف فإن الأمة العربية المقترحة لاتزال بحاجة الى اساتذة أوروبيين مزودين بالمؤهلات اللازمة لتعلم أشياء كثيرة تكون الخط الفاصل بين الهمجية وبداية الحضارة . . .»[٣٤]!!

وبالتأكيد، فإن الصهاينة يعتبرون ان بمقدورهم تقديم ذلك. ضمن هذه الاجواء دخل الفلسطينيون المعركة وشاركوا بالثورة على الحكم العثماني ليس حباً بالتخلص من الهيمنة العثمانية فحسب، ولكن لشعورهم بأن هذه الحرب ستخلصهم من التهديد الصهيوني لعروبتهم. لقد تداخلت المشاعر القومية الوحدوية مع الخصوصية الوطنية لقضيتهم وشكلا وحدة نضالية طبعت النضال الوطني الفلسطيني بطابعها حتى يومنا هذا.

---

(٣٣) صرح بذلك جميل الحسيني وهو احد السياسيين الفلسطينيين. انظر: الكيالي، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٣٤) خيرية قاسمية، «قراءة تاريخية لاتفاقية فيصل ـ وايزمان،» شؤون فلسطينية، العدد ٩٤ (ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٥٩ ـ ٩٠.

ثانياً: اتفاقات الحرب العالمية الأولى ووضع أسس الاقليمية في الوطن العربي وموضوع فلسطين فيها

مثلت اتفاقات وعهود الحرب العالمية الاولى منعطفاً مصيرياً بالنسبة الى الأمة العربية مازالت آثارها باقية حتى اليوم تحكم مسيرة الاحداث الصاخبة في المنطقة وتفرز نتائجها التي توخاها مخططو هذه الاتفاقات عند وضعها. وكان من أهم هذه النتائج: ترسيخ التجزئة العربية وتعامل الاقطار العربية مع بعضها البعض من منطلق اقليمي ضيق، وفتور الفكر القومي وتدهوره، وترسيخ مكانة (اسرائيل) على حساب نفي عروبة فلسطين والفلسطينيين، وعليه فسنتناول هنا بإيجاز أهم الاتفاقات التي أثرت على مسيرة القومية العربية وعروبة فلسطين، وهي: محادثات حسين ـ مكماهون، إتفاقية سايكس ـ بيكو، ووعد بلفور.

١ ـ محادثات حسين ـ مكماهون

كان الاساس الذي دخل بموجبه العرب الحرب الى جانب الحلفاء ضد الاتراك ـ كما بينا سابقاً ـ هو قيام دولة عربية مستقلة في المناطق العربية المحررة من الحكم العثماني. وكان هذا الهدف هو الشرط الجوهري الذي بمقتضاه اندمج قادة الحركة القومية العربية في بلاد الشام تحت لواء شريف مكة ـ الحسين ـ في انتفاضته ضد الأتراك. وقد شكل هذا المطلب جوهر (ميثاق دمشق) الذي وقع بين الطرفين في آذار/ مارس عام ١٩١٥، والذي كان القاعدة التي تم بمقتضاها التحالف بين الثورة العربية والانكليز. ويلاحظ أن الحدود التي وضعت للدولة العربية شملت فلسطين برمتها ولم تشر الى أي وضع خاص لها، حيث اعتبرت جزءاً اساسياً من الدولة العربية ونظراً الى اهمية هذا الميثاق فسنورده حرفياً لنقارن بين ما طالب به العرب، وبين ما تم فعلاً في نهاية الحرب. وكان نص الاتفاق كما يلي:

«اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود التالية: شمالاً: خط مرسين ـ اضنة الى ما يوازي خط العرض ٣٧° شمالاً ثم على امتداد خط بيرجيك ـ أورفه ـ ماردين ـ مريات ـ جزيرة ابن عمر العمادية الى حدود إيران؛ شرقاً: على امتداد حدود إيران الى خليج العرب جنوباً، غرباً: المحيط الهندي (باستثناء عدن التي يبقى وضعها الحالي كما هو).

ـ إلغاء جميع الامتيازات الاستثنائية التي منحت للاجانب بمقتضى الامتيازات الاجنبية.

ـ عقد معاهدة دفاعية بين بريطانيا العظمى وهذه الدولة المستقلة.

ـ تقديم بريطانيا العظمى وتفضيلها على غيرها من الدول في المشروعات الاقتصادية»[٣٥].

وبالفعل مثلت هذه الشروط جوهر المطالب التي حوتها رسالة الشريف حسين الاول الى السير

---

(٣٥) جورج انطونيوس، يقظة العرب (بيروت، ١٩٦٢)، ص ٢٤٣.

هنري مكماهون[٣٦] في منتصف تموز/يوليو عام ١٩١٥. ولكن هل كانت بريطانيا على استعداد لقبول مثل هذه المطالب؟ وهل تتوافق هذه الشروط مع السياسة البريطانية في المنطقة؟

لقد لجأت بريطانيا حيال هذه المطالب الواضحة والدقيقة والتي مثلت الطموحات العربية والهدف الذي من أجله استرخص العرب كل غالٍ ونفيس وقدموا الشهداء من أجلها، الى سياسة التسويف والمماطلة، نظراً الى تناقض هذه المطالب مع السياسة البريطانية في المنطقة. فاستراتيجية بريطانيا تجاه المنطقة تقوم على اساس وجود قوى ثلاث اساسية تمارس دوراً مهماً ويجب أن يكون لها دور في أي سياسة تستهدف رسم ملامح جديدة للمنطقة؟ إن هذه القوى ـ حسب السياسة البريطانية ـ هي: الحركة القومية العربية، والحركة الصهيونية، وحليفة بريطانيا في الحرب فرنسا. ومن هنا، لم تكن بريطانيا على استعداد لتلبية المطالب العربية على حساب إثارة حفيظة الاطراف الاخرى، وهذا ما يفسر لنا غموض الرد البريطاني على مطالب العرب. ونتناول هنا ذلك الجزء من المراسلات فقط والذي أثار الالتباس حول مستقبل فلسطين وموقف الشريف حسين ممثل الحركة القومية العربية منه.

ففي الرسالة الجوابية الثانية التي كتبها هنري مكماهون الى الشريف حسين في الرابع والعشرين من تشرين الاول/ اكتوبر من العام نفسه، ورد «إن ولايتي مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحماه وحلب، لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة وعليه يجب أن تستثنى من الحدود»[٣٧].

وبنت بريطانيا حججها اللاحقة وتبريراتها حول وعد بلفور على أساس ان محادثات حسين ـ مكماهون تضمنت موافقة الشريف حسين بن علي، على استثناء فلسطين من المنطقة الموافق على إقامة دولة عربية عليها، بناء على الرسالة أعلاه، كما اعتمدت بريطانيا وكذلك الحركة الصهيونية في سياق الحجج المطروحة حول شرعية استقطاع فلسطين من الأمة العربية ونفي عروبتها على النص الشابق، حيث اعتبرت فلسطين تقع ضمن «الاجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماه وحلب لا يمكن ان يقال إنها عربية محضة»!!

وفي الواقع، فإن الشريف حسين نظراً الى انشغاله بمشاكل الثورة العربية ومتطلبات الحرب، فضل تأجيل النظر في مصير هذه الاجزاء وتحديد عروبتها[٣٨]. وقد فسر هذا التأجيل كاعتراف ضمني عربي بنفي عروبة هذه الاجزاء.

ولكن هل حقيقة أن فلسطين تقع ضمن المناطق المستثناة المشار اليها سابقاً؟ يعتبر جوزيف

---

(٣٦) كان السيد هنري ماكماهون يشغل آنذاك منصب المندوب السامي البريطاني في مصر، وإبان الحرب العالمية الاولى كلف من قبل حكومته بالاتصال مع الشريف حسين لوضع اساس لاتفاق بينهما يتمرد بمقتضاه الشريف على الأتراك ويعلن الثورة مقابل مساعدات تقدمها له بريطانيا ووعود غامضة باستقلال العرب تحت زعامته.

(٣٧) انطونيوس، المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

جفيريز ان فلسطين تدخل ضمن المنطقة العربية الموعودة بالاستقلال، كاندراج الحجاز نفسها[٣٩]. وأن المبتدىء يستطيع، للوهلة الاولى، من خلال إلقاء نظرة سريعة على الخارطة العربية، ان يرى ان فلسطين تقع جنوب المدن الاربع المشار اليها وليس غربها، ولو كانت حقيقة ان بريطانيا كانت تعني فلسطين في هذا الاستثناء لذكرتها بالأسم، وخصوصاً أنها كانت تعرف بسنجق القدس وجزء منها كان تابعاً لولاية بيروت.

وقد أثيرت مراسلات حسين ـ مكماهون في الجانب المتعلق منها بفلسطين بالتحديد ولأول مرة في عام ١٩٢٢ حيث تمسكت بريطانيا بشدة بكون فلسطين مستثناة من الوعود التي قطعتها بريطانيا لشريف مكة. ففي الحادي عشر من تموز/ يوليو عام ١٩٢٢ صرح تشرشل ـ الذي كان وزيراً للمستعمرات ـ بأن فلسطين مستثناة من تعهدات الحكومة البريطانية بالاستقلال، حيث ادعى أن فيصل بن الحسين أثناء مباحثاته مع البريطانيين في عام ١٩٢١ اتفق معهم على كون فلسطين مستثناة من الوعد المذكور[٤٠].

وفي التاسع من كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٢٩ وأثناء بحث المسألة الفلسطينية في لندن، أعلن المستر شيلز ـ وكيل وزارة المستعمرات ـ أن فلسطين لم تكن مشمولة بالوعد الذي قطعته بريطانيا للشريف الحسين. وأثيرت المسألة من جديد في السابع من تموز/ يوليو عام ١٩٣٧ حيث نشر مكماهون رسالة في التايمز اللندنية توضيحاً للأمر فكتب: «إن الاشارات قد تواترت الى تعهدات مكماهون ولا سيما ما يتعلق منها بفلسطين . . . فلذلك أرى من الواجب الادلاء ببيان في الموضوع، حاصراً كلامي الآن في المنطقة المختلف عليها، وهي هل ذلك الجزء من سوريا المعروف باسم فلسطين كان منوياً إدخاله في الارض التي ضمن تعهدي للعرب بالاستقلال فيها؟ فأنا أشعر بموجب التصريح وأصرح نهائياً وبكل شدة بأنه لم يكن في النية عند تأدية ذلك التعهد للملك حسين ادخال فلسطين في منطقة الاستقلال الذي وعد به العرب، وكنت مقتنعاً كل الاقتناع وقتئذ بأن الملك حسين كان فاهماً تماماً أن فلسطين غير داخلة في ذلك التعهد»[٤١].

---

(٣٩) جيفريز، فلسطين اليكم الحقيقة، ج ١، ص ١٣٦.

(٤٠) كانت فكرة عدم تمسك قادة الثورة العربية بعروبة فلسطين مسيطرة على أذهان قادة الحركة الصهيونية والقادة الاستعماريين المهتمين بشؤون المشرق، فوايزمان كان يعتقد ان المسألة الفلسطينية يمكن عزلها عن المسألة العربية في حال إنشاء حلف سياسي مع قادة الحركة العربية في المشرق، وبالفعل كان هذا الاعتقاد وراء مساع بذلتها الحركة الصهيونية للاتصال بالامير فيصل، حيث عقد اجتماع بين فيصل ووايزمان في اواخر عام ١٩١٨، ومازال هذا الاتفاق الى اليوم يثير اهتمام كل باحث في موقف الشريف حسين وابنه فيصل من عروبة فلسطين. ويعتمد الصهاينة كثيراً على هذه الاتفاقية المسماة، اتفاقية فيصل ـ وايزمان، فهم يعتقدون أنهم حصلوا بها على إذن من الامير فيصل بمنحهم الحق في الهجرة وإقامة وطن لهم في فلسطين، وهو الامر الذي لم ينفه بصورة مطلقة الامير فيصل آنذاك، ولكنه لم يؤكد حدوثه حسب الرواية الصهيونية. وفي مذكرة رفعها فيصل في فاتح كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ الى مجلس العشرة في وزارة الخارجية الفرنسية، ذكر فيها يخص فلسطين (ان فلسطين بالنظر الى اهميتها العالمية، اترك أمرها لتقدير ذوي العلاقات بها، وفي ما سوى هذا الطلب استقلال البلاد العربية).

وفي المذكرة التي رفعتها الحركة الصهيونية لمؤتمر السلم في شباط/ فبراير ١٩١٩، وضعت في مقدمتها الفقرات الخاصة بفلسطين من خطاب فيصل آنف الذكر لتدعم حججها بحق اليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

ولمزيد من التفاصيل انظر: قاسمية، «قراءة تاريخية لاتفاقية فيصل ـ وايزمان،» ص ٥٩.

(٤١) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩، سلسلة كتب فلسطينية، ٥٣ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٤)، ص ١٨ ـ ٢١.

في واقع الامر فإنه يصعب علينا الحكم على النيات الحقيقية لبريطانيا في تلك المرحلة الحرجة، فبينما كانت تود كسب العرب الى جانبها في الحرب وضمان تحييدهم - ان لم يكن تحالفهم معها - كانت مرتبطة ايضاً وبحاجة ماسة الى الحركة الصهيونية ودعم يهود العالم لها، وعدم إثارة حفيظة فرنسا حليفتها. ومما أثار الغموض بشكل أكبر عما ذكر هو عدم وقوف الشريف حسين موقفاً حازماً وصارماً في مفاوضاته مع البريطانيين، إلا أن أبناءه من بعده حددوا المطالبة العربية بالاستقلال وشموليتها لفلسطين. ففي مذكرة ارسلها الامير فيصل الى مؤتمر الصلح في كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٩ صرح: «بصفتي ممثلاً لأبي الذي قاد الثورة العربية ضد الأتراك بطلب من بريطانيا وفرنسا، جئت أطلب اعتبار الشعوب التي تتكلم العربية في القارة الآسيوية.. شعباً مستقلاً معترفاً به وتحت حماية جمعية الأمم»[٤٢].

ويعتبر جيفريز أنه لم يكن في تلك الفترة (١٩١٥) أي تفكير لدى الدوائر الرسمية البريطانية يتعلق بفلسطين، اللهم الا أن تكون دولة عربية، وهو يعتقد أن النظرية الرسمية في ازدواج ملكية فلسطين لم تكن قد اخترعت بعد. ويعتبر جيفريز أن محادثات حسين - مكماهون وثيقة خطيرة الشأن بالنسبة الى الفلسطينيين[٤٣].

٢ - اتفاقية سايكس - بيكو

اقترنت اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦[٤٤] بذهن القارىء العربي باستمرار التجزئة العربية، حيث وضعت هذه الاتفاقية الدعائم الاولى للاقليمية العربية ورسمت خطوط التجزئة العربية التي بقيامها شكلت النقيض الموضوعي للقومية العربية، وبمدلولها العملي الوحدة العربية. ولم يكد يجف حبر تعهدات بريطانيا للعرب بالاستقلال وإقامة دولة عربية، حتى شرعت بريطانيا بالاتصال بحلفائها في الحرب لأجل اقتسام تركة الرجل المريض (الامبراطورية العثمانية) فيما بينها. وسنتناول هنا ما يهمنا من هذه الاتفاقية وهو الجزء المتعلق بتحديد حدود التجزئة والذي ترافق مع وضع فلسطين تحت إدارة دولية تمهيداً لتهويدها.

قسمت المنطقة العربية حسب الاتفاقية الى قسمين متمايزين، أحدهما من نصيب فرنسا والآخر

---

(٤٢) زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ١٣٦.

(٤٣) جيفريز، فلسطين اليكم الحقيقة، ص ١٣٦، وحول الموضوع نفسه، انظر:

B. William Quandt, Fouad Jabber, and Ann Mosely Lesiah, *The Politics of Palestinian Nationalism*, 2nd. ed. (London: University of California Press, 1974), p. 8.

(٤٤) سايكس، هو مارك سايكس، وهو ممثل الحكومة البريطانية في المباحثات حول اقتسام المناطق المحتلة من الامبراطورية العثمانية، وكان من المهتمين بالمسائل الشرقية وله كتابات عديدة حولها. اما بيكو، فهو جورج بيكو ممثل الحكومة الفرنسية في هذه المباحثات، وسبق له أن عمل كقنصل عام في بيروت.

ونشير هنا الى ان روسيا القيصرية شاركت في هذه المباحثات والتي شملت اضافة الى المناطق العربية، المناطق غير العربية التي كانت تحتلها تركيا، وقد انسحبت روسيا من هذه المباحثات بعد قيام ثورة تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩١٧، وتنديدها بالحرب باعتبارها حرب بين امبرياليات، وقامت بكشف اللثام عن حقيقة هذه المفاوضات التي كانت تجري في الخفاء.

من نصيب بريطانيا، ولم يكتف حلفاء العرب بالأمس واعداؤهم بالمستقبل بذلك، بل قسمت كل منطقة الى جزأين، فحصة فرنسا جزء منها مُيز باللون الازرق، والجزء الآخر عرف تحت اسم حرف (أ). وكذلك الحال بالنسبة الى حصة بريطانيا، فقسم مُيز باللون الاحمر والثاني رمز له بالحرف (ب). وأطلقت الاتفاقية يد فرنسا وبريطانيا بالتصرف بحرية في المنطقة ذات اللون الازرق والاخرى ذات اللون الاحمر، بينما نصت الاتفاقية على أن تكون الادارة في المنطقة (أ) والمنطقة (ب) تحت سيادة عربية مع إعطاء فرنسا وبريطانيا دوراً مميزاً في علاقات هذه الدولة العربية[٤٥].

لقد عبرت الاتفاقية عن الحقد الذي يحكم نظرة الدول الاستعمارية تجاه الأمة العربية وطموحاتها نحو الوحدة العربية، فعملت الاتفاقية على وأد أي احتمال بقيام الوحدة العربية من خلال تجزئة المنطقة ووضع حدود مصطنعة بينها. اما بالنسبة الى المناطق التي نصت الاتفاقية على منحها استقلالاً مشروطاً، يلاحظ أنها المناطق الداخلية من سوريا والحجاز وهي المناطق الصحراوية والفقيرة والتي يقطن غالبيتها البدو، وتمتاز بالتخلف والبدائية، بينما كانت المناطق الساحلية والتي امتازت بالخصوبة وامتاز أهلها بالثقافة والاطلاع فقد اخضعت مباشرة لحكم استعماري صارم. ومن هنا جاءت اتفاقية سايكس ـ بيكو لتحقق الجزء الاول من مخطط كامبل ـ بنرمان الذي وضع في بداية القرن والمشار إليه في بداية هذا الفصل. ولتكتمل الصورة وليأخذ المخطط مداه بإيجاد حارس للتجزئة العربية، ولوضع الحاجز الذي سيفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه، فقد وضعت الاتفاقية اللبنة الاولى لهذا الحاجز بإيجاد وضع خاص لفلسطين.

لقد تم تميز فلسطين باللون البني، وذلك بفضل المصالح المتضاربة للمؤتمرين، ففرنسا كانت طامعة بسوريا، وبالتالي اشترطت أن تكون فلسطين تحت سيطرتها باعتبارها جزءاً من سوريا، إلا أن هذا أثار حفيظة بريطانيا واعتراضها، نظراً الى الموقع الخاص لفلسطين في الاستراتيجية البريطانية التي كانت ترى ان أهمية فلسطين بالنسبة الى السياسة البريطانية لا تقل عن أهمية مصر، فهي تعتبر المخفر الشرقي ضد أي تهديد محتمل لقناة السويس والسيطرة عليها «يمكن بريطانيا من السيطرة المطلقة من أن يصبح لها النفوذ الاعلى في غرب الجزيرة العربية»[٤٦].

اضافة الى هذا، فقد تذرعت بريطانيا بأن المكانة الدينية للاماكن المقدسة في فلسطين يحتم أن يكون لها وضع خاص. وأبدت روسيا أيضاً اعتراضها، على وضع فلسطين تحت السيطرة الفرنسية نظراً الى وجود مدارس وأديرة وأماكن مقدسة مرتبطة بها في فلسطين، ولفشلها في إقناع بريطانيا وفرنسا لجعل فلسطين (محمية) روسية، وافقت على وضعها تحت إشراف دولي، وهذا ما تم بالفعل.

وقد مثل تدويل فلسطين نجاحاً للمخطط البريطاني وللحركة الصهيونية، فتدويل فلسطين حال دون وقوعها تحت السيطرة الفرنسية، وتدويلها يعني خطوة متقدمة بالنسبة الى المخطط الصهيوني، حيث أنه يعطي حقوقاً متساوية للجميع في الادعاء بوجود مصالح لهم في فلسطين أي

(٤٥) انطونيوس، يقظة العرب، ص ٣٥٠.

(٤٦) خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩، ص ١٥.

إيجاد موضع قدم لليهود تحت شعار الروابط الدينية. وقد تأكدت المصلحة الصهيونية في تدويل فلسطين حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو في التصريح الذي أعلنه الصهيوني دي روتشيلد في مجلس العموم البريطاني يوم السابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٠ حيث قال: «إن المفاوضات الخاصة باتفاق سايكس ـ بيكو،جرت فقط من أجل الوطن القومي اليهودي، وأنه عند تعيين الحدود بين سوريا وفلسطين، رسم شمالا من أقصى مستعمرة يهودية في شمال فلسطين، حتى يمكن إدخالها في الوطن القومي اليهودي»[٤٧].

٣ ـ وعد بلفور

بصدور وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧ اكتملت الصورة ووضعت اللمسات الاخيرة على إخراج المنطقة العربية بصورة تتوافق تماماً مع المخططات الاستعمارية الصهيونية في المنطقة. ولا يمكن أن تكون هناك هيمنة وسيطرة استعمارية على الوطن العربي إلا ضمن التجزئة والحاجز البشري الفاصل بين المشرق العربي ومغربه.

وليس من العسير على المتتبع للفكرة الاستعمارية وأهدافها في المنطقة، أن يجد التعليل المنطقي لصدور هذا الوعد، فحقيقة أن الوعد صدر خلال فترة الحرب وأن «الاتفاقيات زمن الحرب كانت تتغير بسرعة، والتعديلات كانت ترافق كل حدث حربي، والوعود لم تكن سوى حركات في اللعبة الدبلوماسية. فكل قطر من الاقطار الاستعمارية، كان منهمكاً بمناورات معقدة، من وراء ظهر القطر الآخر، لضمان مصالحه السياسية والاقتصادية. ووسط هذه المؤامرات والمفاوضات اعلنت بريطانيا تأييدها للصهيونية، وتحول فجأة الحلم الصهيوني الى حقيقة»[٤٨].

ولكن هل حقيقة أن اعلان وعد بلفور كان نتيجة لمتطلبات حربية آنية، أم أنه كان تتويجاً لمخطط استراتيجي بعيد المدى ويضرب جذوره منذ بدايات ظهور الفكر الاستعماري؟ إنه من التبسيط المتناهي للامور ارجاع صدور وعد بلفور نتيجة للخدمات التي قدمتها ـ خلال فترة الحرب ـ الحركة الصهيونية لبريطانيا. وكان من بين التبريرات الشائعة آنذاك أن صدور الوعد كان مكافأة لليهود على شرائهم سندات الحرب التي طرحتها الخزينة البريطانية، بينما رأي آخر اعتبر الوعد كرد جميل على مساعي اليهود لدى امريكا لدخولها الحرب الى جانب بريطانيا. اما أهم هذه التبريرات فهو القائل ان الوعد مكافأة على اختراع حاييم وايزمان لمادة الاسيتون الصناعي ومنح براءة الاختراع الى بريطانيا لاستعماله في الحرب[٤٩].

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٤٨) اميل توما، «دراسات في القضية الفلسطينية،» الجديد، (آذار/ مارس ١٩٦٩)، ص ٥.

(٤٩) بهذا الخصوص، انظر: انطونيوس، يقظة العرب، ص ٣٦٤ وما بعد، وجيفريز، فلسطين اليكم الحقيقة، ج ١، ص ٢٩١ ـ ٣١٣.

ويذكر جيفريز في المصدر نفسه، أن لويد جورج خاطب د. وايزمان قائلا: «لقد أسديت خدمة عظيمة للدولة، واحب أن أطلب الى رئيس الوزراء أن يقدم اسمك الى صاحب الجلالة ليمنحك لقبا من القاب الشرف»، فرد وايزمان «ليس هناك شيئاً اريد لنفسي»، وعندما استفسر لويد جورج عما يمكن تقديمه مكافأة له، أجاب وايزمان «أحب أن تفعلوا شيئاً لشعبي».

وأنه لأقرب الى المنطق أن نأخذ صدور الوعد في سياق تطور الحركة الاستعمارية وبحثها عن الظروف الملائمة لترسيخ نفوذها الاستعماري، وهو ما عبر عنه تقرير (كامبل - بنرمان) سابق الذكر، بل يمكننا ان نرجع التطلعات الاستعمارية لاستعمال فلسطين كمخلب وأداة في تأمين مصالحها الاستعمارية الى عام ١٨٥٣. ففي كانون الثاني/ يناير من ذلك العام صرح أحد النواب الانكليز في البرلمان الانكليزي «إن العناية الآلهية قد وضعت سوريا ومصر في طريق انكلترا نحو المناطق الأهم في تجارتها الاستعمارية الخارجية، الهند والصين والارخبيل الهندي واوستراليا . . . إن الاصبع الآلهي يشير الى انكلترا أن تعمل بقوة بخلق ظروف ملائمة في كل من هذين البلدين . . . ويد انكلترا يجب ان تجدد سوريا بواسطة الشعب الملائم لهذه المهمة، والذي يمكن أن تستخدم طاقته دائماً وبصورة فعالة، أي بواسطة الابناء الحقيقيين لهذه الارض، ابناء اسرائيل» (٥٠).

وسأورد هنا مقتطف من رسالة أرسلها أحد الصهاينة الى المستشرق اليهودي النمساوي د. ولفخانغ. ف. ارست، نشرت عام ١٩٣٧ وأوردها بيار دستيريا في كتابه من السويس الى العقبة، نظراً الى أهمية هذه الرسالة في توضيح أهمية قيام دولة يهودية في فلسطين بالنسبة الى المخططات الاستعمارية والدور الذي ستقوم به هذه الدولة كنقيض للوحدة العربية. وهي تثبت لنا بأن قيام دولة يهودية اقترن دائماً في الفكر الصهيوني والاستعماري بنفي عروبة فلسطين ومنع قيام دولة عربية موحدة، جاء في الرسالة: «إن الدافع الحقيقي الخطير للصراع من أجل الارض المقدسة، هو قبل كل شيء، وبعد كل شيء مستقبل موقعها الاستراتيجي، فإذا جمعت فلسطين ومصر في دولة عربية واحدة، فسوف تضم هذه الدولة (٢٥ مليون مسلم) وسوف تسيطر حينئذ على قناة السويس وطريق الهند، اما اذا بقيت فلسطين مستقلة واقيمت على اراضيها دولة يهودية، فسوف تكون عندئذ عائقاً دون تشكيل هذه الدولة العربية الكبرى حتى ولو اتحدت عدة دول عربية في سبيل تشكيلها، وستقوم هذه الدولة الدخيلة التي تبلغ مساحتها (١٠٠ ألف كيلومتر مربع) على جانبي الاردن وستنصب نفسها حامية لكل دولة من هذه الدول العربية ضد الاخرى، وسوف تعمل على حماية سوريا الفقيرة من التسلط المصري الذي سيكون من دونها أمراً لا مفر منه. وسوف تعمل كذلك على حماية مصر المطمئنة الهادئة من اجتياح الوهابيين المحاربين الاشداء.

وإن تحقيق الهدوء في منطقة قناة السويس رهين ببقاء فلسطين في وضع محايد وان يجعل منها سويسرا ثانية على مفترق القارات الثلاث، وسيقابل هذا الحياد من جانب آخر توسع الاستيطان اليهودي لأن اليهود وحدهم الذين سيتحمسون لهذا الحياد. أما العرب المسلمون فسوف يظلون أنصاراً متحمسين لقيام دولة كبرى» (٥١).

إن التفسير السليم لصدور وعد بلفور هو كونه محطة لتقابل المصالح في المنطقة، ما بين المصالح الاستعمارية والحركة الصهيونية الباحثة عن حل المسألة اليهودية المستعصية في اوروبا. ومن الصعب ان تجد المبررات الدينية وحدها والقومية لوعد بلفور وقيام دولة (إسرائيل) مكاناً لها عند كل ذي عقل حصيف، لأن التاريخ والواقع يدحضان مثل تلك الترهات والتي حاول أحد القادة الاسرائيليين إجمالها في عبارة أنه «مادام ثمة كتاب الكتب أي الكتاب المقدس، ومادام ثمة شعب الكتاب

---

(٥٠) يوري ايفانوف، احذروا الصهيونية ([موسكو]: منشورات وكالة انباء نوفوستي، ١٩٦٤)، ص ٣٤.

(٥١) بيير ديستريا، من السويس الى العقبة، ترجمة يوسف مزاحم (بيروت: دار العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٤)، ص ٢٢.

المقدس، فيجب ان يكون ثمة بلد الكتاب المقدس»[٥٢].

إذاً أكمل وعد بلفور المخطط الاستعماري في المنطقة العربية، باقتران التجزئة العربية بنفي عروبة فلسطين وقيام (إسرائيل). إن هذه الثنائية ـ التجزئة (وإسرائيل) المرفوضة عربياً ـ هي التي حكمت مسار الاحداث في المنطقة العربية، وتركت بصماتها على الفكر السياسي القومي العربي منذ وعد بلفور وحتى اليوم. وقد شكلت هذه الثنائية المحور الاساسي في الفكر السياسي الفلسطيني في بحثه لايجاد منظومته الفكرية التي تقود نضاله دون أن تتوه خطاه عن الطريق، ومحاولته التوفيق بين خصوصية قضيته الوطنية وقومية المعركة كلها. إن الهدف نقيض الواقع، الوحدة نقيض التجزئة وتحرير فلسطين نقيض (إسرائيل) وكل فكر سياسي قومي أكان عربياً أم فلسطينياً عليه أن يأخذ في الحسبان هذه الحقيقة في تعامله مع الواقع. وكان هذا المأزق ـ باستمرار ـ يواجه العمل الفلسطيني، إنها إشكالية التعامل مع الواقع في الوقت الذي يشكل فيه هذا الواقع النقيض للهدف الاستراتيجي لشعب فلسطين.

---

(٥٢) من خطاب لموشي ديان، دعا فيه الى ضم الارض العربية المحتلة واوردته: الجيروزاليم بوست (اسرائيل)، ١٩٦٧/٨/١١.

الفصل الثاني

مِن القوميّة العربيّة الشاملة إلى الاقليميّة القوميّة

لم يكتب لاحلام العرب وتطلعاتهم نحو الاستقلال والوحدة، أن تدوم طويلاً، حيث وضعت الحرب العالمية الاولى وما صاحبها من اتفاقات ومعاهدات حداً لهذه الأماني صدمت أحرار العرب، ووضعتهم أمام واقع لا يحسدون عليه، فرض عليهم أن يعانوا من نتائجه حتى يومنا هذا. وكانت نتائج الحرب واتفاقياتها أكثر وطأة على شعب فلسطين من غيره من الشعوب العربية. فإذا كانت التجزئة ـ والاستعمار المباشر ـ قد أفقدت الاتصال القومي، ووضعت حداً لوحدة الحركة القومية العربية في المشرق، فإنها مع ذلك لم تعمل على نفي عروبة هذه الشعوب وطمس شخصيتها الوطنية، وإجلاء شعبها عن أرضه. أما بالنسبة الى شعب فلسطين فكانت التجزئة مقترنة بالعمل على نفي الوجود القومي الفلسطيني بانتهاج سياسة استيطانية إجلائية هدفت الى اقتلاع الانسان الفلسطيني من الارض التي اختلطت بعرق ودم آبائه وأجداده على مر العصور، والى استلاب شخصيته العربية القومية. ولم يقتصر الامر على إخضاعه للاستعمار فالاستعمار سياسة مرحلية مصيرها الزوال إن آجلا أو عاجلاً. أما نفي شخصية شعب واقتلاعه من أرضه فإن نتائجها ستكون خطيرة.

لذلك، لم يكن من المستغرب أن يتشبث الفلسطينيون بالقومية العربية ويؤكدوا تمسكهم بالوحدة العربية، فإمكاناتهم المحدودة وجسامة الخطر المهدد لوجودهم، كانت أعظم من أن يستطيعوا مواجهتها منفردين. وما إن شكلت الحكومة العربية التي قامت في دمشق في نهاية الحرب حتى تشبث بها الفلسطينيون واعلنوا ولاءهم وانتماءهم الى سوريا الطبيعية تحت الحكم الفيصلي.

إلا أن هذه المرحلة كانت وجيزة أو يمكن تسميتها بفترة انتقالية عاشها شعب فلسطين قبل أن يفرض عليه التقوقع ضمن حدوده الاقليمية، واضطراره للبحث عن امكاناته الخاصة للدفاع عن مصالحه الوطنية.

مع احتلال سوريا في عام ١٩١٨ اجتمع مؤسسو حزب العهد والمنتمين اليه، وقرروا ان يصيغوا استراتيجية جديدة لمواجهة متطلبات المرحلة، فكان قرارهم بانقسام الحزب الى حزبين

سوري وعراقي، ويقوم كل منهما بجهوده في نطاقه الاقليمي مستقلاً عن الآخر[1].

كان هذا القرار أول اعتراف عربي بواقع التجزئة، فيه فصلت الحركة القومية العربية في سوريا عن الحركة في العراق. وقد اتجهت في سوريا نحو انتهاز الفرصة بالاعلان عن حكومة عربية يكون مركزها دمشق. وفي الثامن من تموز/ يوليو عام ١٩١٩ تنادى القوميون العرب في سوريا لعقد مؤتمر لهم لتدارس الوضع، وحضر المؤتمر مندوبون عن فلسطين[2]. وقد أكد المؤتمرون ايمانهم بالوحدة العربية ومطالبتهم بالاستقلال، وإقامة حكومة نيابية دون حماية أو وصاية. أما فيما يختص بفلسطين، فقد تناولت البنود السابع والثامن والعاشر المسألة الفلسطينية، وعبرت عن رأي الحركة القومية العربية في سوريا في المسألة حيث جاء فيها:

سابعاً: إننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية، أي فلسطين، وطناً قومياً للاسرائيليين، ونرفض هجرتهم الى أي قسم من بلادنا لأنه ليس لهم فيها أدنى حق، ولأنهم خطر شديد على شعبنا من حيث الاقتصاديات القومية والكيان السياسي، أما سكان البلاد الاصليون من إخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا.

ثامناً: إننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سوريا المعروف بفلسطين والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان عن القطر السوري، ونطالب أن تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان.

عاشراً: إن القاعدة الاساسية من قواعد الرئيس ولسون التي تقضي بالغاء المعاهدات السرية تجعلنا نحتج على كل معاهدة تقضي بتجزئة بلادنا السورية «إتفاق سايكس ـ بيكو» أو كل وعد خصوصي يرمي الى تمكين الصهيونيين (وعد بلفور) من القسم الجنوبي من بلادنا ونطلب أن تلغى تلك المعاهدات والوعود بأي حال كان»[3].

بهذا عبرت قرارات المؤتمر السوري الاول عن موقف متقدم للمسألة الفلسطينية وخصوصاً انه جاء مباشرة بعد افتضاح امر وعد بلفور ووضوح النيات الاستعمارية الصهيونية في المنطقة، وإن كان القرار الخاص بفلسطين قام على أساس الانتماء الى سوريا، فإن هذا كان بفضل الظروف الحرجة التي تمر بها الحركة القومية العربية ولم تكن الاقليمية السورية أو العراقية . . قد أخذت مفهوماً سياسياً بعد.

وفي الثامن من آذار/ مارس عام ١٩٢٠ اتخذت الخطوة الحاسمة، حيث أعلن المؤتمر السوري الثاني المعقود في دمشق عن استقلال سوريا بحدودها الطبيعية بما فيها فلسطين وتنصيب فيصل ملكاً

---

(١) امين سعيد، **الثورة العربية الكبرى** (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤)، ٣ ج، ج ٢، ص ٣٥.

(٢) الاعضاء الفلسطينيون في المؤتمر هم: عزة دروزة، أمين التميمي، رفيق التميمي، عادل زعيتر، ابراهيم عبد الهادي، أحمد قدري، معين الماضي، صلاح الدين الحاج يوسف، سليم عبد الرحمن، يوسف العيسى، عبد الرحمن الخولي، ابراهيم العلمي، رشيد الحاج ابراهيم، حسين الزعبي وعلي مهدي.

(٣) جورج انطونيوس، **يقظة العرب** (بيروت، ١٩٦٢)، ص ٥٩٦ وجوزف ماري ناكل جيفريز، **فلسطين اليكم الحقيقة**، ترجمة أحمد خليل الحاج، مراجعة محمد احمد انيس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١ - ١٩٧٣)، ص ١٠٣ ـ١٠٨. وقد ترافق انعقاد هذا المؤتمر بزيارة لجنة امريكية حضرت لتقصي الحقائق حول الوضع في سوريا، ويذكر اعضاء اللجنة ـ كما يذكر جيفريز ـ أن من بين ١٨٦٣ عريضة تلقوها من السكان في المناطق التي زاروها، كان هناك الف وخمسمائة منها تطالب بسوريا موحدة، ويوضح اعضاء اللجنة ان هذا «يعني سورية بدون فصل فلسطين عنها ومعاملتها كبلد منفصل، ومن ثم فقد قصد بهذا العمل أن يكون إعلاناً عملياً ضد الصهيونية».

عليها. وأكد المؤتمرون على رفض المزاعم الصهيونية بجعل فلسطين وطناً قومياً لهم.

رحب عرب فلسطين بهذا القرار الذي أعطى نفساً جديداً لآمالهم وتطلعاتهم القومية، فلأول مرة شعروا بأنهم جزء من دولة عربية مستقلة بما يعنيه ذلك من وضع حد لمحاولة تهديد بلادهم، وقد تجلت فرحتهم في الاحتفالات التي شملت معظم المدن الفلسطينية والوفود التي وفدت على العاصمة دمشق للتعبير عن الفرحة والولاء للحكم العربي الجديد.

وأعاد فيصل التأكيد على أن فلسطين مشمولة ضمن الحكومة العربية الجديدة، ففي حديث له مع الصحفي جيفريز قال: «بأن لقبه كملك يشمل فلسطين كذلك. . ما لم يكن هناك شك حول هذه النقطة بسبب سوء استعمال الغرب لكلمة سوريا والتي تعني بالنسبة اليهم القسم الشمالي من البلاد فقط . . . لقد كان هدف الحسين دوماً ضم فلسطين الى المنطقة التي اشترط أن يشملها الاستقلال العربي»[٤].

ولكن عبثاً كانت المحاولة، وحلماً كانت التطلعات، فالحلفاء المنتصرون في الحرب كانوا منتشين بفرحة النصر، وكانت الابواب مفتوحة أمامهم لوضع مخططاتهم الاستعمارية موضع التنفيذ. ولم يكن من الممكن ان يسمحوا لهذا التحدي القومي العربي أن يعرقل مخططاتهم، ناهيك عن ان فلسطين فعلياً كانت تحت الحكم العسكري البريطاني[٥]، والمناطق الساحلية السورية كانت بيد الفرنسيين. كما أثار قرار إعلان الاستقلال من طرف واحد حفيظة فرنسا وبريطانيا اللتين أعلنتا رفضهما له، وسارع المجلس الاعلى للحلفاء الى الاجتماع في سان ريمو في نيسان/ ابريل من العام نفسه ليرد على تحدي مؤتمر دمشق فأعلن تقسيم سوريا الطبيعية الى ثلاثة اجزاء منفصلة: فلسطين ـ ولبنان ـ وما تبقى من سوريا، وأن توضع اضافة الى العراق تحت الانتداب مع النص على أن الانتداب على فلسطين سيلتزم بتطبيق وعد بلفور.

وعلى الرغم من هذا القرار، فقد حاول الحكم الفيصلي في دمشق وبشتى الوسائل ان يحافظ على وجوده، فالتيار القومي في سوريا مازال قوياً، ورجال الثورة العربية يمارسون ضغوطاً شديدة على فيصل لمواجهة التحدي، إلا أن التصميم الاستعماري كان اقوى من العزيمة العربية، ومن الامكانات المتواضعة لسوريا. ففي تموز/ يوليو عام ١٩٢٠ تحركت القوات الفرنسية من مواقعها في لبنان لتحتل سوريا وتصفّي العهد الفيصلي. وبسقوط الحكم العربي في دمشق وُضع حد للحركة القومية العربية، وتشتت الى جداول إقليمية، انهمك كل منها في مواجهة المتطلبات الوطنية في كل قطر على حدة. وبدأت بذلك مرحلة جديدة أخذت ترتسم معها ملامح اقليمية، وتتكون مصالح وطنية لم تكن دائماً تتوافق مع العمل القومي، بل شكلت في اكثر الاحيان نقيضاً للقومية العربية. وقد صور ساطع الحصري ما آلت اليه

---

(٤) خيرية قاسمية، «تطور القضية الفلسطينية في عهد الحكومة العربية في دمشق،» شؤون فلسطينية، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧١)، ص ٦٩.

(٥) اعلن الحكم العسكري على فلسطين في عام ١٩١٧ وبحلول عام ١٩١٨، كانت فلسطين كلها بيد القوات البريطانية.

الحال العربية في تلك الفترة بقوله: «فهذا فلسطيني يعتبر الصهيونية أول ما يجب ان يهتم به من مشاكل، وذاك سوري يرى في أطماع فرنسا أكبر الأطماع والأخطار التي تهدد القضية العربية، وذاك عراقي يقول بوجوب الثورة ضد الانكليز قبل كل شيء»[٦].

اولاً: انبثاق الوطنية الفلسطينية

بتشتت الحركة القومية العربية، وباحتلال فلسطين وإعلان الاحكام العسكرية فيها، بدأ الفلسطينيون يلتمسون طريقهم الخاص ضمن إمكاناتهم الوطنية، نحو استلام زمام المبادرة في الدفاع عن قضيتهم وخوض غمار المعركة على أرض فلسطين ضمن المعطيات المستجدة على أرض الواقع. وقد شكلت هذه المعطيات نقيضاً صارخاً لطموحات الفلسطينيين وتحدياً لامكاناتهم المحدودة ولظروفهم الخاصة. ويبدو انه كان من العسير على الحركة السياسية في فلسطين أن تتحول فجأة من إطار العمل القومي الشامل الى العمل الوطني المنظم. فالظروف الخاصة لفلسطين لم تتح لها فرز حركة وطنية ذات ملامح خاصة، ومن هنا فقد اتجهت الانظار نحو إيجاد تكتل مسيحي - مسلم لمواجهة الطابع المنظم لليهود في إطار حركتهم الصهيونية، فكانت الجمعيات المسيحية - الاسلامية اول تنظيم ذي صبغة وطنية إقليمية عرفتها فلسطين. وقد اكتنف ظهور هذه الجمعيات الكثير من الشك حول اهدافها وحول الدور البريطاني في نشوئها، حيث اتهمها البعض[٧] بأنها وليدة المخططات البريطانية وهدفها ضرب التيار القومي وتوجيه الحركة السياسية في فلسطين ضمن مسار اقليمي طائفي، بحيث يصبح النضال في فلسطين نضالاً طائفياً بدلا من ان يكون نضالاً قومياً.

لم يمنع الدور البريطاني في نشوء هذه الجمعيات من التفاف الفلسطينيين حولها وانتشارها في أهم المدن، فلم يكن يعني الفلسطينيين في شيء ان تكون بريطانيا محركة لهذه التنظيمات بقدر ما كان يثير خوفهم وسخطهم الخطر اليهودي المهدد لوجودهم. اضافة الى ذلك، فإن الحركة الوطنية الوليدة كانت لا تضع ضمن اهدافها القريبة معاداة بريطانيا، بل كان يهمها أن تستميل السلطات البريطانية الى جانبها ضد الحركة الصهيونية، معتبرة أن بريطانيا حكماً في الصراع وليست طرفاً مباشراً!!

هذا الموقف عبر عنه حمدي الحسيني - أحد مؤسسي هذه الجمعيات - عندما وضح أن نشوء الجمعيات الاسلامية كانت بطلب من الحكم العسكري البريطاني ليستطيعوا من خلالها الوقوف في وجه الحركة الصهيونية. وكان لتغاضي السلطات البريطانية عن نشاط هذه الجمعيات دور مشجع في اتجاهها نحو التمركز التنظيمي، ولتصبح تنظيماً موحداً ناطقاً باسم الفلسطينيين.

دعت هذه الجمعيات الى عقد مؤتمر لها في الفترة من السابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير الى العاشر من شباط/ فبراير عام ١٩١٨، وضم المؤتمر سبعة وعشرين مندوباً عن هذه الجمعيات

---

(٦) ساطع الحصري، يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب، ص ٩٢.

(٧) كان طرح الفكرة قد تم بخطاب ألقاه أحد أعضاء الوفد السوري، رفيق العظم، الذي أرسلته الحكومة البريطانية لفلسطين لتهدئة النفوس بعد انكشاف وعد بلفور، حيث بيّن في كلمته في أيار/مايو ١٩١٨ ان الحكومة البريطانية لا تمانع في تشكيل مثل هذه الجمعيات.

كافة[8]. وكانت المداولات داخل المؤتمر تعطي صورة واضحة عن الاختلاف والتباين الحاصل في وجهات النظر بين الفلسطينيين، فكونهم حديثي العهد باستلام مقاليد أمورهم بنفسهم، ونظراً الى التداخلات العديدة الخارجية وتأثيراتها على المؤتمرين، فإن وجود اتفاق في وجهات النظر كان شبه متعذر. ومع ذلك فإن التيار الداعي الى الوحدة العربية فرض نفسه على المؤتمرين، وأكد على عمق الشعور بالانتماء القومي لهم على الرغم مما آلت اليه أحوالهم وما وصلت اليه الحركة القومية من تفسخ. فقد بينت الاستخبارات البريطانية في تقاريرها السرية أن انصار الوحدة العربية في المؤتمر بلغوا ١٢ عضواً[9]. وحدثت موجة عنيفة داخل المؤتمر بين انصار الوحدة وبين الاقليميين الجدد الذين كانت تدعمهم بريطانيا. وقد بين لنا خليل السكاكيني ـ أحد اقطاب الجمعية الاسلامية المسيحية في القدس ـ طبيعة الحوار الجاري، فذكر أنه كان هناك تيار يدعو الى الوحدة العربية واعتبار الامير فيصل ممثلاً للعرب، بينما كان تيار ثان يدعو الى وضع القضية الفلسطينية بيد مؤتمر الصلح لاختيار حكومة أسوة بما هو حاصل في سوريا والعراق، بينما يرى فريق ثالث أن تكون فلسطين للفلسطينيين[10].

افتتح المؤتمر بنشيد الامير فيصل تأكيداً على الوحدة العربية، كما نجح الشباب المتحمسون الى الوحدة في إصدار قرار من المؤتمر بتسمية فلسطين (سوريا الجنوبية)، وأكد المؤتمر على رفض فصل فلسطين عن سوريا العربية المستقلة. وفي الوقت نفسه أكدوا على الصداقة البريطانية ـ العربية ورغبتهم في تفضيل بريطانيا فيما يتعلق بالحاجات الاقتصادية[11].

---

(٨) الاعضاء المنتخبون لحضور المؤتمر هم:
من القدس: عارف الدجاني، عبد الحميد ابوغوش، يعقوب فراج، شكري الكارمي.
من حيفا: رشيد الحاج ابراهيم واسكندر مسنى.
من الناصرة: جبران كزما ـ حسين العبيد (الزعبي).
من صفد: صلاح الدين قدوره (الحاج يوسف) محيي الدين الحاج عيسى.
من طبرية: الشيخ محمود الطبري والياس قعوار.
من جماعين: عزة دروزة وكمال الدين عرفان.
من نابلس: ابراهيم عبد الهادي ونافع العبوشي.
من جنين: حيدر عبد الهادي ورامز النمر.
من غزة: سعيد الشوا وأحمد الصوراني.
من يافا: راغب ابو السعود (الدجاني) ويوسف العيسى.
من لوبيه: محمود الحسين.
من بيت لحم: حنا حنانيا وابراهيم حزبون.

(٩) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [١٩٧٠])، ص ١٢٥.

(١٠) خليل السكاكيني، «كذا انا يا دنيا»، في: يوميات خليل السكاكيني، هالة السكاكيني، معد (القدس، ١٩٥٥)، ص ١٦٦.

(١١) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني: ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩، سلسلة كتب فلسطينية، ٥٣ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٤)، ص ١٣٣.

كان الهاجس الاساسي المسيطر على المؤتمرين هو الخوف من الصهيونية، فاحتمال سيطرة اليهود على مقدرات البلاد كان عاملاً موحداً لمختلف التيارات. وفي الوقت نفسه كان هذا الخطر الصهيوني وراء قوة التيار الداعي الى الوحدة العربية، فبالوحدة العربية يمكن للفلسطينيين مواجهة الحركة الصهيونية ومن وراءها. وقد تأكد للسلطات البريطانية دور الخطر اليهودي في تعزيز التيار القومي ففي تقرير للمخابرات البريطانية في الخامس عشر من شباط/ فبراير ١٩١٩ أكد أن «السبب الرئيسي الذي يدفع الشباب من العناصر الموالية للوحدة العربية نحو العطف على الاتحاد مع سوريا العربية المستقلة، هو الخطر الصهيوني، فبانضمام فلسطين الى سوريا العربية يصبح في وسع شعب فلسطين بمساعدة العرب الآخرين أن يقاوموا بنجاح الهجرة اليهودية»[١٢].

وقد تمسكت القرارات الختامية للمؤتمر، بالتوجهات السياسية والاهتمامات الفكرية للحركة الوطنية الفلسطينية، حيث نصت على: «١ ـ أننا نعتبر فلسطين جزءاً من سوريا العربية، إذ لم يحدث قط أن انفصلت عنها في أي وقت من الاوقات، ونحن مرتبطون بها بروابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية.

٢ ـ إن التصريح الذي أدلى به المسيو بيكو وزير خارجية فرنسا، فقال فيه إن لفرنسا حقوقاً في بلدنا مبنية على رغائب ومطامح السكان، ليس له أساس. ونحن نرفض جميع التصريحات التي أدلى بها في الخطاب الذي القاه في ٢٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩١٨. لأن تمنياتنا ومطامحنا تنحصر في الوحدة العربية والاستقلال الناجز.

٣ ـ بناء على ما تقدم نعرب عن رغبتنا بأن لا تنفصل سوريا الجنوبية (فلسطين) عن حكومة سوريا العربية، وأن تكون متحررة من جميع انواع النفوذ والحماية الاجنبيين.

٤ ـ وفقاً للمبدأ الذي وضعه الرئيس ولسون وأقرته معظم الدول الكبرى نعتبر كل وعد صدر أو معاهدة عقدت فيما يتعلق ببلادنا[١٣] ومستقبلها، لاغيين وباطلين ونحن نرفضهما.

٥ ـ إن حكومة هذه البلاد ستطلب العون من صديقتها بريطانيا العظمى إذا دعت الحاجة الى إحداث تحسين أو تطوير في البلاد، شريطة أن لا يتناقض ذلك، مع استقلالها أو يؤثر في الوحدة العربية بأي شكل من الأشكال، كما أنها ستبقى على علاقة طيبة مع الدول الحليفة»[١٤].

وفي نهاية المؤتمر، قرر المؤتمرون إرسال وفد الى سوريا للاجتماع بأهل الرأي فيها وإبلاغهم عواطف أهل سوريا الجنوبية في بقائهم وإياهم كتلة عربية مستقلة، إلا أن الانكليز منعوا الوفد من السفر الى دمشق.

وعلى الرغم من وضوح القرارات في تعبيرها عن الموقف السياسي والفكري السائد، إلا انها تستدعي منا بعض الملاحظات:

أولاً: إن اعطاء مطلب الوحدة العربية الاولوية على غيره من المطالب، كان ملفتاً للنظر ومعبراً عن استمرارية التواصل بين الحركة الوطنية الناشئة وبين الحركة القومية العربية، بحيث اعتبر المؤتمرون

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(١٣) المقصود وعد بلفور ومعاهدة سايكس ـ بيكو.

(١٤) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ١٢٧.

أنفسهم جزءاً من البلاد السورية، ولم يحاولوا بلورة رؤية وطنية إقليمية خاصة بهم. وهذا ما يبرر غياب مطلب إقامة حكومة وطنية على غرار ما حدث في الاقطار العربية الاخرى. فالهوية الفلسطينية هنا طرحت كجزء من الهوية السورية والعربية وليس كوحدة مستقلة.

ثانياً: تأثر المؤتمرون بقيام الحكومة العربية في دمشق، فالمؤتمر عقد في الوقت الذي نصب فيه فيصل نفسه ملكاً على سوريا بما فيها فلسطين. والارجح ان يكون رد فعل وتجاوب تجاه قيام الحكومة العربية في دمشق.

ثالثاً: إن التركيز على مهادنة بريطانيا، كان يعبر في الغالب عن مناورة سياسية من قبل الوحدويين، حيث وقفت بريطانيا موقف المحايد في البدء من قيام الحكومة العربية في دمشق، بينما كانت فرنسا معادية تماماً، بل انها اتهمت البريطانيين آنذاك بتحريض العرب ضدهم. ومن ناحية اخرى، كان الاحتلال البريطاني لفلسطين يشكل ضغطاً يمنع الفلسطينيين من اتخاذ موقف عدائي مباشر من بريطانيا، في الوقت الذي يواجهون فيه الحركة الصهيونية. إلا أن هذا لا يعني عدم وجود فريق من الفلسطينيين ينظر الى التحالف مع بريطانيا كموقف استراتيجي وليس مجرد تحالف مرحلي تكتيكي. وقد عبر هذا التيار عن نفسه من خلال الحزب المسمى بـ(الحزب العربي الموالي لبريطانيا) الذي أسس في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٨. ففي بيان تأسيس الحزب جاء «لا حياة ولا نجاح ولا تقدم حقيقي للبلاد العربية إلا بمؤازرة الأمة البريطانية صاحبة الفضل في تحرير البلاد. وإن العربي مطبوع على معرفة الجميل وشكر المحسن اليه ومحبة الوفاء. فيجب أن تظهر فيه هذه الصفات في هذه الظروف الحاضرة». واعتبر الحزب ايضاً ان «أقل ما يتحتم على كل عربي هو موالاة بريطانيا العظمى مدى الايام ونقش محبتها في قلوب الجيل الحاضر وابنائه وابناء الأمة على توالي الاجيال»[١٥].

استمرت التوجهات القومية الوحدوية تمثل المحور في سياسة الحركة الوطنية الفلسطينية في سنواتها الاولى وقد عبر هذا التيار عن نفسه في مختلف المناسبات المتيسرة. فعندما قرر مؤتمر الصلح تشكيل لجنة دولية ـ لجنة كنغ كرين ـ للبحث في المطالب العربية، كان مطلب الوحدة العربية ورفض الهجرة اليهودية، هو جوهر ما تقدمت به الحركة الوطنية في فلسطين الى اللجنة، حيث طالبوا «١ ـ ان تكون سوريا التي تمتد من جبال طوروس شمالاً الى ترعة السويس جنوباً، مستقلة استقلالاً تاماً ضمن الوحدة العربية. ٢ ـ ان تكون فلسطين التي هي جزء لا ينفك عن سوريا مستقلة استقلالاً داخلياً، تختار حكامها من الوطنيين حسب رغائب أهلها وحاجات البلاد، ٣ ـ نرفض مهاجرة الصهيونيين ونحتج على أمانيهم في فلسطين بكل قوانا. وأما اليهود الاصليون الذين كانوا في البلاد قبل الحرب، فإننا نعتبرهم وطنيين، لهم ما لنا وعليهم ما علينا»[١٦].

وقد حاولت السلطات الانتدابية البريطانية أن تعرقل المساعي امام طرح هذه المطالب الوحدوية للجنة الدولية، لتناقضها مع السياسة البريطانية في فلسطين والمنطقة العربية، فسعت

---

(١٥) خلة، فلسطين والانتداب البريطاني: ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩، ص ١٢٧.

(١٦) اجتمع قادة الحركة الوطنية الفلسطينية يوم ١٢ نيسان/ ابريل ١٩١٩، وحددوا مطالبهم الواجب رفعها الى اللجنة الدولية، وقد تصدى بعض الاقليميين انصار بريطانيا، وعارضوا وجود المطالب المتعلقة بالوحدة العربية، وارادوا ان تقتصر المطالب على حالة صلة بالمصالح الاقليمية الفلسطينية، إلا أن التيار الوحدوي الغالب فرض رأيه وقدمت المطالب المبينة مع اغفال جملة «ضمن الوحدة العربية».

بريطانيا الى التأثير على انصارها في الجمعيات الاسلامية الذين أغفلوا عند رفع هذه المطالب الى اللجنة، مطلب الوحدة العربية الوارد في البند الاول، كما ان الاعضاء الموالين لبريطانيا انسحبوا عند إقرار هذه المطالب(١٧).

وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٩ رفعت الجمعية الاسلامية ـ المسيحية في نابلس مذكرة الى مؤتمر الصلح المعقود في باريس، بينت فيها تمسك الفلسطينيين بوحدة سوريا ورفضهم للمزاعم الصهيونية. واعتبرت المذكرة ان فصل فلسطين عن سوريا ما هو الا مخطط استعماري هدفه تمزيق الأمة العربية طبقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو. وقد تساءلت المذكرة، كيف يجيز المؤتمر ان يقر تمزيق الأمة العربية، بينما يعلن أن هدفه هو مساعدة الأمم الضعيفة ولم شملها كما فعل مع تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا(١٨).

إلا أنه منذ بداية العشرينات، أخذت الاحداث منحى خطيراً وتفاقمت الاوضاع سوءاً حيث تزايدت الاستفزازات الصهيونية للعرب، واصبحت عملية التحرش بالمواطنين العرب وإثارة مشاعرهم الدينية والقومية عملية شبه يومية مخططاً لها ومدروسة جيداً، وتهدف الى غايات واضحة. وبدأت بريطانيا تكشف القناع عن وجهها الحقيقي، فدعمت الجماعات اليهودية وسهلت لهم سبل الهجرة والاقامة، وتغاضت عن جرائمها واستفزازاتها واستقدمت الصهيوني البريطاني هربرت صمويل(١٩) الى فلسطين بحجة المساعدة في إدارة شؤون الحكم.

عبر الفلسطينيون عن سخطهم وغضبهم تجاه التواطوء البريطاني وعندما وجدوا أن الاحتجاجات والمذكرات لا تجدي فتيلاً امام تعاظم الخطر وكثافة الجهود الصهيونية للتعجيل بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، لجأوا الى التظاهرات وأعمال العنف للتعبير عن رفضهم لكل المحاولات الهادفة الى إقرار أمر واقع في البلاد يتناقض مع مصالح العرب وامانيهم. ففي السابع والعشرين من شباط/فبراير عام ١٩٢٠ قامت تظاهرة في القدس اشترك فيها أكثر من ٤٠ ألف مواطن، قدمت خلالها الجمعية الاسلامية ـ المسيحية في القدس احتجاجاً شديد اللهجة ضد وعد بلفور والوطن القومي، وأكدت مطالب الحركة الوطنية السابقة بالاستقلال ضمن الوحدة السورية. كما قامت عدة تظاهرات واحتجاجات في يافا وبيت لحم وحيفا.

جاء تحرك الفلسطينيين العنيف تعبيراً عن الشعور بهول الخطر الذي بدأت تشكله الحركة الصهيونية ولجوئها الى العمل العلني بتنظيمها لقوات خاصة بها في فلسطين تحت اسم (قوات الدفاع عن النفس). وقد قام بهذه الخطوة الصهيوني المعروف فلاديمير جابوتونسكي بالاشتراك مع بنحاس

---

(١٧) السكاكيني، «كذا انا يا دنيا»، ص ١٧٥.

(١٨) انظر نص المذكرة في: اكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية: ١٩١٨ ـ ١٩٣٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ١١.

(١٩) عند تسلم هربرت صموئيل منصبه في فلسطين صرح قائلاً: «ان سياسة حكومة صاحب الجلالة التي جئت الى هنا لانفذها هي تشجيع هجرة اليهود الى ان يتم الوصول الى نقطة ـ قد تكون بعد خمسين سنة من الآن فصاعداً أو تكون بعد مائة سنة ـ تكون فيها مصالحهم طاغية على ما عداها بدرجة تكفل إقامة حكومة يهودية في فلسطين».

روتنبرغ وموشيه سميلانسكي، فدربوا وسلحوا هذا الجيش للقيام بحرب عصابات للتعجيل بالمخطط الصهيوني عن طريق اللجوء الى سياسة القتل والارهاب ضد العرب، لاجبارهم على مغادرة اراضيهم. وقد عبر جابوتونسكي عن هذه السياسة في مقالة له نشرتها صحيفة هآرتس الصهيونية يوم ٢٨ آذار/ مارس عام ١٩٢٠، حيث قال: «وجدت نزعة خلال العامين الماضيين لاصطناع احداث في فلسطين تبرهن للمسؤولين في لندن بأن وعد بلفور يجب التخلي عنه. ولقد أوصلت هذه النزعة البلاد الى وضعها الحاضر، غير أن الرأي العام اليهودي يجب الا يبالغ في تصوير الخطر. إن هدف القوى المعادية للصهيونية - يقصد العرب - هدف شرير لكنها لن تتمكن من تحقيقه الا متى استمر سكوتنا نحن اليهود. لقد ارتكبنا غلطة لا مثيل لها حين اخلدنا الى السكون والهدوء، ولعلنا نتعلم أمثولة من ذلك أن بريطانيا تنعم برأي عام صائب الحكم وعميق النظر، وهو الى جانبنا غير أن الرأي العام هو كناية عن محكمة لا تتدخل في النزاع ما لم يمثل امامها امرؤ ويعرض قضيته عليها، فلو فعلنا ذلك لانتصرنا وإذا فشلنا في القيام به كتبت لنا الخسارة»[20].

وبدأ الصهاينة استفزازهم الخطير بمناسبة موسم النبي موسى نيسان/ ابريل عام ١٩٢٠ - وهو مناسبة دينية للمسلمين - حيث استفزوا المشاعر الدينية للمسلمين، مما دفع الفلسطينين الى الدفاع عن انفسهم ومقدساتهم. وقد أسفر حادث الاشتباك عن سقوط عدد من القتلى والجرحى، وفرضت الاحكام العرفية على القدس، وعزلت السلطات البريطانية موسى كاظم الحسيني رئيس بلدية القدس من منصبه، وهو الامر الذي اعتبر تحدياً للمشاعر الدينية عند المسلمين.

وعلى إثر هذه الاحداث شكلت (لجنة يالين) لتقصي اسباب حدوث الصدام، وفي تقرير اللجنة الى وزارة الخارجية البريطانية ذكرت ان البريطانيين يواجهون في فلسطين «مواطنين محليين يهيمن عليهم السخط الشديد بدافع شعورهم بالغبن وخيبة الأمل، ويلفهم الذعر بشأن مستقبلهم، ونتيجة لذلك أن ٩٠ بالمائة منهم يكنون عداء مريراً للادارة البريطانية». كما بينت اللجنة أن سياسة الادارة البريطانية في فلسطين تواجه بعرقلة كبيرة بسبب تحيز السلطات العليا في لندن لصالح الحركة الصهيونية. وقد حذرت اللجنة من خطورة الحالة التي إن لم تعالج بالحذر والصبر فقد تؤدي الى كارثة خطيرة[21].

في ظل هذه الاجواء أُعلن الانتداب على فلسطين، وسقطت الحكومة العربية في دمشق، وضربت الثورة العراقية في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه ١٩٢٠. هذه الاحداث عززت من مكانة التيار الوطني الاقليمي في فلسطين، حيث شعر الفلسطينيون انه من الخطأ التعويل على الحركة القومية العربية لتحافظ لهم على حقوقهم وترك متطلبات النضال الوطني المحلي في الوقت الذي تمر به الحركة القومية العربية بأزمة، وفي الوقت الذي تزداد فيه التهديدات الصهيونية لأرض فلسطين. اضافة الى ذلك، فإن الالحاح في التأكيد على الارتباط بالحركة القومية العربية، كان يثير حفيظة بريطانيا، صاحبة الشأن والسلطة في البلاد، ويدفعها نحو مزيد من التشدد تجاه الفلسطينيين وتأييد الحركة الصهيونية.

ومن هنا، سارعت الحركة الوطنية الفلسطينية نحو انتهاج سياسة وطنية مستقلة تأخذ بعين

---

(٢٠) خلة، فلسطين والانتداب البريطاني: ١٩٢٢ - ١٩٣٩، ص ١٤٦.

(٢١) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ١٤٩.

الاعتبار الظروف الموضوعية ومتطلبات المرحلة دون ان يعني هذا قطع صلة الرحم بالحركة القومية العربية.

مثل المؤتمر الفلسطيني الثالث المنعقد ما بين الثالث عشر والتاسع عشر من كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٢٠ بداية تراجع التيار الوحدوي لصالح التيار الاقليمي، وترأس المؤتمر كاظم موسى الحسيني والذي رفع في اثناء انعقاد المؤتمر تقريراً الى هربرت صمويل حدد فيه مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية في: «تشكيل حكومة وطنية أمام مجلس نيابي ينتخب اعضاؤه من الشعب المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين حتى اول الحرب». ولتأكيد التبدل في استراتيجية الحركة الوطنية ولاظهار صداقتها لبريطانيا، وجه لها الحسيني تأثره العظيم متمنياً أن تحل طلبه محل النظر والتلبية[٢٢].

تأكد هذا التحول في استراتيجية الحركة الوطنية الفلسطينية بتصديرها لمطلب الحكومة الوطنية في «الميثاق الوطني الفلسطيني» الذي وضعه المؤتمرون في نهاية اجتماعاتهم، هذا المطلب الذي شكل اول انفصال للحركة الوطنية الفلسطينية عن الحركة القومية في البلاد العربية الاخرى.

وفي نهاية المؤتمر انتخبت لجنة تنفيذية[٢٣] لتقوم بالسهر على قيادة العمل السياسي وتشرف على متابعة وتنفيذ القرارات. وقد قادت هذه اللجنة الحركة الوطنية الفلسطينية لسنوات طويلة، وسيطرت عليها عائلة الحسيني، وكانت التركيبة الطبقية لها تمتاز بسيطرة كبار الاقطاعيين واصحاب الاملاك الذين كانت مصالحهم وانتماءاتهم الطبقية تفرض عليهم القيام بدور الوسيط بين الشعب وبين السلطات البريطانية، هذا الدور الذي خدم لسنوات السياسة البريطانية. وقد عبر عن ذلك هربرت صمويل في تقاريره السرية لحكومته في لندن، فذكر في احد تقاريره في آذار/ مارس عام ١٩٢٢ أن الزعماء العرب الفلسطينيين يتعاونون معه مستخدمين نفوذهم للحيلولة دون نشوب اضطرابات، او قمعها عند نشوبها. وذكر أن الميل الى استخدام العنف موجود لدى الطبقات الدنيا من سكان المدن والقرى[٢٤].

اتسمت فترة العشرينات بتراجع التيارالوحدوي وبهيمنة القيادات التقليدية العشائرية على مسيرة العمل السياسي الفلسطيني الذي تقاسمته ـ تقريباً ـ عائلة الحسيني المسيطرة على اللجنة التنفيذية، وعائلة النشاشيبي والتي شكلت المعارضة. ويبدو ان مطلب الحكومة الوطنية بما قد تعنيه من مناصب سياسية وإدارية ومصالح متعددة أثارت شهية عدد كبير من الاعيان والبرجوازية المتوسطة

---

(٢٢) عبد الوهاب الكيالي، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، سلسلة الوثائق العامة، ١٠٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ١٦. ويمكن مراجعة محاضر جلسات المؤتمر كاملة، في: زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية: ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، ص ٤٢.

(٢٣) تألفت اللجنة من التالية اسماؤهم: موسى كاظم الحسيني رئيساً وعضوية كل من عارف الدجاني، سليمان تاجي الفاروقي، توفيق حماد، ابراهيم شماس، يعقوب برتقش، معين الماضي وعبد الفتاح السعدي.

(٢٤) الكيالي، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)، ص ١٩٥.

والكبيرة التي سارعت لملء الفراغ السياسي الذي تركه تراجع الفكر الوحدوي. وقد تجسد هذا الفكر في ظهور عدد من الاحزاب التي تشابهت برامجها وتشابهت القاعدة الاجتماعية التي ينتمي اليها مؤسسوها، فكانت احزاب عشائرية وعائلية يمثل كل منها عائلة محددة او مجموعة من العائلات المتجاورة، بحيث انتفى الاساس السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي لظهورها. وكانت المنافسة العشائرية والعائلية خلف نشأة غالبية هذه الاحزاب، بمعنى ان الصراعات العشائرية والعائلية انتقلت الى ميدان العمل السياسي، على الرغم من ان بعض هذه الاحزاب حاولت ان تطرح نفسها كممثلة لبعض الفئات من الطبقة البرجوازية الصغيرة النامية. وأهم الاحزاب التي ظهرت خلال فترة العشرينات هي:

(١) **الحزب الوطني**: أسس في تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٢٣ وكانت غايته مفاوضة الحكومة البريطانية مباشرة والاتفاق معها على تسوية المسألة الفلسطينية؟ وقد وجد الحزب دعماً وتأييداً من عدد من المفكرين الذين يرون أن من مصلحة فلسطين الاتفاق على تسوية مرضية مع بريطانيا. كما ايدته صحيفتا **الكرمل** لصاحبها نجيب نصار، و**مرآة الشرق** لصاحبها بولس شحادة. ويلاحظ على برنامج هذا الحزب عدم تعرضه للانتداب البريطاني[٢٥] ولم ترد فيه كلمة استقلال.

(٢) **حزب الزراع**: بدأ ظهوره في أواخر عام ١٩٢٣، وأطلقت عليه في بداية تشكيله اسم (الحزب القروي) وكانت الفكرة وراء قيامه التفرقة بين المدينة والقرية، وبين المدني والفلاح. ومن الناحية السياسية اهتم الحزب بإيجاد دستور مطابق لرغبات أهالي فلسطين، وتأسيس حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب. وكان برنامج الحزب مطابقاً لبرنامج الحزب الوطني. وشكلا سوياً جبهة واحدة في جميع المشاكل السياسية التي مرت بها البلاد[٢٦].

(٣) **حزب الاهالي**: أسس في نيسان/ ابريل عام ١٩٢٥، وعبر عن ظهور الطبقة المثقفة الشابة الفلسطينية على ساحة العمل السياسي، وتطلعاتها الطبقية والسياسية. وقد نصت المادة الثانية من برنامج الحزب على أن غايته «نشر المبادىء الديمقراطية بين الاهالي، واتخاذ الطرق العملية والتدابير الايجابية الموصلة الى تحقيق مثل الأمة الأعلى وهو الاستقلال السياسي التام، والتي ليس من شأنها الاعترا ف بوعد بلفور..». وفي المادة الثالثة نص على: «يسعى الحزب في اقامة العرب الوطنيين على رأس الادارة والقضاء وبحسب نسبة نفوسهم»[٢٧]. واستمر الحزب يمارس نشاطه حتى عام ١٩٢٨.

الحزب الحر الفلسطيني: مثل هذا الحزب البرجوازية الصغيرة المتوسطة الصاعدة فكان تأسيسه عام ١٩٢٧ على يد مجموعة من الصحفيين والمحامين والتجار والمدرسين. وكانت مبادئه تقوم على

---

(٢٥) وصف هربرت صموئيل مؤسسي الحزب بأنهم «تواقون لحياة هادئة ولا يودون التورط في صراعات سياسية، فهم يرغبون في زيادة ثرواتهم ويعتقدون أن الادارة والسيطرة البريطانية في الوقت الراهن هما خير ما يمكن ان يجعل البلاد وأنفسهم أكثر ازدهاراً، وبعضهم مدفوعون الى مواقفهم هذه بدوافع أقوى ناجمة عن الحزازات داخل صفوف معسكر المعارضة وهناك من يعتقد أنهم قد يظفرون بمزايا وفوائد مباشرة أو غير مباشرة من خلال الوقوف الى جانب الحكومة».

(٢٦) خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني: ١٩٢٢ - ١٩٣٩**، ص ٢٤١.

(٢٧) المصدر نفسه، الملحق رقم ٣٦.

الأسس التالية: (أ) لا يتكلم إلا بلسان أعضائه؛ (ب) يعتبر الانتداب صفة مؤقتة يعمل على إزالتها بتحقيق الاماني الوطنية والسيادة القومية والدفاع عن حقوق البلاد سياسياً واقتصادياً وعلمياً والاهتمام بالاشغال العامة والعمال[٢٨].

ومما يجدر ذكره هنا أن هذه الاحزاب شكلت المعارضة في مواجهة اللجنة التنفيذية ومؤتمراتها الوطنية.

وشهدت البلاد خلال فترة العشرينات سبعة مؤتمرات وطنية، انعقدت في أوضاع من الفوضى واللامبالاة عبرت عن حال التحلل والانحطاط الذي وصلت اليه الحركة السياسية في فلسطين إبان تلك الفترة، ومثل المؤتمر الوطني السابع المنعقد في حزيران/ يونيو عام ١٩٢٨ ذروة الانفلاش والتدهور اللذين آلت اليهما احوال الحركة الوطنية وعجزها الواضح عن بلورة موقف وطني متماسك ومتجاوب مع اماني وطموحات الجماهير ويعطي تحليلاً ملموساً للواقع الفلسطيني بأبعاده المختلفة. وقد خلت مقررات المؤتمر السابع من أي إشارة أو نقد موجه ضد الحركة الصهيونية. وعبر أحد أعضاء المؤتمر وعضو لجنته التنفيذية عزة دروزة عن الحالة التي عقد فيها المؤتمر فقال: «واشترك فيه ممثلون لمختلف الفئات بقطع النظر عن السابقة والاخلاص، بحيث دخله مخلصون مجاهدون، كما دخله منافقون، بل سمسارة وباعة ارض وجواسيس. وكان اضعف مؤتمرات فلسطين من ناحية الحماس وقوة القرارات وشمولها، وطابع النضال، وكاد يسفر عن المطالبة بحكومة وطنية في ظل نظام الانتداب القائم، لولا أن انتبه بعض الوطنيين الى مغبة ذلك، فاتخذوا قراراً بتأييد مقررات المؤتمرات السابقة، وأمكن أخذ الموافقة عليه»[٢٩]. إلا أنه من غير الانصاف ومن الاجحاف الشديد ارجاع حال التدهور والانحطاط في الحركة الوطنية الفلسطينية إبان تلك الفترة، الى مجرد التناحرات العشائرية والخلافات الشخصية، أو المصلحة الانانية للمتنفذين في قيادة الحركة الوطنية. نعم كان لهذه الاسباب دور لا يستهان به، إلا أن ظروفاً اخرى خارجية تكالبت وتجمعت وكانت اقوى من رغبات الوطنيين وارادة المخلصين.

فخلال فترة العشرينات كثفت الحركة الصهيونية نشاطها الاستيطاني في فلسطين، ولقيت دعماً ومباركة لمشاريعها الاستيطانية بوقوف الولايات المتحدة الامريكية الى جانبها دون قيد أو شرط. كما أن السلطات البريطانية في فلسطين تفرغت لقمع الحركة الوطنية بعد انتهاء الحرب، واستتباب الاوضاع في المستعمرات ووصولها الى تسوية مرضية مع الشريف حسين، تم فيها تقليد هذا الاخير منصب الخلافة الاسلامية.

في ظل هذه الاجواء القاتمة، انتشرت في فلسطين حالة مريعة من البطالة[٣٠] والفقر، وخصوصاً في الاوساط الفقيرة، وأصبح معها الهاجس الاساسي للمواطن الفلسطيني تأمين أدنى

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

(٢٩) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ وتذكرات وتعليقات، ط ٢ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٠)، ج ٢، ص ٥٩.

(٣٠) في عام ١٩٢٥ بلغ عدد الفلسطينيين العاطلين عن العمل ٤٠ بالمائة، وفي عام ١٩٢٩ كانت الهجرة اليهودية ضعف ما كانت عليه عامي ١٩٢٧ و١٩٢٨.

متطلباته المعيشية، ناهيك عن ان الفلاح أصبح مهدداً بالطرد من أرضه[31] والعامل مهدد بتشريده ليصبح عاطلا نتيجة سياسة العمل العبري التي انتهجتها الحركة الصهيونية. كما أن المواطن سدت في وجهه سبل ولوج الوظائف العمومية نظراً للجوء السلطات الانتدابية الى اسناد المناصب المهمة لليهود او لاشخاص تثق بهم. هذه الاوضاع العويصة، خلقت حالة من الهياج الشديد بين الفلسطينيين، ومما اجج هذه الحالة، شعور الفلسطينيين ان قيادتهم تنهج سياسة المهادنة تجاه السلطات الانتدابية البريطانية. ومن هنا اتجهت الجماهير العربية في فلسطين نحو التمرد على اساليب العمل التي فرضتها عليهم القيادة الفلسطينية، ولجأوا الى اسلوب العنف الثوري والكفاح المسلح كحل اخير في يد الجماهير المغلوبة على امرها. وفرضت الجماهير بذلك على قيادتها إعادة النظر في استراتيجيتها السابقة. الا ان من أهم التحولات الملفتة في تلك الفترة هي: مأزق العمل الاقليمي، وفشل المراهنة على القيادات المحلية بأفق تفكيرها الاقليمي المغلق، وهذا ما دفع القوميين ليجددوا نشاطهم وينظموا صفوفهم، لتعود الافكار القومية والوحدة العربية تتصدر العمل السياسي الفلسطيني.

مثّل حادث «البراق» في آب/ أغسطس عام ١٩٢٩، بداية انتهاج استراتيجية جديدة في النضال الفلسطيني، وانعطافاً في التوجهات الفكرية المصاحبة لهذا النضال. وفي الواقع فإن بداية الاضطرابات تعود الى ايلول/ سبتمبر عام ١٩٢٨. ففي ذلك الشهر حاول اليهود إدخال تغيير على وضع حائط المبكى بإقامتهم ستاراً، مما أثار حفيظة العرب وغضبهم، الامر الذي اضطرت معه السلطات الانتدابية الى التدخل، وتأمر بإزالة الستار حفاظاً على الوضع القائم.

وفي الرابع عشر من آب/اغسطس من العام نفسه قام اليهود بتظاهرة في تل أبيب بمناسبة ذكرى تدمير هيكل سليمان. وفي اليوم التالي قام متطرفون يهود بمسيرة في القدس، وصلوا بها حتى حائط المبكى، وهناك دفعوا العلم الصهيوني وأنشدو النشيد القومي الصهيوني[32]. وفي اليوم التالي الذي صادف يوم جمعة قام متظاهرون عرب بتظاهرة مضادة، بدأت معها سلسلة من اعمال العنف توالت مع الايام، حيث سقط العديد من القتلى والجرحى من الجانبين، وقد بلغ عدد القتلى من اليهود ١٣٣ وعدد الجرحى ٣٢٩. اما العرب فكان قتلاهم ١١٦ والجرحى ٢٣٢[33]. وكانت الاحداث من العنف مما دفع السلطات البريطانية الى استقدام قوات من خارج فلسطين. فقد صرح قائد الاسطول البريطاني في السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٩ بأنه «أرسل منذ بداية الاضطرابات سفينة حربية وحاملة طائرات وطراداً ومدمرتين الى فلسطين»، كما ارسلت الحكومة قوات من الشرطة البريطانية بلغت تكاليفها ـ لفترة لا تزيد على اسبوعين ـ نحو ٣٩٠٠ جنيه. كما قامت قوات شرق الاردن بحماية عدد من المستعمرات اليهودية واعترف وزير وزارة الطيران بأن الطائرات البريطانية نقلت

---

(٣١) في عام ١٩١٨ كانت المنظمات الصهيونية تمتلك (٤٢٠) ألف دونم، وفي عام ١٩٢٨ ارتفع العدد الى مليون دونم، وفي نيسان/ ابريل ١٩٢٩ اشترى الصندوق القومي الصهيوني (كرن كيميت) أكثر من ثلاثين ألف دونم من عائلة تيان البيروتية مما ادى الى طرد (٢٥٤٦) عائلة من عرب الحوارث القاطنين فيها، الامر الذي جعل عدد الفلاحين المعدمين حسب احصائيات الحكومة البريطانية عام ١٩٣٥ يرتفع الى ٢٩ بالمائة من مجموع الفلاحين.

(٣٢) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

الجنود من مصر الى فلسطين ووقفت الى جانب اليهود ضد العرب، حيث حمت المستعمرات اليهودية بشنها ١١ هجوماً على التجمعات العربية[٣٤].

إذاً، ودون الدخول في تفصيلات «هبة البراق» ودور القيادة التقليدية فيها، فقد مثلت هذه الانتفاضة الشعبية منعطفاً ومؤشراً ذا دلالة في استراتيجية الحركة الوطنية الفلسطينية، فالتدخل البريطاني السافر الى جانب الصهاينة، عرى حقيقة السياسة البريطانية المناهضة والمعادية للطموحات العربية، وكشف زيف إدعاءات بريطانيا بالحياد. وقد ولد هذا قناعة لدى شعب فلسطين بأنه يواجه لا الحركة الصهيونية فقط، بل ايضاً بريطانيا، وهذا يعني أن الشعب الفلسطيني في حركته النضالية مفروض عليه أن يواجه تحالفاً صهيونياً بريطانياً. وهذه الحقيقة جسدت ايضاً حقيقة الاختلال الموضوعي في ميزان القوى الأمر الذي يحتم البحث عن المعادل الموضوي لهذا التحالف المعادي. ونظراً الى محدودية الامكانات الفلسطينية، فإنه تم البحث عن هذا المعادل في المحيط العربي وكانت الوحدة العربية هي المخرج من المأزق. فمن خلال الوحدة العربية، والقوة العربية الموحدة يمكن مواجهة التحالف المعادي.

إذاً، كان تجدد نشاط القوميين في فلسطين، في بداية الثلاثينات يمثل إرجاعاً للقضية الى طبيعتها الاساسية، ساعد عليه فشل المراهنة على حياد بريطانيا وإنصافها للعرب، وضخامة التحديات التي بدأ يواجهها الفلسطينيون، مع الاشارة الى أن الردة الاقليمية التي شهدتها البلاد خلال منتصف العشرينات، لم تقض على الشعور بالانتماء القومي، وعمق الوعي الوحدوي عند الفلسطينيين، ذلك ان «الاقليمية» الفلسطينية آنذاك كانت اضطرارية وردة فعل للفراغ الذي تركه غياب الحركة القومية العربية الموحدة.

إلا أن الحركة القومية العربية التي توجه اليها الفلسطينيون مؤكدين انتماءهم اليها، كانت غير الحركة القومية في بداية نشوئها. ففي الثلاثينات كانت الحركة القومية العربية عبارة عن تيارات وشيع، وأغلب قادتها إما أنهم اعتزلوا العمل السياسي أو انهمكوا في مشاغل الحكم والسياسة، ضمن إطارات إقليمية حددتها المصالح الاقليمية والسياسية والاستعمارية. إن تلك المصالح والسياسات فرضت عليهم توجهاً فكرياً ونمطاً في السلوك الاجتماعي والعلاقات الاقتصادية، بما لا يتوافق مع طبيعة العمل القومي الوحدوي.

وفي الوقت نفسه استجد على ساحة النضال الفلسطيني من الاحداث والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ما جعل من العسير تفرد اتجاه فكري واحد في تحديد مسار الفكر السياسي الفلسطيني، فتبلورت انتماءات طبقية جديدة. اضافة الى القيادة التقليدية التي قادت الحركة الوطنية الفلسطينية طوال العشرينات والتي مثلت تحالف وجهاء البلاد من إقطاعيين ورجال دين ورأسماليين، فقد وجدت الطبقة البرجوازية موضع قدم لها في ساحة العمل السياسي كما أن الانتلجنسيا

---

(٣٤) خلة، فلسطين والانتداب البريطاني: ١٩٢٢ - ١٩٣٩، ص ٢٩٢. وحول احداث البراق ايضاً: انظر: الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث وناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين: ١٩١٧ - ١٩٤٨، سلسلة كتب فلسطينية، ٦ (بيروت: مركز الابحاث الفلسطيني، [١٩٦٧])، ص ٦٢.

الفلسطينية اخذت تبحث عن دور في قيادة العمل السياسي في البلاد.

كان تمركز البرجوازية الفلسطينية ضمن اطار تنظيمي، قد بدأ باجتماع لاقطاب البرجوازية في الرابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٩ في مدينة حيفا الصناعية[٣٥]. حيث بحث المؤتمرون الوسائل الكفيلة بتأمين سيطرة البرجوازية الاقتصادية على البلاد، وقرروا الاحتجاج على التمييز في المعاملة بينهم وبين البرجوازية اليهودية، وطالبوا بتأسيس بنك زراعي وشركة برأسمال قدره مائة الف جنيه لتنشيط التجارة والصناعة الوطنية، وسياسياً أقسم المؤتمرون على عدم بيع الاراضي الفلسطينية الى اليهود، وعدم التعامل تجاريا معهم ورفض وعد بلفور[٣٦].

لم تكن الطبقة العمالية غائبة عن مسرح الاحداث، فبتزايد المشاريع العمرانية التي احتاجت اليها السلطات الاستعمارية، نشأت طبقة عاملة، عزز وجودها ونموها نمو عدد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تلبي الاحتياجات المحلية وتصدر جزءاً من المنتوج الى الاقطار المجاورة. وقد بلغ عدد العمال العرب في عام ١٩٢٥ خمسة آلاف عامل ارتفع عام ١٩٣٦ ليصل الى ٣٣ الف عامل[٣٧].

إلا أنه بسبب ضعف الوعي الطبقي وغياب القدرة التنظيمية فقد بقي دور الطبقة العاملة الفلسطينية مهشماً طوال النصف الأول من العشرينات ولم يصبح للطبقة العاملة الفلسطينية دور في الاهتمامات السياسية وفي الحركة المطلبية العمالية الا في عام ١٩٢٩، حيث استطاع الحزب الشيوعي الفلسطيني[٣٨]، ذو النشأة اليهودية، استقطاب عدد من العمال العرب بعد تبنيه شعار (التعريب). ومع ذلك بقي الحزب يهودياً في تركيبته وتوجهاته على الأعم.

ويبدو أن المد الوحدوي القومي في الساحة العربية وفي فلسطين على الخصوص إبان تلك الفترة، أثر على التوجهات السياسية للحزب الشيوعي فبدأ يستوعب خصوصية القضية الفلسطينية

---

(٣٥) حضر المؤتمر ٤٥ مندوباً يمثلون برجوازية جميع المدن العربية وانتخب لرئاسته نمر النابلسي ـ صاحب مصانع صابون نابلس ويملك مزرعة مساحتها ١٣٠٠ دونم ـ وتقلد نيابة الرئاسة رشيد الحاج ابراهيم، والسكرتارية حسني صدقي البرجاني، وتوفيق الزيبق.

(٣٦) خلة، فلسطين والانتداب البريطاني: ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩، ص ٣٠٤.

(٣٧) عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، سلسلة دراسات فلسطينية، ١٠٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٥)، ص ١٣٢.

(٣٨) بدأ الحزب كتنظيم يساري داخل الحركة العمالية اليهودية في فلسطين، وكانت بدايته عام ١٩١٩ تحت اسم (حزب العمال الاشتراكي في فلسطين)، وأعلن مؤسسو الحزب مناصرتهم لثورة تشرين الاول/ اكتوبر في روسيا وللأممية الثالثة الشيوعية في مواجهة احزاب الأممية الثانية التي وصفوها بالانتهازية والاصلاحية. وكانت اصابع الصهيونية واضحة في نشأة هذا الحزب، حيث أكد مؤسسوه مواصلتهم النضال لتحقيق مبادىء (الصهيونية البروليتارية الاشتراكية). وفي المؤتمر الثالث للحزب في نيسان/ ابريل ١٩٢١ تبنى اسم (الحزب الشيوعي اليهودي ـ بوعالى تيسون)، وفي عام ١٩٢٣ وبعد تخلص الحزب نهائياً من أوهام الصهيونية وتبنيه سياسة التعريب وتفهم المسألة القومية العربية في فلسطين، أصبح يعمل تحت اسم (الحزب الشيوعي الفلسطيني)، ومع ذلك فقد انشق الحزب عام ١٩٤٣ ليخرج العمال العرب من الحزب ويشكلوا (عصبة التحرر الوطني).

ويتراجع عن مفهوم (الصهيونية البروليتارية) التي حكمت مسيرته السابقة، فاقتنع الحزب أو أقنع نفسه بأن الحركة القومية العربية في فلسطين لا تتناقض مع مفاهيمه وتوجهاته الطبقية الاشتراكية. وفي اجتماع حزبي عقد في تموز/ يوليو عام ١٩٢٣ اعترف الحزب بالطابع الثوري للحركة القومية العربية في فلسطين(٣٩)، حيث رأى فيها قوة معادية للامبريالية البريطانية يمكن دفعها اكثر الى الامام نحو تبني مواقف ثورية اشتراكية بإزاحة قيادتها البرجوازية الاقطاعية عن مركز القيادة. كما رأى الشيوعيون الفلسطينيون في الصهيونية حركة للبرجوازية اليهودية تتناقض في مصالحها مع البروليتارية الصهيونية، وخطا الشيوعيون الفلسطينيون خطوات مهمة نحو استيعاب خصوصية المسألة الفلسطينية وتفهم الحركة القومية العربية، بعيداً عن نصوص المبادىء الماركسية اللينينية التي لا تحبذ هيمنة النضال القومي على حساب النضال الطبقي. وكان الشيوعيون في البلدان العربية قد اتخذوا مواقف متقدمة تجاه المسألة القومية العربية بإيعاز من الاممية الثالثة والسلطات في الاتحاد السوفياتي الذي بدأ يعزز مواقفه العقائدية في العالم الثالث، فرفع الشيوعيون العرب ومنذ مطلع الثلاثينات شعار وحدة النضال القومي العربي المعادي للامبريالية. وسبقت الأحزاب الشيوعية العربية الحزب الشيوعي الفلسطيني في هذا المضمار، نظراً الى استمرارية السيطرة اليهودية على قيادته. إلا أن وحدة الحركة الشيوعية في المشرق العربي حتمت على الحزب الشيوعي الفلسطيني مجاراة التيار.

ففي تموز/ يوليو عام ١٩٣٠ دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري الى تصعيد النضال المعادي للامبريالية في سوريا ولبنان من أجل ضمان الاستقلال التام وتوحيد البلدان العربية. وفي عام ١٩٣١ دعا الحزب الشيوعي المصري الى «تصعيد النضال في مصر والسودان من أجل ضمان الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل ومن أجل تحرير الشعوب العربية كافة من نير الامبريالية ومن أجل اتحاد شامل للشعوب العربية»(٤٠).

كان لابد للحزب الشيوعي الفلسطيني أن يتجاوب مع التيار الوحدوي الذي عم المنطقة العربية، وأن يركب موجة المد الوحدوي في فلسطين. وقد مارس انفتاح الحزب، على العمال العرب ودخول العديد من العمال العرب الى صفوفه، دوراً في إيلاء المسألة القومية الوحدوية مزيداً من الأهمية. وكان مدخل الحزب في البداية نحو الوحدة مدخلا شيوعياً أساسه قيام اتحاد شيوعي بين بلدان الشرق العربي حيث وضحت قيادة الحزب ان «التعاون القائم بين الامبريالية الفرنسية والبريطانية بهدف إجهاض الحركة الثورية العربية يجعل من الضروري السعي الى توثيق التعاون بين الاحزاب الشيوعية العربية ... وحينما تتوافر الظروف (الموضوعية) المؤاتية في جميع البلدان العربية سيشكل حتماً الاتحاد الشيوعي في البلدان العربية ويتحول الى رافعة قوية لمجموع الحركة الثورية العربية»(٤١).

خطا الحزب خطوات أوسع نحو الفهم القومي للمسألة العربية ففي عام ١٩٣١ عقد الحزبان الشيوعي الفلسطيني والشيوعي السوري اجتماعاً خصص لبحث المسألة القومية في ظل ظروف تنامي

---

(٣٩) ماهر الشريف، الشيوعية والمسألة القومية في فلسطين: ١٩١٩ - ١٩٤٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٨١)، ص ٢٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٦.

المد القومي الوحدوي في كلا البلدين. وإثر الاجتماع صدر بيان يعتبر علامة مميزة وخطوة متقدمة في الموقف من المسألة القومية. فبعد أن حلل البيان تحليلاً ملموساً الواقع العربي طرح لأول مرة في الساحة العربية فكرة الوحدة العربية الشاملة في مشرق الوطن العربي ومغربه.

لقد أوضح البيان أن أساس المشكل يكمن في التواطوء الامبريالي الانكليزي والفرنسي والايطالي والاسباني لتمزيق اوصال الأمة العربية، لما تعنيه التجزئة من تخلف وحرمان وفقر، وهي الشروط الضرورية للهيمنة الاستعمارية والاستغلال الاستعماري. ولم يتطرق البيان الى العامل الطبقي أو وحدة الحركة الشيوعية في تبريره لدعوته الى الوحدة العربية، بل أكد أن الجماهير العربية تشعر أنه يتوجب عليها «ان توحد جهودها في ما هو مشترك بينها من وحدة اللغة والشروط التاريخية واضعة نصب عينيها عدوها المشترك»[٤٢].

أصبحت المطالبة بالوحدة العربية، وتأكيد الانتماء القومي حالة عامة شملت مختلف قطاعات الشعب، شكلت معه هاجساً ينذر بالخطر للسلطات البريطانية. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٣٠ كتب تشانسلور ـ المندوب السامي البريطاني ـ الى اللورد باسفيلد ـ وزير المستعمرات ـ حول نتائج انتفاضة عام ١٩٢٩ قائلا: «إن موجة من المشاعر العربية الوحدوية قد عمت فلسطين والاقطار العربية المجاورة. ومن المؤكد أن الحالة السياسية لن تعود مرة اخرى الى ما كانت عليه او بدا انها كانت عليه قبل آب/ أغسطس الماضي»[٤٣].

في الوقت الذي تحركت فيه الجماهير الفلسطينية معبرة عن رفضها للسياسة البريطانية التعسفية ومؤكدة إيمانها بالوحدة العربية، استمرت القيادة التقليدية في لجوئها الى سياسة المهادنة والعتاب في تعاملها مع السلطات الانتدابية. إلا أن خشيتها مما قد تؤدي اليه الاحداث من إفلات زمام المبادرة من يدها وفقدها القيادة ألجأها الى انتهاج اسلوب التهديد مع السلطات البريطانية بأن انتقال مقاليد القيادة من يدها الى يد الجماهير الشعبية ليست من مصلحة السياسة البريطانية. ففي مقال نشره في الديلي ميل جمال الحسيني ـ مبعوث الحاج أمين الحسيني الى لندن ـ في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٩[٤٤]، قال فيه: «إننا العرب ما كنا ننفر من الانتداب البريطاني على فلسطين لو كان لنا أمل لنيل ستقلال مماثل لاستقلال العراق ولا نعترض على دخول اليهود الى بلادنا لو كان دخولهم يجري على نسبة ملائمة لحالة البلاد الاقتصادية ومصالحنا الاجتماعية». وبعد ذلك حذر مما قد يترتب على فقد القيادة لمواقعها على رأس الحركة الوطنية من قيام اضطرابات ومشاكل.

وتأكيداً لسياسة المهادنة التي لجأت اليها القيادة التقليدية أصدرت يوم التاسع والعشرين من تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٣٠ اللجنة التنفيذية بياناً يدعو الى عدم الاحتجاج بمناسبة وعد بلفور وعدم القيام باضراب عام، وطلبت من الشعب الفلسطيني التزام الهدوء والسكينة[٤٥].

---

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ١١٢.

(٤٤) ورد في: خلة، فلسطين والانتداب البريطاني: ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩، ص ٣٠٥.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣١٦.

ويبدو أن سياسة المهادنة التي لجأت اليها القيادة التقليدية جوبهت بالمعارضة الشعبية الشديدة. ففي اجتماع عقد في نابلس يوم العشرين من ايلول/ سبتمبر ١٩٣١ هاجم المؤتمرون السياسة الفاشلة للجنة التنفيذية والخط الذي سارت عليه طوال السنوات الماضية، ودعوا فيه القيادة التقليدية الى التخلي عن هذه السياسة ورفض التفاوض مع السلطات الانتدابية الا على اساس المطالبة بالاستقلال ضمن الوحدة العربية[٤٦].

ما كان للقيادة التقليدية ان تعزل نفسها طويلاً عن الحالة الجديدة التي ولدتها الجماهير بنضالاتها وتضحياتها، حيث شعرت ان عزلتها ضمن حدود إقليمية سيجعلها تبدو ضعيفة حتى على مستوى موقفها التفاوضي مع بريطانيا، ووجدت أن تعريب القضية وإدخال العامل الديني يقوي من موقفها التفاوضي ويقربها اكثر من الجماهير الشعبية، فأصدرت اللجنة التنفيذية يوم الحادي والعشرين من شباط/فبراير عام ١٩٣١ بياناً الى الأمة العربية، طالبت فيه العرب بالوقوف الى جانب إخوانهم الفلسطينيين، ودعتهم الى معاملة اليهود في ديارهم بمثل ما يعامل به اليهود في فلسطين إخوانهم العرب. وفي السابع من كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٣١ احتضنت القيادة التقليدية مؤتمراً اسلامياً عقد في القدس وكان البحث فيه يدور حول ما يتوجب القيام به لصيانة الاماكن المقدسة، وكل ما يهم أمور المسلمين عامة[٤٧].

وجدت الاحداث الجارية على أرض فلسطين تجاوباً شعبياً عربياً تمثل في قيام التظاهرات في عدد من المدن العربية وإرسال برقيات الاحتجاج الى السلطات البريطانية لدورها المتحيز ضد العرب في فلسطين. وكانت أرقى درجات التجاوب والمشاركة هي مساهمة الوطنيين العرب مع إخوانهم الفلسطينيين في الكفاح المسلح. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٩ قامت جماعة من العرب من جبل الدروز بالانضمام الى عصابة (الكف الاخضر) الفلسطينية التي عملت ضد القوات البريطانية والصهيونية في منطقة صفد ـ عكا ـ سمخ[٤٨]. وفي الوقت نفسه اعتقلت القوات البريطانية الشيخ مثقال الفايز شيخ قبيلة بني صخر الاردنية لمؤازرته عرب فلسطين[٤٩].

أما على المستوى الرسمي العربي فقد خاب أمل الفلسطينيين بالزعامة العربية، التي اعتبرت ان النزاع في فلسطين هو صراع ديني، وإن بريطانيا الصديقة المخلصة كفيلة بارضاء جميع الاطراف. فأمير شرق الاردن ارسل رسالة الى (تشانسلور) في الثاني من تموز/ يوليو عام ١٩٣٠، اوضح فيها موقفه من النزاع حول حائط المبكى اعتبر فيه المسألة ذات صفة دينية. اما الشيخ حافظ وهبة ـ الوزير السعودي المفوض في لندن ـ فقد صرح لمندوب وكالة رويتر يومي ٢ و ٦ ايلول/ سبتمبر عام ١٩٢٩ «أن بريطانيا تقبض بيديها على قساط العدل بين العرب واليهود. وأن ابن سعود لا يتدخل في فلسطين معتمداً على بريطانيا في دفع المظالم بين المسلمين».

---

(٤٦) المصدر نفسه، ٣٢٥.

(٤٧) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج ١، ص ٨٢.

(٤٨) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ١١٢.

(٤٩) ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، ص ١٠٦.

أما في العراق التي شهدت تظاهرات جماهيرية تأييداً لشعب فلسطين فقد اعترف نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي آنذاك عام ١٩٢٩ أن حكومته قد تصدت للمتظاهرين وفرقتهم بالقوة[٥٠].

أثناء انعقاد المؤتمر الاسلامي في القدس تداعى عدد من القوميين العرب ـ وخصوصاً اولئك الذين قادوا الحركة القومية العربية في العهد الفيصلي ـ الى عمد مؤتمر قومي يبحثون فيه احوال الحركه القومية وما آلت اليه احوال العرب.

وعقد المؤتمر في بيت عوني عبد الهادي ـ من قادة الحركة القومية في فلسطين ـ وحضرته ٥٠ شخصية عربية. وفي الثالث عشر من كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٣١ أصدر المؤتمر بياناً عن أهداف المؤتمرين وتطلعاتهم القومية، حيث نوه بالجهود التي قامت من أجل «تحقيق كيان عربي مستقل يشمل الاقطار العربية ويوصل الأمة العربية الى الاستقلال الذي تتمتع به أمم العالم الحرة». وبين المؤتمرون أن الهدف من تجزئة الأمة العربية هو «إشغال أهل كل قطر من الاقطار العربية عن إخوانهم في الاقطار الاخرى بقضايا إقليمية مصطنعة وأوضاع محلية متقلبة»[٥١].

وفي الختام وضع المؤتمرون ميثاقاً «الميثاق القومي العربي» اعتبر في حينها وثيقة مهمة عبرت عن حيوية الفكرة الوحدوية في فلسطين والاقطار العربية الاخرى، وعلى تجدد العمل القومي الوحدوي على الرغم من الحدود المصطنعة والانظمة المرتبطة والجيوش الاجنبية المرابطة على الارض العربية، فقد نص الميثاق على:

«أ ـ المادة الاولى: إن البلاد العربية وحدة تامة وكل ما يطرأ عليها من انواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به.

المادة الثانية: توجه الجهود في كل قطر من الاقطار العربية الى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة، ومقاومة كل فكرة ترمي الى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والاقليمية.

المادة الثالثة: لما كان الاستعمار بجميع اشكاله وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى، فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها».

وشكل المؤتمر لجنة تنفيذية معظم اعضائها من الفلسطينيين[٥٢] اضطلعت بمهمة نشر (الميثاق القومي) وتعميمه والاعداد لمؤتمر قومي عام أوسع تمثيلا يبحث في الوسائل الكفيلة بتنفيذ ما ورد في الميثاق[٥٣]. ونشطت اللجنة التنفيذية في مهمتها التحضيرية فأرسلت رسائل حول الموضوع للشخصيات العربية البارزة، وحدد موعد انعقاد المؤتمر القادم في ربيع عام ١٩٣٣ ومكانه بغداد، إلا أن السلطات البريطانية ما كانت لتترك هذه التظاهرة القومية تمر دون أن تضع العراقيل في طريقها لتناقض كل اتجاه وحدودي جماهيري مع السياسات البريطانية الاستعمارية في المنطقة، كما سبقت

---

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) الكيالي، وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني والبريطاني، ص ٢٥.

(٥٢) الاعضاء هم: عوني عبد الهادي، خير الدين الزركلي، صبحي الخضرا، عجاج نويهض، اسعد داغر وعزة دروزة.

(٥٣) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ١٢٤.

الاشارة اليه، فتحركت السلطات البريطانية وضغطت على العراق. حيث اقنعت ياسين الهاشمي أحد الاقطاب العراقيين المدعويين الى المؤتمر بالانسحاب من المؤتمر. كما ان موت الملك فيصل ملك العراق حزم السياسة المعادية لعقد المؤتمر في العراق، فصرح جميل المدفعي إنه من الاحراج ان يطلب من حكومة العراق ان تزج نفسها في مشكلات القضايا العربية، وأنه من الواجب تركه يعمل بضع سنوات لتقوية نفسه وتحسين مرافقه[٥٤].

ويبدو أنه كان لانسحاب العراق أثر في عرقلة عمل اللجنة، ومن ثم في وقف نشاطها نظراً الى الدور البارز الذي كان يقفه الملك فيصل في دعم الحركة القومية.

شكل فشل المؤتمر صدمة للقوميين العرب نظراً الى كونه مثل أول تظاهرة شعبية قومية عربية لا تتقيد بالرسميات وبالسياسات الحكومية.

وكان من المتوقع ان يكون نجاحه ضربة للحركة الصهيونية واطماعها في فلسطين وللسياسات البريطانية، وقد عبر عن التخوف الصهيوني من الحركة القومية د. برودتسكي، وهو ضابط الاتصال مع الحكومة البريطانية في لندن، فذكر أن الحركة الصهيونية تعتبر الوحدة الاسلامية غير عملية ولكن الصهيونية تشعر بقلق شديد إزاء حركة الوحدة العربية[٥٥].

إلا أن فشل المؤتمر لم يضعف التيار الوحدوي في فلسطين، حيث أصبحت فكرة الوحدة العربية تشكل جزءاً اساسياً في الفكر السياسي الفلسطيني منذ ذلك التاريخ. ولم يخل برنامج حزب من الاحزاب التي قامت لاحقاً من الاشارة الى الوحدة العربية، وحتى على مستوى القيادة التقليدية والتي كانت تحالفاتها وطبيعة عملها تحتم عليها إبقاء جسور التعامل مع السلطات البريطانية، فإنها أخذت تتبنى رويداً رويداً فكرة الوحدة العربية، فلجأت الكتلة الحسينية الى الدعوة لعقد مؤتمر للشباب الذي اجتمع في الرابع من كانون الاول/ ديسمبر ١٩٣٢ برئاسة راسم الخالدي. وقد وضع المؤتمر ميثاقاً قومياً كان مطلب الوحدة العربية على رأس اولوياته[٥٦]، ومثل بذلك البداية في ظهور حركة فكرية سياسية ذات توجهات قومية علنية.

تمركز القوميين الفلسطينيين في حزب سياسي

وجد القوميون الفلسطينيون الفرصة سانحة للعمل العلني ولتبوء مكان لهم في ساحة العمل السياسي الفلسطيني، فالمد القومي في الساحة العربية وفي فلسطين، والتذمر الشعبي الفلسطيني من السياسات المهادنة التي تنهجها القيادة الفلسطينية التقليدية، وتدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجموع المواطنين، ووصول التيار الاقليمي الى طريق مسدود، كل هذه العوامل تصب في المحصلة في صالح الاتجاه الوحدوي القومي.

ومن هنا فقد أخذ الاستقلاليون ـ اعضاء حزب الاستقلال القدامى في سوريا ـ زمام المبادرة

---

(٥٤) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج ١، ص ٨٨.
(٥٥) الكيالي، المصدر نفسه، ص ١٢٤.
(٥٦) ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، ص ١٢٢.

وشنوا هجوماً دعائياً على السياسة البريطانية، داعين الى الاستقلال والوحدة العربية، فكتب حمدي الحسيني مقالاً تحت عنوان «اقتراح في القضية الفلسطينية» تضمن عدة بنود واقتراحات عبرت عن التوجهات الوحدوية الجديدة في فلسطين، حيث اقترح عقد مؤتمر شعبي عام يسمى مؤتمر الاستقلال لوضع ميثاق قومي للعرب في فلسطين وشرق الاردن، والحث على طلب الاستقلال التام لفلسطين وشرق الاردن ضمن الوحدة العربية على اساس الحلف وتشكيل حكومة جمهورية[٥٧].

وفي الوقت نفسه تصدى صبحي الخضراء ـ من الاستقلاليين القدامى ـ لفضح التآمر البريطاني. بوضع الامور في نصابها، فبين ان بريطانيا هي الأصل والصهيونية هي الفرع، واعتبر بريطانيا هي المسؤولة عن كل ما أصاب العرب من نكبات ومصائب، وطالب جميع الفلسطينيين باتخاذ موقف واضح ومحدد، محرضاً إياهم على أن «أضربوا الصهيونيين بأرجلكم أيها الفلسطينيون، قفوا وجهاً لوجه تجاه بريطانيا العظمى فإنها اولى بالجهاد، وأحق بالنضال، فالصهيونية ليست الا مشروعاً آثماً تشجعه بريطانيا وتحميه بحرابها وترعاه بعنايتها، ترمي من وراء ذلك الى اضطهاد العرب وإخضاعهم للسيطرة الانكليزية المباشرة»[٥٨].

وفي الاتجاه نفسه ذكر عوني عبد الهادي، بأن خطورة الموقف تحتم على العرب التفكير جدياً بالوحدة العربية التي من دونها لا تقوم للعرب قائمة.

وبهذه التصريحات والمواقف اكتملت المستلزمات الفكرية وكانت الشروط الموضوعية ناضجة لأجل خلق حزب سياسي وحدوي، حددت توجهاته، مسبقاً بالدعوة الى الوحدة العربية، واعتبار بريطانيا خصماً وليست حكماً. إلا أن قيام الحزب استلزم إجراء اتصالات مع الحاج أمين الحسيني ـ رئيس المجلس الاسلامي الاعلى ـ من اجل التنسيق معه وأخذ موافقته على قيام الحزب، إلا أنه أبدى تخوفه من الانسياق وراء سياسات الاستقلاليين المعادين لبريطانيا التي مازال يكن لها مشاعر المودة وتربطه بها علاقات المصلحة المتبادلة، واضافة الى ذلك، شعر الحاج أمين الحسيني أن الاشتراك في الحزب أو مجرد إبداء الموافقة على قيامه، بما سيكون عليه من مستوى متقدم من التنظيم ولضمه بين صفوفه صفوة السياسيين القدامى وذوي الخبرة، سيهدد زعامته الشخصية. وقد وصف عزة دروزة أحد مؤسسي الحزب هذه الاتصالات بقوله: «سبق إنشاء الحزب اجتماعات عديدة بين بعض اركانه وبين الحاج امين الحسيني وبعض زعماء المجلسيين (الكتلة الحسينية)، جرت فيها الاحاديث في صدد تجديد شباب الحركة الوطنية وتصحيح سيرها، بحيث يدخل في منهجها النضال ضد الانكليز ومصارحتهم العداء، واعتبار موراتهم منافية للاخلاص والصفة الوطنية. وكان من نتيجة هذه الاجتماعات ان اقترح جماعة الاستقلاليين إنشاء حزب مستقل عن المجلسيين (الكتلة الحسينية) الذين كانت لديهم اعتبارات تحملهم على السير في اسلوب آخر»[٥٩].

لم يكن أمام الوحدويين الفلسطينيين إلا أن يعلنوا رسمياً عن حزبهم السياسي، وهذا ما تم في المؤتمر الاول الذي عقد في القدس يوم الثاني من آب/ أغسطس عام ١٩٣٢. فقد عزا الاستقلاليون ـ سمي الحزب (الحزب الاستقلالي) ـ في بيانهم الاول أسباب الفوضى والاضطراب

---

(٥٧) سميح شبيب، **حزب الاستقلال في فلسطين** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث الفلسطيني، ١٩٨١)، ص ٤٣.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، ص ١٠٣.

اللذين سادا صفوف الحركة الوطنية الى المصلحة الذاتية، وسياسة المساومة والمهادنة التي لجأت اليها القيادة التقليدية، كما استعرض البيان الاوضاع السائدة في فلسطين وما آلت إليه احوال القوميين العرب من فتور وتدهور، وسيطرة الفكر الاقليمي والمصالح الشخصية على توجهاتهم. واختتم بيان الحزب الاول بالدعوة الى قيام حركة وطنية على يد حزب سياسي استقلالي يكافح الاستعمار وما جره من نكبات[٦٠].

وتوضحت المبادىء القومية التي سار على هديها الحزب في المادة الثالثة من قانونه، حيث طرحت مبادىء الحزب على النحو التالي:

أ ـ استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً.

ب ـ البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة.

ج ـ فلسطين بلاد عربية، وهي جزء طبيعي من سوريا.

وبناء على هذه المبادىء الوحدوية الاستقلالية، حاول الاستقلاليون تنظيم صفوفهم بحيث ركزوا نشاطهم على العمل المنظم ووضوح الرؤية الفكرية على حساب ما درجت عليه الاحزاب الاخرى من إعطاء أهمية لزيادة عدد الاعضاء. .

وفي ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٢ تمكن الاستقلاليون من إقناع اللجنة التنفيذية بالمصادقة على قرار يحظر على أي عربي قبول التعيين في أي منصب حكومي أو التعاون مع الحكومة بأي شكل من الاشكال. وقد أثار هذا القرار حفيظة داك هوب ـ المندوب السامي البريطاني ـ، إلا أنه كان يعول كثيراً على مقدرة اللجنة التنفيذية في إفشال تطبيق هذا القرار، حيث كتب في رسالة موجهة الى وزير المستعمرات في الشهر نفسه مؤكداً أن المفتي وعدداً من أعضاء حزب آل النشاشيبي (المعارضة) سيفشلون هذا المخطط، معترفاً بأن هؤلاء يتعاونون مع الحكومة[٦١].

وبحلول مناسبة صدور وعد بلفور في تشرين الثاني/ نوفمبر عقد الحزب مؤتمراً في نابلس اصدر خلاله بياناً عبر فيه عن خيبة الأمل في الوعود البريطانية، وعن تدهور الاوضاع عاماً بعد عام في فلسطين ووضح البيان أنه وعلى الرغم من صرخات الاستنكار المدوية التي بعثتها الأمة، فقد «ظل الانكليز مستمرين في سياستهم دون رادع أو شرف أو عهد أو ضمير». وبعد استعراض البيان لنتائج السياسة الاستعمارية الغاشمة في فلسطين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً دعا «كل عربي في هذه الأمة الى تجديد العهد للكفاح ضد الاستعمار وأساليبه وضد الصهيونية وغزواتها وضد الخائنين من أبنائها بكل قوة وعزم وإيمان، ويدعو كل عربي ليعلن معه أن هذه البلاد لن تطمئن على حياتها أو كيانها إلا إذا منع بيع الاراضي لليهود منعاً باتاً وأقفل باب الهجرة اليهودية إقفالاً تاماً واستلم ابناء البلاد الحكم ونالت البلاد استقلالها التام متحدة مع البلاد العربية الأخرى»[٦٢].

---

(٦٠) بشأن النص الحرفي لبيان تأسيس الحزب، انظر: زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية: ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٣٦٠.

(٦١) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٧٣.

(٦٢) شبيب، **حزب الاستقلال في فلسطين**، ملحق رقم ٢، ص ١٠٥.

وانطلاقاً من المبادىء القومية للحزب، فإنه اولى القضايا العربية الاسلامية اهتماماً واضحاً، فعند صدور الظهير البربري في المغرب وما كان يهدف اليه من تقسيم ابناء البلد الواحد وإثارة الفرقة بينهم، تنفيذاً للمخططات الاستعمارية الفرنسية، وجه الحزب في السادس عشر من ايار/ مايو عام ١٩٣٣ بياناً حول الموضوع اعلن فيه: «استنكاره الشديد للاساليب الفظيعة والطروح العدوانية التي تجري عليها سلطات الاستعمار في تلك البلاد العربية الاسلامية لاخراج البربر المسلمين من حظيرة احكام الشريعة. ويؤيد الحزب الحركة المباركة التي تقوم بها الأمة العربية المغربية النبيلة وإصرارها لالغاء الظهير»[٦٣].

وقد ابدى الحزب مناصرته للسوريين ضد المخططات الفرنسية هناك، كما بعث برسالة مناشداً فيها العرب مناصرة ودعم عائلات الشهداء في العراق إثر الاحداث التي وقعت هناك[٦٤].

وكالعادة، فإن كل سياسة جديدة يكون لها دائماً مؤيدون وأنصار ومنافسون وأعداء، فسياسة الحزب مثلت التيار الوحدوي الاستقلالي في فلسطين، رابطة في ذلك النضال القومي بالمسألة الوطنية بوضعها في سياقها التاريخي والموضوعي السليم. هذه السياسة التي انتهجها الحزب وجدت مباركة ودعماً من الملك فيصل في العراق بصفته كان ولا يزال يمثل رمزاً قومياً، فقد نسق الحزب سياساته مع فيصل، وعززت هذه الاتصالات مع ورود أخبار حول مباحثات لاتحاد سوري ـ عراقي. ولم ينكر مؤسسو الحزب علاقتهم بفيصل، ولكنهم رفضوا إدعاءات معارضي الحزب ومنافسيه بأن الحزب ما هو إلا أداة في يد الملك فيصل، وأنه يمثل سياسة الملك ومصالحه في فلسطين. وقد تصدت صحيفة العرب لصاحبها عجاج نويهض أحد مؤسسي الحزب للرد على المغرضين وشرح ملابسات نشوء الحزب ومبررات وجوده[٦٥].

ويبدو أن استنكار الاستقلاليين لتبعيتهم للملك فيصل وتنصلهم من أي انتماء لأي طرف خارجي، كان يلبي ضرورة يتطلبها التافس السياسي داخل فلسطين ورداً على المحرضين والناقمين من الحسينيين ومن آل النشاشيبي، الذين شعروا بخطورة قيام الحزب على مصالحهم وتخوفهم من استقطابه لمؤيديهم وأنصارهم، وخصوصاً أن الحزب انتهج سياسة وطنية ثورية، مثلت النقيض في كثير من الحالات لسياسة المهادنة التي درجت عليها القيادة التقليدية، كما أعطى الحزب نفساً ثورياً وبعداً قومياً تقدمياً في رؤيته للصراع الدائر في فلسطين. ففي مقال نشر في صحيفة العرب[٦٦] الناطقة باسم الحزب، شنّ عزة دروزة هجوماً عنيفاً على السماسرة والانتهازيين الذين يستغلون القضية لمنافعهم الخاصة، معتبراً ان القضية الوطنية ليست حكراً على أحد، وإنها قضية السواد

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٦٤) المصدر نفسه، ملحق رقم ١٢؛ ١٣ و ١٤.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٦٦) صحيفة العرب كانت لسان حال القوميين الفلسطينيين، وقد عبرت افتتاحية العدد الاول منها عن اهدافها وتوجهاتها الحقيقية فكتبت تقول: «نسعى لنكون بريداً اسبوعياً يتردد على هذه الاقطار ورسولاً اميناً من رسل الحركة الاستقلالية، يتخذ منها رجالات العرب الاخيار من ساسة وقادة ومفكرين وكتاب وشباب احرار، منبراً عاماً يرمون منه الى غرض واحد، فيجول في صفحاتها استقلاليي الرافدين مع استقلاليي بردى والنيل، ويناجي من على اجنحتها عربي الجزيرة اخوانه من سائر المعمورة فهي للعرب كافة».

الاعظم من المواطنين، ملمحاً الى الدور الخفي والهدام الذي يقوم به السماسرة واذناب الاستعمار والذين ربوا ثرواتهم الطائلة من استغلال الشعب ومهادنة المستعمر[٦٧].

وفي واقع الامر، فإن علاقة حزب الاستقلال مع فيصل كانت اكبر من أن تخفى على أحد، نظراً الى كون التحالف بينهم كان مبرراً في محاولات شقيق فيصل الامير عبد الله في شرق الاردن في ضم فلسطين الى ملكه بالاتفاق مع بريطانيا والحركة الصهيونية، فكان لعبد الله انصار ومؤيدون في فلسطين[٦٨]. وعلى ذلك، وجد الاستقلاليون في الاقتراح الذي تقدم به فيصل الى بريطانيا لإقامة اتحاد بين كل من العراق والاردن وفلسطين، مع اعطاء اليهود وضعاً خاصاً في فلسطين فرصتهم المنشودة، وكانت هذه الخطة تقوم على الأسس التالية:

أولاً: وضع حجر الاساس لاتحاد عربي أشمل يضم سوريا في النهاية.

ثانياً: تصفية سياسة الوطن القومي اليهودي والقضاء عليها نهائياً[٦٩]

إلا أن الحزب على الرغم من نجاحه على المستوى الفكري وتعزيزه للفكر الوحدوي في فلسطين، فإنه فشل على المستوى التنظيمي، حيث وضع حد لنشاطه في تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٣٣. وقد لعبت عوامل واعتبارات عدة في هذه النهاية السريعة للحزب، ابتداء من الضائقة المالية التي ألمت بالحزب نظراً الى قلة عدد المنخرطين فيه والذين لم يزد عددهم على عدة عشرات، ثم موت فيصل الذي كان يعتبر حامي الحزب ومناصره وداعمه في مواقفه. وأخيراً، فإن الحزب على ما يبدو قد عجز عن مجاراة المد الجماهيري الثوري في فلسطين حيث اضطر الحزب أن ينسق سياسته مع اللجنة التنفيذية ويلجأ الى أساليب النضال السلبي، في الوقت الذي ملت فيه الجماهير هذا الاسلوب من النضال وانتقلت الى مرحلة الكفاح المسلح وحرب الشعب[٧٠]، بتنظيمها عصابات مدربة ومجهزة على القيام بحرب العصابات. هذه الوسيلة في الكفاح ظهرت مع انتفاضة تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٣٣ ثم ثورة عز الدين القسام، فثورة عام ١٩٣٦.

لم تقتصر ظاهرة التمركز التنظيمي على انصار التيار القومي في الساحة الفلسطينية، بل شملت غالبية الفئات السياسية التي يهمها العمل السياسي في فلسطين، وخصوصاً أن موت موسى كاظم

---

(٦٧) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٣٩.

(٦٨) B. Wiliam Quandt, Fouad Jabber, and Ann Mosely Lesiah, *The Politics of Palestinian Nationalism*, 2nd ed. (London: University of California Press, 1974), p. 18.

(٦٩) شبيب، حزب الاستقلال في فلسطين، ص ٩٣.

(٧٠) في صيف ١٩٣٣ ظهرت في منطقة نابلس والجليل مجموعة مسلحة يقودها فلاح يسمى أحمد محمود والملقب (أبو جلدة)، وقد التف حوله عدد كبير من الفلاحين. وقد ركزت هذه الجماعة نشاطها ضد مراكز البوليس البريطاني، ودعا قائدها الى «رمي اليهود في البحر»، كما ساهمت هذه الجماعة في هبة تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٣٣. ويصف السكاكيني عنف الاحداث التي شهدتها البلاد في تشرين الاول/ اكتوبر قائلاً: «لقد كانت فلسطين أمس واليوم ساحة حرب، مظاهرات من كل مكان، هجوم على مراكز البوليس ومحطات سكك الحديد، قتلى وجرحى بالمئات».

الحسيني ـ رئيس اللجنة التنفيذية ـ أدى الى انحلال اللجنة[٧١] التي قادت العمل السياسي الفلسطيني طوال سنوات ما بعد الحرب. مما ادى الى حدوث فراغ سياسي تسابقت التيارات السياسية المتصارعة في الساحة لشغله بأحزاب تمثلها وتشكل امتداداً حزبياً للتكتلات العائلية والشخصية.

هذه الأحزاب هي: حزب الدفاع: كانت المعارضة الممثلة بآل النشاشيبي هم أول من سارع لمحاولة ملء الفراغ بتشكيلهم لحزب سياسي ناطق باسمهم، حيث أعلنوا عن تأسيسه في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٣٤، وضم الحزب في صفوفه نخبة من أغنى الشخصيات في البلاد والذين تربطهم بالسلطات البريطانية علاقات ود وتعاون، وهذا ما يفسر لنا خلو برنامج الحزب ومبادئه من الدعوة الى الوحدة العربية أو الإشارة الى أي ارتباط بالوطن العربي، وهو ما يعد مناقضاً للمد الوحدوي الذي شهدته فلسطين في تلك الفترة والذي شكلت الإشارة اليه قاسماً مشتركاً بين برامج جميع الأحزاب التي ظهرت خلال النصف الأول من الثلاثينات. وقد ضم الحزب في صفوفه عدداً من الوجهاء ورؤساء البلديات الذين تعاهدوا على «محاولة تحقيق الاستقلال الفلسطيني مع تأمين سيادة العرب التامة عليها وعدم الاعتراف بأي التزام دولي يقصد به أن ينتهي بأية سيطرة أو نفوذ أجنبي»[٧٢].

الحزب العربي الفلسطيني: كان لا بد للكتلة الحسينية أن تسارع وتلملم مؤيديها وتنظم صفوفها بعد موت زعيمها موسى كاظم وتبعثر اللجنة التنفيذية وانحلالها، وهي التي كانت الناطقة باسمها والمعبرة عن مصالحها، وقد تم لها ذلك في آذار/ مارس عام ١٩٣٥، حيث أعلن رسمياً عن تشكيل الحزب العربي الفلسطيني برئاسة جمال الحسيني[٧٣]. وتوضحت ميول الحزب وأهدافه في بيانه الاول الذي أعلن فيه أن الهدف من قيامه هو رغبة الأمة في استئناف الجهاد بنظام سياسي جديد يضع نصب عينيه تحقيق مبادىء الأمة واهدافها المتمثلة في العمل لاستقلال البلاد ضمن الوحدة العربية ورفع الانتداب والتصدي للخطر الصهيوني. ونظراً الى الطابع الوحدوي والجماهيري للحزب وتفهمه للميول الجماهيرية واستيعابه للتوجهات الشعبية المعادية للانتداب والصهيونية، والداعية الى الوحدة العربية، فقد وجد الحزب استقبالا جماهيريا كبيراً حيث افتتح فروعاً عدة له في المدن الفلسطينية، وعرف نشاطاً واسعاً وترحيباً كبيراً. ويعتبر أميل الخوري أن الحزب قد ملأ الفراغ الذي كان قائماً في مجال القيادة التقليدية، وأنه أول مؤسسة وطنية عرفتها فلسطين، عملت على تنظيم هذه الحركة على أسس حديثة وعملية[٧٤].

وفي الرابع والعشرين من نيسان/ ابريل عام ١٩٣٥ نشر الحزب قانونه ونظامه الداخلي حيث بيّن أن أهداف الحزب هي: استقلال فلسطين، ورفع الانتداب، والمحافظة على عروبة البلاد

---

(٧١) تكونت الهيئة المركزية للحزب من: نمر النابلسي، أمين الصندوق، ومغنم مغنم، وحسن صدقي الدجاني ـ سكريترين، ويعقوب فراج، عبد الرحمن التاجي الفاروقي، عمر البيطار، عاصم السعيد، سليمان طوقان، الشيخ مصطفى الخيري، عادل الشوا، وعيسى داوود العين، اعضاء.

(٧٢) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٨٩.

(٧٣) تكون مكتب الحزب من: جمال الحسيني، الفرد روك، فريد العنبتاوي، ابراهيم درويش، الشيخ محمد الجعبري ويوسف ضيا الدجاني.

(٧٤) اميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً: ١٩٢٢ ـ ١٩٣٧ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ٣٦.

ومقاومة تأسيس وطن قومي يهودي. وكان أهم ما يميز برنامج الحزب هو تبنيه لفكرة الوحدة العربية، حيث أكد في برنامجه على «ارتباط فلسطين بالاقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة استقلالاً تاماً»[٧٥].

ومن المؤكد أن تركيز الحزب على الوحدة العربية شكل انعطافاً في استراتيجية الحركة الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً بالنسبة الى الكتلة الحسينية واقترن بالتحول الذي حصل بالنسبة الى موقفهم من بريطانيا والتحالف معها، حيث سارعوا الى ركوب موجة المد الجماهيري المعادية لبريطانيا. وسواء أكان ذلك بفعل تبنيهم للمطالب الشعبية حقيقة واقتناعهم بهذه الاستراتيجية، أم أن الامر مجرد محاولة لاحتواء المد الجماهيري خوفاً من فقد الزعامة، فإنهم سارعوا بالفعل في اتجاه معاد لبريطانيا حيث وجه الحزب في الحادي والثلاثين من كانون الثاني/ يناير ١٩٣٥ نداء الى الفلسطينيين دعاهم الى إعلان الاضراب العام والقيام بالتظاهرات في الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٣٥ للاحتجاج على سياسة الحكومة وتأكيد تمسكهم بصيانة عروبة وطنهم[٧٦].

مؤتمر الشباب: نشطت مؤتمرات الشباب التي كانت تمثل حيوية الشباب الفلسطيني وقدرتهم على العمل دون خضوع مباشر او تقيد بسياسات القيادة التقليدية، فسارعوا في ايار/ مايو عام ١٩٣٥ ودعوا الى عقد مؤتمرهم الثاني في مدينة حيفا. وقد ترأس يعقوب الغصين ـ بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب ـ هذا الاجتماع، حيث دعا المؤتمرين الى مكافحة الاستعمار الانكليزي والوقوف في وجه الخطر الصهيوني والعمل من أجل الوحدة العربية.

ومع أن تشكيلة المؤتمر كتجمع للشباب كان يفترض فيها ان تكون رديفاً للحركة الوطنية مطبقاً لسياستها في اوساط الشباب، إلا أن المؤتمر ونظراً الى الاعتبارات السياسية والبواعث الشخصية والمداخلات المتعددة تحول الى مؤسسة شبه حزبية تتمتع باستقلالية العمل[٧٧].

حزب الاصلاح: أُسس في القدس يوم الثامن عشر من حزيران/ يونيو عام ١٩٣٥ وكانت الاعتبارات العائلية في تأسيس الحزب أكثر وضوحاً من غيره من الاحزاب، حيث مثل كل من عائلة البديري وعائلة الخالدي، ومارس الرئاسة د. حسين فخري الخالدي[٧٨]. اما البرنامج السياسي للحزب فقد تركز حول المطالبة بالاستقلال الفلسطيني ضمن الوحدة العربية، وخطا الحزب خطوة في اتجاه تعريب المسألة الفلسطينية ونبذ الاقليمية الشوفينية حيث دعا الى «اعتبار قضية فلسطين فرعاً من

---

(٧٥) الكيالي، وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني والبريطاني، ص ٣٥٩، و ٣٦٨.

(٧٦) الغوري، المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٧٧) دورزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج ١، ص ١١٨.

(٧٨) كان للحزب سكرتارية ثلاثية تكونت من: محمود أبو خضرة، شبلي الجمل، والدكتور الخالدي، وتكونت اللجنة التنفيذية للحزب من كل من: محمود ابو خضرة، حسن الخالدي، شبلي الجمل، اسحق البديري، فهمي الحسيني، الدكتور سعد الله قسيس، حسن خليفة الحاج نمر، المحامي جورج صلاح، ابراهيم حقي التاجي الفاروقي، عيسى البندك، حامد عمر ود. يعقوب برتقش.

القضيـة العربيـة الكبرى ومقـاومة السيـاسة الاقليميـة والعمل عـلى تنمية الصـلات السيـاسيـة بـين فلسـطين والاقـطار العربية»[٧٩].

كما دعا الحزب الى عقد معاهدة بين العرب والانكليز كالمعاهدة المعقودة بين انكلترا والعـراق، ويعتبر دروزة أن الحزب كان متحد الميول في السياسة المحلية مع الحزب العربي وعزز ذلك انتخابـات بلدية القدس[٨٠]، ومما يجدر ذكره هنا أن د. حسين الخالدي رئيس الحزب كان يرأس بلدية القدس.

حزب الكتلة الوطنية: مهّد مؤسسـو هذا الحـزب لقيام حزبهم ببيان اصـدروه يوم الخـامس عشر من أبريل/ نيسان عام ١٩٣٥ بتوقيع كل من: عبد اللطيف صلاح، وعبد الفتاح طوقان، ووضحوا الدوافع التي حدت بهم الى التفكير بقيام حزب سياسي، وأهمها ضرورة وجود كتلة محايـدة بعيدة عن الصراعات المحتدمة في فلسطين، تأخذ عـلى مسؤوليتها الانشغـال في الحقل الـوطني وتكثيف الجهود الوطنية لدرء الخطر عن البلاد. ودعا البيان جميع من يتفق معهم الى الاخلاص للوطن والحياد، والى مشاركتهم في مهمة إخراج مبادئهم هذه الى حيز التطبيق من خلال حزب سياسي[٨١].

وفي الرابع من تشرين الاول/ اكتوبر أعلن رسمياً عن تأسيس حـزب الكتلة الوطنيـة برئـاسة عبـد اللطيف صلاح[٨٢]، وأنتهـج الحزب خـطاً محايـداً من الصراع المحتدم بـين آل النشاشيبي وآل الحسيني. أما مبادىء الحزب وأهدافه فقد لخصها الحزب بهـدف رئيسي واحد هـو «السعي الى استقلال فلسطين التام والمحافظة على عروبتها ضمن الوحدة العربية»[٨٣].

إن المـلاحظ للظاهرة الحـزبية في فلسـطين إبان تلك الفـترة سيلمس بوضـوح تأثـر مؤسسيهـا بالحركة الثورية الوحدوية التي قادتها الجماهير الفلسطينية منذ أواخر العشرينـات، والتي كانت أسبق من قيـادتها في تلمس وكشف جـوهر الصراع الـدائر وتفهمهـا للعدو الحقيقي والـدور اللئيم الـذي تمثله بريطانيا في مناصرة الحركة الصهيونية. وعليـه، يمكن القول إن الفكـر الوحـدوي والمطالبـة بالـوحدة العربية كانت وليدة إحساس جماهيري شعبي بالمـوقع الـذي تحتله الوحـدة العربيـة في نضالهم ضـد الاستعـمار والحركـة الصهيونيـة اكثر ممـا هو محصلة لتحليـل فكري لمؤسسي الاحـزاب، او تعبيراً عن قناعات فكرية لهذه الاحزاب.

ففي الوقت الذي تبنت فيه هذه الاحزاب فكرة الـوحدة العـربية، كـانت تضع نصب عينيهـا هذا المطلب كـورقة ضغط تستعملهـا في مساومـاتها مـع خصومهـا في الساحـة، وكشعار تجتـذب من خلاله الجـماهير الى صفـوفها. وربمـا كانت الاعتبـارات العائليـة والمنافسات الشخصية التي حكمت ظهور هذه الاحزاب اكبر دليـل على عـدم جديتهـا في تبني هذا الشعـار الجماهيري فالفكـر الوحـدوي يتناقض مع الاقليمية والقطرية فما بالك بتناقضه مع العشائرية والعائلية.

---

(٧٩) خلة، فلسطين والانتداب البريطاني: ١٩٢٢ - ١٩٣٩، ص ٣٧١.

(٨٠) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج ٢، ص ١٩٨.

(٨١) خلة، المصدر نفسه، ص ٣٧٢.

(٨٢) تألف مكتب الحزب من: عبد اللطيف صلاح، عبد الله مخلص، عبد الله متري، حمدي الحسيني، وشفيق عسل.

(٨٣) ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، ص ١٢٨.

ومن ناحية اخرى، فإن التوجهات الوحدوية في فلسطين في تلك المرحلة ظهرت في وقت كانت تمر فيه البلدان العربية في مرحلة تركيز دعائم الحكم فيها، والدخول في مباحثات مع القوى الاستعمارية لأجل حصولها على مساعدات ومنحها شكلاً أو آخر من اشكال الاستقلال، وهذا كان يفرض عليها عدم إثارة حفيظة بريطانيا أو فرنسا بدعمها للتيار الوحدوي المعادي للاستعمار في فلسطين، وهو يفسر الثنائية التي حكمت الموقف العربي من الاحداث الجارية في فلسطين.

وفي الوقت الذي عبرت فيه الجماهير الشعبية العربية ذات المصلحة الفعلية بالوحدة عن دعمها وتأييدها للكفاح الفلسطيني سواء بالتظاهرات أم بالمساهمة الفعلية في النضال كما حدث في انتفاضة عام ١٩٢٩ أو ثورة عام ١٩٣٦، في هذا الوقت وقفت الحكومات العربية موقفاً معادياً للحركة الجماهيرية الوحدوية في فلسطين، خوفاً من انتقال هذا المد الوحدوي الى جماهيرها وخوفاً من أن تطالبها هذه الجماهير بالعمل من اجل الوحدة العربية، في الوقت الذي تقيم فيه هذه الحكومات دعائم قطريتها وتبني علاقات وصلات تقوم على المصالح الاقليمية والشخصية للفئات الجديدة المنتفعة بواقع التجزئة، والتي تشكل افرازاً طبيعياً لهذا الواقع.

ثانياً: ثورة عام ١٩٣٦ وبداية التدخل الرسمي العربي في القضية الفلسطينية

على الرغم من أن السبب المباشر لاندلاع ثورة عام ١٩٣٦ والاضراب الكبير الذي شهدته فلسطين خلال الفترة نفسها، يرجعه البعض الى حادث قطع طريق عادي حصل ليلة الخامس عشر من نيسان/ ابريل عام ١٩٣٦، أصيب فيه ثلاثة من اليهود تبعه مقتل عربي بالقرب من «بتاح تكفا»[٨٤]، إلا أن الاسباب الحقيقية للثورة أعمق بكثير من كونها ردة فعل لحادث عابر كهذا، الذي يعتبر الفتيل الذي أشعل الثورة وفجر الغضب المكبوت عند الجماهير الفلسطينية.

كانت الاوضاع في فلسطين تنذر بالخطر منذ بداية الثلاثينات، حيث أدى وصول النازية الى الحكم في ألمانيا الى تدفق موجات الهجرة اليهودية من ألمانيا الى فلسطين باعداد كبيرة، الأمر الذي أحدث حالة من الذعر والقلق لدى الفلسطينيين، وهم يشاهدون هذه الجموع اليهودية تتدفق على بلادهم والحركة الصهيونية تنشط لاسكانهم وتوفير فرص العمل لهم على حساب المواطن الفلسطيني، وهو لا يستطيع حراكاً، في ظل الصمت والتواطوء البريطاني. وقد بلغ عدد اليهود الذين تدفقوا على فلسطين عام ١٩٣٥ وحدها واحداً وستين الفاً من المهاجرين، هذا في الوقت الذي كانت فيه البطالة تضرب اطنابها في البلاد، حيث كان في مدينة حيفا وحدها، أحد عشر ألفاً من العرب لا يملكون ارضاً ويسكنون في أكواخ من الصفيح[٨٥].

كان لابد للهجرة اليهودية الكثيفة أن تخلق جواً مريعاً من البطالة والتشرد بين السكان العرب

---

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٨٥) جوزيف ماري ناكل جيفريز، فلسطين اليكم الحقيقة، ترجمة أحمد خليل الحاج، مراجعة محمد احمد انيس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١ - ١٩٧٣)، ص ١٢٠.

في فلسطين، نظرا الى الامكانات المحدودة للبلاد، وعدم القدرة على استيعاب المزيد من السكان. هذا اضافة الى أن فلسطين كغيرها من الدول كانت تعاني من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي زادت من سوء الاحوال في فلسطين، حيث يذكر تقرير بريطاني لعام ١٩٣٥ أنه حتى كانون الاول/ ديسمبر من العام نفسه قدمت ٣٢٧١ عائلة فلسطينية طلبات للسلطات باعتبارها لا تجد أرضاً للمعيشة وتطلب العون[٨٦].

إضافة الى العامل الاقتصادي، فقد شهدت الفترة نفسها حالة من النشاط السياسي الجماهيري عمت بلدان المشرق العربي، ووصلت اصداؤها الى فلسطين. ويذكر تقرير اللجنة الملكية البريطانية التي شكلت للتحقيق في اسباب الثورة بأنه كان للحوادث التي وقعت في البلاد المجاورة لفلسطين تأثير في تطور الاوضاع في فلسطين. ويبين التقرير أنه «في شتاء ١٩٣٥/ ١٩٣٦ نفسه عاد الهياج الوطني، فاستفحل في مصر وفي سوريا الى درجة مكنت كلا من هذين البلدين في غضون بضعة اشهر من ادراك الهدف الذي يصبون اليه الا وهو نيل الاستقلال القومي»[٨٧].

ونشير إلى أنه كان قد سبق الاضراب الكبير وقيام الثورة، أن عرفت البلاد ثورة مهمة وإن كانت محدودة، وهي ثورة عز الدين القسّام التي ألهبت حماس الجماهير وشحذت النفوس وخلقت المناخ الثوري عند الجماهير حتى تتقبل فكرة العصيان والثورة، وعلى الرغم من قصر عمر ثورة القسّام فإنها تركت في النفوس إحساساً بضرورة اللجوء الى الكفاح المسلح، والقدرة على مواجهة التحالف الصهيوني ـ البريطاني[٨٨].

وهكذا توافرت الظروف الذاتية والموضوعية لقيام ثورة عام ١٩٣٦، ونظراً الى بعد موضوعنا عن مجال الاهتمام بجزئيات الثورة وأحداثها اليومية، فإنا سنختصر الحديث عنها ولكن سنركز على ردود الفعل العربية تجاهها.

ذكرت التقارير أن عدد القوات البريطانية التي زجت في المعركة ضد ثوار فلسطين بلغت ٢٠ الف جندي[٨٩]، إضافة الى قوات الشرطة وشرطة المستعمرات اليهودية، كما استخدمت القوات البريطانية الطائرات، حيث اصيبت طائرتان خلال الاحداث بينما يؤكد دروزة: أن تسع طائرات سقطت خلال الثورة، ويصف الجو السائد خلال الاحداث قائلاً: «جواً حربياً بما كان من كثرة تنقلات القوى الانكليزية ودورياتها ودباباتها ومصفحاتها، ودوي المفرقعات والقنابل وأزيز الرصاص الذي لم ينقطع ليلاً ونهاراً، والحرائق، ونسف القطارات والجسور»[٩٠].

---

(٨٦) خلة، فلسطين والانتداب البريطاني: ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩، ص ٣٨٦.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) حول ثورة عز الدين القسام، انظر: عادل حسن غنيم، «ثورة الشيخ عز الدين القسام،» شؤون فلسطينية، العدد ٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٢)، ص ١٨١.

(٨٩) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٣١٠.

(٩٠) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج ١، ص ١٢٨.

أما بالنسبة الى الاصابات، فقد ذكر تقرير قدمه وزير المستعمرات البريطانية الى مجلس العموم، أن إصابات المسلمين بلغت ٩٥٥ منهم ١٧٨ قتيلاً، والمسيحيين ٦٥ منهم ١٠ قتلى، والجيش ١٢٥ منهم ٢١ قتيلاً، والشرطة الانكليزية ٤٧ منهم ٧ قتلى، والشرطة الفلسطينية ١٢٤ منهم ٩ قتلى[٩١].

إضافة الى هذه الحوادث المسلحة التي حولت فلسطين الى ساحة حرب، فقد قام الفلسطينيون باضراب عام استمر شهوراً شمل مختلف مرافق الحياة، ويعتبر أطول إضراب شهدته منطقة الشرق الاوسط واوروبا[٩٢]، فقد تواصل الاضراب من التاسع عشر من نيسان/ أبريل الى الثالث عشر من تشرين الاول/ اكتوبر. وأهم ما ميز هذا الاضراب والحوادث المرافقة له، أن الهيئة العربية العليا والتي شكلت من تجمع الاحزاب الفلسطينية القائمة، تبنت الاضراب وحرضت عليه، وبالتالي اخذ صفة الاجماع الوطني، وهو الشيء الذي افتقدته ساحة النضال الفلسطيني منذ الانتداب. وكان هذا الاجماع وراء فشل السلطات البريطانية في احتواء الاضراب والثورة منذ ايامها الاولى، واضطرارها لاستعمال القوة المسلحة التي لم تجد وهو الامر الذي دفع ببريطانيا الى التماس العون من الحكام العرب للدخول كوسطاء لانهاء الاضراب والثورة. فالاجماع الشعبي حال بين السلطات البريطانية وبين تطبيق سياستها القائمة على مبدأ فرق تسد. ولم تستطع استغلال القيادة التقليدية هذه المرة ضد التحرك الجماهيري، لأن القيادة الفلسطينية ركبت بدورها موجة المد الجماهيري لما تكشّف لها من فشل المراهنة على حياد بريطانيا.

الموقف العربي من ثورة عام ١٩٣٦

أ ـ على المستوى الشعبي

حظيت ثورة الشعب الفلسطيني بتأييد شعبي كبير في الاقطار العربية، حيث قامت تظاهرات شعبية واسعة في الكثير من المدن وقرى سوريا ولبنان وشرق الاردن. كما اقيمت مهرجانات شعبية وعقدت اجتماعات عامة في مدن: مصر والسودان والمغرب وتونس والجزائر وليبيا، وألقيت خطب حماسية دعي فيها الى تأييد الثورة الفلسطينية والتنديد بالسياسة البريطانية في فلسطين وسياسة الحركة الصهيونية الهادفة الى إقامة وطن لليهود في فلسطين[٩٣].

إلا أن أهم تعبير عن التضامن الشعبي العربي مع الشعب الفلسطيني واعتبار القضية الفلسطينية قضية قومية، تمثل في تدفق المتطوعين العرب للقتال الى جانب الفلسطينيين. فبعد حوالى شهر ونصف الشهر من بدء الثورة، بدأت مجموعات من المتطوعين العرب تفد لرفد الثورة ودعمها من سوريا ولبنان والعراق والاردن. وبلغ عدد المتطوعين المئات، وكان أهم هذه المجموعات تلك التي ترأسها فوزي القاوقجي[٩٤]، الذي حضر من العراق على رأس قوة بلغ عددها ٥٠٠ مقاتل،

---

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٩٣) النوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص ٧٦.

(٩٤) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج ١، ص ١٣٥.

وزعت حين وصولها منشوراً باسم فوزي القاوقجي قائد الثورة العام، دعت فيه الناس الى الاستمرار بالثورة إلى أن تتحرر فلسطين.

ويذكر عزة دروزة أن دخول القاوقجي كان بمساع من الحاج أمين الحسيني، وبمساعدة ياسين الهاشمي الذي كان يرأس الحكومة العراقية آنذاك. وعلى الرغم من الدور البارز الذي مارسته قوات القاوقجي في تنظيم صفوف الثوار والتنسيق بين مجموعاتهم المقاتلة على أسس عسكرية حديثة، والضجة التي أثيرت حول شخصية القاوقجي الفذة، على الرغم من ذلك، فإن شكوكاً قد أثيرت حول الدوافع الحقيقية لحملة القاوقجي، وخصوصاً أن دخوله بمثل هذا العدد من القوات من العراق الى فلسطين، دون اعتراض من أحد، وانسحاب قواته من البلاد بمجرد تدخل الحكام العرب لوقف الثورة والاضراب، عزز الشكوك بأن هدف حملة القاوقجي الاساسية هو احتواء الثورة، وإبقائها ضمن خطوط لا تتجاوزها[٩٥].

الى جانب القوات التي دخلت من العراق، كانت هناك مجموعتان عربيتان حضرتا من سوريا، إحداهما بقيادة محمد الاشمر، والاخرى ترأسها سعيد العاصي، وقد أبلت هذه القوات بلاء حسناً في جهادها ضد الانكليز، حيث عمل تحت أمرتها القائد الفلسطيني عبد القادر الحسيني، وقد استشهد سعيد العاصي في إحدى معاركه مع الانكليز في تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٣٦.

إضافة الى المهمات القتالية التي مارسها المتطوعون العرب الى جانب إخوانهم الفلسطينيين، فقد ساهموا بفعالية في تحسين قدرات الفلسطينيين القتالية، وهذا ما اعترفت به السلطات البريطانية. ففي تقرير للاستخبارات العسكرية البريطانية في شهر تموز/ يوليو ذكر بأنه يجري تنظيم الثوار على أيدي ضباط سابقين من سوريا وشرق الاردن[٩٦].

لقد مثل التجاوب الجماهيري العربي مع ثورة الشعب الفلسطيني دلالة ذات مغزى، حيث أكدت عمق المشاعر القومية لدى الشعب العربي، وعدم استطاعة حدود التجزئة المصطنعة، والهيمنة الاستعمارية والعقلية الاقليمية للحكام وأد هذا الشعور المتدفق الذي اخترق الحواجز والحدود ليعبر عن التواصل والاستمرارية في وحدة الهدف ووحدة المصير.

أثار عنف الثورة الفلسطينية والتجاوب الشعبي العربي معها، خوف السلطات البريطانية وخشيتها مما قد يترتب على استمرارية الثورة في فلسطين وتفاعلها عربياً، واحتمالات أن تتحول هذه الثورة الى ثورة عربية شاملة، وهو ما ذكره عضو اللجنة الملكية البريطانية التي كلفت بالتحقيق حول أسباب اندلاع الثورة ـ المستر ريد ـ حيث ذكر بأن السياسة البريطانية الموالية للصهيونية قد حولت الاضطرابات في فلسطين الى ثورة عربية قومية.

---

(٩٥) في رسالة كتبها المجاهد الفلسطيني عبد القادر الحسيني الى اميل الغوري يوم الثاني والعشرين من ايلول/ سبتمبر ١٩٣٦ ذكر فيها... (ان بعض المتطوعين وخاصة الذين يتزعمهم فوزي القاوقجي مرتبطون بسياسات عربية خارجية اكثر من ارتباطهم بالثورة وهم لا يتورعون عن إثارة الاختلافات الحزبية المحلية لاضعاف الجهاد المقدس وإهاجة بعض الفئات ضده).

(٩٦) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٣١٦.

وكأن التاريخ يعيد نفسه، وكأن أحداث اليوم هي النسخة الحديث لاحداث الماضي، حول علاقة الثورة الفلسطينية بالواقع الرسمي العربي. فقد دفع تخوف سلطات الانتداب البريطاني من ثورة الشعب الفلسطيني، وفشلها في قمعها الى البحث عن الوسيلة التي تستطيع بها وقف الثورة دون أن تثير المشاعر القومية في البلاد العربية المجاورة. وفي الوقت نفسه لا تضطر الى الدخول في معركة عسكرية لا تعرف مداها ونتائجها. وكانت الوسيلة هي اللجوء الى الزعماء العرب الذين احسوا بدورهم بخطورة الاوضاع في فلسطين، وتخوفوا من انتقال التحرك الجماهيري الى اقطارهم وتهديده لمصالحهم وزعامتهم. ومن هنا بدأ التدخل الرسمي العربي لوقف الثورة وتدجينها.

ب ـ على المستوى الرسمي

شكلت ثورة شعب فلسطين في عام ١٩٣٦ خروجاً عن حسابات وسياسات الاستعمار والحكام العرب الذين قامت عروشهم وسياساتهم اساساً على انقاض الحركة القومية العربية الواحدة. ومن هنا سارع الحكام العرب الى احتواء هذه الظاهرة تحت شعار الوساطة. فقد أوعزت بريطانيا الى الامير عبد الله، أمير شرق الاردن ليتدخل لوقف الثورة، إلا أن محاولات الامير فشلت نظراً الى كونها سابقة لأوانها، ونظراً الى انها جاءت في وقت كانت فيه الجماهير الفلسطينية في اقصى درجات الاهتياج والثورة، حيث اشترطت الهيئة العربية العليا لإيقاف الثورة، صدور موقف صريح من بريطانيا بوقف الهجرة اليهودية.

توجهت بريطانيا بعد ذلك نحو الملك ابن سعود نظراً الى علاقته المتينة مع الحاج أمين الحسيني، وبالفعل اجرى ابن سعود والامير عبد الله ونوري السعيد، اتصالات مع بعضهم البعض تم الاتفاق خلالها على ضرورة التدخل لإيقاف الثورة. وأخذ ابن سعود على مسؤوليته الاتصال بالهيئة العربية العليا، حيث بعث في الثاني عشر من آب/ اغسطس ببرقية اليها جاء فيها «إن الواقع في بلاد فلسطين قد آلمنا كما آلم كل مسلم وكل عربي، ومن أجل ذلك توالت المراجعات والمداولات منذ مدة بيننا وبين جلالة الملك يحيى والملك غازي». وعبر ابن سعود عن تأكيده بأن الحكومة البريطانية «على استعداد للنظر في قضية فلسطين بعين العطف على العرب بعد أن تهدأ الحالة»[٩٧].

كان قد سبق ذلك اجتماع عقده المندوب السامي البريطاني في فلسطين ـ واكهوب ـ مع كل من الحاج أمين الحسيني وراغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي كلاً على انفراد، وزعم واكهوب أن الزعماء العرب أبدوا استعدادهم «للحث على وقف الاضطرابات وحل الاضراب دون أي شرط مسبق إذا طلب منهم ذلك الملوك العرب»[٩٨].

وعلى الرغم من نشر الهيئة العربية العليا لبيان نفت فيه الادعاءات بأن تدخل الحكام العرب للوساطة كان بتوصية وطلب من الهيئة العربية العليا، فإن العديد من المصادر أكدت وجود هذا المطلب[٩٩]. فقد اعترف إميل الغوري، وهو من المقربين للحاج أمين الحسيني، بأن تدخل الحكام

---

(٩٧) خلة، فلسطين والانتداب البريطاني: ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩، ص ٤١٣.
(٩٨) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٣٢٠.
(٩٩) المصدر نفسه، ص ٣٦.

العـرب لوقف الاضراب كـان بطلب من القـادة الفلسطينيين الـذين كـانـوا يـريـدون وقف الثـورة والاضراب بطريقة تحفظ ماء وجوههم[100].

بعد ذلك بدأت الوساطة العراقية تتصدر الاحداث، ففي نداء وجهه نوري السعيد الى الهيئـة العربية العليا ذكر «إن الحكومة العراقية التي تشعر شعوراً قوياً بالرابطة القومية التي تربط الشعب العـراقي والشعب العربي في فلسطين ترى أنه لمن المحتم عليها أن تتقدم بالوساطة النـاجعة مـا بين هـذا الشعب والحكومـة البريـطانية التي تربطهـا بها روابط صداقـة وحلـف قـوية في سبيـل إنهاء الحالـة الراهنـة في فلسطين». وقـدمت الحكومـة العراقيـة الاقتراح التالي لحل المشكل:

أولاً: أن تقـوم اللجنـة العـربيـة العليـا بـاتخـاذ جميـع الـوسـائــل الفعـالــة لانهاء الاضراب والاضطرابات الحاضرة.

ثانياً: أن تتوسط الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية لانجاز جميع مطالب عرب فلسطين المشروعة، وإنها ـ الحكومة العراقية ـ ستتخذ لذلك جميـع الوسـائل الممكنـة في سبيل تحقيق المـطالب المذكورة سواء أكانت هذه المطالب ناشئة عن الحركة الحاضرة في فلسطين أم تتعلق بالسياسـة العامـة فيها[101].

وبعد اتصالات مكثفة وضغوط مورست على الهيئة العربية العليا، تـوصل الـزعماء العـرب الى موقف مشترك، ووجهوا في الثامن من تشرين الاول/ اكتوبر ـ وبعد مرور ستـة أشهر عـلى الاضراب والثورة ـ نداء مشتركاً الى الهيئة العربية العليا يـطلبون فيـه وقف الاضراب والثورة وكـان نص النداء «حضرة رئيس اللجنة العليا العربية، الى أبنـائنا عـرب فلسطين، لقـد تألمنـا كثيراً للحـالة السـائدة في فلسـطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والامـير عبد الله نـدعوكم لـلاخلاد للسكينـة حقناً للدمـاء معتمدين عـلى حسن نوايـا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأنا سنواصل السعي في سبيل مسـاعدتكم»[102].

ويبدو أن هذا النداء كان الفـرصة التي ينتـظرها بعض رمـوز القيادة الفلسـطينية للتخلص من مسؤولية الثورة وكبح جماح النهوض الثوري الصارم، وخصوصـاً أن الثورة أبـرزت قيادات ثـورية لا تعرف المهادنة أو أنصاف الحلول، كما كان هذا النداء فرصة للآخرين لالقـاء المسؤولية وقـذف الكرة في الميـدان العربي، ليتحمـل الزعـماء العرب مسؤوليتهم القـوميـة تجـاه شعب فلسـطين. ومنـذ تلك اللحظة بدأ التدخل الرسمي العربي في المسـألة الفلسـطينية ليس كشريـك في النضال ولكن كـطرف محايد ووسيط!! ومن الواضح أن المراهنات العربية على بريـطانيا الصـديقة للعـرب لإنصاف الشعب الفلسـطيني! لا تختلف عن مراهنـات بعض العرب اليـوم على صـداقة امـريكا وعـدالتهـا لإنصـاف الشعب الفلسطيني!!

وهكذا على إثر نداء الحكام العرب سارعت الهيئة العربية العليا الى عقد مؤتمر اللجان القـومية

---

(١٠٠) الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص ١٠٠.

(١٠١) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج ١، ص ١٤٠.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١٤٢، ويمكن مواكبة نصوص المراسلات بين اللجنة العربية العليا وبين الزعماء العرب حول الموضوع، في: زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية: ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، ص ٤٥٨ ـ ٤٦٥.

في فلسطين حصلت بمقتضاه على الموافقة على وقف الاضراب والثورة، ووجهت في اليوم التالي لورود نداء الحكام العرب، نداء الى الشعب بوقف الاضراب والثورة والخلود الى السكينة[١٠٣].

وبذلك توقف الاضراب الكبير يوم الثاني عشر من تشرين الاول/ اكتوبر وضعف على إثره اندفاع الثورة، وخمدت حماسة الجماهير، على الرغم من الاستعداد الذي أبدته الجماهير للاستمرار بالثورة حتى تحقيق مطالبهم المشروعة، إلا أنهم فضلوا الانصياع لنداء الزعماء العرب على أمل أن تفي بريطانيا بوعدها وتقدم تنازلات الى عرب فلسطين.

وفي الواقع، فإنه من الصعب اعتبار نداء الحكام العرب هو السبب الوحيد لوقف الاضراب، فعلى الرغم من كونه سبباً رئيسياً، إلا أن الاوضاع الداخلية في فلسطين في مرحلة الاضراب عرفت تدهوراً كبيراً نتيجة له. فموسم الحمضيات تضرر، كما أن توقف عمال الموانىء العرب عن العمل نشّط الحركة في الموانىء اليهودية، وفتح فرصاً جديدة لعمل اليهود، هذا اضافة الى الانحرافات التي حدثت تحت اسم الثورة من اغتيالات وتصفية حسابات شخصية، وفرض اتاوات . . . الخ.

لم تقدم الحكومة البريطانية على تقديم أي تنازل للفلسطينيين بعد وقفهم الاضراب والثورة، وزيادة في النكاية والاستهتار بالزعماء العرب، أعلنت بريطانيا انها لم تطلب من الحكام العرب التدخل والوساطة لوقف الاحداث الجارية في فلسطين، بل على العكس من ذلك فقد استغلت السلطات الانتدابية في فلسطين هدوء الاوضاع لتقوم بحملات إرهابية ضد المواطنين العرب، وفرض عقوبات جماعية على كل من شكت بأن له دوراً في الثورة.

وكان الشيء الوحيد الذي قامت به بريطانيا عقب الاحداث الدامية وبعد الوساطة العربية، هو تشكيل لجنة ملكية لتقصي الحقائق، كما درجت على ذلك عقب كل حدث للثورة. إلا أن هذا الاجراء لم تعتبره بريطانيا تنازلاً للعرب، حيث أعلن وزير المستعمرات البريطاني أن الهجرة اليهودية ستستمر اثناء عمل اللجنة ـ كان من أهم شروط العرب الفلسطينيين وقف الهجرة اليهودية ـ وهذا ما أثار حفيظة الفلسطينيين، حيث دعت الهيئة العربية العليا الى مقاطعة اللجنة الملكية وعدم الاتصال بها.

لم يكن قرار المقاطعة ليتفق مع الخطة العربية التي آلت البلدان العربية على نفسها السير في تنفيذها تجاه فلسطين، فالمقاطعة تعني تأزم الوضع من جديد وتجدد الثورة بعنف أشد، والاطاحة بمصداقية الزعماء العرب الذين تعهدوا أن يمارسوا ضغوطاً على بريطانيا لانصاف عرب فلسطين، وهذه الامور كانت تخشاها الزعامة العربية، لأن تدهور الوضع مجدداً في فلسطين سيثير حماس الجماهير العربية، ويستفزها لنجدة شعب فلسطين. وعليه سارعت الزعامات العربية لممارسة ضغوط على الهيئة العربية العليا للتراجع عن قرار المقاطعة.

طالب الامير عبد الله الهيئة العربية العليا بإلغاء قرار المقاطعة، وهدد الملك ابن سعود بقطع جميع علاقاته بالهيئة العربية العليا، إذا رفضت المثول امام اللجنة الملكية[١٠٤]. وقد أدت هذه

(١٠٣) انظر نص البيان في: زعيتر، المصدر نفسه، ص ٤٥٩.
(١٠٤) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٢٣.

الضغوط الى تراجع الهيئة العربية العليا عن قرارها بمقاطعة اللجنة الملكية واتصلت باللجنة، إلا أن هذه الاتصالات وأعمال اللجنة لم تغير من الواقع شيئاً، بل على العكس زادت الامور تأزماً[١٠٥].

واستمرت اعمال الثورة متقطعة حتى عام ١٩٣٩، حيث ان الظروف الذاتية والموضوعية المرافقة للثورة دفعتها الى السير في طريق مسدود، ادى الى فشلها على الرغم من ضخامة التضحيات التي قدمت والاستعداد للنضال الذي أبداه الشعب الفلسطيني.

لقد اثبتت ثورة عام ١٩٣٦ وما آلت اليه من فشل، صعوبة المراهنة على القيام بثورة محصورة ضمن حدود فلسطين لمواجهة التحالف الصهيوني الاستعماري، وأكدت خصوصية المسألة الفلسطينية وتميزها عن نضالات الشعوب العربية المحيطة بفلسطين. فهذه الشعوب لم تجد صعوبة في نيل استقلالها من المستعمر على الرغم من أن ما قدمته من تضحيات أقل مما قدم الشعب الفلسطيني، وهذا عائد الى اختلاف أهمية فلسطين عن محيطها العربي وطبيعة التحالف الصهيوني الاستعماري فيها. كما أكدت احداث عام ١٩٣٦ أن الثورة الفلسطينية لا يمكنها ان تنجح بمعزل عن الثورة العربية، وهذا يعني أن قومية القضية الفلسطينية حقيقة يجب أن تكون واردة عند أي تعامل معها.

كما أظهرت ثورة عام ١٩٣٦ أن شروط تحول الثورة الوطنية في فلسطين آنذاك الى ثورة قومية عربية لم تكن ناضجة. فأوضاع الحركة القومية العربية لم تكن تسمح لها بالاستفادة من الزخم الثوري الذي مثلته الثورة في فلسطين واقتناص هذه الفرصة التاريخية، ذلك أن الحركة القومية العربية تحولت الى تيارات وجداول إقليمية هيمنت على كل منها متطلبات العمل الاقليمي ومتطلبات مواجهة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل قطر على حدة، اضافة الى ذلك، فإن السلطة السياسية انتقلت من يد القوميين وقادة الحركة القومية، الى يد الفئات الجديدة التي افرزها واقع التجزئة وهي فئات تتنافى مصلحتها مع الوحدة العربية الجماهيرية، لأنها منتفعة من واقع التجزئة ومحمية بحراب القوة الاستعمارية.

منذ عام ١٩٣٩ تعززت فرص التدخل العربي في توجيه الاحداث في فلسطين، ففي ذلك العام دعت السلطات البريطانية الى عقد مؤتمر الدائرة المستديرة بين اليهود والعرب، ودعت اليه البلدان العربية كطرف اساسي في المفاوضات متجاوزة في ذلك الهيئة العربيةالعليا. وكان لابد أن تتأثر المطالب العربية بما آلت اليه الاحداث في فلسطين. وفي المنطقة العربية، حيث طلبت البلدان العربية من الفلسطينيين تقديم مطالبهم كما وردت في (الميثاق الوطني) وهي: إقامة حكومة نيابية، ومنع الهجرة اليهودية وإنهاء الانتداب. وفي الواقع، فإنه كان من السذاجة أن يطالب الفلسطينيون بمطلب الوحدة العربية ضمن ذلك الواقع. وما بين عامي ١٩٣٩ ـ ١٩٤٨ خفت حدة النشاط النضالي الفلسطيني، حيث طغت متطلبات الحرب العالمية الثانية على غيرها من المشاكل، وأصبحت

---

(١٠٥) اصدرت اللجنة الملكية توصياتها عام ١٩٣٧، حيث دعت الى تقسيم فلسطين الى دولتين: احداهما عربية والاخرى يهودية والابقاء على منطقة ثالثة تحت الانتداب البريطاني، وقد رفض الفلسطينيون هذه التوصيات التي صادقت عليها الحكومة البريطانية.

قضية مواجهة أمواج الهجرة اليهودية من ألمانيا والدول التي احتلتها هي الشغل الشاغل للفلسطينيين. وكانت فرصة سانحة أمام اليهود الذين عززوا مكانتهم في فلسطين في الوقت الذي انشغلت فيه البلدان العربية في التعبير عن آيات الود والصداقة لبريطانيا على أمل أن تقدر الدول الحليفة الموقف العربي وتولي اهتمامها للمطالب العربية بما فيها القضية الفلسطينية. وكان ظهور جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ قد ادخل نوعاً جديداً من التعامل الرسمي العربي مع قضية شعب فلسطين، وفي ظل هذا التعامل ضاعت فلسطين.

الفصل الثالث

جامعة الدول العربيّة والقضيّة الفلسطينية

أولاً : نشوء الجامعة العربية والموقف من القضية الفلسطينية

أفرزت الحرب العالمية الثانية أحداثاً ذات دلالة بالنسبة الى القضية الفلسطينية ومسار القضية العربية عموماً ، بحيث يمكن القول دون مبالغة إن مصير القضية الفلسطينية ومسيرة النضال العربي في النصف الثاني من هذا القرن، رسمت ملامحها وتحدد مصيرها بفعل علاقات القوى المتصارعة في الحرب ، وما تمليه متطلبات الحرب من تحالفات وتعهدات .

فدولياً ، أدت الحرب الى انتصار الحلفاء مما أدى الى تقوية قبضتهم على المنطقة العربية من ناحية ، وعزز من مكانة حلفائهم من الزعماء العرب على حساب الجماهير من ناحية أخرى . كما ادت الحرب الى ظهور موجة من التعاطف العالمي مع اليهود ، وتكثفت المطالبة بإيجاد حل للمسألة اليهودية ، تلك المشكلة التي خلقت في أوروبا وأصبح البحث عن حل لها يتجه خارج اوروبا ، وأصبحت المسألة اليهودية تنال شبه تأييد عالمي من دول المعسكر الشرقي والغربي على حد سواء . واستغل هذا التأييد من قبل الحركة الصهيونية لتكمل تنفيذ مخططها الرامي الى احتلال فلسطين ، ولتحور التأييد والتعاطف الانساني العالمي مع ضحايا النازية الى تأييد سياسي لمخطط إقامة دولة اسرائيل على أرض فلسطين .

وعربياً ، لم تكن لعبة التحالفات الدولية والمنافسة على منطقة الشرق الاوسط من قبل القوى المتحاربة ، لتمر دون أن تترك بصماتها على أرض الواقع في المنطقة ، وهذا ما تجسد في قيام جامعة الدول العربية ، بمشاركة ومبادرة بريطانية في البدء ، حيث كانت المبادرة البريطانية بمثابة ردة فعل على الدعاية الالمانية التي حاولت سحب البساط من تحت اقدام دول الحلفاء وخصوصا بريطانيا وفرنسا ، وذلك بدعمها للتوجهات القومية العربية المناوئة لبريطانيا .

لم يجد تحالف غالبية الحكام العرب مع دول الحلفاء في الحرب قبولاً من قبل الجماهير العربية ، أو قطاعات واسعة منها،ذلك أن السياسةالاستعمارية في بلاد العرب جعلت من الصعب أن تراهن الشعوب

العربية على حسن نيات الدول الحليفة ، بل ذهبت قطاعات من الحركة التحريرية العربية أشواطاً بعيدة وأبدت استعدادها للتحالف مع دول المحور وخصوصاً المانيا علـى أمل أن تنتصر هـذه الأخيرة وتنهي الاستعمار والهيمنة على الأمة العربية . وكان منطلق تلك الفئات العربية يقوم على أساس المثل القائل « عدو عدوّك صديقك » . وقد عزز توجهات هذه الفئات ان الدعاية النازية النشطة وعـدت العرب بالاستقلال وتخليصهم من نير الاستعمار إن هم تحالفوا مع المحور .

ونظراً الى أن مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء العراقي آنذاك كانا العدوين اللدودين لبريطانيا ، فقد أخذا على عاتقهما مهمة الاتصال بدول المحور ابتداء من عام ١٩٤١[١] ، هذه الاتصالات التي تمخضت عن بيان صدر عن وزارة الخارجية الالمانية ، عبرت فيه عن عواطفها وتأييدها لأماني العرب بالاستقلال والوحدة[٢] .

أثار هذا الخرق الألماني للمنطقة العربية مخاوف جدية لدى بـريطانيـا التي شعرت أن مصـالحها والمصالح الرأسمالية عموماً مهددة بالخطر في حالة إذا ما فقدت قاعدتها في المنطقة العربية . ومن هنا سارعت بريطانيا الى محاولة تجميع الاوراق في يدها والتعبير عن مسايرة الطموحات العربية ، إلا أن خوفها من التغلغل الألماني في المنطقة[٣] كان دافعا لنهج هذا السبيل المراوغ لعلمها أن الشعب العربي معبأ بمشاعر الوحدة وهو على استعداد لتقديم كل التضحيات من أجل هذا الهدف .

وكان جوهر الخطة البريطانية يقوم على أساس طرح شعارات وأفكار وحدوية ظاهرياً ، وفي الوقت نفسه إعطاء المبادرة في تنفيذ هذه الأفكار للحكومات العربية الحليفة ، التي هي في الخط المناقض مصلحياً وفكرياً مع تيار الوحدة العربية . هذا في الوقت الذي تعرف فيه بريطانيا حدة الخلاف بين العروش العربية والزعماء العرب الامر الذي يجعل أي وحدة عربية بينهم من قبيل المستحيلات .

ومع ذلك ، لم تكن بريطانيا لتعارض في إيجاد نوع من الترابط والتنسيق بين الأنظمة العربية الموالية

---

(١) حول مراسلات الحاج امين الحسيني مع المـانيا الهتلريـة. انظر: «مـذكرات الحـاج امين الحسيني،» فلسطين (الهيئة العربية العليا)، العدد ٧٩ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٧)، وما بعد.

(٢) حول بيان وزارة الخارجية الالمانية ونشأة جامعة الدول العربية، انظر: جميل الجبوري، «نشأة جـامعة الـدول العربية،» شؤون عربية، العدد ٢٥ (آذار/ مارس ١٩٨٣ ـ جمادي الاول ١٤٠٣ هـ)، ص ٦ ـ ٣٩.

ونشير هنا الى ان موقف المانيا من طموحات العرب بالاستقلال والـوحدة لا يـرجع الى مـواقف مبدئيـة او التزاماً حقيقياً بالمطالب العربية بل يعود الى الأهمية التي تعطيها المانيا للمنـطقة العـربية كمـوقع اسـتراتيجي في خططهـا الهادفـة لاخضاع اوروبا، فالمخططون الاستراتيجيون الالمان كانوا يعملون على تطويق اوروبا والاتحاد السوفياتي تحديداً من خلال الالتفاف عليها من الجنوب باحتلال مصر ثم بلاد الشام والمرور منها الى تركيا، ومن هناك تفتح جبهة ضـد السوفيات، وضمن هذا المخطط كان الانزال الالماني في الشمال الافريقي ومعركة العلمين في صحراء مصر، ومحاولة انزال مظليين من الصاعقة الالمانية ومن انصار مفتي فلسطين في جبال القدس والخليل.

(٣) للمزيد من التفاصيل حول السياسة الالمانية في المشرق العربي خـلال سنوات الحـرب العالميـة الثانيـة، انظر: لوكاز هيرزوزنيز،. المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، سلسلة مكتبة التاريخ العربي الحديث ([القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١])، ص ٤٤٠.

لها ، لتسهل عليها عملية الاتصال والهيمنة في مرحلة الحرب ، حيث كانت بريطانيا تفضل أن تتعامل مع البلدان العربية على أساس كونها كتلة واحدة خاضعة لنفوذها. وهذا يعني أن تبحث عن أنجع السبل وأفضلها لتسهيل هذه المهمة[٤] .

في تصريح للمستر ايدن ـ وزير خارجية بريطانيا ـ في مجلس العموم يوم ٢٤ ـ ٢ ـ ١٩٤٣ ذكر أن: «الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى أية حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية، ولكن من الواضح أن المبادرة بأي مشروع من هذا القبيل يجب أن تصدر من العرب أنفسهم»[٥]. ونشير إلى أنه سبق لبريطانيا أن حبذت قيام بعض أشكال الوحدة العربية، ووقفت وراء مشاريع وحدوية مشبوهة مثل مشروع سوريا الكبرى الذي طرحه الأمير عبدالله أمير شرق الأردن عام ١٩٤١، ومشروع الهلال الخصيب الذي طرحه نوري السعيد في العراق عام ١٩٤٢، إلاّ أن كلا المشروعين[٦] فشلا نظراً إلى فقد الأسرة الهاشمية ـ التي كانت وراء هذين المشروعين ـ مكانتها عند الجماهير، تلك المكانة التي تمتعت بها على إثر قيام مؤسسها الشريف حسين بالثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦. وهكذا ولد المشروعان اللذان عولت عليهما بريطانيا لامتصاص التطلعات الجماهيرية نحو الوحدة (ولدا ميتين)[٧]، ومما ساعد في فشلهما الخلافات الشخصية بين الزعماء العرب.

لم يترك الزعماء العرب الفرصة تفلت من أيديهم ، فالتصريح الذي أدلى به وزير الخارجية البريطاني ، هو الضوء الاخضر للتحرك لخلق رابطة فيما بينهم تتيح لهم لجم التحرك الجماهيري المتصاعد والمطالب بالوحدة . وأخذت مصر المبادرة بشخص رئيس وزرائها مصطفى النحاس لتجري المشاورات اللازمة للمشروع ، تلك المشاورات التي أدت الى اجتماع للقادة العرب في مدينة الاسكندرية ، تم على اثره وضع ميثاق الجامعة العربية في آذار/مارس عام ١٩٤٥[٨] .

ضمن هذه الاجواء ولدت الجامعة العربية ، في وقت كانت فيه القضية الفلسطينية تمر بأحلك ساعاتها ، وأخذت الجامعة العربية على مسؤوليتها التصدي لمعالجة المسألة الفلسطينية ، فكيف تعاملت الجامعة مع القضية الفلسطينية ؟

كان لا بد لجامعة الدول العربية في معالجتها للمسألة الفلسطينية أن تتأثر بظروف نشأتها وملابسات

---

(٤) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر: ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ([القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢)، ص ١١٦.

(٥) الجبوري، «نشأة جامعة الدول العربية،» ص ٢٩.

(٦) كان هدف مشروع سوريا الكبرى تمكين الامير عبد الله من بسط سيطرته على سوريا ولبنان وفلسطين، وإقامة مملكة سوريا الكبرى بحدودها الطبيعية تحت ملكه، إلا ان معارضة العراق حالت دون ذلك. ولا يختلف مشروع الهلال الخصيب عن سابقه حيث طرحه نوري السعيد رئيس وزراء العراق، وكان هدفه إحياء المشروع الذي طرح من قبل الامير فيصل عام ١٩١٦ ، والهادف الى وحدة العراق وسوريا والاردن ولبنان وفلسطين.

(٧) باترك سل، الصراع على سوريا: دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٢٧ ـ ٣٢.

(٨) خلدون ساطع الحصري، «مراجعة كتاب: تأسيس جامعة الدول العربية. تأليف: احمد م. غوما،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨)، ص ١٧٨.

هذه النشأة ، بحيث أتت ممارستها تعبيراً حقيقياً عن التكوين الاجتماعي والسياسي لمؤسسيها ، ولمجمل تركيبتها وللعلاقات التي تحكمها . فالجامعة العربية وجدت أساساً كبديل عن الحركة القومية العربية الصاعدة وسحبت البساط من تحت أقدامها ، وجاءت كمحاولة لتغطية التناقضات القائمة بين العروش العربية كما أنها مثلت على الصعيد الفلسطيني بداية مرحلة جديدة من مصادرة الاستقلالية الفلسطينية ، والارادة الفلسطينية في حرية التصرف . فالجامعة « اغتصبت الى حد ما دور الحركة القومية العربية في فلسطين »[٩]، ودور الحركة الوطنية الفلسطينية ، وأخذت تتدخل رسمياً في خصوصيات القضية الفلسطينية وفي تعيين القيادة السياسية لشعب فلسطين ، وتحدد لها خطوات عملها ضمن إطار السياسة العربية الرسمية .

من خلال مراجعة محاضر جلسات جامعة الدول العربية في سنواتها الخمس الاولى ، يلاحظ أن القضية الفلسطينية سيطرت على أغلب نشاطات الجامعة واستغرقت جل أوقاتها ، على الرغم من التحفظات التي أبدتها بريطانيا وعارضت فيها تمثيل الفلسطينيين في اجتماعات الجامعة[١٠]. فقد أفرز ميثاق الجامعة ملحقاً خاصاً بفلسطين ، أهم ما تميز به تخويله جامعة الدول العربية الحق في تعيين مندوبين عن شعب فلسطين ، حيث جاء في أحد بنوده « تمثيل فلسطين بمندوب واحد أو أكثر بحيث لا يزيد الوفد الفلسطيني عن ثلاثة ، ويشترك الوفد في جميع اعمال المجلس . . . على أن يتم ترشيح المندوبين من قبل اللجنة العربية ثم من قبل مجلس الجامعة ، وإذا تعذر الترشيح يرد الامر للمجلس »[١١] .

لم يجد التدخل الرسمي العربي من خلال جامعة الدول العربية في الشؤون الفلسطينية قبولاً من قبل الفلسطينيين ، حيث لمس هؤلاء نتائج التدخل الرسمي العربي في ثورة عام ١٩٣٦ ، والوعود الكاذبة التي انهالت عليهم من قبل الحكام العرب دون تحقيق أي منها . وعليه ، طلبت القيادة الفلسطينية الممثلة بالهيئة العربية العليا ، من الجامعة العربية أن تقتصر مهمتها على دعم ومساندة الفلسطينيين ، وترك حرية العمل واختيار سبل النضال لهم دون وصاية عربية[١٢].

كان لدى القيادة الفلسطينية إحساس بأن رياح الظروف الموضوعية المترتبة عن الحرب العالمية الثانية ، لا تسير وفق ما تشتهيه سفنها ، إلا أنها بالمقابل لم تجد أي دليل على أن الواقع الرسمي العربي يمكن أن يمثل البديل القادر على عكس الرياح في ظل تحالف هذا الواقع الرسمي العربي مع الدول الاستعمارية وخضوعها لها . وقد تمحورت التحفظات الفلسطينية على التدخل الرسمي العربي من خلال جامعة الدول العربية في شؤونهم حول النقاط التالية :

---

(٩) اميل توما، جذور القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية، ٩٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث الفلسطيني، ١٩٧٣)، ص ٣٠٤.

(١٠) الجبوري، «نشأة جامعة الدول العربية،» ص ١٤٠.

(١١) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ وتذكرات وتعليقات، ط ٢ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٠)، ج ٢، ص ٢٦.

(١٢) شفيق الرشيدات، فلسطين: تاريخاً . . . وعبرة . . . ومصيراً، ط ٢ ([القاهرة]: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٨)، ص ٢٤٦.

أولاً : شعور الفلسطينيين أن سياسة الحكومات العربية لا تمثل حقيقة موقف الجماهير العربية ، بل تخضع للسياسات الاستعمارية وأهدافها في المنطقة ، ذلك أن ارتباطها بمعاهدات واتفاقات مع الدول الاستعمارية تجعلها أسيرة لهذه الدول [١٣] .

ثانياً : إن جامعة الدول العربية هي وليدة للاستراتيجية البريطانية في الشرق الاوسط ، ولا يمكنها أن تسمح بصدور أي قرار يتعارض مع هذه الاستراتيجية ، ومع مصلحة حليفتها الحركة الصهيونية [١٤] ، وخصوصاً في ظل العداء المستحكم الذي كان قائماً بين بريطانيا وقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بزعامة الحاج أمين الحسيني ، الذي اتهمته بريطانيا بالعمالة لألمانيا .

ثالثاً : الشعور بأن قرارات الجامعة العربية باحتواء العمل السياسي والعسكري في فلسطين ، يهدف الى عزل الفلسطينيين عن قضيتهم تماشياً مع خطة بريطانية أوكلت مهمة تنفيذها الى الجامعة[١٥].

رابعاً : جو الخلافات والمشاحنات الذي كان يسود العلاقة بين دول الجامعة العربية ، وأطماع بعض هذه الدول بأن تفرض سيطرتها وهيمنتها على الجامعة ، جعل التعويل على الخروج بموقف عربي موحد وقومي لاجل فلسطين من قبيل المستحيلات .

لهذه الاعتبارات لم يكن من المستغرب أن يعلن الحاج أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا عدم ثقته بنيات بعض الحكام العرب ، ويصرح بأن الهدف من وراء تحرك الجامعة العربية هو تجريد الحركة الوطنية الفلسطينية من حقوقها الطبيعية في قيادة الكفاح الوطني وتنظيمه وتوجيهه[١٦].

في بداية حزيران/يونيو عام ١٩٤٦ عقد الملوك والرؤساء العرب اجتماعاً لهم في « انشاص » في مصر وعلى الرغم من أن الهدف الاساسي للمؤتمر كان بحث الطرق والخطوات اللازم اتخاذها لمواجهة الخطر الشيوعي[١٧] الذي بدأت الدوائر الرأسمالية تلوح بوجوده في المنطقة ، وذلك بناء على طلب من المندوب البريطاني في القاهرة ، على الرغم من ذلك ، فإن المجتمعين انتهزوا فرصة اجتماعهم ليعبروا عن رفضهم لقرارات اللجنة البريطانية الامريكية حول فلسطين[١٨] ، وأعلنوا أن « قضية فلسطين ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم ، بل هي قضية العرب أجمعين وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها[١٩] » .

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٩ .

(١٤) البشري، الحركة السياسية في مصر: ١٩٤٥ - ١٩٥٢، ص ١١٦ - ٢٥٣ .

(١٥) الرشيدات، فلسطين: تاريخاً . . . وعبرة . . . ومصيراً، ص ٢٤٧ .

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٦ .

(١٧) John and David Kimche, *Both Sides of the Hill; Britain and Palestine* (London: Secker and Warburg, [1960]), p. 47 .

(١٨) هي لجنة شكلتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بعد حدوث خلاف بين الدولتين حول الموقف الواجب اتخاذه إزاء المشكل، حيث تبنت الولايات المتحدة موقفاً متشدداً لصالح الحركة الصهيونية وداعماً لمطالبها بفتح باب الهجرة اليهودية الى فلسطين. وقد أصدرت اللجنة الانكلو - امريكية توصياتها في ٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٤٦، ووافقت عليها الولايات المتحدة وعارضتها بريطانيا.

(١٩) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج ٢، ص ٥١ .

بعد أسبوع من مؤتمر « أنشاص » عقد مؤتمر « بلودان » ، حيث ظهر جلياً اختلاف وجهات النظر حول الموقف الواجب اتخاذه تجاه الخطر اليهودي في فلسطين ، فبينما دعت كل من سوريا والحركة الوطنية الفلسطينية ، إلى ضرورة اللجوء إلى الحسم العسكري، عارضت العربية السعودية ومصر هذا الاتجاه[٢٠]. أما الاردن، فإنه اقترح الخيار العسكري ولكن ضمن رؤية خاصة عند الملك عبد الله الذي كان يرى في التدخل العسكري فرصة للاستيلاء.. على أجزاء من فلسطين وضمها الى امارته. ومع ذلك فقد اتخذ المؤتمر قرارين لهما أهمية:

الأول : يتعلق بتشكيل الهيئة العربية العليا ، لترث وتحل محل اللجنة السابقة ولتتولى شؤون الدعاية والاشراف على تنظيم عرب فلسطين ، دون أن تمتلك هذه الهيئة أهلية التدخل في القضايا الرئيسية للمشكل . وكانت هذه أول مرة يتم فيها تشكيل قيادة فلسطينية من قبل أطراف خارجية وبمعزل عن إرادة الجماهير ، وبعيداً عن المؤتمرات الوطنية الفلسطينية[٢١] .

الثاني : يتعلق بتحديد موقف موحد من المذكرة البريطانية ـ الامريكية حول المسألة الفلسطينية .

وفي الوقت نفسه اتخذ المؤتمرون قراراً سرياً حاولوا فيه التوفيق بين وجهتي النظر المطروحتين ، حيث قرروا الاقتصار على دعم النضال الفلسطيني بالمال والسلاح ، وتنظيم عملية إرسال المتطوعين العرب لدعم شعب فلسطين ، وهذا يظهر أنه لم يكن لدى جامعة الدول العربية قبل حوالى عام من صدور قرار التقسيم أي نية او استعداد للحرب في فلسطين ، بل كانت عدم الثقة والمزايدات الكلامية هي الغالبة على المواقف العربية دون أي رغبة حقيقية في القتال . ففي لقاء لوفد فلسطين مع الملك عبد العزيز ابن سعود في مؤتمر « بلودان » قال لهم هذا الأخير : « أتريدون أن تسمعوا الحق ، إن قضية فلسطين لا ينقذها إلا شعب فلسطين .. فليس لكم إلا أن تجاهدوا في سبيل وطنكم ، ونحن معكم ... نحن نقرأ تصريحات بعض القادة العرب بأن على الجامعة العربية وجيوشها أن تحرر فلسطين .. لا يخدعكم هذا الكلام ... نحن نرى أن تؤيدكم الدول العربية بالسلاح والمال ... اتصلوا بالدول العربية على هذا الاساس ونحن حاضرون لتقديم المال والسلاح لشعب فلسطين »[٢٢] .

ولم يختلف موقف مصر عن الموقف السعودي ـ كما سبقت الاشارة ـ حيث صرح النقراشي رئيس الوزراء المصري في الفترة نفسها ، أن مصر لا يمكنها أن تشارك إلا في التظاهر العسكري ، ولا يمكنها أن تتعدى ذلك[٢٣] .

إلا أنه على إثر صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧ الى دولتين ، وإعلان بريطانيا عن عزمها على إنهاء انتدابها يوم الخامس عشر من ايار/مايو عام ١٩٤٨ ، قررت البلدان العربية أن تتدخل عسكرياً لمنع تنفيذ قرار التقسيم بالقوة . هذا القرار المفاجىء بالتدخل ، أثار تساؤلات حول الأهداف الحقيقية من وراء التدخل العسكري المباشر في فلسطين ، في وقت لم تحسم

---

(٢٠) Kimche, *Both Sides of the Hill*, p. 56.

(٢١) احمد الشقيري، اربعون عاماً في الحياة العربية والدولية (بيروت: دار النهار، [١٩٦٩])، ص ٢٦٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

(٢٣) دروزه، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ص ١٠٢.

فيه الخلافات بين الحكام العرب ولم تتخذ فيه الاستعدادات اللازمة لمثل هذه المعركة ، بل تقاعست البلدان العربية عن مد المجاهدين الفلسطينيين بما يحتاجون اليه من مال وسلاح كما نص على ذلك قرارهم السابق . وأصبح للتساؤلات مبرراً أكبر عندما وضعت قيادة الجيوش العربية تحت أمرة الملك عبد الله ملك الأردن ، الذي قاد « المعركة » من خلال ضباطه الانكليز، بل لم يتردد البعض في اعتبار أن الزحف الرسمي العسكري على فلسطين جاء كخطة بريطانية[٢٤] . وهكذا كان أول انجاز لجامعة الدول العربية هو ضياع فلسطين وتشريد أهلها .

ثانياً : تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية

يمكن اعتبار قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧، وعلى الرغم من المعارضة الفلسطينية والعربية له ، بمثابة اعتراف دولي بحق الفلسطينيين في وطن مستقل . وكانتهذه أول مرة يصدر فيها اعتراف دولي بدولة فلسطينية ،على الرغم من السلبيات التي رافقت اتخاذ القرار ، حيث أنه قصر الحق الفلسطيني على جزء من أرض فلسطين ، وأعطى لمن لا حق له ما تبقى من أرض فلسطين .

انتهزت الهيئة العربية العليا فرصة وجود قرار دولي بالموافقة على قيام دولة فلسطينية ، وسارعت الى استغلال الموقف بتنظيم صفوف الفلسطينيين وإعدادهم للمعركة الحاسمة . وهكذا في شباط/فبراير عام ١٩٤٨، تقدمت الهيئة العربية العليا بمشروع الى جامعة الدول العربية يدعو الى قيام حكومة فلسطينية ، واقترحت الهيئة إنشاء إدارة مدنية ، إلا أن طلب الهيئة هذا لم يجد آذانا صاغية من قبل القادة العرب .

وعلى إثر إعلان اليهود عن قيام دولتهم في ايار/مايو عام ١٩٤٨ ، جددت الهيئة العربية العليا طلبها بإقامة حكومة فلسطينية خشية من حدوث فراغ سياسي في المناطق المخصصة للعرب في قرار التقسيم ، إلا أنه بدلاً من التجاوب مع المطلب الفلسطيني أقدمت الحكومات العربية التي دخلت جيوشها آنذاك أرض فلسطين على إقامة إدارة مدنية هزيلة في البلاد ، بحيث « لن يكون من اختصاصها في الوقت الحاضر الشؤون السياسية العليا . . . ويعود لمجلس الجامعة قرار تأليف الجهاز الاداري وتعيين اعضائه ويطلب الى جميع أهالي فلسطين تأييد وتسهيل مهمته»[٢٥].

أثار قرار جامعة الدول العربية هذا حفيظة الهيئة العربية العليا التي اعتبرت تشكيل إدارة مدنية من قبل الجامعة العربية تدخلاً في شؤونها الخاصة ،وقررت الهيئة رداً على ذلك اتخاذ موقف اللاتعاون واللامعارضة تجاه الادارة المدنية . وقد ذهب بعض اعضاء الهيئة العربية العليا الى حد القول بأن هدف الجامعة من قرارها السابق هو إبعاد الهيئة عن قيادة الحركة الوطنية ، وخصوصاً أن الجامعة لم تستشر الهيئة عند اتخاذها القرار ، كما أن صلاحيات الادارة المدنية الفلسطينية . لم تشمل القضايا العسكرية والسياسية

---

(٢٤) الرشيدات ،فلسطين : تاريخاً . . وعبرة . . ومصيراً، ص ٢٨٣ .

(٢٥) دروزة، المصدر نفسه، ص ١٣٩ .

العليا التي تتحكم في مصير القضية الفلسطينية وهذا ما فسر بأنه إزالة للصفة التمثيلية التي تتمتع بها الهيئة تجاه الشعب الفلسطيني .

دفع تسارع الاحداث بالحكومات العربية لتعدل موقفها السابق ، بل وتتراجع عنه من الناحية التكتيكية ،فمع اقتراب دورة الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وجدت الحكومات العربية نفسها مضطرة لايجاد ممثلين عن الشعب الفلسطيني ، يتصفون بشرعية تمثيل الفلسطينيين قانونياً ليحضروا مداولات الامم المتحدة . وقد انتهزت الهيئة العربية العليا الفرصة ، وقام جمال الحسيني عضو الهيئة بجولة في العواصم العربية لاقناعهم بفكرة قيام حكومة فلسطينية ،وقد وافقت الحكومات العربية على الفكرة باستثناء الاردن[٢٦].

لم يجد قرار الجامعة العربية بتشكيل حكومة فلسطينية قبولاً لدى الاردن ، حيث هدد الملك عبدالله وتوعد ، لأنه اعتبر قيام حكومة فلسطينية يشكل حجر عثرة في طريق تنفيذ مخططاته الهادفة للاستيلاء على أجزاء من فلسطين[٢٧]. ومن هنا، اضطرت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إلى التراجع بعض الشيء عن قرارها السابق، وتركت للفلسطينيين حرية التصرف في الموضوع مع الاكتفاء بالاشادة بوجاهة الفكرة ومشروعيتها واعتبارها حقاً طبيعياً لأهل فلسطين، كما أعربت الجامعة عن استعدادها للاعتراف بما يقرره الفلسطبنيون[٢٨].

التقطت الهيئة العربية العليا طرف الخيط ، ودعت الى عقد مؤتمر في غزة في تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٤٨ ، أقر فيه تشكيل « حكومة عموم فلسطين » وابلغت الهيئة الحكومات العربية بقرار المؤتمر الوطني عبر مذكرة وجهها أحمد حلمي عبد الباقي ـ رئيس الحكومة ـ جاء فيها « أتشرف بإحاطة معاليكم علماً بأنه بالنظر لما لأهل فلسطين من حق طبيعي في تقرير مصيرهم ، واستناداً الى مقررات اللجنة السياسية ومباحثاتها ، تقرر إعلان حكومة فلسطين بأجمعها وحدودها المعروفة قبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها دولة مستقلة وإقامة حكومة فيها تعرف بحكومة عموم فلسطين على أسس ديمقراطية . وأني انتهز هذه المناسبة للإعراب لمعاليكم عن رغبة حكومتي الأكيدة في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا »[٢٩] .

وضمن أجواء احتفالية عمت مدينة غزة وتخللتها مظاهر البهجة والتظاهرات العسكرية للفلسطينيين ، عقد المجلس الوطني الاول حيث اعلن مقرراته في ختام جلساته ، والتي من ضمنها إعلان استقلال فلسطين وجاء فيها : « بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال ، هذا الحق المقدس الذي بذل في سبيله أذكى الدماء ، وقدم من أجله أكرم الشهداء وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه ، وحالت بينه وبين التمتع به ، فإننا نحن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة هاشم نعلن هذا اليوم . . .

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢١١ .

(٢٧) للمزيد من التفاصيل، أنظر: عصام سخنيني، «ضم فلسطين الوسطى الى شرقي الاردن: ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠،» شؤون فلسطينية، العدد ٤٠ (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤). ص ٥٦ ـ ٨٣، صالح الجبوري، محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية والسياسية ([بيروت]: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠)، ٥٢٧ ص، وعبد الله التل، كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس (القاهرة: دار القلم، [١٩٥٩ ـ]).

(٢٨) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ص ٢٢١ .

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢١٢ .

استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالاً سوريا ولبنان وشرقاً سوريا وشرق الاردن وغرباً البحر الابيض المتوسط ، وجنوباً مصر ، استقلالاً تاماً وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة » .

وإثر هذا الاعلان تم تشكيل الحكومة الفلسطينية التي اعترفت بها جميع البلدان العربية والجامعة العربية ما عدا الاردن[٣٠] .

في الواقع ، فإن الاعلان عن حكومة عموم فلسطين لم يغير عملياً من مجريات الأحداث كثيراً ، فالوقائع كانت تتعزز وتتكرس بقوة السلاح وقوة الباطل الصهيوني الاستعماري . فالأرض الفلسطينية التي من المفروض أن تمارس حكومة عموم فلسطين سيادتها عليها كانت إما خاضعة للقوات الصهيونية أو تحل فيها جيوش عربية تفرض قوانينها العسكرية عليها . وكان وضع هذه الارض أشبه بوضع القوات المحتلة[٣١] . وزاد في حراجة موقف حكومة عموم فلسطين واهتزاز شرعيتها أن الأمم المتحدة في دورتها الخريفية لعام ١٩٤٨ رفضت الاعتراف بحكومة عموم فلسطين كحكومة شرعية ، واعتبرتها حكومة صورية . هذا اضافة الى الموقف المعادي الذي وقفته بريطانيا منها وممارستها الضغوط على البلدان العربية لرفع حمايتها عن الحكومة الفلسطينية لصالح دعم الموقف الاردني .

وهكذا ، منذ الشهور الأولى لقيام حكومة عموم فلسطين ، بدأت التناقضات تظهر جلية بين مواقفها وبين مواقف الحكومات العربية ، وخصوصاً أنها ظهرت في وقت كانت فيه المعارك محتدمة في فلسطين ، وحكومة عموم فلسطين كانت تريد من المعركة الدائرة أن تكون حرباً حقيقية لإزالة الخطر الصهيوني وتحرير فلسطين . ومن أجل ذلك حشدت كل الطاقات الفلسطينية من اجل المعركة وشحذت الهمم ونددت بالتخاذل والتآمر ، بينما كانت الحكومات العربية تعمل في فلسطين بغير قناعة تامة ، وكان هدفها لجم المعارضة الشعبية التي كانت تضغط عليها لنصرة شعب فلسطين. والبعض من هذه الحكومات دخل المعركة ونصب عينيه توسيع رقعة بلادها على حساب شعب فلسطين ، والجيش المصري دخل الحرب « استباقاً للمشاعر العامة بين الجماهير التي كانت تطالب بالتدخل وبالكفاح المسلح ضد الصهيونية ، وكذلك مسابقة جماعة الاخوان المسلمين الذين أرسلوا قواتهم الى فلسطين»[٣٢] .

وأثبتت مجريات الأحداث حقيقة الموقف الرسمي العربي والعجز العربي ، فالجامعة العربية ظلت طيلة الاعوام الثلاثة التي انقضت بين إنشائها وبين وقوع الحرب غافلة عن اتخاذ التدابير العسكرية اللازمة لمواجهة الخطر الصهيوني . ولا مجال هنا لحسن النية كمبرر للتخاذل في اتخاذ الاستعدادات اللازمة للمواجهة بحجة أن الحرب لم تكن متوقعة أو أن الاطماع والنيات الصهيونية لم تكن واضحة ومعروفة.

---

(٣٠) تشكلت الحكومة من : أحمد حلمي عبد الباقي رئيساً ، وجمال الحسيني ، ورجائي الحسيني ، وعوني عبد الهادي ، واكرم زعيتر ود. حسين الخالدي ، علي حسنه ، وميشيل ابكاريوس ، يوسف صهيون وأمين عقل اعضاء . كما تقرر ان يكون علم فلسطين هو علم الثورة العربية الاصلي .

(٣١) سبق للجنة السياسية لجامعة الدول العربية أن اتخذت يوم ١٩٤٨/٤/١٢ ، قراراً بالاجماع ، اعتبرت فيه أن دخول الجيوش العربية لانقاذ فلسطين يجب ان ينظر اليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين ، وأنه بعد اتمام تحريرها تسلم الى اصحابها ليحكموها كما يريدون .

(٣٢) البشري ، الحركة السياسية في مصر : ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ٢٦٧ .

فالحركة الصهيونية كانت واضحة في الاعلان عن أهدافها وخصوصاً بعد نشر وعد بلفور والأعمال الصهيونية في فلسطين كانت تدل على المخطط الذي تسير عليه .

وعليه ، فحرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، لم تكن مفاجأة كما ذكر عبد الرحمن عزام في مذكراته [٣٣] بل كانت هي النتيجة المنطقية لتطور موضوعي تفاعل خلال سنوات طوال ، إلا أن التخاذل العربي الرسمي وعدم صدق النيات ، كانا وراء تحول الحرب الى نكبة حقيقية .ولم يبتعد الحاج أمين الحسيني عن الحقيقة كثيراً عندما اعتبر أن حرب عام ١٩٤٨ انتهت نهاية مفجعة ، لأن الذين خططوا لها وقادوها واعدوا الدعاية لها كانوا بريطانيين [٣٤] .

وبين تناقض المواقف والاستراتيجيات بين حكومة عموم فلسطين وبين الحكومات العربية ، فقد ظلت الصعاب والعراقيل تواجه الأولى ،ففي كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٤٨ ، انعقد في « اريحا » مؤتمر سمي « المؤتمر الفلسطيني الثاني » ، وذلك بتحريض من الاردن . وحضر المؤتمر شخصيات فلسطينية تؤيد سياسة الملك عبد الله الفلسطينية ، وبويع في هذا المؤتمر الملك عبد الله ملكاً على فلسطين ، وطالب المؤتمرون بضم فلسطين الى الاردن . واستعملت السلطات الاردنية جميع السبل لانجاح المؤتمر وإجبار المؤتمرين على إصدار قرار يطالب بالانضمام الى الاردن ، وخصوصاً أن المجتمعين كانوا من سكان المنطقة الخاضعة لسيطرة الجيش الاردني [٣٥] . وأصدر المؤتمر قراراً جاء فيه : « إرسال برقية للهيئة العربية العليا يشعرها بأنه نزع منها ثقة عرب فلسطين ، فهي لا تمثلهم ولا حق لهم أن تنطق باسمهم أو تعبر عن رأيهم لأن الحكومات العربية قد احتضنت قضية فلسطين ، وهي أصبحت وديعة بين يدي الملوك العرب الذين يطمئن الشعب الفلسطيني الى مساعيهم في سبيل صيانة عروبتها وتحقيق وحدتها » [٣٦] .

ترافقت الخطوة الاردنية هذه مع بداية شعور الحكومات العربية بأن حكومة عموم فلسطين أصبحت عبئاً عليها وحجر عثرة في طريقها نحو إنهاء المشكل الفلسطيني بأي شكل من الأشكال ، وخصوصاً بعد توقيع هذه الحكومات المشاركة في الحرب على اتفاقيات الهدنة [٣٧] التي وضعت حداً للأعمال الحربية في فلسطين ، والتي على إثرها تخلصت الحكومات العربية من التزاماتها العسكرية في فلسطين .

وفي تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٤٨ ، كانت الحكومة المصرية قد اتخذت قراراً بإبعاد الحاج أمين الحسيني عن مدينة غزة ، موطن حكومة عموم فلسطين . وبالفعل أبعد الحاج أمين الحسيني تحت حراسة مشددة ورفض طلبه الذي تقدم به الى السلطات المصرية بعد توقيع اتفاقات الهدنة بالعودة الى غزة ، كما منع هو وأعضاء الهيئة العربية العليا في كثير من البلدان العربية من زيارة تجمعات النازحين الفلسطينيين أو

---

(٣٣) هيثم الكيلاني، الجانب العسكري من النضال من اجل الوحدة العربية (بيروت: دار الطليعة، [١٩٧٣])، ص ٧٢.

(٣٤) «وثائق الخارجية البريطانية لعام ١٩٥٣،» الشرق الاوسط (القاهرة)، ١٩٨٤/١/٢١، «والوثيقة الرابعة».

(٣٥) سخنيني، «ضم فلسطين الوسطى الى شرقي الاردن: ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠».

(٣٦) التل، كارثة فلسطين، ج ١، ص ٣٧٥.

(٣٧) وقعت اتفاقيات الهدنة بين اسرائيل والبلدان العربية المحيطة بها في رودس، مع مصر يوم ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٩، ولبنان ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩، والاردن في نيسان/ ابريل، وسوريا في ٢٠ تموز/ يوليو من العام نفسه.

ممارسة أي نشاط سياسي علني ، كما كان ينظر لوجوده في الأقطار التي يحل بها بشيء من الحذر والحيطة.[٣٨] .

وعلى المستوى الدولي، فمنذ الدورة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠/١٤ ـ ١٢/٢١ ـ ١٩٥٢، طوت الجمعية البند المسمى بالقضية الفلسطينية عن جدول أعمالها، وأصبحت المسألة الفلسطينية تبحث تحت بند «التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الاغاثة».

وهكذا تحولت القضية الفلسطينية من قضية شعب يكافح في سبيل استقلاله وحريته وأرضه الى مجرد قضية لاجئين تبحث كقضية انسانية عاطفية تهم جموع المهاجرين ، وتحولت سياسياً الى قضية حدود بين دولة « اسرائيل » وبين البلدان العربية المحيطة . وكان وقع النكبة أليماً على المجتمع الفلسطيني الذي تحول في غالبيته الى مجموعات من اللاجئين تعيش في بلدان المنفى والاغتراب ، هذا الواقع الجديد أثر على طبيعة توجهاتهم الفكرية وممارساتهم السياسية لمرحلة ما بعد النكبة .

بعد النكبة ، أصبح الفلسطينيون شعباً تائهاً يعاني الضياع في معسكرات التجميع في البلاد العربية ، فاقداً وعيه وفكره ، يعيش في ذهول بسبب الحركة السريعة التي تطورت بها الأحداث من حوله [٣٩] والتي جاءت عكس كل ظنونه وتوقعاته ، عكس كل أمانيه وطموحاته . فالواقع في كثير من الأحيان لا يتوافق مع أماني الشعوب وطموحاتها ، فقد كان واقع النزوح واللجوء قاسياً رهيباً زعزع أسس المجتمع الفلسطيني وأحدث اضطراباً في قيمه ومعتقداته . كانت النكبة قاسية على النفس ، أن يتحول الانسان فجأة من مواطن كريم في وطنه وأرضه الى لاجىء يعامل كمواطن من درجة ثانية سواء في بلاده أم في بلاد الغير، شيء لايطاق. لقد حولت النكبة الشعب الفلسطيني الى شعب مفكك البنية الاجتماعية ، فاقداً لعملية التفاعل الاجتماعي بين ابنائه ، والتي تشكل مصدراً للضمير المجتمعي والافكار والمفاهيم التي تصوغ أسس التعامل وترسم أهداف المستقبل ، والتي دونها تصبح كلمة مجتمع دون مضمون .

أصبحت غالبية الفلسطينيين مهتمة بالبحث عن لقمة العيش وما يسدون به رمقهم فهي شغلهم الشاغل في أرض الغربة ، وفي ظروف تنظر اليهم فيها الحكومات العربية كحمل ثقيل ، ورزء وقع عليها . . . كيف يمكن لانسان دون مأوى ، دون أمل وجائع أن يفكر بشيء غير لقمة العيش. ومما زاد الامور سوءاً أن كثيراً من العادات التي تربى عليها الفلسطينيون وشكلت اللحمة وشريان التواصل والتفاهم بينهم ، تعذر تطبيقها في ظل حياة المخيم ، حيث يتكدس عشرات الأفراد في خيمة واحدة يتجرد الانسان من كثير من القيم التي تربى عليها ، ويضطر للتخلي عن سلوك وعادات تربى عليها حتى يتمكن من التكيف مع الواقع الجديد[٤٠] .

---

(٣٨) «وثائق الخارجية البريطانية لعام ١٩٥٣».

(٣٩) كمال عدوان، «فتح: الميلاد والمسيرة،» شؤون فلسطينية، العدد ١٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣)، ص ٤٦ .

(٤٠) حول اوضاع الفلسطينيين في المخيمات، انظر: حليم بركات وبيتر ضود، النازحون: اقتلاع ونفي، دراسة اجتماعية علمية، سلسلة الدراسات، ١٠ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ٥٩ ص، وروز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة، ترجمة خالد عياد ([د. م .]: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ١٤١ وما بعد.

أما من كان نشطاً سياسياً من الفلسطينيين ، فقد فرض عليه واقع الغربة أن يعيش حياة اللجوء السياسي التي تحيل الحياة الى معاناة وقلق رهيبين، هذه الحياة الكفيلة بتشويه أحاسيس كل مناضل يحترم نفسه ويتدمير إيمانه بالغد وتشويه نظرته الى الوجود [41] ، فأصلب الناس إيماناً ينهارون أمام أزمة اللجوء وفراغه[42]. ومما زاد الامور تعقيداً أن الحكومات العربية لجأت الى شتى ضروب الارهاب والخديعة لاحتواء الفلسطينيين ، وقتل كل بارقة أمل لديهم ، وجعلهم مجرد أرقام في مكاتب وكالة الغوث. وكانت مهمة الأنظمة هذه سهلة في ظل فقد الفلسطينيين مؤسساتهم الاجتماعية والسياسية التي كانت تنظم حياتهم الاجتماعية والسياسية وتقود مسيرتهم النضالية ، بحيث لم يحملوا معهم الى بلاد الغربة إلا إطاراً شكلياً سمي الهيئة العربية العليا ، أفرغتها الأنظمة العربية من محتوياتها النضالية لتصبح جزءاً من الواقع العربي المهزوم .

ضمن هذه الأجواء تشكلت في نفسية الانسان الفلسطيني (اللاجىء) ، روح الاتكالية ، حيث فقد الفلسطيني الرغبة في عمل أي شيء ، وفقد الأمل في تحقيق أي شيء واللامبالاة التي جعلته رقماً مهمشاً في مجريات الأحداث ، وكأن ما يجري حوله لا يعنيه فهو يتابع الأخبار والأحداث التي يصنعها أو يصفها له الآخرون وتولدت لديه حالة من الشك جعلته يفقد الثقة بنفسه وبمن حوله .

إلا أن نار الوطنية بقيت متقدة في قلوب الفلسطينيين [43] ، ولم تتمكن سنوات الجوع والسحق ، وحياة الذل والحرمان من إخمادها . فالجوع والقهر إن لم يقضيا على الانسان فإنهما يصنعان منه إنساناً جديداً صلباً متمرداً . وهكذا التفت الفلسطينيون حولهم بعد مرحلة الذهول والانسحاق بفعل النكبة ، التفتوا حولهم ليبحثوا عن طريق يضعون أقدامهم عليها ، ليحددوا مسيرتهم نحو هدف كتموه في نفوسهم وطووا عليه جوانحهم قهراً وتعسفاً ، وهو أمل العودة . . . وبحثوا عن الوسيلة التي توصلهم الى هذا الأمل ولفقدان حرية العمل السياسي لديهم ولفقدان هياكل ومؤسسات سياسية خاصة بهم ، فقد امتدت أنظارهم نحو الحركة السياسية العربية ، يستقرئون اتجاهاتها، ويستشرفون أيها تقربهم الى أهدافهم نحو فلسطين .

اتسمت الحياة السياسية العربية بعد حرب عام ١٩٤٨ بتسارع الأحداث السياسية ، وصعود قوى جديدة الى مسرح العمل السياسي ، ذلك أن هزيمة عام ١٩٤٨ لم تمر كنسمة رقيقة على الواقع العربي ، بل كانت عاصفة هوجاء ، اجتثت كثيراً من المفاهيم المغلوطة وزعزعت مكانة كثير من القادة الذين عرّتهم هزيمة جيوشهم في فلسطين وكشفت عن حقيقة مواقفهم وفقدوا ثقة الجماهير العربية بهم .

وفتح الباب على مصراعيه أمام فئة جديدة من السياسيين ، ينتمون في غالبيتهم الى الطبقة

---

(٤١) كمال ناصر، «مذكرات لاجىء سياسي،» شؤون فلسطينية، العدد ٤٤ (نيسان/ ابريل ١٩٧٥)، ص ٢١ - ٢٤ .

(٤٢) عدوان، «فتح : الميلاد والمسيرة،» ص ٤٦ .

(٤٣) Bard O'Neill, *Armed Struggle in Palestine: Apolitical Military Analysis* (Boulder, Co.: Westview Press, Published in Cooperation with the National Defense University, 1978), p. 5.

البرجوازية ليأخذوا دوراً لهم في العمل السياسي ، وتخرج العديد منهم من صفوف الجيش ففي سوريا حدث انقلاب حسني الزعيم في آذار/مارس عام ١٩٤٩، وتذرع الانقلابيون بأن عملهم جاء من أجل فلسطين وللانتقام من الصهاينة(٤٤) وفي مصر تحرك الجيش المصري ليفرض واقعاً جديداً في البلاد ، وليطيح بالملكية وليضع حداً للوجود البريطاني في البلاد ، وتحركت الجماهير العربية لترفع رايات الوحدة العربية عالياً ، وليصبح مطلب الوحدة العربية أمل الجماهير في الوقت الذي فقدت فيه جامعة الدول العربية هيبتها امام الجماهير إثر إخفاقها في فلسطين(٤٥) .

وعلى الرغم من أن ساحة العمل السياسي اتسعت لتشمل تيارات سياسية متعددة : الشيوعيون ، البعثيون ، والقوميون العرب والقوميون السوريون ، وجماعة الاخوان المسلمين ، إلا أن الحركات القومية الوحدوية استقطبت اهتمام الفلسطينيين ، الذين انضموا بأعداد كبيرة إليها على أمل أن توصلهم هذه الحركات إلى هدفهم بالعودة. فشعار الوحدة العربية الذي رفعته هذه الحركات كان يعني بالنسبة الى الفلسطينيين القوة، والقوة هي ما يبحثون عنه لتحرير بلادهم.

وهكذا توزع الفلسطينيون الولاءات القومية العربية كافة ، من بعث ، وحركة القوميين العرب ، والناصرية ، وأصبح شعار الوحدة العربية طريقاً لتحرير فلسطين وشعار المرحلة الذي لا يحيدون عنه ، وأصبح الفكر السياسي الفلسطيني في الخمسينات وحتى منتصف الستينات ـ في غالبيته ـ هو انعكاس للفكر الوحدوي العربي ويشكل جزءاً منه. فالحل العربي لمشكل فلسطين كان هو الحل الوحيد المطروح أمام الفلسطينيين(٤٦)، بمعنى أن الحديث عن الفكر السياسي الفلسطيني قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، كان يعني في الواقع الحديث عن الفكر الوحدوي العربي المتجسد في الحركات الثلاث حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب والناصرية.

فكيف تعامل القوميون مع القضية الفلسطينية؟ وأين كان موقع الفلسطينيين من هذه التحركات؟

---

(٤٤) سل، الصراع على سوريا: دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٩٠.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٤٦) B. William Quant, Fouad Jabber, and Ann Mosely Lesiah, *The Politics of Palestinian Nationalism*, 2 nd ed. (London: University of California Press, 1974), p. 50

القسم الثاني
الحركة القوميّة العربيّة والقضيّة الفلسطينية

مثلت فترة الخمسينات وحتى منتصف الستينات المرحلة القومية في النضال الفلسطيني، ومرحلة قومية الفكر السياسي العربي والفلسطيني، حيث سادت الشعارات الوحدوية وطغت الافكار القومية على غيرها من الافكار السياسية. وقد ساهم في تزاوج الفكر السياسي الفلسطيني وتوحده مع الفكر القومي العربي السائد، إن هذا الأخير أفرد للقضية الفلسطينية مكاناً مرموقاً في اهتماماته وجعلها محور نضالاته السياسية محاباة للجماهير أو تغطية لفشل الانظمة العربية في تأكيد شرعية وجودها، فكانت القضية الفلسطينية والمتاجرة بها سياسياً تمثل بالنسبة إلى الانظمة العربية القومية منها وغير القومية دليلاً على قوميتها ووحدويتها.

ونظراً إلى تعلق الجماهير العربية عموماً والفلسطينية خصوصاً بالوحدة العربية، فقد كان من الصعوبة بمكان ان يظهر فكر سياسي جماهيري خارج اطار الفكر القومي العربي، لأن هذا معناه اتهام بالاقليمية وبالانفصالية وبالردة. ومن هنا كان الموقف صعباً بالنسبة الى الوطنين الفلسطينيين الذين وعوا على عدم مصداقية مدّعي القومية العربية، وعلى اقليميتهم المغلفة بالشعارات القومية، وعدم وجود رغبة حقيقية لديهم بالعمل الجدي لتحرير فلسطين. فلم يلمس الوطنيون الفلسطينيون توجهات جدية لتحويل الوعي القومي العربي إلى فعل وممارسة قومية وحدوية، حيث إن الوعي بواقع ما لا يعني تلقائياً أن هناك عملاً لتغيير هذا الواقع. إن الحركة القومية العربية مع وعيها الواقع القومي، فإن فعلها القومي لم يكن بمستوى هذا الوعي. وعليه، فإن مرحلة ازدهار القومية العربية، والتي اعتنقتها الجماهير العربية صدقاً وإيماناً ، ورفعت شعاراتها الأنظمة العربية متاجرة وكذباً. كانت هذه المرحلة تقابل بزيادة الضغط لخنق كل تطلع وطني فلسطيني مستقل، بمعنى أن العلاقة بين الفكر القومي الرسمي وبين الوطنية الفلسطينية كانت علاقة عكسية، مع أن الفهم الصحيح للقومية العربية وللقضية الفلسطينية ينطلق من كونهما مسألتين متكاملتين لا تناقض بينهما. والنضال القومي الملتزم كفيل بإزالة أي تناقض بينهما.

اذاً لم يسمح تيار الوحدة العربية الجارف الذي قاده عبد الناصر وحزب البعث العربي

الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، بظهور حركة وطنية فلسطينية مستقلة. واضطرت الحركة الوطنية الفلسطينية ـ الهامشية آنذاك ـ أن تسير مع التيار ـ متحالفة مع هذا النظام أو ذاك ـ محاولة أن تستغل هامش المناورة الذي يوفره لها التناقض بين الانظمة العربية لتحقيق بعض المكاسب الفلسطينية، إلّا أن غالبية العاملين في الحقل السياسي من أبناء الشعب الفلسطيني فضلوا العمل في إطار الحركة القومية العربية، حيث انخرطوا في التنظيمات القومية العربية الموجودة على الساحة ومنحوها الولاء والتأييد على أمل أن توصلهم هذه الحركات إلى هدفهم المنشود تحرير فلسطين. فما دامت هذه الحركات تهدف إلى الوحدة، والوحدة تعني القوة القادرة على تحرير فلسطين، فليس من الخطأ دعم هذا التيار الوحدوي ما دامت النتيجة تؤدي إلى تحرير فلسطين. كان هذا هو منطق وتفكير الفلسطينيين آنذاك، اضافة إلى ما ذكرناه، فإن الواقع الرسمي العربي كان يتعامل بحذر وشك مع الفلسطينيين ولا يسمح لهم بالعمل السياسي المستقل.

فكيف تعاملت الحركة القومية العربية مع القضية الفلسطينية؟ وما هي تصوراتها للصراع العربي ـ الصهيوني، ودور الفلسطينيين في هذا الصراع؟ للأجابة عن هذا، سوف نقسم الموضوع إلى ثلاثة فصول، حيث نتناول في البداية: تصور الحركة القومية لطبيعة الصراع وأطرافه، ثم نبحث في تصورها لمنهجية حل الصراع. واخيراً نتناول موقفها من العمل الفلسطيني ومن استقلالية الشخصية الفلسطينية ومن العمل الفدائي.

وسيقتصر بحثنا هنا على الحركات القومية التي سادت المنطقة العربية في المرحلة موضع البحث، وهذه الحركات هي: حزب البعث الاشتراكي وحركة القوميين العرب والحركة الناصرية. ولا يعني حصرنا للحركة القومية العربية بهذه الحركات الثلاث عدم وجود تنظيمات قومية أو تيارات قومية أخرى. ولكننا وجدنا أن هذه الحركات الثلاث كانت هي السائدة في الساحة العربية، ومارست عملها داخل السلطة وخارجها ووجدت قبولاً وانتشاراً واسعاً بين الجماهير، أي إنها عرفت استمرارية سمحت بتبلور افكارها وايديولوجيتها إلى الحد الذي يسمح بدراستها دراسة موضوعية علمية. كما أن هذه الحركات كانت لها مواقف مميزة من القضية الفلسطينية، وكان للفلسطينيين دور بارز فيها. وسوف نتعرض إلى بعض المواقف القومية خارج إطار هذه الحركات كلما سنحت الفرصة لذلك.

الفصل الرابع

تصور الحركة القومية العربية لطبيعة الصراع وأطرافه

اولاً: طبيعة الصراع

حددت المنطلقات القومية للحركة القومية العربية وشمولية رؤيتها لقضايا النضال العربي، تصورها لطبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني، بأعتبار أن التصورات الفرعية مرتبطة بالتصور الكلي أو بالأساس الفكري الذي تعتمد عليه ويحدد لها مفاهيمها للقضية. وهذا يعني أن الحركة القومية العربية في تحليلها للصراع انطلقت من أساس قومي وحدوي وركزت على الجانب القومي التاريخي المصيري من الصراع، مع وجود تفاوت بين تيار وآخر داخل الحركة. ومع اختلاف في فهم قومية النضال وهو الامر الذي سنبينه وخصوصاً في الحالات التي تكون فيها المقارنة بين القوى القومية داخل السلطة وبين تلك التي في خارجها.

لقد اعتبر القوميون العرب أن الصراع الدائر في المنطقة والذي تعتبر فلسطين ساحته الاساسية، هو صراع يضرب جذوره في التاريخ، ويهدد الأمة العربية بأكملها، وإن كانت الحركة الصهيونية تحاول أن تعطيه طابعاً دينياً، فإنه في الحقيقة ليس بالصراع الديني، كما انه ليس وليد الساعة، وان كانت فلسطين هي الطرف المتضرر أساساً منه، فإنه يمس الأمة العربية جمعاء، وما فلسطين إلّا المدخل الذي ولجت منه الحركة الصهيونية والاستعمار لضرب الأمة العربية وطموحاتها نحو التقدم والوحدة، فهو «خطر يهدد جميع أقطار المشرق العربي والوجود التاريخي للأمة العربية، وسوف تظل الأمة العربية أمة لاجئة مجروحة الكرامة، مهددة الوجود حتى يعود عرب فلسطين إلى ديارهم سادة اعزاء»[1].

إنه خطر شامل يهدد الأمة العربية بوجودها الحضاري وشخصيتها القومية، وهذا يعني ان الأمة العربية كلها مطالبة بالتصدي لهذا الخطر. والذي لا تجسده دولة اسرائيل فحسب، بل

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، البعث والقضية الفلسطينية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ٢٨٦.

اليهودية العالمية[٢]. وفي هذا تعتبر حركة «القوميين العرب» أن هذا الصراع لن ينتهي إلّا بنهاية أحد الطرفين «أما أن نكون أو أن يكونوا ولا حل غير هذا الحل»[٣]. وقد اتفق حزب البعث العربي الاشتراكي مع «حركة القوميين العرب» في إعطاء الصراع طابع الصراع المصيري الذي لا يقبل الحلول الوسط. وأعتبر الحزب أن الصراع الدائر على أرض فلسطين وفي المنطقة العربية هو «قضية حياة أو موت بالنسبة للأمة العربية»[٤]. ولكن يلاحظ هنا أن أطراف الحركة القومية العربية استمدوا تصوراتهم لطبيعة الصراع من معين واحد هو الفكر القومي الذي يعني وحدة الأرض والشعب، حيث ان أي اقتطاع لأي جزء من الأرض العربية لا يمس شعب هذا الجزء فقط، بل إنه يمس كل الشعب العربي، لأن مفهوم الأمة القومية يتعدى الخصوصيات الاقليمية. ومن هنا، فإن أي خطر يهدد أي جزء هو خطر يهدد الوجود القومي بأكمله، على الرغم من هذا التصور القومي الشمولي إلّا انه يلاحظ تفاوت بين إقرار هذا الواقع القومي وتشخيص ذاك الخطر المصيري، وبين التصورات الفكرية للتعامل مع الواقع والخروج من حالة انتقاص الواقع القومي إلى حالة الانسجام القومي، بمعنى ان التصورات لادوات وسبل النضال تفاوتت من تيار قومي إلى آخر، لتداخل افكار وايديولوجيات ليست من صميم الفكر القومي من جانب، ولاعتبارات لها علاقة بمتطلبات الحكم والسلطة من جانب آخر.

وعلى هذا، فإننا نلاحظ انه على الرغم من وحدة الفكر القومي للتيارات الثلاثة موضوع البحث، فإن خصوصية نشأة «حركة القوميين العرب» وتأثر مؤسسيها بنكبة عام ١٩٤٨ أثر على منطلقاتها القومية والفكرية بدرجة تفوق تأثر مؤسسي حزب البعث بأحداث فلسطين. كما أن المهام التي تصدى حزب البعث لمعالجتها والنضال من أجلها، اختلفت نسبياً عن المهام النضالية لحركة القوميين العرب، وهذا ما جعل الاخيرة شديدة القرب والتأثر بالقضية الفلسطينية لدرجة رفضها اعطاء أي قضية نضالية أخرى اولوية على قضية التحرير والعودة، وربطها لكل منطلقاتها ومفاهيمها الفكرية بهذا القصد التحرري.

كما إننا سنجد أن هناك فرقاً ما بين هاتين الحركتين معاً وبين الناصرية، فالأخيرة ترتبط بشخص ونظام سياسي، والفكر القومي بما فيه قومية القضية الفلسطينية اعتبرت قضية داخلية وجاءت في وقت لاحق على وجود ثورة يوليو، فعبد الناصر تأثر بالفكر القومي الذي كان سائداً في المشرق العربي، وركب موجته، ولم يكن هو صانع هذا الفكر. والناصرية ليست حزباً سياسياً منظماً يملك فكراً وايديولوجية شمولية، ولكنها مواقف وتصريحات، تعبر عن حدث ما. أو وضع مستجد، وغالباً ما كانت تتداخل القضايا القومية مع قضايا النضال السياسي لمصر كنظام ودولة.

وعليه، فإننا سنتناول هنا تصورات كل تيار من هذه التيارات على حدة محاولين قدر الامكان إظهار حالات الاتفاق وحالات الاختلاف بينها.

---

(٢) Walid Kazziha. *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and his Comrades from Nationalism to Marxism* (London: Charles Knight Co. ltd., New York: St. Martins', 1975). p. 93.

(٣) نشرة الثأر (هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل والتي اصبح العديد منها في حركة القوميين العرب)، ١٩٥٢/١١/٢٠.

(٤) نضال البعث (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ج ١، ص ٢٣٨.

١ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي

كان منطلق حزب البعث في اعطائه للصراع طابعاً قومياً، هو تلمسه للخصوصية التي تتمتع بها فلسطين كموقع في الأمة العربية، فموقعها الاستراتيجي يجعلها بمثابة القلب بالنسبة إلى العرب، واحتلالها يعتبر خرقاً صارخاً للكرامة العربية ومتنافياً ومعيقاً لأي إمكانية للوحدة العربية. فباحتلال فلسطين يصبح تحقق الوحدة العربية عملاً متعذراً. ومن هنا، اعتبر حزب البعث أن فلسطين ليست جزءاً عادياً بالنسبة إلى الأمة العربية، بل هي «في قلب بلاد العرب كما هي في قلب كل عربي. لقد امتزج تاريخ العرب بتاريخها فارتبط مصيرهم بمصيرها والتحمت بها اجزاء الوطن العربي، فلا تتلاقى بدونها سوريا ولبنان والعراق مع شرق الاردن ومصر والحجاز، واقتطاع فلسطين التي تشغل هذا المركز الجغرافي في وسط بلاد العرب سيوقع العرب في مأساة اين منها مأساة الاندلس أو الاسكندورنة. فكل من هذين الجزأين يقع في طرف الوطن العربي، واقتطاعها منه كان بمثابة قطع اليد من الجسم، أما اقتطاع فلسطين فمعناه تقطيع أوصال الوطن العربي، وتمزيق شمل الوطن العربي، وصعوبة بناء الكيان القومي لدرجة الاستحالة»[٥].

كما اعتبر الحزب ان اقتطاع فلسطين لا يقتصر ضرره على اعاقة الوحدة العربية، بل إنه يمس ايضاً باستقلال البلاد العربية لأن الخطر الصهيوني وان اعتبر فلسطين نقطة البداية ومرتكز الانطلاق إلّا ان اهدافه اوسع وأشمل، فهو يستهدف تأسيس الوطن القومي اليهودي الذي تمتد حدوده من النيل إلى الفرات[٦].

وعلى هذا فقد استبعد الحزب أي صورة أخرى للصراع، وكل الابعاد التي يمكن أن تعطى للصراع خارج البعد القومي تبقى ابعاداً ثانوية، فلا خطر يمكن ان يهدد سلامة الأمة العربية ووحدتها واستقلالها أكثر من خطر اجتزاء فلسطين من قلب الأمة العربية، لأن هذا يعني «تبديد ذلك الحلم العظيم الذي لا معنى لحياة العرب إلّا في الجهاد في سبيله، وهو وحدة الأمة العربية»[٧].

وربط البعثيون بين صراع اليوم في فلسطين والصراع الأزلي للأمة العربية من أجل وحدتها وتقدمها. فالصراع الدائر في المنطقة هو حلقة متواصلة تأخذ ابعادها الحضارية والتاريخية. إن صراع اليوم هو امتداد للصراع التاريخي الذي شهدته المنطقة العربية منذ عشرات السنين بين القوى الاستعمارية وبين الأمة العربية، على الرغم من اختلاف الاهداف المباشرة للصراع: «ولئن كان سبب الدعم البريطاني لفكرة وجود جالية صهيونية يعود إلى رغبة الامبراطورية البريطانية في إقامة قلعة استعمارية متقدمة لحماية قناة السويس والطريق إلى الهند في مطلع القرن العشرين. فإن الدعم الاستعماري الغربي في الثلاثين سنة الأخيرة يعود إلى الرغبة في تعطيل المسيرة العربية نحو الوحدة والتقدم، نظراً لما في ذلك من تهديد للمصالح الاستعمارية الاحتكارية والمراكز الاستراتيجية في المنطقة»[٨].

---

(٥) البعث وقضية فلسطين: ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥، سلسلة وحدة، حرية، اشتراكية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ج ١، ص ٦٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٨) الكيالي، البعث والقضية الفلسطينية، ج ٣، ص ١٨ ـ ١٩.

ولم يتجاهل البعثيون الاخطار الاقتصادية التي ستترتب على الوجود الصهيوني في فلسطين، فالحزب مع ثبات منطلقاته القومية إلّا انه كانت له نظرة أكثر شمولاً، حيث تبنى الاشتراكية واهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية على خلاف «حركة القوميين العرب» كما سنرى. وعليه فقد ركز البعثيون على الابعاد الاقتصادية للصراع، باعتبار الاقتصاد هدفاً مهماً من اهداف العدو الصهيوني.

فالحركة الصهيونية في امتداداتها العالمية، وسيطرتها على بيوتات المال والرأسمالية والدعم اللامحدود الذي تناله من قبل القوى الاستعمارية، سيجعلها مسيطرة على اموال باهظة، تجعل منها قوة اقتصادية لا يستهان بها. فإذا اقترنت هذه القوة الاقتصادية مع براعة اليهود في عالم الربا والمال والتجارة فإن هذا سيؤدي على حد قول صلاح الدين البيطار إلى أن «يجعل اليهود في فلسطين مصنعاً يغمر الاسواق العربية بنتاجه ويقضي على اقتصاد العرب وعلى الوحدة الاقتصادية التي يؤلفها العالم العربي»[٩].

٢ ـ حركة القوميين العرب

اتفقت حركة القوميين العرب مع حزب البعث في تصورها للصراع كصراع حضاري قومي يمد جذوره في التاريخ، معتبرة أن هذا الصراع لن ينتهي إلّا بنهاية أحد الطرفين «اما ان نكون او أن يكونوا ولا حل غير هذا الحل»[١٠]. وهو صراع لا يمس الشعب الفلسطيني وحده فقط، ولكنه يتهدد الأمة العربية بوجودها وحضارتها ومستقبلها. وقد اعطت حركة القوميين العرب للصراع بعداً أوسع وأشمل بتأكيدها أن صراع الامة العربية لا يقتصر على اسرائيل فقط، ولكنه صراع ضد اليهودية العالمية[١١].

إلّا أن الحركة تميزت هنا عن حزب البعث في مدى ارتباطها وتأثرها بالقضية الفلسطينية، فالحزب وجد قبل نكبة عام ١٩٤٨، ولم تكن القضية الفلسطينية تدرج ضمن اهتماماته، بل كانت تعتبر قضية ضمن قضاياه النضالية المتعددة، وهي جاءت كإفراز لمنطلقاته القومية وتصوراته الوحدوية. وكانت قضايا النضال السياسي في سوريا والاهتمامات الفكرية المتعددة تطغى على فكر الحزب وايديولوجيته. اما جركة القوميين العرب فهي وليدة النكبة، ولم يكن لها وجود سابق على حرب عام ١٩٤٨، كما لم يكن لها وخلال سنوات نشأتها الاولى اي اهتمامات فكرية أو سياسية خارج اطار القضية الفلسطينية. ومن هنا هيمنت القضية الفلسطينية والصراع العربي ضد الصهيونية على مجمل فكر الحركة ونشاطها، بحيث كان الصراع في فلسطين يشكل محور ومركز اهتمامات الحركة، هذا اضافة إلى أن مؤسسي الحركة هم من الشباب الذين عانوا من النكبة وشاركوا في الاحداث.

ويبدو انه بفعل غياب الخلفية الفكرية والتنظيمية لمؤسسي الحركة، فقد هيمنت المثالية الفكرية والارتجالية احياناً على تحليلات الحركة وافكارها. فقد غاب التحليل العلمي الموضوعي

---

(٩) البعث وقضية فلسطين ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥، ج ١، ص ٦١.

(١٠) الثأر، ١٩٥٢/١١/٢٠.

(١١) Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World*, p. 53.

للواقع العربي بأطرافه المتعددة، بحيث ان وعي الحركة على جوهر المشكل لم يقابله طرح فكري عملي لكيفية التعامل مع الواقع المطروح، وتداخلت الرؤى عند الحركة، إلى درجة أن غابت الفواصل بين الاهداف الاستراتيجية القومية، وبين متطلبات العمل المرحلي التكتيكي.

فلم تر حركة القوميين العرب من الصراع الدائر في المنطقة الا جانبه السياسي المحض، وكأن الواقع السياسي العربي يمكن فصله عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي، ومن هنا تحاشت الحركة الخوض في قضايا النضال الاجتماعي. وانكرت وجود فرز اجتماعي بين أفراد الأمة العربية، واعتبرت أن المرحلة هي مرحلة النضال السياسي ضد الاستعمار والصهيونية «فمن غير المعقول ان نناضل الآن وفي هذا الوقت بالذات من اجل زيادة رغيف واحد على الرغيف الذي نأخذه، ونترك الدفاع عن حياتنا وسلامتنا وبقائنا»[١٢].

واعتبرت الحركة أن طبيعة الصراع الدائر في المنطقة يحتم التمييز بين مرحلتين في النضال: الاولى: وهي مرحلة النضال السياسي، والثانية: مرحلة النضال الاجتماعي.

ومع اقرار الحركة على تداخل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واعتبارها جوانب مترابطة تؤثر كل منها في الاخرى الا انها اكدت على ان «المشكلة السياسية هي أخطر هذه المشاكل واحدها واكثرها الحاحاً... اذن لا بد من التخلص من المشكلة السياسية اولاً لنتخلص من المشاكل الأخرى»[١٣].

وهذا يعني بالنسبة إلى الحركة استبعاد قضايا النضال الاجتماعي والاقتصادي والتفرغ لقضايا النضال السياسي والتي حددتها الحركة بثلاثة اهداف أساسية:

- القضاء على التجزئة بالوحدة العربية.
- القضاء على الاستعمار بالتحرر.
- القضاء على اسرائيل، بتحرير فلسطين.

فالتجزئة: في نظر حركة القوميين العرب هي اخطر ما اصاب الأمة العربية من ويلات، وأشدها امتهاناً لكرامة الانسان العربي، وأكثرها عرقلة لما يصبو اليه من تقدم ورقي. وان القضاء عليها يأتي في سلم اهتمامات الحركة، وهذا لا يتم إلّا بالوحدة العربية والتي تعني «اقامة كيان سياسي قومي مستقل: ارضه الوطن العربي، وشعبه الشعب العربي، وآماله واهدافه آمال واهداف الأمة العربية... وغياب هذه الدولة عن وطننا يشكل السبب الاهم لكثير من المشاكل والمآسي التي نعانيها اليوم»[١٤].

اما الاستعمار: فهو اساس مآسي العرب ونكبتهم في فلسطين، فهو يستنزف مقدرات الأمة العربية وخيراتها، ويقف حجر عثرة امام أي نهوض اقتصادي أو اجتماعي عربي، بتواطوء مع الفئات الرجعية الحاكمة. ان فرنسا وبريطانيا في نظر الحركة، مسؤولتان عن ترسيخ الانشقاقات الاقليمية

---

(١٢) الرأي (حركة القوميين العرب)، ١٩٥٧/٦/١٢.

(١٣) الحكم دروزة وحامد الجبوري، مع القومية العربية ([الكويت]: اتحاد بعثات الكويت، ١٩٥٨)، ص ١٦٦.

(١٤) الثأر، ١٩٥٨/٢/٢٠.

والدينية والسياسية في البلاد العربية، وعليه كان شعار الحركة الثاني هو القضاء على الاستعمار بالتحرر. ولم تعط الحركة لمفهوم التحرر معنى دقيقاً وواضحاً، واعتبرت التحرر ليس مجرد شعار بسيط يقصد به طرد الوجود السياسي والعسكري الغربي من المنطقة، ولكنه يفيد ايضاً رفض أي نوع من انواع الاستغلال الخارجي[١٥].

فالحركة هنا وسعت من مفهوم التحرر ليشمل ايضا أي نفوذ خارج النفوذ الغربي، ونقصد هنا النفوذ الشيوعي، وهو الامر الذي بدا واضحاً في هجومها الشنيع على الشيوعيين العرب كما سنرى.

اما المهمة السياسية الثالثة والتي تصدت الحركة لمعالجتها، فهي القضاء على اسرائيل، فاسرائيل تشكل خطراً رئيسياً لا يقتصر بتهديده على الشعب الفلسطيني فحسب، بل يشمل الأمة العربية كلها، والقضاء عليه لا يتم الا «بالثأر» من اليهود اينما وجدوا. فالمعركة معركة وجود او عدم وجود، ولا مجال للتعايش مع اليهود. ومن هنا كان موقف الحركة المميز من اليهود، حيث لم تفرق بين اليهودية والصهيونية.

هذا التصور عند الحركة للصراع الدائر ورفضها الانسياق وراء أي شكل من اشكال النضال الاخرى، كان وراء خلافها مع حزب البعث العربي الذي طرح الى جانب النضال القومي قضية النضال الاشتراكي وهو الامر الذي استنكرته الحركة، ودفعها الى التساؤل عن العلاقة بين الاشتراكية والقوة باعتبار ان المعركة التي يخوضها العرب بحاجة الى قوة فقط. واعتبرت ان اي نزاع جانبي يثار يعتبر تصدعاً للجبهة الداخلية وتفتيتاً للجهد القومي، وقضايا البناء الداخلي التي تطرحها الاشتراكية تشكل خطراً على التماسك القومي، ولا يمكن للعرب «في هذا الوقت بالذات من خوض معركة بناء داخلية، لأننا نصدع بذلك الجبهة القومية اولا، ولأن امكانية البناء يجب ان تتوجه حتما لاقتصاد الدفاع والحرب ثانياً»[١٦].

نلاحظ هنا ان تصور حركة القوميين العرب لطبيعة الصراع ومرحلية النضال تتشابه مع مفهوم حركات التحرر الوطني، التي تعطي الاولوية لقضايا التحرر الوطني على القضايا النضالية الاجتماعية والاقتصادية مرحلياً، الا أن الحركة كانت بعيدة كل البعد عن مفهوم حركة التحرر الوطني، لأنها لم تقرن تصورها لمرحلية النضال باستراتيجية كفاحية جماهيرية وهو الامر الذي يميز كل حركات التحرر الوطني، بل ان الحركة ركزت على قضايا النضال السياسي فقط، ولم تبلور استراتيجية كفاحية تقوم على اساس الكفاح المسلح، لأن المبرر الوحيد لتجاوز النضال الاجتماعي هو متطلبات الكفاح المسلح. ومن جانب آخر يبدو ان العداء الشديد للشيوعية والشيوعيين كان وراء استبعادها للاشتراكية وللنضال الطبقي، حيث ان الشيوعيين بتأييدهم لقرار التقسيم وضعوا انفسهم في صف اعداء الأمة العربية على حد قول القوميين العرب.

إلا أن حركة القوميين العرب لم تثبت على موقفها هذا نظراً الى التطورات السريعة التي

---

(١٥) Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World*, p. 61.

(١٦) الرأي، ١٩٥٧/٦/١٢.

شهدتها صفوف الحركة فكرياً وتنظيمياً، حيث تأثرت الحركة بعبد الناصر وتبنت الخط الناصري المتجه نحو الاشتراكية منذ بداية الستينات. وهكذا لم تعد الحركة تفصل بين الجانب القومي للصراع وبين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بل انها عرفت انحرافاً كاملا عن تصوراتها الاولى وآل بها الامر لأن تعطي قضايا النضال الاجتماعي والاقتصادي اولوية على القضايا السياسية والقومية، الا انها في تلك المرحلة كانت قد انسلخت عن طبيعتها القومية وبدأت تتبنى مقولات ايديولوجية ماركسية.

٣ ـ ثورة ٢٣ يوليو الناصرية

استمدت تصورات جمال عبد الناصر لطبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني، ومكوناته من اعتبارات عملية عايشها ولمسها من خلال توليه لمسؤولية قيادة اكبر بلد عربي وقع على عاتقه عبء المواجهة مع العدو الصهيوني، وقبل ذلك من خلال مشاركته في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، فهي إذاً مستمدة من واقع الممارسة وليست من تخطيط مفكر او تنظير حزب.

فكما هو معلوم، فإن عبد الناصر قبل أن يكون قائداً قومياً، وناطقاً باسم القومية العربية ورائداً للوحدة العربية، فإنه كان قائد ثورة وطنية، انطلقت أساساً لتغيير الواقع الوطني المصري الفاسد الذي ورثته مصر عن اسرة محمد علي وحكم الاستعمار الانكليزي واقامة نظام وطني لا تتعدى آفاقه حدود مصر، حيث أن المبادىء الستة لثورة يوليو والتي حددت أهداف الثورة المصرية، لم تتجاوز تغيير الواقع المصري ضمن تصور برجوازي صغير للعمل السياسي وقيادة الجماهير.

ولم تكن ثورة يوليو في عام ١٩٥٢ بتوجهاتها الوطنية المحضة لتختلف عن الثورات المصرية السابقة وعن التوجهات السياسية السائدة في مصر من حيث ابتعادها عن الفكر القومي وانعزالها عن الحركة القومية العربية، والتي كانت بلاد الشام موطناً لها. فالتيار العروبي القومي في مصر كان دائماً محدوداً ومحاصراً من قبل النزعة الوطنية المصرية، وان كانت مصر قد احتضنت حركات قومية عربية وقادة قوميين في بداية القرن والذين كانوا يناهضون الحكم العثماني في بلاد الشام، الا أنها لم تشارك عملياً في نشوء الحركة القومية العربية، وربما كان ذلك عائداً الى اختلاف الاستعمار الذي كانت تخضع له مصر ـ الاستعمار الانكليزي ـ وعدم وجود تهديد موجه للوطنية المصرية التي عرفت نوعاً من الاستقلالية، بينما كان العرب في بلاد الشام مهددين بقوميتهم من قبل حركة تركيا الفتاة[١٧].

إلا أن أحداث فلسطين وحرب عام ١٩٤٨ دفعتا بعبد الناصر الى الربط بين الاوضاع الداخلية في مصر وبين ما تشهده الأمة العربية، ولكن بطريقة غير مباشرة. فقد شارك عبد الناصر كضابط في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ واصيب بجرح في منطقة الفالوجة من قبل القوات الصهيونية. وقبل ذلك عرض على

---

(١٧) حول الظاهرة القومية في مصر، يمكن مراجعة كتابات ساطع الحصري وخيرية قاسيمة، «مصر في كتابات ساطع الحصري القومية،» المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ٧ (أيار/ مايو ١٩٧٩)، ص ١٢٧ ـ ١٤٠. انظر ايضاً: عبد العاطي محمد، «تطور الفكرة العربية في مصر،» الفكر العربي (معهد الانماء العربي)، السنة ١، العدد ٤ ـ ٥ (١٥ ايلول/ سبتمبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨)، ص ٢٩٥.

الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ، التطوع للقتال الى جانب الفلسطينيين . ويشير عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة الى ان الحرب في فلسطين أيقظت لديه الشعور بوحدة المصير وبترابط قضية فلسطين مع قضية النضال في مصر حيث قال : « ولما بدأت ازمة فلسطين ، كنت مقتنعاً في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أرض عربية ، وليس انسياقاً وراء عاطفة وإنما واجب يحتمه الدفاع عن النفس »[١٨]، ويذكر محمد حسنين هيكل ، أن عبد الناصر قبل عام ١٩٤٨ كان وطنياً مصرياً ، ولم يكن البعد القومي واضحاً في ذهنه خلال تلك الفترة ، إلا أن مشاركته في حرب فلسطين ، واطلاعه على التخاذل العربي في الحرب وقضية الأسلحة الفاسدة ، وعّته على البعد القومي للقضية[١٩].

ومع ذلك فقد نفى عبد الناصر ان يكون قيام ثورة يوليو نتيجة لحرب فلسطين ، بل اعتبرها من الأسباب العارضة المساعدة على قيامها، حيث ان قيام الثورة كان مؤكداً حتى دون اندلاع حرب فلسطين فتنظيم الضباط الأحرار سابق على أحداث فلسطين . وقد أكد على البعد الوطني لثورة يوليو بطريقة واضحة ولا لبس فيها في خطاب له حيث قال : « لقد بدأت مع الطليعة يوم ٢٣ يوليو وليس امامي سوى هدف واحد يتمثل في مصلحة مصر وفي أهداف مصر » . وقد اوضح محمد نجيب قائد الضباط الاحرار ـ قبل تولي عبد الناصر السلطة في عام ١٩٥٤ ـ ثانوية القضية الفلسطينية في برنامج ثورة يوليو حيث قال في ذلك : « مشكلتنا الرئيسية الآن هي في مصر . . . في نظامها الملكي . . . وفي وجود قوات الاحتلال . . . ولذا لم أنجرف الى تصريحات مضادة لاسرائيل مقتنعاً بأن تصفية قضيتنا مع الاستعمار واتجاهنا الى بناء مصر الحديثة سوف يجعلنا أكثر واقعية وقدرة على حل مشاكلنا مع هذه الدولة الوليدة » . وقد برر محمد نجيب هذا الموقف بضخامة المهمة والتحدي الذي تواجهه مصر داخلياً وخصوصاً الوجود البريطاني في منطقة القناة . ومن هنا لم يرد الخطر الصهيوني كنقطة في جدول اعمال الثورة المصرية ، وعليه فقد شغلت الثورة المصرية في سنواتها الاولى في تصفية بقايا النظام البائد ، والقضاء على الاقطاع ، وتصفية بقايا القوات البريطانية في منطقة القناة . . وقد توخت الثورة المصرية في نهجها هذا تجزئة معسكر الخصم ، باعتبار ان معركة البناء الداخلي تدخل ضمن القضايا الجوهرية والمستعجلة ، بينما معركة فلسطين معركة مؤجلة . ان هذا الفهم يعبر عن عدم استيعاب لحقيقة العلاقة القائمة بين اسرائيل وبين الاستعمار ، وعلاقة التخلف بالاستعمار واسرائيل ، فالخصم واحد وعملية الفصل بين أطراف العدو لا تأتي بنتيجة ايجابية دائماً ، لأن اسرائيل والاستعمار يتعاملان مع الواقع العربي بشمولية ، فهناك ترابط بين وجود اسرائيل وبين التجزئة وبين التخلف . ومن هنا ، فإن القوى الاستعمارية والصهيونية لن تسمح لمصر بأن تتفرغ لعملية البناء الداخلي وبناء صرح دولة قوية وطنية في المنطقة ، لأنها ستنافس أولاً اسرائيل في المنطقة ، باعتبار أن هذه الاخيرة تهدف لتكون الدولة القوية المصنعة الوحيدة في المنطقة ، وما حولها مجرد سوق ومصدر للمواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة ؛ وثانياً لأنها ستصبح ـ أي مصر القوية ـ نموذجاً يحتذى به في المنطقة ، مما سيفتح المجال امام تحولات جذرية تقتلع النفوذ الاستعماري وتشيد صرحاً لأمة عربية متحررة وقوية .

وجاءت تطورات الأحداث لتقنع عبد الناصر باستحالة الفصل بين معركة البناء الداخلي ومعركة

---

(١٨) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة ([د. م..]: دار التعاون، ١٩٥٣)، ص ٧٠.

(١٩) فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل، ط ٢ (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ٩٨ ـ ٩٩.

الأمة العربية من أجل التحرر والوحدة والقضاء على اسرائيل . فالمعركة واحدة بجبهات متعددة ، وأنه اذا كان عبد الناصر يتصور امكانية الفصل بين المعركتين ، فالعدو لن يسمح له بالاستفراد لتحقيق انجازات ثورية على جبهة واحدة ، بل سيعمل ليعيق هدفه ويشتت جهده في معارك جانبية. وهذا ما حدث وما قام بـه الاستعـمار من خـلال سيـاسـة الاحـلاف التي شنهـا ضـد ثـورة يـوليـو وقـائـدهـا جمـال عبـد الناصر . ففي عام ١٩٥٤ وقع عبد الناصر اتفاقية الجلاء مع البريطانيين التي انسحبت بمقتضـاها القوات البريطانية المرابطة في مصر من منطقة قناة السويس ، واصبحت مصر بذلك دولة مستقلة دون قواعد عسكرية على أراضيها . ان هذا الحدث فتح أمام مصر الآفـاق واتاح الفـرصة لضـرب اعوان الاستعمار في داخل مصر من اقطاع ورأسمالية كبيرة ، وهذا يعني بالنسبة الى الاستعمار تقليص نفوذه داخل مصر وحرمانه من السوق المصرية ووضع قيود على المواد الخام المصرية . لقد ثارت ثائرة الاستعمار وخصوصاً ان عبد الناصر بدأ يتجه بأنظاره خارج مصر ، لذا ، حاولت القوى الاستعمارية ربط مصر بشبكة من الأحلاف العسكرية والاقتصادية لتبقيها ضمن البوتقة الاستعمارية وتحجيم أي تأثير يمكن لعبد الناصر أن يمارسه على البلاد العربية الخاضعة للهيمنة الاستعمارية . وكان أخطر المشاريع الاستعمارية لمحاصرة الثورة المصرية حلف بغداد ، والذي هدفت بريطانيا من ورائه ربط دول الشرق الاوسط برباط عسكري تحت ستار مقاومة النفوذ الشيوعي في المنطقة .

وقد شعر عبد الناصر بحقيقة النيات الاستعمارية المتخفية وراء حلف بغداد ، وأكذوبة الخـطر الشيوعي والخطر الذي يمكن ان يحيق بالبلدان العربية ان هي انساقت في سياسة الأحلاف هذه. واعتبر ان حلف بغداد هو حلقة في مؤامرة استعمارية تهدف الى المحافظة على النفوذ الاستعماري في المنطقة ، ودفع البلدان العربية الى الصلح مع اسرائيل على حساب شعب فلسطين. ومن خلال احتدام صراع عبد الناصر مع الاستعمار اكتشف العلاقة بين ما يحدث في المنطقة العربية وبين فلسطين وبدأ يربط بين ثورة يوليو وبين المعركة في فلسطين . ففي خطاب له في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٥ قال : « لقد ابتلينا في فلسطين وفقدنا العزة والكرامة والقوة ولهذا قمنا بالثورة . . . فنحن حينما قمنا بهذه الثورة لم نكن نبغي عزة مصر وحدها ولكننا نبغي عزة العرب وقوتهم وكرامتهم جميعاً »[٢٠].

لقد دفعت سياسة الاحلاف والهجمة الاستعمارية بعبد الناصر الى استشراف البعد القومي للنضال العربي ولترابط النضال الوطني في مصر مع نضال الأمة العربية من أجل التحرر والاستقلال. فمن خلال معركة عبد الناصر مع الاستعمار ومع سياسة الاحلاف تأكد الشعور القومي لـديه واكتشف التـرابط القومي بين مصر والأمة العربية . وقد عبر عبدالناصر عن تصوراته للعلاقة بين المعركة في فلسطين وبين الأوضاع العربية عموماً ومصر خصوصاً في خطاب له امام مجلس الأمة عام ١٩٥٧ حيث قال : « وجاءت لحظة وجدنا فيها اننا لا نستطيع السكوت، فإن معركة الاحلاف العسكرية تخطت حدود العراق، وبدأت الـدعوة تـوجه الى باقي الدول العربية كي تنضم الى الحلف العسكري الجديد.

وكان هذا خطراً على المنطقة كلها من وجهة نظرنا ، وكذلك كان خطراً على سلامتنا الوطنية هنا في مصر ، فلو ان جميع الدول العربية استجابت لهذه الدعوة الموجهة اليها وقبلت الانضمام الى هذا الحلف، اذن لكان معنى ذلك ان اهتمام هذه الدول جميعا سوف يتجه الى خطر قادم من الشمال . . ويقصد الخطر الشيوعي ـ ويتغافل عن خطر محقق رابض في قلب المنطقة العربية نفسها وهو اسرائيل .

---

(٢٠) جان لاكوتير، **جمال عبد الناصر** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، ص ١٧٣ ـ ١٧٦.

ولو أن ذلك حدث لكان معناه تصفية قضية فلسطين في صالح اسرائيل أولاً ثم كان معناه ترك مصر وحدها تواجه اسرائيل ، ومطامعها التوسعية ثم تستدير بعد مصر الى باقي اجزاء الوطن العربي تلتهم منه جزءاً بعد جزء »[٢١].

وبالفعل خاض عبد الناصر معركته ضد سياسة الاحلاف واستطاع أن يشوه سياسة الأنظمة العربية المنساقة وراء هذه الاحلاف وخصوصاً نظام نوري السعيد في العراق ، وان يخلق رأياً عاماً عربياً معادياً للاستعمار وللأحلاف الاستعمارية ، وبالفعل منعت هذه الحركة الجماهيرية الأردن من الانسياق وراء هذه السياسة ، بل دفعت الملك حسين للتجاوب مع مطالب الجماهير وعزل قائد جيشه الانكليزي غلوب باشا ، وتشكيل حكومة وطنية برئاسة سليمان النابلسي .

ويمكننا القول هنا إن تصور عبد الناصر في تلك المرحلة للخطر الاسرائيلي يقوم على أساس انه خطر تابع للخطر الاساسي وهو الاستعمار ، وأنه خطر خارجي بالنسبة الى مصر .وعلى هذا، فإن مواقفه المتشددة الرافضة لسياسة الاحلاف كانت تدخل ضمن الصراع العام الذي تخوضه مصر ضد الاستعمار عموماً والبريطاني خصوصاً ، وتلميحاته للخطر الاسرائيلي الرابض على الحدود كانت تأتي في سياق حديثه عن الاستعمار وتبعية اسرائيل له ، بل انه في اكثر من مناسبة وعند حديثه عن رفضه لسياسة الاحلاف كان يؤكد على ان ذلك يدخل ضمن سياسة دفاعية سلمية لمصر ، وان مصر لا تكن أي عداء لدول المنطقة ، بل انها على استعداد للتعايش السلمي مع هذه الدول اذا رفع الاستعمار يده عن التدخل في شؤون المنطقة . وقد عبر عن موقفه السلمي هذا بوضوح في قمة احتدام معركته ضد سياسة الاحلاف . ففي خطاب له يوم السادس من تموز/يوليو عام ١٩٥٥ ، اعلن انه ضد الحرب ومع السلام وانه يعمل من اجل ان يسود السلام هذه الأرض العربية « لأن هذه الأرض فيها متسع للجميع » [٢٢]،وسياسة الاحلاف تعني الحرب ومصر ضد الحرب .

لم تتح تطورات الأحداث لعبد الناصر الفرصة للتفرغ لمهام البناء الداخلي ومواجهة سياسة الاحلاف ومن يتعامل معها في المنطقة العربية . فالخطر الرابض على حدود مصر الشمالية (اسرائيل) والذي حاولت ثورة يوليو ان تتجاهل وجوده ، أو على الأقل تحييده مؤقتاً عن ساحة الصراع ، تحرك ليأخذ الدور المخطط له أساساً ضمن الحلف الاستعماري الصهيوني في المنطقة ، فاسرائيل أحست ان سياسة عبد الناصر التحررية بدأت تستقطب الرأي العام العربي ، وبدأت حالة من التململ الثوري بين الجماهير العربية ، هذه الجماهير التي كانت متعطشة الى زعيم ثوري يخرجها من مستنقع العفونة السياسية العربية ويرفع عن كاهلها آلة القمع الرسمية ، وحتى لو كانت ثورية هذا الزعيم تكمن في كلماته وان امكاناته الفعلية لا تستطيع تحقيق الأهداف القومية التي يطرحها . المهم أصبح عبد الناصر رمزاً والتفت حوله الجماهير العربية متحدية الحدود المصطنعة المادية والحدود المعنوية النفسية التي كرسها واقع التجزئة وغذتها السياسة الاقليمية العربية ، هذا ، اضافة الى أن بناء مصر لقوتها الاقتصادية والعسكرية سيخلق منها قوة مرهوبة الجانب تشكل خطراً على امن اسرائيل .

---

(٢١) ورد في : ناجي علوش، المسيرة الى فلسطين (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، ص ١٥٦ .

(٢٢) جمال عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات جمال عبد الناصر (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٢)، ج ٣: سلسلة اخترنا لك، ص ٥٢٣ ـ ٥٢٤ .

فالعدو الصهيوني كان يراهن على مقدرة سياسة الاحلاف التي اتبعتها الدول الاستعمارية في المنطقة بتنسيق مع الأنظمة الرجعية في استيعاب سياسة مصر التحررية ، وتحجيم دورها القيادي في المنطقة ، وجرها الى المحور الغربي في المنطقة ، او على أقل تقدير ان تتمكن سياسة الأحلاف من خلق تكتل عربي محافظ يقف بالمرصاد لسياسة عبد الناصر التحررية ، ويعزل هذه السياسة عن بقية البلدان العربية ، ويخلق حالة من الاقتتال العربي ـ العربي ليستنزف مقدرات مصر الاقتصادية وينهكها عسكرياً مما يدفع بقوى سياسية لا وحدوية في مصر الى القيام بانقلاب على عبد الناصر .

وبدوره كان جمال عبد الناصر يراهن على عامل الزمن في التقليل من أهمية الخطر الاسرائيلي ، باعتبار ان الوقت يسمح لمصر ببناء قوتها الاقتصادية والعسكرية القادرة على ردع اسرائيل . وفي هذا قال عبد الناصر : « كنا في ذلك الوقت نعتبر خطر اسرائيل هو مشكلة سباقنا مع الوقت لبناء اوطاننا ، كنا نعتبر أن خطر اسرائيل في حقيقته ان هو إلا ضعف العرب . كان اعتقادنا أننا اذا استطعنا ان نبني في مصر هذه الامة الكبيرة التي نحلم ببنائها فإن خطر اسرائيل يتلاشى وعنادها يلين »[٢٣].

هذه المراهنات المتبادلة اسقطتها الغارة التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة ، الواقع تحت الادارة العسكرية المصرية ، يوم ٢٧ ـ ٢ ـ ١٩٥٥ وقتل واصيب فيها العديد من الجنود والضباط المصريين اضافة الى المدنيين من اللاجئين الفلسطينيين . فكانت هذه الغارة بمثابة انذار لعبد الناصر بأن مراهناته على تجاهل الخطر الاسرائيلي والفصل بين معركته ضد الاستعمار والمعركة مع العدو الصهيوني هي مراهنة فاشلة . وان التفرغ للبناء التحرري الداخلي لا ينفصل عن بناء القوة العسكرية القادرة على حماية الحدود وخصوصاً اذا كان من يقف على الحدود هي اسرائيل . وبدأ عبد الناصر يربط بين البناء الاقتصادي والبناء العسكري ، فبعدما كان يؤكد ان بلاده غير مستعدة لصرف ٦٠ بالمائة من الميزانية على متطلبات الحرب ، بدأ يبدي استعداداً لتجهيز الجيش المصري وتسليحه لمواجهة الخطر الصهيوني .

وعبّر عبد الناصر عن التبدل الذي طرأ على تصوراته لموقع العدو الصهيوني ضمن سياسة مصر الخارجية وفهمه لطبيعة الخطر الصهيوني ، قبل الغارة وبعدها ، في مقابلة لـه مع الكـاتب الانكليزي ديسمـوند ستيـوارت، بعد حـدوث الغارة عـلى غزة قـال: «لقد كنت مسـالماً وزملائي الضباط هم الـذين كانوا يلحون بشأن الخطر المحدق بنا ، فإذا بكل شيء يتغير عندما حصلت الغارة على غزة ، كل شيء تغير في ليلة واحدة ، ليلة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥ ، عندئذ وجدنا انه لا بد لنا من السلاح كي ندافع عن انفسنا ، وكما تعلم قد سبق لي ورأيت اللاجئين في بؤسهم وشقائهم وهالني ان يصبح المصريون لاجئين بدورهم »[٢٤].

ودون الغـوص في استشفاف معاني الكلمات وتأويلها واستخراج مدلولات قد لا يكون عبد الناصر يعنيها في اطار تصوراته المنهجية لحل الصراع ، فإنه من الواضح من خلال كلام عبد الناصر السابق ان مهادنة العدو الصهيوني وعدم التحرش به يعني سلاماً . ولولا الغارة على غـزة لما اعـارت مصر للوجود الصهيوني اهتماماً ، وتسليح مصر وتقويتها تأتي ضمن سياسة دفاعية تهدف الى الدفاع عن النفس ورد العدوان ، ان العبرة المستقاة من مأساة اللاجئين الفلسطينيين ليس العمل من اجل عودتهم الى بلادهم ،

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٧٢.

(٢٤) علوش، المصدر نفسه، ص ١٥٧.

بل منع تحول المصريين بدورهم الى لاجئين . وعلى كل حال فسوف نتعرف على تصورات عبد الناصر للخطر الصهيوني والوجود الاسرائيلي عند حديثنا عن منهجية حل الصراع في الفصل الخامس .

وهكذا فبعد ان كان عبد الناصر لا يبدي اهتماماً يذكر بالقضية الفلسطينية حتى شباط/فبراير عام ١٩٥٥[٢٥]،وتصوراته لطبيعة الصراع كانت تتركز حول الصراع ضد الاستعمار والرجعية والرأسمالية ، فقد قفزت القضية الفلسطينية الى مكان الصدارة في اهتمامات مصر الخارجية ، واصبح الصراع العربي - الصهيوني جزءاً أساسياً من التصور الناصري ومن سياسة مصر الخارجية .

ويمكن القول إنه منذ عام ١٩٥٥ بدأ عبد الناصر يميز بين نوعين أو اطارين للصراع في المنطقة العربية ، فمن جانب كان يرى أن هناك صراعاً عاماً حضارياً وتاريخياً في المنطقة ، وهو صراع الأمة العربية ضد الاستعمار والاطماع الاستعمارية. أما الاطار الثاني للصراع فهو الصراع العربي - الصهيوني، والذي هو تابع للأول ويدور في فلكه.

فعبد الناصر وحتى عام ١٩٦٧ كان يعتبر أن جوهر الصراع القائم في المنطقة العربية هو صراع من اجل الحياة ، ومن اجل العزة العربية والكرامة العربية ، صراع العرب من اجل وحدتهم واستقلالهم ، ضد القوى الاستعمارية الطامعة في خيرات العرب وبالمركز الاستراتيجي الذي تحتله المنطقة العربية ، ان هذا الصراع ليس وليد اليوم ، بل انه يضرب بجذوره في التاريخ ، ويرجع الى الحملات الفرنسية على الشرق وقبل ذلك الى الحملات الصليبية ، والتي كانت في مفهوم عبد الناصر شكلاً من أشكال الاستعمار المتستر بالدعاوي الدينية .

وعليه ، فإن السبب الأساسي للصراع والتوتر الدائر في المنطقة، تعود أسبابه الحقيقية في تصور عبد الناصر الى سياسة الغرب الاستعمارية ، فالأزمة لا تستمد مكوناتها من داخل المنطقة بل مفروضة من الخارج من الدول الاستعمارية التي تهدف إلى وضع المنطقة تحت نفوذها وهيمنتها ، من اجل السيطرة على خيراتها وبالتالي « لو تركت شعوب الشرق الأوسط لنفسها لما اختارت غير طريق السلام»[٢٦]. اما الصراع مع العدو الصهيوني فقد اعتبره عبد الناصر صراعاً تابعاً ، فاسرائيل اداة استعمارية تأتمر بامرة الاستعمار ، ووجود اسرائيل في المنطقة مخطط استعماري يهدف الى اقامة خطر يخيف العرب ، مما يدفعهم الى طلب الحماية بالانضواء تحت لواء الاحلاف الاستعمارية .

وعلى الرغم من ان الغارة الاسرائيلية على غزة في شباط/فبراير عام ١٩٥٥ واشتراك اسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، قد ايقظا عند عبد الناصر الاحساس بالخطر الصهيوني ، إلا أنهما أبقيا على مركزية الصراع مع الاستعمار وتبعية الصراع مع اسرائيل وثانويته ، لأن حسم الصراع الأول يعني تلقائيا نهاية الصراع الثاني ، لأن « اسرائيل كما هي موجودة الآن وبكل ما تمثل - واول ما تمثله - كما يثبت التاريخ والتجربة ، هو انها بغير الاستعمار لا تكون ، هي له ولخدمته ولأهدافه في السيطرة والاستغلال ويرتبط بذلك ان وجودها هو امتداد للوجود الاستعماري وينبع من ذلك ان انتصار الحرية والسلام في تصفية الاستعمار لا يمكن ان تمضي بغير

---

(٢٥) جورج فوشيه، عبد الناصر في طريق الوحدة والبناء (بيروت: منشورات المكتب التجاري، ١٩٦١)، ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٢٦) ولتن وين، ناصر العرب (بيروت: منشورات المكتب التجاري، ١٩٥٩)، ص ١١٥.

اثر على الوجود الاسرائيلي ، معركة واحدة متصلة وان اتسع ميدانها ليشمل قارات باكملها »[٢٧].

وهكذا، فإن تصور عبد الناصر للصراع خضع لمتطلبات الممارسة العملية ولمتطلبات النضال الوطني الذي خاضته مصر، فلم يكن هذا التصور وليد فكر أو ايديولوجية سابقة، بل كان وليد الأحداث. وعلى الرغم من أن عبد الناصر حاول قدرالامكان ان يفصل بين نوعين من الصراع: الصراع ضد اسرائيل، والصراع ضد الاستعمار، إلّا أنه في النهاية اضطر لأن يعتبر الصراع واحداً لا ينفصل، بل ان اسرائيل والاستعمار لم يتيحا له الفرصة للتفرد بحسم جانب من الصراع، بل كانا يضعانه مباشرة أمام معركة واحدة شمولية ومتصلة لا تترك مجالاً للمناورة.

ثانياً: تحديد الحركة القومية العربية لاطراف الصراع

لكل صراع اطراف تشارك فيه ـ مع اختلاف في دور واهمية هذا الطرف أو ذاك ـ ونحن اذا نظرنا الى الصراع العربي ـ الصهيوني، نجد أن هناك طرفين اساسيين: صاحب الحق المتنازع عليه وهو الشعب العربي، والطرف المعتدي وهو الصهيونية والاستعمار واعوانهما.

ولن نتوسع هنا في تحديد الطرف العربي، لأن الموضوع واضح ومتفق عليه، إلا انه يلاحظ هنا ان الحركة القومية العربية ونظراً الى فهمها القومي الشمولي للصراع، فإنها تجاهلت خصوصية الشعب الفلسطيني، واعتبرت ان الصراع موجه أساساً ضد الأمة العربية ككل، وأن الشعب العربي، هو المستهدف من الخطر الصهيوني، على الرغم من ان واقع الاحداث اثبت بأن الخطر المادي والمباشر مس الشعب الفلسطيني اساساً اكثر من بقية اجزاء الأمة العربية. ولم يحاول القوميون العرب طوال سنوات الخمسينات ان يقروا بخصوصية الدور الفلسطيني في هذا الصراع.

كان منطلق القوميين العرب في رؤيتهم للقومية العربية ولشمولية المسؤولية المنوطة بالشعب العربي للتصدي للخطر الصهيوني الاستعماري في فلسطين، هو تصورهم للقومية العربية والأمة العربية. فالأمة العربية تتميز بكونها جماعة بشرية جمع بينها التاريخ المشترك والمصير المشترك وصهر طوائفها وشعوبها في بوتقة واحدة اخرجت الى الوجود ما يسمى الأمة العربية، بعاداتها ولغتها وتراثها المشترك. إلا ان الأمة ايضاً ليست وحدة الشعب فقط، ولكنها وحدة الارض وترابط الشعب بالارض، بل ان وحدةالارض وتخصص الأمة العربية بأرض محددة وخاصة بها، هو الذي يعطي للأمة العربية كامل ابعادها ومضمونها القومي ـ السياسي والاجتماعي ـ التاريخي، وعليه، فإن أي انتقاص من وحدة أرض العرب او رفع للملكية العربية لأي جزء من الارض العربية سيعد عملاً منافياً ومناقضاً للقومية العربية.

وهذا يعني ببساطة بالمفهوم القومي أن الارض العربية كل الارض العربية مملوكة ملكية مشتركة للأمة العربية، وكل فرد من أفراد الشعب العربي مسؤول عن أي جزء من ارض العرب، ولا يحق لأي فئة عربية أن تنفرد بالتحكم في مصير أي جزء من الارض العربية، هذا هو الموقف

---

(٢٧) عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، المجلد ٤، ص ٥٥١.

القومي الصحيح والسليم، على الرغم من ان واقع التجزئة وانظمة التجزئة تنتهك بوجودها يومياً هذه الحقيقة القومية.

وبناء على ذلك، فإن القوميين العرب يرون انه على الرغم من كون الحركة الصهيونية استهدفت اساساً الشعب الفلسطيني والارض الفلسطينية، الا انها تشكل خطراً يهدد الأمة العربية، وبالتالي، فإن مسؤولية التصدي لهذا الخطر هي مسؤولية الشعب العربي كله، على اساس «ان قضية العرب في فلسطين كانت ومازال في اساسها هي قضية تحرر الأمة العربية من التجزئة والتخلف والظلم الاجتماعي والنظم القديمة والحكومات المتآمرة»[٢٨]، وغاب الدور الفلسطيني كطرف اساسي من الصراع بحجة ان المؤامرة في فلسطين لم تستهدف الشعب العربي الفلسطيني وحده بل استهدفت الأمة العربية بأسرها[٢٩].

اذا كان الطرف الاول من الصراع يشمل الأمة العربية، فمن يقف في الطرف المقابل، وكيف نظرت الحركة القومية العربية الى معسكر الخصم؟

نلاحظ هنا أن هناك اتفاقاً على اعتبار أن اسرائيل والصهيونية والاستعمار والرجعية العربية هم اعداء رئيسيون للأمة العربية. ولكن يلاحظ اختلاف في التحليل للعلاقة بين الاطراف من جانب، ولمكونات كل طرف من جانب آخر، فنجد مثلاً أن حركة القوميين العرب تميزت في مراحلها الاولى باعطائها تفسيراً خاصاً للعلاقة بين اليهودية والصهيونية، حيث انها اعتبرتها كلاً واحداً فاليهودي هو صهيوني، وهو الامر الذي لم تتفق معه بقية اطراف الحركة القومية العربية، كما أن مفهوم الاستعمار والهيمنة الخارجية، كان يتم توسيع مدلولاته ليشمل احياناً الشيوعية، وهو الامر الذي ميز الحركة القومية العربية بفصائلها الثلاثة،حيث انها جميعاً كان لها مواقف معادية للشيوعية في فترة من الفترات.

١ ـ اسرائيل والصهيونية واليهودية

اتفقت الحركة القومية العربية بفصائلها المتعددة على الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية للغزوة الصهيونية، وقد عرف حزب البعث العربي الاشتراكي الصهيونية بأنها «حركة استعمارية غازية تتهدد الكيان القومي العربي اما اسرائيل فهي التجسيد السياسي لهذه الحركة»[٣٠].

وربط الحزب بين اسرائيل والحركة الصهيونية العالمية، حيث اعتبر أن قوة الدولة الصهيونية لا تنبع من الامكانات الذاتية التي تحصل عليها هذه الدولة المصطنعة، ولكن تستمد قوتها من انتشار الصهيونية في العالم والدعم الذي تلقاه من الدول الاستعمارية. الا ان الحزب ومع اقراره بالعلاقة المصلحية المتينة التي تربط ما بين اسرائيل والاستعمار، فإنه اكد على وجود مصادر للقوة الذاتية لدى الصهاينة، حيث تحاول الصهيونية ان تستغل العامل الديني لتشحذ همم اليهود وتخلق لديهم قوة روحية ووجدانية توجهها نحو العداء للعرب والتطلع الى ماضٍ غابر عفى عليه الزمن. فالصهيونية

---

(٢٨) البعث والقضية الفلسطينية، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ج ٣، ص ١٥٤.

(٢٩) عبد الوهاب الكيالي، المقاومة الفلسطينية والنضال العربي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣، سلسلة البعث والقضية الفلسطينية، ٣ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٩.

(٣٠) البعث وقضية فلسطين ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥، ج ١، ص ١٠٦.

تحاول ان تغرس في اذهان معتنقيها اوهاماً دينية، فهي في هذا «غزو ديني لا يشبهه في التاريخ الا الحروب الصليبية ولا يقدر على دفعه الا يقظة الايمان في نفوس العرب، وتجسد هذا الايمان بشكل عملي فعال»[٣١].

واعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي ان تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين هو بمثابة قاعدة استراتيجية يتجمع فيها الملايين من يهود العالم ليغزوا ارض العرب ويحكموا اهلها، ومع ذلك فقد تحاشى البعثيون الانجرار الى اتخاذ مواقف متطرفة ضد اليهودية كدين، او ضد اليهود العرب القاطنين في البلاد العربية، وميزوا بين الصهيونية كحركة عنصرية وبين اليهود كطائفة دينية، معتبرين ان الخطر الاساسي يكمن في الحركة الصهيونية فقط[٣٢].

واهتم حزب البعث في تحديد العلاقة ما بين اسرائيل وبين الاستعمار وهو الامر الذي مازال حتى اليوم يشكل مجالاً للنقاش واختلاف وجهات النظر، والذي يدور حول هل ان الصهيونية اداة منفذة للسياسة الامبريالية في المنطقة «وكلب حراسة» للمصالح الامبريالية؟ ام انها بنفوذها الواسع وهيمنتها على قاعدة اقتصادية مهمة في الغرب ووسائل الاعلام تتحكم في اتخاذ القرار الغربي بشأن الشرق الاوسط؟

هذه التساؤلات القديمة الجديدة كانت مثار اهتمام لدى البعثيين الذين اعتبروا ان اسرائيل ليست كياناً قائماً بذاته، بل هي جزء من الاستعمار وعضو وامتداد له، انها «خليج استعمار في قلب البلاد العربية، وجودها لا يكون وجوداً طبيعياً وانما هو وجود مصطنع كاذب خلق خلقاً، ومثل هذا الوجود المصطنع لابد ان يقوم على سواه»[٣٣].

ولكن هذا في نظر البعث لا يعني تبعية الصهيونية المطلقة للغرب، والا فما الذي يفسر الالتفاف اليهودي حول الحركة الصهيونية والدعم الذي تحظى به اسرائيل من غالبية يهود العالم حتى اولئك المقيمين في البلاد العربية او يهود المشرق «السفرديم» بصورة عامة.

إن ضغوط المصالح الاقتصادية او السيطرة على وسائل الاعلام قد يكونا سبباً مقنعاً بالنسبة الى يهود اوروبا وامريكا، ولكنه لن يكون مقنعاً بالنسبة الى يهود السفرديم. ومن هنا فقد اعطى ميشيل عفلق هامشاً من الاستقلالية لاسرائيل والحركة الصهيونية في علاقتها بالاستعمار والامبريالية، وحذر من مخاطر تحقير دور وأهمية اسرائيل والصهيونية ككيان ومؤسسة قائمة بذاتها، خلقت وتخلق مقومات وجودها سواء بعملها الايجابي ام بسلبية العرب، ومن هنا اعتبر عفلق ان الصهيونية تستطيع ان تسخّر الاستعمار لصالحها في بعض الاحيان، كما انها في نظر مؤيديها حركة شعبية تحصل على التأييد الفعال من جميع يهود العالم. ويخرج عفلق بنتيجة مؤداها انه من الخطأ الظن ان اسرائيل تأتمر بالاستعمار دون تحفظ او قيد بل «هي حليفة للاستعمار ولكنها ليست اداة بالمعنى العادي... فلها كيانها، ولها خططها ولها مصالحها ولها قوتها وذكاؤها وسياستها»[٣٤].

---

(٣١) نضال البعث، ج ١، ص ٢١٨.

(٣٢) ميشل عفلق، في سبيل البعث (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢)، ص ٢٢٣.

(٣٣) البعث وقضية فلسطين، ج ٣، ص ٨٢.

(٣٤) عفلق، المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

اما بالنسبة الى حركة القوميين العرب فقد انعكست الجمودية الفكرية عندها في مرحلتها الأولى، على تفسيرها وفهمها للخطر اليهودي والصهيوني والعلاقة بينهما، فقد نهجت الحركة - متأثرة بعمق نكبة عام ١٩٤٨ - نهجاً متشدداً متطرفاً ضد كل من هو يهودي، حيث لم تتح لها الظروف والاحداث مجالاً لتلمس جدوى وفائدة الفصل بين اطراف جمعتهم مصلحة مؤقتة وظروف مرحلية، ومحاولة استغلال التناقضات القائمة او التي يجب قيامها بين اطراف الخصم، من خلال تكتيك ذكي لا يتناقض مع الموقف الاستراتيجي.

لقد وحدت «الحركة» بين اليهودية والصهيونية، واعتبرت الصراع الدائر صراعاً ضد اليهودية، وهو صراع حياة او موت، ومعركة الثأر من اليهود لا تنحصر في نظر الحركة «في حربنا ضد اليهود في اسرائيل، بل انها معركة شاملة ضد كل يهودي اثيم، وخاصة القاطنين في مختلف اجزاء الوطن العربي»[٣٥]. ولم تترك الحركة أي مجال للمذاهب او الفلسفات السياسية للحد من حالة التناقض القصوى بين اليهود والعرب، أو أي امكانية للقبول بنوع من التفاهم المشترك بين الطرفين. فاليهودي كما تراه الحركة «صهيوني» بغض النظر عن معتقداته الفكرية أو مكان وجوده، واليهودية تمثل شعباً غادراً لئيماً، افقر الشعب العربي وشرد الشعب الفلسطيني، وبالتالي فحرب العرب مع اليهود لا تقتصر على محاربة الطليعة اليهودية في فلسطين المحتلة، بل هي حرب ضد اليهودية من اقصى العالم الى اقصاه[٣٦].

ومن هنا انتقدت حركة القوميين العرب، وبشدة التسهيلات التي تقدمها الحكومات العربية لليهود المقيمين فيها، واعتبرت اليهود العرب طابوراً خامساً يعمل ضد مصلحة الأمة العربية، ويتحين الفرص لينفث حقده وسمومه ضد العرب. وطالبت الحركة بأن «يفرض على اليهود العرب مبدأ المعاملة بالمثل فتصدر التشريعات الكفيلة بوضعهم تحت الرقابة الشديدة للقضاء على نشاطهم ومصادرة اموالهم واملاكهم وانزال اقصى العقوبات بالذين يثبت تآمرهم»[٣٧].

هذا الموقف العدائي التناقضي لليهود كان سبباً كافياً ليرفض القوميون العرب أي محاولة للصلح مع اليهود أو التفاوض معهم. فالصلح نكبة عظيمة وعار يحيق بالعرب، لأن الصلح يخدم السياسة اليهودية التواقة لتحقيق احلام اليهود في القضاء على العرب[٣٨]. وعليه وقف القوميون العرب موقفاً صلباً امام جميع المشاريع الامريكية والغربية التي طرحت لحل المسألة الفلسطينية في الخمسينات حلاً سلمياً. ونشط القوميون العرب خصوصاً بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين ليوضحوا لهم المخاطر المترتبة على مشاريع الصلح، مثل مشروع «بعثة الأمم المتحدة الاقتصادية» عام ١٩٥٠ ومشروع هربرت موريسون عام ١٩٥٣، ومشروع جونستون المبعوث الشخصي للرئيس الامريكي ايزنهاور في الشرق الاوسط. وحذرت حركة القوميين العرب من ان هذه المشاريع على الرغم من

---

(٣٥) الثأر، ١٩٥٨/٤/٢٤.

(٣٦) Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World*, p. 52.

(٣٧) الثأر، ١٩٥٤/٧/٢٩.

(٣٨) الثأر، ١٩٥٣/١٢/٣.

مـظهرهـا البراق وعـلى الرغم من تسربلهـا بمظهـر انساني، فـإنها في الحقيقة تهـدف الى انهاء القضية الفلسطينية لغير صالـح شعب فلسطين. ورداً عـلى تجاوب بعض الحكـام العرب مـع هذه المشـاريع واستعدادهـم لدراستهـا وتنفيذهـا نظراً لما توخـوه من مصالـح اقتصاديـة منها كتبت صحيفـة الثأر:

«الشعب العربي هو صاحب الكلمة الاولى والاخيرة ولن تقوى أية فئة حـاكمة مهـما عتت وتجبرت ان تنفـذ مثل هـذا الاجراء المخزي وتتجاهل وجود الشعب. فقد أكد هذا الشعب واقسم على الثأر من اليهود وجدد القسم هذا فوق دمـاء شهـدائه في قبيـه ونحالـين وغـزة، ولن يـوقفـه شيء عن الـبر بقسمـه وشعـاره دومـاً لا كـرامـة إلا بـالثـأر ولا حـل إلا بالوحدة»[٣٩].

ولتبعد «الحركة» عن نفسها تهمة معاداة الاديان، فإنها جردت اليهوديـة من مضمونها الـديني، واعتبرتها معتقداً امتاز خلال تاريخه الطويل بالتآمر والشر «فـاليهوديـة ليست ديناً كبقيـة الاديان، إنها رابـطة متعصبة تشد معتنقيها كلهم بصلات أشبه ما تكون بالقربى الحية»[٤٠]. «وتـاريخها الـطويل في فلسـطين وخارج فلسـطين تـاريخ غـير مشرف، لأنها الرديف للصهيـونية. فهـذه الأخيرة مـا هي الا اليهوديـة في العمل المنـظم لغـزو فلسطين وما يجـاورها. فـالصهيونيـة واليهوديـة اسمان لمسمى واحـد، وبصورة أدق فـالصهيونيـة هي الشعب اليهودي في طـريقه الى فلسطين، كما يقـول ثيودور هـرتزل، او عـلى رأي مناحيم بيغن فـالصهيونيـة هي وجه اليهـود الحقيقي... وهي الصفة المقصورة على العناصر اليهودية التي أوكلت لها مهمة التطرف في العالم».

ويمكن ان نستقي اسباب موقف حركة القوميين العرب في التوحيد بين اليهـودية والصهيـونية، من الموقف الموحد الذي وقفه اليهود بكل فئاتهم في حرب عام ١٩٤٨ ضـد العرب، حيث زال وهـم التفـرقة بـين اليهودي والصهيـوني، وخصوصـاً تلك التفرقـة التي كان ينـظر لها الشيـوعيون العـرب ويدافعون عنها بشدة، حيث ان تطور الاحداث كشف الأوراق و«الخنادق الـواحدة التي كـان الشيوعيـون اليهود يحاربون فيها جنباً الى جنب مع كافة اليهود والمنظمات اليهودية الاخرى، قضت على آخـر أثر من خـرافة التفـريق بين اليهودية والصهيونية في فلسطين»[٤١].

اضافة الى هذا السبب المستمد من المواقف العملية لليهود في حرب عام ١٩٤٨ والى الرد عـلى الشيوعيين العرب، فإنه لا يستهان هنا بالعامل الفكري الايديولوجي. ان القـوميين العـرب قدسـوا فكرة القومية العربية، واحاطوا الأمة العربية بهالة من التمجيد والتبجيل بحيث اعتبروها مصـدر كل الهام. وهذا يعني رفض أي قـومية اخـرى تنافس العـرب في ارضهم، ولن يقبلوا بأي شعب يـدّعي الحق في السيادة على أي جزء من أرض العرب. من هنا، فالقـومية بمفهـومها المغلق اليقيني والشـوفيني احياناً كان يرفض أي خوض في التحليلات الفكرية حول التفرقة بين اليهودية والصهيـونية لأن مثـل هـذه التفرقـة كانت ستؤدي في النهـاية الى القبـول بالعيش مـع اليهود غـير الصهاينـة، وبصورة أدق ستعني الاقرار لليهود بالسيادة على فلسطين او على جزء منها.

---

(٣٩) الثأر، ١٩٥٧/٤/٧.

(٤٠) محسن ابـراهيم وهاني الهنـدي، اسرائيل، فكـرة، حركـة، دولة (بـيروت: دار الفجر الجـديد، ١٩٥٢)، ص ١٠٦.

(٤١) الحكم دروزة، الشيـوعية المحليـة ومعـركـة العـرب القـوميـة، ط ٣ (بـيروت: مكتبـة ميمنـة، ١٩٦٣)، ص ٨٢.

٢ ـ الاستعمار

احتل عداء الحركة القومية العربية للاستعمار مكان الصدارة في اهتمامات الحركة القومية ونضالاتها، وان كان تحالف الاستعمار ودعمه للحركة الصهيونية قد زادا من هذا العداء والكره، إلا أن العداء سابق في وجوده على وجود الصهيونية في فلسطين. فمن المعلوم ان مبرر وجود الحركة القومية العربية ومحور اهتماماتها كان مواجهة الاستعمار الغربي في الارض العربية ـ فرنسا في سوريا ولبنان وشمال افريقيا، وبريطانيا في الاجزاء العربية الاخرى ـ وكانت للقوميين العرب جولات وجولات مع الاستعمار الذي شعر بقوة الحركة القومية وفاعليتها وتهديدها لمخططاته واطماعه في المنطقة باعتبار ان الفكر القومي يوحد الآمال العربية والنضال العربي، ويشكل النقيض لواقع التجزئة الذي فرضه الاستعمار على العرب.

واستمد القوميون العرب عداءهم للاستعمار من عنصرين:

الأول: التاريخ الاستعماري المعادي للعرب في المنطقة العربية منذ الحملات الصليبية الاولى، ومحاولة الاستعمار وضع المنطقة العربية تحت سيطرته لتأمين استغلالها ونهب ثروتها، وذلك بتطبيق ما ورد في وثيقة بنرمان السالفة الذكر. وكان نهج الاستعمار وهدفه الاساسي للوصول الى ذلك هو منع وحدة المنطقة وتثبيت التجزئة فيها.

والثاني: تحالف الاستعمار مع الصهيونية والذي يعتبر تتمة لسياسته الاولى، حيث ان السيطرة على المنطقة تتطلب المحافظة على تجزئتها. واسرائيل خير من يقوم بهذه المهمة، بوجودها في وسط الأمة العربية وبقيامها بضرب أي توجه وحدوي تظهر بوادره في الأمة العربية.

حدد حزب البعث العربي الاشتراكي القوى الاستعمارية بثلاث: بريطانيا وفرنسا وامريكا «فهذه القوى التي يضمها اليوم المعسكر الاستعماري الغربي، هي التي بتسليمها فلسطين العربية لليهود، قد ارتكبت بحق العرب والانسانية ـ جريمة فريدة في التاريخ ـ وهي نفسها التي ما برحت تنكل بالعرب وتصر على استعبادهم وافنائهم ونهب ثرواتهم وخيرات ارضهم في كل مكان»[٤٢]. ومع أن القوميين العرب كانوا يعون الخطر الذي يشكله الاستعمار على الأمة العربية، وعياً فكرياً وسياسياً، ووعياً لمسوه من خلال معاركهم المتعددة ضده على الارض العربية. الا ان انظمة الحكم العربية التي خدعتها الاستقلالات المزيفة التي منحها لها الاستعمار والفوائد المادية التي جنتها هي والفئات المرتبطة بها ـ نتيجة ارتباطها بالمصالح الرأسمالية ـ قد جعلها تراهن على امكانية تحييد الاستعمار عن الصراع الدائر في فلسطين، واعتباره حكماً وليس طرفاً اساسياً. هذا الموقف اللاواعي ـ إن لم يكن متواطئاً ـ كان سبباً في فشل الانتفاضات المسلحة في فلسطين وخصوصاً ثورة عام ١٩٣٦، وكان سبباً فيما آلت اليه حرب عام ١٩٤٨. واعتبر حزب البعث الدعم الاستعماري اللامحدود للصهيونية، سبباً كافياً بحد ذاته ليكون العدو الاول للعرب ولتفتح ضده كل الجبهات «لأن التحالف بين الامبريالية والصهيونية هو تحالف

---

(٤٢) البعث وقضية فلسطين، ج ١، ص ٨٢.

عضوي وثيق، وستبقى اسرائيل قاعدة للاستعمار في قلب الوطن العربي ومخلب قط يتحرك للشر كلما اريد له»[٤٣].

مع تأكيد حركة القوميين العرب على الدور التآمري للاستعمار ضد الأمة العربية، إلا أنها تميزت في مواقفها من العلاقة بين الصهيونية والاستعمار، حيث كان العداء الذي تكنه للحركة الصهيونية سبباً في ايلائها اهمية قصوى للخطر الصهيوني - اليهودي تفوق الأهمية التي اعطيت للوجود الاستعماري. وقد انتقدت حركة القوميين العرب الوهم القائم بين العرب والذي يعتبر الصهيونية واسرائيل مجرد أداة للاستعمار في المنطقة، وفسرت السبب في وجود هذا الوهم بوجود مصالح مشتركة للطرفين في المنطقة، اما في حقيقة الامر فإن حركة القوميين العرب ترى أن الاستعمار «نظام فاسد هدام، وهو صائر الى زوال محتوم واجله قريب جداً». اما اليهودية وهي الخطر الاساسي والعدو الاكبر للأمة العربية «فهي دين وهي جماعة بشرية معروفة منذ اقدم العصور وحتى اليوم، ولا شيء يدل على عدم استمرارها كذلك». ومن هنا، فإن الصهيونية والاستعمار «شيئان مختلفان لكل منهما شخصيته المميزة وتجاهل شخصيتها المتميزتين خطأ ليست السذاجة دائماً سببها الاصلي»[٤٤].

إلا أن حركة القوميين العرب سرعان ما تراجعت عن تصورها السابق واجبرتها الاحداث على التراجع والاعتراف بالعلاقة الاستراتيجية بين الطرفين، وخصوصاً بعد حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، حيث أعلنت الحركة أن «الدولة الصهيونية تشكل في الأساس رغم تكوينها الذاتي المتميز، وخصوصية نشأتها والنظريات التي افتعلت لتبرير خلقها، نوعاً من الامتداد لمعسكر الرأسمالية العالمية والاستعمار في هذه البقعة من الوطن العربي»[٤٥].

اما بالنسبة الى جمال عبد الناصر، فإن الوضع اختلف، فلم يكن العداء للصهيونية واسرائيل يدخل ضمن استراتيجية ثورة يوليو، بل كان الخطر الصهيوني يعتبر خطراً مؤجلاً، اما الاستعمار واعوانه فنجد انهما يدرجان ضمن اهداف الثورة المصرية، والقضاء عليهما لا ينطلق من منطلق الخطر القومي وتهديده لوحدة الأمة العربية واستقلالها فحسب، بل من منطلق المصلحة الوطنية وانهاء إرث طويل من الهيمنة والاستعمار البريطاني لمصر، ومع ذلك نلاحظ أن موقف ثورة يوليو من الاستعمار في البداية كان يشوبه شيء من الغموض، فقد عرفت السنوات الاربع الاولى قنوات اتصال وتفاهم متبادل، وابدى عبد الناصر استعداده اكثر من مرة للتفاهم والتعامل مع الغرب، إلا أن سوء تصرف هذا الاخير ورفضه تمويل بناء السد العالي وقبل ذلك رفضه تسليح الجيش المصري، دفع بعبد الناصر للتوجه الى المعسكر الشرقي، الامر الذي أثار ضده القوى الاستعمارية، وتوتر الوضع نتيجة الفعل ورد الفعل بينهما.

ومن هنا، خاض عبد الناصر اشرس معركة له ضد الاستعمار في المنطقة، فقد شعر انه قادر على قيادة الأمة العربية وحركة التحرر العربية بفعل الافكار القومية التحررية التي يرفعها وبفعل قوة

---

(٤٣) الكيالي، البعث والقضية الفلسطينية، ج ٢، ص ٢٨٦.

(٤٤) ابراهيم والهندي، اسرائيل، فكرة، حركة، دولة، ص ٩٦.

(٤٥) حركة القوميين العرب، «الثورة العربية امام معركة المصير،» التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية (القومية) للحركة في تموز/ يوليو ١٩٦٧، ص ٣٠.

مصر ومكانتها بين العرب، هذه القيادة لم تكن بطبيعة الحال تتوافق مع المصالح الاستعمارية والاهداف الاستعمارية، لأنها قيادة كفيلة بخلق حالة من الوعي القومي والتطلع الوحدوي عند الجماهير العربية. ومن هنا ثار الاستعمار ولجأ الى جميع وسائله لضرب ثورة يوليو واسقاط نظام عبد الناصر بدءاً بعدوان السويس عام ١٩٥٦، وتأليب الأنظمة العربية المحافظة ضده او جره الى معارك جانبية كما حدث في اليمن، الا ان اهم خطوة كانت هي دفع اسرائيل الى القيام بدورها في المعركة الدائرة لاستنزاف طاقات مصر واشغالها باستمرار بالخطر الصهيوني الرابض على الحدود الشمالية.

اذاً، كانت معركة مصر ضد الاستعمار هي الاساس في لفت انتباه عبد الناصر الى الخطر الصهيوني، فلم يكن عبد الناصر ليعير اسرائيل انتباهاً، إلا أن تحالف هذه الاخيرة المكشوف مع الاستعمار دفع بعبد الناصر لأن يضعهما في سلة واحدة وفي هذا قال: «ان هناك معركة واحدة على الارض العربية، معركة يقف فيها الاستعمار واعوانه في جانب، ويقف الشعب العربي كله في الجانب الآخر. وارض فلسطين الطاهرة واحدة من البقاع التي تدور عليها هذه المعركة. ولن نتمكن من الانتصار في الجبهة الفلسطينية مالم تنتصر قواتنا على كافةالجبهات لنواجه الاستعمار واعوانه وألاعيبه مواجهة واحدة. لا نخدع انفسنا بالظواهر ولا نقبل بالتجزئة في المعارك. ولنعد انفسنا من الآن للمعركة الواحدة، للمعركة الفاصلة»[٤٦].

لم يفصل عبد الناصر بين الاستعمار والصهيونية وان كان في المرحلة الاولى قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧ يعطي أهمية أكبر لمواجهة الاستعمار، بينما بعد عام ١٩٦٧ تركز اهتمامه على مواجهة اسرائيل، وكان باستمرار يعتبر اسرائيل اداة للاستعمار ومخلب قط له في المنطقة. ولم يكن تركيز عبد الناصر في مرحلة ما قبل عام ١٩٦٧ على الاستعمار ومواجهته وايهام الجماهير العربية بأن المعركة الاساسية موجهة ضد الاستعمار والتقليل من الخطر الصهيوني، لم يكن هذا الموقف نتيجة وقائع تجسد هذا الطرح، ولكنه كان مرتبطاً باستراتيجية عبد الناصر وتطلعه نحو قيادة الوطن العربي وتركيز دعائم حكمه في داخل مصر دون الاضطرار لخوض حرب فعلية مع اسرائيل.

لقد كان عبد الناصر مقيداً في رؤيته للاستعمار ولوجود اسرائيل في الموقع الذي يحتله كقائد سياسي ورئيس دولة، ومقيداً بحدود مفهومه للثورية والتقدمية، والتزامه بمفهوم الحرب النظامية الكلاسيكية التي تقوم على المواجهة بين الجيوش النظامية، هذه المواجهة التي تفترض وجود نوع من التوازن في القوى بين الطرفين، وبالتالي، فإن عبد الناصر عند ما يربط الاستعمار بالصهيونية ربطاً استراتيجياً ويعتبرهما كلاً واحداً، فإنه بذلك يعطي المبرر لتأجيل أي مواجهة مع اسرائيل. وفي هذا قال «حين نقرر دخول الحرب لمواجهة الخطر الاسرائيلي فإنه يتعين علينا ان نرى بوضوح ابعاد المعركة وآفاقها وان ندرك اننا نحتاج فيها الى أكثر مما يكفي، لا لمواجهة اسرائيل وحدها، وإنما نحتاج الى القوة القادرة على التصدي لمن وراء اسرائيل أو على الأقل لاصابتهم بالشلل»[٤٧].

ضمن هذا التصور للوجود الاستعماري وعلاقته بالصهيونية واسرائيل، خاضت الحركة القومية العربية معركة متعددة الاطراف ضد الاستعمار وسياسته في المنطقة. وكانت الساحة الاساسية

---

(٤٦) عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، المجلد ٦، ص ٥٥١.

(٤٧) المصدر نفسه، المجلد ٤، ص ٥٥١.

للصراع ومحوره هي سياسة الاحلاف التي شهدتها الساحة العربية في منتصف الخمسينات عندما لجأت الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية الى محاولة حصار الثورة المصرية من خلال ربط بعض البلدان العربية بشبكة الاحلاف الامبريالية، وخصوصاً حلف بغداد، تحت شعار مواجهة الخطر الشيوعي على المنطقة. وقد مورست ضغوط كبيرة على عبد الناصر لإجباره على الاشتراك في سياسة الاحلاف، إلا أنه رفض الأمر بشدة، وأضطر الى شن حملة معادية ضد البلدان العربية التي اشتركت في الحلف العراقي او التي ابدت استعدادها لمجاراة السياسة الغربية، الاردن والسعودية.

وكان الاردن ساحة اساسية تحالفت فيها التيارات القومية من بعثيين وقوميين عرب وناصريين، وفرضوا على الحكم التراجع عن سياسة الاحلاف، وتشكيل حكومة وطنية برئاسة سليمان النابلسي عام ١٩٥٧ وطرد غلوب باشا قائد الجيش الاردني آنئذ. إلا أن أهم ما حققته الحركة القومية العربية في مواجهتها السياسة الاستعمارية في المنطقة، هو احباطها لسياسة الصلح مع العدو الصهيوني والتي كانت تشكل هدفاً اساسياً من اهدافه، فربط البلدان العربية واسرائيل بحلف واحد، سيتيح الفرصة لخلق قاسم مشترك من التفاهم بين الطرفين. وبدلاً من أن تكون اسرائيل العدو الأول للعرب، ستصبح حليفة لهم في مواجهة خطر مزعوم قادم من الشرق هو الخطر الشيوعي. وقد وعت الحركة القومية على ان الاستعمار «يعتبر ان الاحلاف والصلح هدفان متلازمان والعمل لتحقيق أي منهما هو في الوقت نفسه عمل لتحقيق الهدف الآخر»[٤٨].

وحاولت القوى الاستعمارية ان تلعب بورقة الدين، وأوهمت العرب ان هناك خطراً شيوعياً ملحداً يتهددهم من الشرق، وأن مصلحتهم تحتم عليهم التحالف مع الغرب لمواجهة هذا الخطر. وبعد فشل السياسة البريطانية في المنطقة دخلت امريكا الحلبة، وطرحت ما سمي آنذاك بسياسة (الدفاع عن الشرق الاوسط) بحجة وجود فراغ في المنطقة. الا أن القوميين العرب استطاعوا مباشرة ان يربطوا بين الانتصارات التي حققتها الثورة في مصر واشعاع القومية العربية وحركة التحرر العربي التي نمت بين الجماهير العربية، وبين الهلع الذي اصاب الاوساط الاستعمارية نتيجة لهذا الوعي القومي العربي.

وقد تساءل حزب البعث العربي الاشتراكي من هو عدونا؟ «أهو روسيا السوفياتية وليس بيننا وبينها حدود مشتركة ولا معاهدات، وليس لها في اراضينا مطارات ولا جنود ولا شركات ولا مستشارين، فمن اين جاءت هذه العداوة؟ إنها لم تأت الينا من روسيا وانما جاءت الينا من انابيب امريكية وانكليزية»[٤٩].

وكان لابد ان تستثير معركة القوميين العرب ضد الاستعمار معركة موازية وهي المعركة ضد القوى والطبقات والأنظمة العربية المرتبطة مصلحياً بالاستعمار والتابعة له، فكما ان الاستعمار وجد في هذه القوى اداة مفيدة في حربه ضد القوى التحررية العربية، فإن هذه القوى الرجعية شعرت بالخطر الذي تشكله الحركة القومية التحررية على وجودها ومصالحها، فانساقت الى جانب الاستعمار

(٤٨) نضال البعث، ج ٦، ص ٣٤.
(٤٩) البعث والقضية الفلسطينية، ج ١، ص ٧١.

ضد الأمة العربية. ونعد القوميون العرب بالقوى الرجعية واعتبروها من الاعداء الاساسيين لهم، فعندما حدد عبد الناصر اعداء الثورة قال انهم: الاستعمار واسرائيل والصهيونية العالمية[٥٠]، والعدو الثالث هو الرجعية العربية التي شنت على الثورة اخطر هجوم، والتي هي السبب في ضياع فلسطين وتشريد اهلها، وارجع القوميون العرب عداءهم للقوى والانظمة الرجعية الى سببين:

الأول: لاعتبارات اقتصادية قومية، فهذه الطبقات مستغلة للشعب تبحث عن مصالحها الخاصة على حساب مصالح الجماهير العربية. ومن أجل مصالحها هذه، فهي مستعدة لانتهاك كل القيم الانسانية، وتحطيم بنى المجتمع واقتصاده القومي. والأهم من ذلك انها على استعداد للتحالف اللامشروط مع القوى الاستعمارية حفاظاً على مصالحها حيث «يسعى الاستعمار للمحافظة على مصالحه الاقتصادية الكبرى في هذا الوطن، واهمها المصالح البترولية، ولايزال يعمل باتفاق مع الرجعية الاقتصادية والسياسية في هذا الوطن للوقوف امام كل اتجاه اشتراكي في تنظيم الاقتصاد العربي»[٥١].

الثاني: لاعتبارات سياسية قومية، فقد تحالفت هذه القوى الرجعية مع الاستعمار وهادنت الصهيونية ضد الحق العربي في فلسطين، والذي اضاع فلسطين هم هؤلاء الحكام الخونة الذين انساقوا لاطماعهم وشهواتهم، وخضعوا لأوامر الاستعمار فقاموا بمهزلة الحرب في فلسطين عام ١٩٤٨. ان دخول جيوشهم فلسطين لم يكن بهدف الحرب الفعلية، ولكن لاسكات صوت الجماهير العربية، التي كانت تصرخ مطالبة بالسلاح للقتال في فلسطين، أو لأجل تحقيق أطماع شخصية لهم، انهم «دخلوا فلسطين لا لقتال وانقاذ، وإنما للاحتراب على اطماع شخصية ومصالح خاصة، وان عواصم الدول العربية اثناء معركة فلسطين او مهزلة فلسطين بلغة أدق، كانت تعيش في اجواء من اللهو والعبث، وهي وحكامها في واد، والقتال والنصر والمصلحة العربية في وادٍ آخر»[٥٢].

إلا أنه يلاحظ أن هذا الفرز الذي وضعته الحركة القومية العربية ما بين قوى وانظمة رجعية وعميلة، واخرى ثورية وتقدمية، كان في مرحلة تصاعد هذه الحركة وخصوصاً في النصف الثاني من الخمسينات عندما كان عبد الناصر في أوج تألقه. وكان حزب البعث خارج السلطة يمثل المعارضة الجماهيرية، وحركة القوميين العرب متحالفة مع عبد الناصر وتدعم مواقفه، إلا أن الصورة اختلفت وخفت حدة الفرز في الساحة العربية بالانفصال بعد نكسة عبد الناصر وتحوله من المطالبة بوحدة الهدف الى المطالبة بوحدة الصف والتضامن العربي. ومع وصول البعث الى السلطة، أبدى استعداداً أكبر للتعامل مع الأنظمة العربية المخالفة له فكرياً وايديولوجياً.

٣ ـ الشيوعية

احتلت الشيوعية والموقف منها موقعاً خاصاً واهتماماً مميزاً عند الحركة القومية العربية، حيث ان فصائل الحركة القومية الثلاثة مرت بمراحل من العداء للشيوعية وبصراع ضد الشيوعيين

---

(٥٠) خطاب للرئيس جمال عبد الناصر، دمشق، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨.
(٥١) البعث والقضية الفلسطينية، ج ٣، ص ٤٣.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٦٥.

المحليين. وقد تباينت اسباب هذا العداء وتداخلت المسببات الفكرية الايديولوجية مع الاعتبارات السياسية وتناقض الاهداف المصلحية لكل طرف. ومع ذلك، فقد تحولت هذه العلاقة من مرحلة العداء السافر الى مرحلة التحالف الاستراتيجي بين الطرفين. ويمكننا ان نحدد اسباب الصراع فيما يلي:

أ ـ الموقف العقائدي

اتسمت الحركة القومية العربية في بداية نشوئها ـ والاحزاب الشيوعية في المرحلة الستالينية ـ بالجمودية العقائدية، والتي كانت تضع كل طرف كنقيض للطرف الأخر. فالقوميون العرب نظروا الى الشيوعية كايديولوجية فكرية مناقضة للقومية عموماً وللقومية العربية على وجه الخصوص. واعتبروا أن الفكر القومي العربي هو منبع كل القيم وكل الفلسفات، وانه غير قابل للالتقاء او حتى للتقاطع مع أي فلسفة مادية اخرى. وقد عززت من هذا الموقف المتزمت المواقف المعادية للعرب التي وقفتها الشيوعية العالمية والشيوعيون المحليون وخصوصاً فيما يخص الحرب في فلسطين وقرار التقسيم. وكان الحذر والشك هو سيد الموقف في العلاقة بين الطرفين على الرغم من ان التناقض العقائدي بينهما ليس بهذه الدرجة من الحرية. فالماركسية تعترف نظرياً بالقومية كظاهرة واقعة، كما أن الفقه الماركسي لم يتجاهل هذه الظاهرة، بل تصدى ليحللها من منظور مادي، حيث نجد أن ستالين نفسه اولى الظاهرة القومية اهتماماً ملحوظاً وعرّفها بأنها: «جماعة ثابتة من الناس تألفت تاريخياً ونشأت على اساس جامعة اللغة والحياة الاقتصادية والتقنية التي تبرز في جامعة ثقافية»[٥٣].

هذا التناقض العقائدي الذي سببته الجمودية الفكرية وليس حقيقة وجود تناقض لا لقاء معه وخصوصاً أن العديد من الشعوب تجاوزت هذه الاشكالية، كان سبباً في كون الحركات القومية (البعث، وحركة القوميين العرب) وقفت موقفاً معادياً للشيوعية، بل ان أحد مبررات نشوء حزب البعث العربي الاشتراكي، انه جاء رداً على الأممية التي نادى بها الحزب الشيوعي السوري، والتي جسدت الجمودية العقائدية الستالينية في تلك المرحلة[٥٤]. ومن المنطلق نفسه اعتبرت حركة القوميين العرب ان العداء القومي مع الشيوعيين لا رجعة فيه، والمعركة بينهما هي معركة حياة او موت: «ان المعركة بينا وبين الشيوعية في الوطن العربي على الصعيدين السياسي والنضالي والتي يصح ان نطلق عليها تعبير تنازع البقاء بين القومية والشيوعية، هذه المعركة كانت في تقديرنا لابد واقعة عاجلاً أم آجلاً. لأن الحركة الشيوعية لا يمكن ابداً أن تكون جزءاً من صلب تكوين الحركة القومية للأمة العربية»[٥٥].

ب ـ موقف الشيوعيين من حرب فلسطين وقرار التقسيم عام ١٩٤٧

كان السبب الثاني في الجفوة والعداء بين القوميين العرب والشيوعية يعود الى موقف الطرف

---

(٥٣) جوزيف ستالين، الماركسية والقضية القومية، ترجمة رابطة الكتاب التقدميين (بيروت: منشورات دار النهضة الحديثة، [د.ت.])، ص ١٤ ـ ١٥.

(٥٤) نضال البعث، ج ١، ص ١٤.

(٥٥) دروزة، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، ط ٣، ص ١٢ ـ ١٣.

الاخير من قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧. فمن المعلوم ان الاتحاد السوفياتي وقف الى جانب تقسيم فلسطين الى دولتين: يهودية، وعربية، وهو الامر الذي رفضته الأمة العربية واعتبرته قراراً مجحفاً بحق العرب، وتعدياً على حقهم المشروع بكامل فلسطين. وقد انساقت الاحزاب الشيوعية العربية وراء الموقف السوفياتي وأيدت قرار التقسيم وهو الامر الذي اجج من توتر العلاقة بين القوميين والشيوعية العربية المحلية. واعتبر القوميون العرب ان هذا الموقف الشيوعي يتسم بالحقد على الأمة العربية، واستهتاراً بمشاعر العرب، بل انه اشد خطراً من موقف الاستعمار والصهيونية، واتهمت الاحزاب الشيوعية العربية بالعمالة والتبعية للاتحاد السوفياتي، وان «مصيبة الحزب الشيوعي في كل بلد تكمن في تقلبه، وتقلب الحزب الشيوعي مرتبط بسياسة موسكو. وسياسة موسكو مرتبطة بمصالح الاتحاد السوفياتي ومصالح الاتحاد السوفياتي لا يمكن ان تعبر عن مصالح كل بلد يوجد فيه حزب شيوعي»[٥٦].

لقد صدم العرب بموقف الشيوعيين من قرار التقسيم، ولم يجدوا تحليلاً او تفسيراً له، وإن كان بعضهم على استعداد لتفهم العقيدة الماركسية ويراهن على امكانية الاستفادة من العداء الايديولوجي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي لانتزاع ما يمكن من المكاسب للصالح العربي. ان موقف الاتحاد السوفياتي من قرار التقسيم افشل هذه المراهنة، بل دفع بالقوميين العرب الى التشكيك بحق الاتحاد السوفياتي بتمثيل المبادىء الاشتراكية والانسانية التي يرفعها. فبمناسبة ذكرى وعد بلفور اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بياناً عام ١٩٥٤ ذكر فيه: «ان المعسكر الشيوعي الذي يعترف بالامر الواقع في فلسطين ويقر التقسيم وانشاء دولة يهودية الى جانب دولة عربية فيها، ويدعو الى تآخي الشعبين العربي واليهودي، مكتفياً بإلقاء التبعية التاريخية في مأساة فلسطين على الاستعمار والرجعية والصهيونية دون ان يحاول رفع الظلم واحقاق الحق. إن هذا المعسكر قد اعطى البرهان على تضحيته بالمبادىء في سبيل النجاح السياسي، وعلى عدم جدارته بتمثيل القيم التي تصبو اليها الانسانية في صراعها مع الظلم والباطل»[٥٧].

كان العداء الذي ابدته الحركة القومية العربية ضد الشيوعيين المحليين اشد قسوة من عدائهم ضد الاتحاد السوفياتي الذي يتخذ مواقفه طبقاً لمصلحته القومية، كما أن الشيوعيين العرب قطعوا اشواطاً بعيدة في تأييدهم لقيام دولة يهودية في فلسطين، فقد انتقدوا «التدخل» العربي في حرب عام ١٩٤٨، وطالبوا بسحب الجيوش العربية «الغازية» واعتبروا الحرب مؤامرة استعمارية رجعية تهدف الى منع قيام دولة يهودية، وطالبوا باتاحة الفرصة للشعب اليهودي ليقيم دولته القومية في فلسطين[٥٨]. ولم يقتصروا على هذا، بل سيروا التظاهرات في العواصم العربية مطالبين بإقامة دولة يهودية، وهو الامر الذي حدا بالبعثيين لأن يعتبروا الخط الذي تسير عليه الحركة الشيوعية العربية مناقضاً لمقومات الانطلاقة القومية وخطراً على مستقبلها[٥٩]. وكان أهم خطأ وجريمة اتخذتها الحركة الشيوعية العربية واثارت حقد الأمة العربية عليها، هو اعطاء التبرير النظري للمطالب الصهيونية في فلسطين، حيث اعتبرت اليهود أمة مستقلة. ففي بحث للحزب الشيوعي المصري تحت عنوان

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(٥٧) الكيالي، البعث والقضية الفلسطينية، ج ٢، ص ٨٢.
(٥٨) دروزة، المصدر نفسه، ص ٣١٦.
(٥٩) البعث والقضية الفلسطينية، ج ٣، ص ١٤٢.

«المشكلة الفلسطينية» حدد الشيوعيون المصريون موقفهم من المشكلة اليهودية على الشكل التالي:

«يرجع فهم الواقع الحالي لفلسطين من تطور اليهود فيها ونموهم كأمة جديدة. . ان الحالة الجديدة في فلسطين لم تكن نتيجة لبعث الوطنية لدى يهود العالم كما تدّعي خطأً الصهيونية، بل نتيجة لمولد وطني جاء على أثر تجمع عوامل تاريخية متعددة أدت الى جعل يهود فلسطين أمة. .

وإذا قلنا أمة وجب أن نعترف بحق تقرير المصير . . . واذا قلنا حق تقرير المصير، فمعنى ذلك تخويل الأمة حق الانفصال . . فاذا اعترفنا بحقيقة تكوين اليهود في فلسطين كأمة، فلا يمكن ان ننكر عليها حق الانفصال عن الأمة العربية وتكوين دولة يهودية في جزء من البلاد»[٦٠].

لقد كان موقف الشيوعيين العرب يتسم فعلاً بالغرابة والتحدي للمشاعر القومية العربية والتي كانت جد مستفزة من العدوان الصهيوني والتآمر الاستعماري. إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الحركة الشيوعية العربية في تلك المرحلة كانت تهيمن عليها عناصر يهودية ارتباطها ومفهومها للمصلحة القومية العربية لا يحتل مكان الصدارة، والعنصر العربي الوطني كان ضئيلاً، ومع توسع القاعدة الشعبية لهذه الاحزاب ووصول عناصر عربية الى مراكز القيادة، تراجع العديد من هذه الاحزاب عن مواقفه وتحليلاته السابقة، ونذكر في هذا الصدد **المواقف المتميزة والمتقدمة التي وقفتها الاحزاب الشيوعية في السودان والعراق والمغرب، والتي رفضت مبدئياً الاقرار بشرعية وجود دولة اسرائيل.**

إن موقف الشيوعيين. العرب إبان حرب عام ١٩٤٨ كان من الصعب تفسيره وتبريره إلا من منطلق التبعية العمياء للاتحاد السوفياتي وغياب القاعدة الجماهيرية العربية من صفوفه، فقد كان الاتحاد السوفياتي في موقفه من قرار التقسيم ينطلق من اعتبار كونه دولة كبرى، تحدد مواقفها من منظور مصالحها القومية والاستراتيجية. ولم تكن الحركة الصهيونية آنذاك تمثل أي تهديد لهذه المصالح أو تتناقض معها، وخصوصاً أن التحالف الصهيوني ـ الامبريالي آنذاك لم يأخذ ابعاده كاملة، كما أن العديد من اليهود كان لهم دور فعال ونشيط في الحركة الشيوعية العالمية، بل إن الصهيونية في ذلك الوقت كانت تجد احتراماً من قبل الحركة الشيوعية. ويضاف الى هذا، الخطأ الذي وقعت فيه الأنظمة العربية حيث وقفت موقف العداء التام للدول الاشتراكية ورفضت أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق مع الاتحاد السوفياتي داخل الأمم المتحدة، وللأسف أن ممثلي القضية العربية في الأمم المتحدة كانوا يمثلون انظمة عربية معروف ولاؤها وخضوعها للأنظمة الاستعمارية.

اضافة الى هذين السببين في العداء القومي العربي للشيوعية، فقد تميزت «حركة القوميين العرب» في بداية نشوئها بموقفها العدائي السافر للفكر الشيوعي وللاشتراكية بصورة عامة، فقد اعتبرت هذه الاخيرة متناقضة مع الواقع العربي ومع الفكر القومي، على الرغم من ان منظري هذه الحقبة من تاريخ الحركة هم انفسهم قادة الحركة في مرحلة التحول الاشتراكي والماركسي[٦١]. وقد

---

(٦٠) دروزة، المصدر نفسه، ص ٣١٩.

(٦١) من مؤسسي الحركة: جورج حبش، وديع حداد، هاني الهندي، الحكم دروزة، محسن ابراهيم، نايف حواتمه، وبعد الانشقاق الذي عرفته الحركة اصبح جورج حبش اميناً عاماً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونايف=

كـان لخصوصيـة نشأة «الحـركة» والخلفيـة الاجتماعيـة والفكريـة لمؤسسيها دور في مـوقفهم المميز من الصراع الطبقي والاشتراكية.

فمن المعلوم ان مؤسسي «حركة القوميين العرب» لم ينطلقوا الى ميدان العمل السياسي كحزب سياسي ذي افكار وايديولوجية محـددة واضحة المعـالم مستمدة من استقـراء الواقـع، والاحاطـة بكل محدداته الموضوعية والذاتية واستشراف المستقبل انطلاقاً من معطيات الواقع، بـل كانـوا مجموعـة من الشبـاب العربي الـذين اثارتهم نكبـة فلسطين وتـألموا لمصـير الشعب الفلسطيني والاهـانة التي لحقت بالعرب نتيجة النكبة. وكان منطلق تحركهم وهدفهم البحث عن عمـل سريع وحـاسم برد الكـرامة المهانة، ويوقف مسلسل التراجع القومي، ويتصدى للعدو الصهيوني، ومن هنا، كان تحركهم العملي المسلح سابق على تحركهم السياسي او الفكـري، فقبل ان يـظهروا الى الـوجود ويعلنـوا عن انفسهم كحركة سياسية، انخرطوا في «كتائب الفداء العـربي» التي قامت بعمليـات مسلحة ضـد من اعتبروا مسؤولـين عن النكبة وضـد المصالـح اليهوديـة والاستعماريـة، ثم تحولـوا الى تنظيم حمـل اسم (هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل) والتي كان نشاطها ومجال عملها منكباً ـ كما يدل اسمها ـ على الوقوف في وجه كل محاولة تهدف الى الصلح مع العدو او التفاوض معه. ولم تتحول الى حـركة سيـاسية منـظمة الا في النصف الثاني من الخمسينات، وهذا يعطي مؤشراً على طبيعة «الحركة» كمجموعة جاءت ردة فعلٍ للنكبة وهـدفت الى البحث عن حل سريـع للمسألـة الفلسطينيـة دون ان يعنيها كثـيراً الواقـع الاجتماعي وقضايا الصراع الطبقي. هذا على خلاف ما هو عليه الحال بالنسبة الى حزب البعث مثلاً الذي بدأ كحزب سياسي له فكر متكامل حول القضايا السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والقوميـة، وكانت اهتماماته بالقضية الفلسطينية لاحقا مترافقة مع اهتماماته المجتمعية.

لقد رأت «حركة القوميين العرب» ان ضخـامة التحـدي الذي يـواجه الأمـة العربيـة وشراسة العدو لا تسمحان بافتعال اقتتال داخلي وتأليب فئة من الأمة ضد فئة، لأن المرحلة المهمة والاساسيـة هي مرحلة النضال السياسي وتتطلب وحدة فئات الأمة. واما القضـايا الاجتـماعية والتي تؤدي بنـظر «الحركة» الى انقسام الأمة فيمكن تأجيلها الى حين، واعتبرت انه من الخطأ «ان نقوم الآن بنضال داخـلي من اجل البناء ونثيرها حرباً داخلية ونخلق انشقاقاً في صفوف الشعب ونترك العدو الرابض المتحفز في قلب وطننـا وعلى الحدود يهدد وجود كل ما بنيناه بالفناء»[٦٢].

كما استبعدت «حـركة القـوميين العـرب» امكانيـة قيام الاشـتراكية الحقيقـة في ظل وطن مجـزأ وارض محتلة، لأن الاشتراكية الحقيقية لا يمكن ان تقوم قبل ايجاد الكيان العربي المحرر من كل نفـوذ اجنبي، وهذا الكيان لن يكون الا بعد خوض معركة الوحدة والتحرر والثأر.

ونعتقد ان تحليل «حركة القوميين العرب» للعلاقة بين الوحدة والتجـزئة، لا يخلو من الصحـة والموضوعية، على الرغم من كون «الحركة» تخلت عنه لاحقاً. ان المتتبع والمتمعن للواقع العربي يشعر

=حواتمه اميناً عاماً للجبهة الديمقراطيـة لتحريـر فلسطين، محسن ابـراهيم اميناً عـاماً لمـنظمة الاشـتراكيين اللبنـانيين والتي اصبحت تعرف بمنظمة العمل الشيوعي.

(٦٢) الرأي، ١٢/٦/١٩٥٧.

بالوقائع السلبية التي يخلقها واقع التجزئة مع مرور الزمن، والتي تتولد رغماً عن مشيئة مدّعي القومية والذين يمارسون ممارسة اقليمية، ولكن تحت ستار القومية، فالتجزئة مع مرور الزمن تخلق حقائقها وركائزها الانتاجية والفكرية والثقافية، ان هذه الوقائع تولد خصوصيات اقليمية لدى كل قطر عربي تحل محل الكل القومي الشمولي، اضافة الى تفاوت انماط الانتاج وتفاوت الثروات الوطنية في كل قطر يؤدي بدوره الى حرص متزايد لدى كل شعب من الشعوب العربية الى المحافظة على مستواه الذي وصل اليه، ويرفض التنازل عن جزء من ثرواته لصالح المصلحة القومية او العمل القومي، بل نجد أن تقارب بعض الانظمة العربية الغنية يدفعها الى التحالف بمعزل عن بقية البلدان الفقيرة حتى ولو جاورتها في الموقع الجغرافي.

إن واقع التجزئة ان لم يعالج ويوجد له الحل السريع فإن الزمن سيعمل لمصلحة تكريس هذا الواقع، ولن يجدي الحديث ضمن هذا الواقع عن الاشتراكية او اليسارية او غيرها من الشعارات. وهذا لا يعني خطأ الحل الاشتراكي او عدم تلاؤمه مع الواقع العربي، بل يعني ان هذا الحل ان لم يكن مرتبطاً بالواقع القومي وبالنضال القومي، فإنه سيتحول الى حل هروبي طوباوي، بل سيعيق المسيرة الوحدوية العربية في الوقت الذي لن يستطيع أن يخدم المبادىء التي ينادي بها، ولا أن يخلق حقائقه في الواقع العربي، وهذا واقع الاحزاب الشيوعية العربية التي مازالت تعيش على هامش الاحداث وتقف موقف المراقب والمنتظر بدلاً من موقف الفاعل وصانع الحدث.

إن هذا يعني ان المهمة الملقاة على عاتق الشيوعيين العرب، أن هم ارادوا الا يبقوا على هامش الاحداث وان يصنعوا حقائق ووقائع جديدة في الوطن العربي، ان مهمتهم هذه ستكون اصعب مما هو عليه الحال بالنسبة الى شيوعيي البلاد الاخرى، نظراً الى تداخل قضايا النضال الاجتماعي مع قضايا النضال الوحدوي التحرري، وحيث ان القوى الاستعمارية التي ركزت ادواتها المنتفعة من واقع التجزئة العربية، خلقت في الوقت نفسه لكل دولة واقعها الاقليمي ومصالحها الخاصة، وربطت انظمة التجزئة والاقليمية بدائرة الرأسمالية العالمية اقتصادياً وفكرياً. كما انها تحافظ على وجود اسرائيل كأداة للاستنزاف العربي، وابعاد العرب عن قضاياهم المعيشية اليومية. ومن هنا، فإن الفئات الرجعية والرأسمالية العربية تستمد قوتها ومبرر بقائها من ارتباطها بالمركز الرأسمالي ومن ديمومة حالة التجزئة العربية. وعليه، فإن أي نضال اشتراكي حقيقي يجب ان يربط بين قضايا النضال الاجتماعي والصراع الطبقي، وبين النضال القومي الوحدوي التحرري، والا فسيجد الماركسيون العرب انفسهم، بوعي منهم او من دون وعي، يعملون ضمن التيار الاقليمي الانفصالي، وسيعيقون حركة التحرر القومي العربي.

ج ـ موقف الشيوعيين من الوحدة العربية

على اثر عقد مصر لاتفاقية الاسلحة مع الكتلة الشيوعية عام ١٩٥٥ طرأ تحسن ملحوظ في العلاقة ما بين القوميين العرب والشيوعيين وخصوصاً مع الموقف الحاسم الذي وقفه الاتحاد السوفياتي الى جانب مصر في حرب السويس، هذه الاحداث قوت من موقف الشيوعيين العرب وعززت مواقفهم وبدأوا يمارسون نشاطهم بصورة علنية وخصوصاً في سوريا. وقد تجاوب القوميون

العرب مع هذا التطور. ففي مقال نشرته صحيفة البعث في شهر تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٦ اعتبر البعثيون ان معاداة الكتلة الاشتراكية سياسة خاطئة تتبعها البلدان العربية حيث «ان دول الكتلة الاشتراكية بطبيعتها تحارب الاستعمار الغربي، فهي اذاً دون رأي منا يكون موقفها في كثير من الاحيان مؤيداً لنا»(٦٣).

إلا ان هذا الانفراج لم يستمر طويلاً، وعادت حالة العداء لتطبع من جديد العلاقة بين القوميين العرب وبين الشيوعيين، وكان السبب في هذه المرة هو الموقف الذي وقفه الشيوعيون من الوحدة العربية، فقد وقفوا موقفاً معارضاً للخطوات الوحدوية التي بدأ عبد الناصر ينهجها تجاه سوريا، وحيث خلقوا حالة من الهلع بين السوريين اظهرت وكأن سوريا يحيق بها خطر كبير من الشمال (تركيا) ومن الجنوب (اسرائيل)، وكان هدف الشيوعيين من هذا دفع سوريا الى التحالف مع الاتحاد السوفياتي كمخرج وحيد لها من الخطر المحدق بها، وهو الامر الذي عارضه بشدة القوميون العرب الذين كان لهم نفوذ كبير في سوريا وخصوصاً حزب البعث، وتربطهم بعبد الناصر علاقة متينة آنذاك.

ويبدو أن القوميين العرب فضلوا الوحدة مع مصر بدلاً من السماح للشيوعيين بالتحكم في سياسة سوريا، كما أن الرأي العام في سوريا عامة كان مع الوحدة العربية، وقد عبر شكري القوتلي الرئيس السوري آنذاك عن الموقف قائلاً: «وكي لا نصبح دولة دائرة في فلك موسكو لم يبق امامنا الا حل واحد هو الارتماء بين ساعدي مصر، ولذلك اسرعت الى القاهرة لأقول للرئيس جمال عبد الناصر انه يجب الا نضيع أية دقيقة وان نعلن فوراً وحدة سوريا ومصر وإلا فاتت الفرصة وضاعت الى الابد»(٦٤).

ومن هنا تحرك الشيوعيون لعرقلة عملية الوحدة العربية، وقد اتهم عبدالناصر الشيوعيين بأنهم كانوا يدبرون مؤامرة ضد الوحدة العربية، وشن عليهم هجوماً عنيفاً وصل الى حد الربط بين الشيوعيين العملاء، وبين عملاء الاستعمار وبريطانيا، وكشف مخططات الشيوعيين من أجل الهيمنة على الأمة العربية، كما اتهمهم بالالحاد. ولم يقتصر الأمر على الشيوعية المحلية، بل وجه عبد الناصر انتقاداً مريراً الى الاتحاد السوفياتي، واتهمه بالتآمر ضد الأمة العربية، وضد مسيرة مصر التحررية(٦٥). ففي مقابلة لعبد الناصر مع الصحفي الهندي كرانجيا، عبر عن عدائه للشيوعيين وعدم استعداده للتعامل معهم، واتهمهم بأنهم كانوا يعدون لانقلاب في دمشق من شأنه ان يخلق فيها نظاماً موالياً لموسكو، وانهم عقدوا اجتماعاً في بغداد كان هدفه اجهاض دولة الوحدة وإقامة اتحاد

---

(٦٣) البعث والقضية الفلسطينية، ج ٣، ص ٩٣.

(٦٤) فوشيه، عبد الناصر في طريق الوحدة والبناء، ص ١٨٨.

(٦٥) سبق للاتحاد السوفياتي ان أيد وحدة مصر وسوريا. إلا أنه مع اشتداد الخلاف بين عبد الناصر والشيوعيين ومحاولة الشيوعيين تعزيز نفوذهم في سوريا، وتصدي القوميين لهم، انحاز الاتحاد السوفياتي الى جانب الشيوعيين العرب، وفي خطاب خروتشوف يوم ١٩٥٩/٣/١٧ في موسكو، اعلن علناً موقفه المؤيد للشيوعيين ضد القوميين وأبدى تشككه في القومية العربية وامكانية نجاحها وتطرق بالأسم لعبد الناصر موجهاً له انتقاداً مريراً إذ قال: «إني ارى لزاماً علي ان اعترف بأن خطب الرئيس عبد الناصر الاخيرة في دمشق تزعجنا جميعاً، فهو عندما تكلم في هذه الخطب عن الشيوعيين والشيوعية يلجأ الى لغة الاستعماريين، ان التهجم على الشيوعيين ليس بالامر الجديد وان ما قاله السيد ناصر بصدد الشيوعية قد قاله قبله الرجعيون منذ زمن طويل في مختلف البلدان».

الهلال الخصيب الأحمر، الذي يبدأ بوحدة سوريا والعراق ثم تنضم اليه الأردن ولبنان[٦٦].

وكانت الاحداث التي عرفها العراق عام ١٩٥٩ مناسبة اخرى ومجالا جديداً للصراع بين القوميين العرب وبين الشيوعيين. فقد وقف رئيس الحكومة العراقي عبد الكريم قاسم ضد سياسة مصر الوحدوية وعارض وحدة مصر وسوريا واعتبرها سياسة هيمنة ينتهجها عبد الناصر لفرض نفوذه وسيطرته. وعليه، لجأ عبد الكريم قاسم في مواجهته مع القوميين العرب الى التحالف مع الشيوعيين وفتح لهم المجال لتبوؤ مراكز قيادية في العراق وليصفوا حساباتهم مع القوميين وخصوصاً البعثيين، وهو الأمر الذي اثار القوميين العرب ودفع بهم الى شن حملة شعواء ضد الشيوعيين اينما وجدوا، وقد أثار تصرف القوميين العرب والذي قاده عبد الناصر، حفيظة الاتحاد السوفياتي ودفع خروتشوف ليوجه انتقاداً لاذعاً الى عبد الناصر، ففي خطاب له في موسكو يوم ١٩٥٩/٣/١٧، أيد الاحزاب الشيوعية ضد القومية العربية وانتقد الوحدة العربية. وعن عبد الناصر قال خروتشوف: «اني ارى لزاماً علي أن اعترف بأن خطب الرئيس عبد الناصر الاخيرة في دمشق تزعجنا جميعاً، فهو عندما يتكلم في هذه الخطب عن الشيوعية والشيوعيين يلجأ الى لغة الاستعماريين. ان التهجم على الشيوعيين ليس بالأمر الجديد. وان ما قاله السيد ناصر بصدد الشيوعية قد قاله قبله الرجعيون منذ زمن طويل في مختلف البلدان»[٦٧].

ولم يسكت عبد الناصر بدوره فرد بقسوة على الاتحاد السوفياتي وكشف تاريخ الحركة الشيوعية المعادي للأمة العربية. ولم يقر عبد الناصر بأي فضل للسوفيات في حرب السويس وقال انه انتصر في السويس بفضل صمود الشعب المصري، وانه طوال تسعة ايام كان المصريون وحدهم في المعركة ولم يرسل الانذار السوفياتي الا في اليوم العاشر[٦٨].

مع فشل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا ومع وضع حد دموي[٦٩] للوضع القائم في العراق، بدأت العلاقات تتحسن تدريجياً بين الشيوعيين والقوميين العرب. ويبدو ان هذا التحسن فرضته المصلحة المشتركة ولم يكن وليد تقارب فكري او عقائدي على الرغم من الشعارات البراقة التي رفعها القوميون العرب عن الاشتراكية والصراع الطبقي. فعبد الناصر بدأ في تطبيق مجموعة من الاصلاحات الاشتراكية كان اهمها قوانين تموز/ يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١. وبدأ يكثر الحديث عن العدالة الاجتماعية والتحول الاجتماعي، كما شن حملة عنيفة في الداخل ضد الاقطاعيين والرأسماليين، وفي الخارج ضد الانظمة المحافظة الموالية للغرب.

اما حركة القوميين العرب فقد تأثرت بدورها بالتحول الذي بدأت تشهده الحركة الناصرية، فتبنت بدورها في مرحلة تحالفها مع الناصرية الاشتراكية، الا انها خطت خطوات واسعة بتبنيها الماركسية اللينينية وتخليها عن ارثها القومي الوحدودي. وفي الاتجاه نفسه سار حزب البعث العربي الاشتراكي الذي حاول ان يستوعب الانتشار الذي عرفته الافكار الاشتراكية بين الجيل الجديد،

---

(٦٦) فوشيه، عبد الناصر في طريق الوحدة والبناء، ص ١٨٨.

(٦٧) جمال عبد الناصر، نحن والعراق والشيوعية (بيروت: دار النشر العربية، [د.ت.])، ص ١٠٠.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٦٩) قام البعثيون بانقلاب في العراق ضد حكم عبد الكريم قاسم والشيوعيين العراقيين تخللته مجازر رهيبة ضد الشيوعين.

وليركب الموجة الزاحفة وليوقف اكتساحها لمعاقله ومواقعه، وطرح نفسه كحزب يساري. ففي تقرير حول استراتيجية المرحلة الذي اقره المؤتمر القومي التاسع للحزب في آذار/ مارس عام ١٩٦٨ اكد الحزب على «انه يجب ان يعرف بشكل حازم ونهائي اننا حزب الطبقة الكادحة وان مصلحة هذه الطبقة تقرر اولوية الصراع مع الاستعمار في هذه المرحلة»[٧٠].

إلا ان ما يعلن شيء والواقع شيء آخر، فتحالف عبد الناصر الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي انتهى بموت عبد الناصر وبقرار اتخذ من قبل خلفه. وبين ليلة وضحاها تحولت مصر من النقيض الى النقيض، وكانت حملات التصفية ضد الشيوعيين التي شهدتها البلدان ذات الانظمة القومية والثورية مؤشراً على مدى «التحالف الاستراتيجي» بين الشيوعية وبين البلدان العربية.

واذا كان لكل صراع جوهره واطرافه فكذلك له منهجيته الخاصة للحل وتصور كل طرف لكيفية التعامل مع هذا الصراع، فما هو تصور الحركة القومية العربية لمنهجية حل الصراع؟

---

(٧٠) حزب البعث العربي الاشتراكي، استراتيجية المرحلة الراهنة، سلسلة وحدة، حرية، اشتراكية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٥٢.

الفصل الخامس

تصوّر الحركة القوميّة العربيّة لمنهجيّة حل الصّراع

كانت السمة البارزة لموقف الحركة القومية العربية لمنهجية حل الصراع هو الاتفاق على ضرورة العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني وحلفائه، حيث أن التصور القومي عند الحركة القومية واعتبار القضية الفلسطينية قضية قومية تهم الشعب العربي بأجمعه، حتم عليها أن ترى مسؤولية التحرير مسؤولية جماعية. ومن هنا، كان تركيز الحركة القومية على قضية الوحدة العربية والعمل العربي المشترك باعتباره الحل والطريق الوحيد لتحرير فلسطين، الا أنه ضمن هذا التصور الشمولي العام تباينت المواقف في النهج العملي الواجب اتخاذه. وحول الهدف من الوحدة العربية والعمل العربي المشترك، هل هو تحرير فلسطين والقضاء على دولة اسرائيل؟ أم أن الأمر يقتصر على اعتبار القوة العربية الموحدة عامل ردع لاسرائيل لردعها عن أي عمل عدواني جديد ضد العرب، ولممارسة ضغط عليها لتقديم تنازلات للشعب الفلسطيني؟

حول هذا الموضوع حدث التباين أيضاً، فبينما نجد أن حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، ألحا على رفض الصلح أو التفاوض مع اسرائيل واعتبار الصلح عملاً من أعمال الخيانة القومية، نجد أن عبد الناصر لم يغلق أبداً باب الحل السلمي وكان دائم التصريح بأنه مستعد للسلام ضمن شروط يعتبرها مشرّفة للعرب. وعلى هذا، فإن مفهوم القوة وهدف الوحدة عند عبد الناصر كانا يوظفان لإحداث ضغط على اسرائيل والامبريالية للحصول على تنازلات للجانب العربي، وكان هذا الاختلاف في التصور لدور القوة العربية سبباً في الخلاف الذي نشب بين عبد الناصر من جانب وحزب البعث العربي من جانب آخر في عام ١٩٦٥ على الخصوص، حيث اتهم البعثيون عبد الناصر بعدم رغبته في الحرب مع اسرائيل.

إلا أنه لا نجد في أدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي أيضاً أي إشارة واضحة وصريحة عن الشكل الذي سيأخذه حل الصراع، وكيف ستتم تصفية الوجود الصهيوني، وما هي استراتيجية العمل الخاصة بتحرير فلسطين، الأمر الذي نتج عنه غياب التصور للشكل الذي سيأخذه حل

الصراع، وصورة فلسطين المستقبلية. فالحاح حزب البعث العربي الاشتراكي على قضية الوحدة بمفهومها المتعدد وأشكالها المختلفة، والحديث المتكرر عن القوة والحرب لم يقترن باستراتيجية واضحة تحدد الهدف من هذه القوة وتؤكد على اجتثاث الكيان الصهيوني. وفي هذا كان حديث البعث عن الحرب قريباً من تصور عبد الناصر للحرب كحرب ردع أكثر مما هي حرب تحرير وخصوصاً بعد وصوله إلى السلطة. حركة القوميين العرب وحدها كانت واضحة في تصورها وفي طرحها هدف القضاء على العدو الصهيوني، على الرغم من أنها في مرحلة تحولها الى اليسار ربطت بين هدف التحرير وهدف التحرر الاجتماعي على المستوى العربي العام.

ومن هنا، فإنه على الرغم من أن الفكر السياسي العربي كان يعتبر المرحلة الممتدة ما بين منتصف الخمسينات حتى حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ مرحلة الوحدة العربية والعمل العربي المشترك، ويسبق هدف الوحدة على هدف التحرير. وكان الشعار السائد هو «الوحدة طريق التحرير» فإنه يلاحظ غياب أي استراتيجية عربية واضحة للتحرير، بل كانت معركة التحرير معركة مؤجلة إن لم تكن غائبة نهائياً عن برامج الحركة القومية العربية، وهو الأمر الذي نتج عنه حدوث فصل ما بين العمل الوحدوي العربي وبين العمل النضالي من أجل فلسطين، حيث أصبحت الوحدة العربية والعمل من أجلها مشجباً تعلق عليه كل اخطاء الأنظمة والحركات السياسية، وتؤجل من أجلها كل الأعمال التنموية والتغيير الاجتماعي، بل أصبحت الوحدة العربية مطلباً لأنظمة إقليمية الممارسة، لأن الحاحها على الوحدة قد يكسبها الشرعية التي تفتقدها لدى جماهيرها، وتعددت الرؤى والتصورات للوحدة العربية، حتى أصبح المطلب القومي لا يتعدى المحافظة على وحدة الصف وعلى العمل العربي المشترك الذي تمثله جامعة الدول العربية بأهزل صورة.

إذاً، ضمن هذا الوضع العام كان لكل تيار في الحركة القومية العربية تصوره الخاص ضمن التصور العام، بل ان تصور تيار واحد قد يختلف من حال الى حال حسب موقعه من السلطة، فنجد مثلاً أن تصور حزب البعث العربي الاشتراكي هو خارج السلطة اختلف بعد وصوله إلى السلطة عام ١٩٦٣. ومن جانب آخر كان لحرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ أثر ملحوظ في تصور الحركة القومية العربية لمنهجية حل الصراع وخصوصاً عند عبد الناصر. ومن هنا فسوف نتناول كل حركة على حدة نظراً إلى خصوصيات كل منها، وهذا لا يمنع أنها جميعاً كانت تعمل تحت شعار «الوحدة طريق التحرير».

أولاً: تصور حزب البعث لمنهجية حل الصراع

عند اندلاع الحرب في فلسطين عام ١٩٤٨، شعر البعثيون أن واجبهم القومي يدفعهم الى المساهمة في هذه الحرب، دون انتظار الإذن أو الموافقة من الحكومات العربية، وذلك انطلاقاً من رؤيتهم لقومية المعركة وسلبية الأنظمة. ولم تكن نظرة الحزب الى الجيوش العربية التي دخلت فلسطين تخلو من الشك والتشكيك، حيث اتهم الحزب هذه الجيوش والأنظمة التي تقف وراءها، بأنها تعمل ضمن خطة استعمارية تستهدف نفي عروبة فلسطين وفتح المجال أمام الصهيونية للتحكم

في مصيرها. وعليه، طالب الحزب الجماهير العربية بحشد امكاناتها لخوض المعركة التي لن تحسمها الا القوة الشعبية.

وفي اجتماع للحزب يوم الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧ اتخذ الحزب قراراً بفتح باب التطوع للاشتراك في كتائب الانقاذ التي تتجهز لانقاذ عروبة فلسطين[١]. وفي الخامس عشر من كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٨ اتخذ قراراً آخر «بتجنيد جميع أعضائه للاشتراك في المجهود الحربي في داخل البلاد العربية أو في خطوط فلسطين الأمامية. كما قرر إرسال أول كتيبة الى الجهاد بقيادة لجنة الحزب التنفيذية»[٢].

إلا أن إدراك الحزب للمعركة ومساهمته فيها آنذاك، كانت بفعل الاندفاعة العاطفية التي اجتاحت الجماهير العربية وحركاتها الثورية، ولم يكن لدى الحزب منهجية واضحة لكيفية العمل لانقاذ فلسطين، كما أن الحزب آنذاك كان صغيراً وغير مؤثر في الأحداث. ومع ذلك لا ينكر للحزب تنديده بالسياسة الرسمية العربية المسؤولة عما آلت اليه الأحداث في فلسطين، ودعوته الى النضال الشعبي من أجل فلسطين، مؤكداً على ضرورة «تعبئة جميع القوى المادية والمعنوية في الوطن العربي لسحق الصهيونية»[٣].

وفي الاتجاه نفسه نجد أن الحزب وجه انتقاداً مريراً الى جامعة الدول العربية، لانتهاجها سياسة المفاوضات العقيمة مع الانكليز والصهاينة، ووجه نداءً الى الشعب العربي محذراً من الخطر الذي يحدق به، وما يمكن أن تؤول اليه أحوال العرب إذا ما نجحت الصهيونية في مخططاتها الاستعمارية. وقد خاطب الحزب المواطن العربي قائلاً: «انتبه قبل فوات الأوان، وابذل المال والدماء لتحرير فلسطين ولرد هذا الخطر عن بيتك وأهلك وأبنائك، وأذكر دائماً أنك قادر على تحطيم كل ما يعترض طريقك من عقبات، وإن إرادتك أقوى من كل إرادة وإن الظفر لك ولو تألبت عليك قوى العالم قاطبة، لأنك تدافع عن حق يراد أن يسلب وعدالة لك ولجميع جماهير العالم»[٤].

مع وصول الحرب الفلسطينية الى نهايتها المفجعة، بتشريد شعب فلسطين وقيام اسرائيل في المنطقة، ومع تزايد نشاط الحزب وانتشاره التنظيمي وبلورته لمفاهيم فكرية وايديولوجية متكاملة، أخذت تتبلور في الحزب تصورات ومنهاج للقضية الفلسطينية، رابطاً ما بين مهمات النضال القومي في الحرية والوحدة والاشتراكية، وبين النضال من أجل تحرير فلسطين. وكانت مسألة الوحدة العربية تشغل الحيز الأكبر من اهتمامات الحزب الفكرية ـ وممارساته العملية ـ من منطلق أن الوحدة هي العلاج لكل المشاكل التي تواجه الانسان العربي. الا أنه يلاحظ أن مفهوم الوحدة لدى الحزب وتصوراته للاشكال التي يمكن أن تكون عليها لم يأخذ وتيرة واحدة، بل مرت بتصورات متعددة كان نهاية مطافها القبول بنوع من التضامن العربي أو بتعبير أدق القبول بصورة مجملة لواقع التجزئة العربية.

---

(١) البعث والقضية الفلسطينية، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٤٢.
(٢) نضال البعث (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ج ١، ص ٢٣٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٦.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

١ ـ مفهوم الوحدة العربية عند الحزب

تقوم فلسفة الحزب أساساً على اعتبار أن العرب يشكلون أمة واحدة، وقد أكد دستور الحزب هذا حيث نص المبدأ الأول منه على أن: «العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وأن تكون حرة في مقدراتها». ويتفرع عن هذا المبدأ منطقياً ضرورة أن يشكل العرب في أماكن وجودهم في الوطن العربي دولة واحدة، واعتبار الواقع المتناقض مع هذا وضعاً شاذاً يجب تجاوزه بأسرع ما يمكن، وذلك بتحقيق الوحدة العربية، ولكن كيف يتم ذلك؟

إن السمة الغالبة لنظرية الحزب الوحدوية، هي الغموض والضبابية، فعلى الرغم من الالحاح الشديد من قبل البعثيين على ضرورة تحقيق الوحدة العربية، إلا أنه يلاحظ القصور عن بلورة تصور عملي موضوعي لكيفية تحقيق هذه الوحدة، فليس المهم تشخيص الحالة، بل الأهم هو امتلاك رؤية واضحة للعلاج وتجاوز الحالة الشاذة. وعليه، فإن ثورية الفكرة الوحدوية عند الحزب كان يقابلها غموض وتحفظ في امتلاك الحل أو العلاج الموضوعي العلمي. فنجد مثلاً أن مؤسس الحزب ميشيل عفلق عند تصديه لقضية الوحدة العربية، اعتبر أنها الفكرة الانقلابية بالمعنى الصحيح، ولكن ما هي الانقلابية؟ يجيب عفلق بأن الانقلابية هنا تعني الانقلاب الروحي في المجتمع العربي «حيث لا يمكن تحقيق الوحدة العربية تحقيقاً جدياً ومتيناً صامداً للزمن الا اذا حدث انبعاث روحي في المجتمع العربي»[٥].

وانسجاماً مع هذا الادراك المثالي الغامض للوحدة العربية، فإنه يبدو بأن ميشيل عفلق يفصل بين الواقع وبين التصور الروحي، بحيث قد يستنتج من هذا الفصل أنه يريد أن نستعيض عن حقيقة الواقع العربي المعاش المجزأ المتطاحن المتناقض مع بعضه البعض، بحمل جميل وتصور مثالي خيالي مؤداه، أن العرب يشكلون أمة واحدة، حيث قال: إن المبدأ الذي لا يجوز التفريط به هو «ان العرب أمة واحدة، وبأنهم في أي جزء من اجزائهم وفي أي مشكلة تعترض أي جزء، يجب أن يشعروا ويفكروا ويعملوا بهذا الواقع، بهذا التصور، بأنهم إن لم يكونوا عملياً موحدين فإنهم روحياً موحدين»[٦].

ولكن ما الجدوى من هذا الشعور والاحساس، وهل الشعور بأننا أمة واحدة يكفي لتجاوز الحالة التي يعيشها العرب؟

إن مجرد الشعور والاحساس بأن العرب أمة واحدة لن يغير من الحقيقة شيئاً، لن يغير من حقيقة أن العرب مجزأون الى أكثر من عشرين دولة، وإن لكل دولة نظامها وعلمها وسياستها ونهجها الاقتصادي والاجتماعي. وان عداء العرب لبعضهم البعض يفوق أحياناً عداءهم لغير العرب، وإن ما سقط لهم من شهداء على يد العرب يفوق ما سقط لهم من شهداء على يد غير العرب، كل هذا يحدث في ظل الشعور بأن العرب أمة واحدة. ولكن الشعور المجرد بحقيقة ما لا يعني تجسد هذه الحقيقة عملياً إن لم يصاحب هذا الشعور فعل وممارسة، بل إن هذا الشعور معرض للاندثار والذوبان نتيجة تولد مشاعر إقليمية جديدة، فكلما أوغل العرب في التجزئة كلما خلقت التجزئة

---

(٥) ميشيل عفلق، في سبيل البعث (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢)، ص ٢٤١.
(٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

حقائقها ووقائعها. وتشرب جيل التجزئة في ظل تراجع الفكر القومي، تشرب قيماً اقليمية وأصبح شعوره وانتماؤه اقليمياً، بل أن هناك جيلاً في أقطار عربية لم يسمع أو يقرأ شيئاً عن الوحدة العربية والقومية العربية، بل وعى على نفسه في ظل واقع عربي مجزأ وفي ظل انفلاش الفكر القومي الوحدوي، واستقى مفاهيمه وتصوراته من خلال فكر اقليمي منتشر وممارسة اقليمية سائدة.

لكي يبعد البعثيون عن أنفسهم أي اتهام بالشوفينية أو الانغلاق فقد حاولوا أن يزاوجوا فكرهم القومي بالفكر الاشتراكي وبالمبادىء التحررية الثورية، فربطوا بين النضال من أجل الوحدة العربية وبين النضال العربي الاشتراكي التحرري، فالنضال من أجل الوحدة هو النضال من أجل الاشتراكية والتحرر، فالمعركة واحدة وإن كانت تسير على عدة أصعدة. ومن هنا كانت شعارات البعث وحدة - حرية - اشتراكية، تعبر عن شمولية الفكر والنضال. واعتبر البعثيون ان التوحيد بين النضال من أجل الوحدة والنضال من أجل الإشتراكية هو «مثل اعطاء جسم لفكرة الوحدة، الاشتراكية هي الجسم والوحدة هي الروح». ومعركة الوحدة لا تنفصل عن معركة التحرر و «كل خطوة نحو الوحدة يجب أن تكون مرفقة بخطوة نحو التحرر»[٧].

لقد كانت فكرة الوحدة العربية مسيطرة على تفكير مؤسسي البعث الى حد الاستعداد لدعم أي تجربة وحدوية عربية بغض النظر عن محتوى دولة الوحدة وطبيعة الأنظمة السياسية الداعية الى الوحدة، وسواء أكانت وحدة عروش، أم وحدة جماهير. ومن هذا المنطلق أيد البعثيون مشروع وحدة سوريا والعراق التي طرحت عام ١٩٥٠. واعتبر الحزب أن هذه الوحدة تعتبر خطوة نحو الوحدة العربية الشاملة «نظراً لتوافر الشروط الجغرافية والاجتماعية والقومية من جهة، ونظراً للظروف القومية التي يفرضها خطر الدولة اليهودية من جهة أخرى»[٨].

إلا أنه مع ظهور الوجه القومي الوحدوي لثورة ٢٣ يوليو في مصر، وضع حزب البعث العربي الاشتراكي كل ثقله وإمكاناته في دعم سياسة عبد الناصر الوحدوية والخطوات التي بدأت لتحقيق وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨. واعتبر أن وحدة هذين القطرين هي المحك العملي لحيوية الأمة العربية، وبداية الطريق نحو الوحدة العربية، ذلك لأن مصر وسوريا هما البلدان العربيان الأكثر تحرراً في الوطن العربي[٩]. وتأكيداً من الحزب على تضحيته اللامحدودة في سبيل الوحدة العربية، فقد حل نفسه كتنظيم سياسي عند إعلان الوحدة، واعتبر البعثيون أنفسهم جزءاً من حركة الوحدة العربية التحررية تحت قيادة عبد الناصر، كما شارك عدد من قادتهم في الحكم الوحدوي في سوريا من منطلق أن دولة الوحدة هي دولة البعث[١٠].

(٧) البعث والقضية الفلسطينية، ج ٣، ص ٢٠٠.

(٨) نضال البعث، ج ١، ص ٤٨.

(٩) البعث والقضية الفلسطينية، ج ٣، ص ٩٩.

(١٠) سرعان ما دب الخلاف بين عبد الناصر والبعثيين، حيث اتهم هؤلاء عبد الناصر واجهزته بممارسة أسلوب ديكتاتوري في التعامل مع الجماهير وقمع الأجهزة المصرية في سوريا للحريات السياسية للمواطنين، وقد أدى الخلاف الى انسحاب الوزراء البعثيين من الحكم الوحدوي في سوريا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ وبداية مرحلة القطيعة والعداء بين الطرفين.

على أثر انفصال وحدة سوريا ومصر عام ١٩٦١، وتوتر العلاقة بين الحزب وعبد الناصر، حدثت عملية مراجعة ووقفة تأمل حول مفاهيم الحزب السابقة، لوحظ على أثرها حدوث تراجع ملموس في مركزية الوحدة العربية في فكر الحزب وممارساته. وبدأت تظهر في أدبيات الحزب مصطلحات جديدة وسبل جديدة للعمل الوحدوي وللتضامن العربي. فقد استفاد البعثيون من دروس وعبر تجربة الوحدة الفاشلة، وكان أهم درس استفادوه هو أن تنقية الأوضاع الداخلية من القوى الرجعية والاقليمية، يشكل شرطاً أساسياً لأي عمل وحدوي ناجح، حيث لا يمكن تصور تحقيق الوحدة ما دامت الرجعية العربية والقوى الاقليمية ترتع في البلاد، وما دامت الجماهير العربية غائبة أو مغيّبة عن الممارسة. ومن هنا، ركز الحزب على قضايا الاشتراكية والحرية، وطالب بأن تأخذ الجماهير دورها في النضال على أساس «ان الجماهير هي الأداة الرئيسية في تحقيق الوحدة وحمايتها، كما أن الوحدة العربية لا بد لها من نضال جماهيري يقوده تنظيم بل تنظيمات شعبية»[11]، فطريق الوحدة وحكم الشعب هما طريق التنظيم الحزبي والتنظيم النقابي للجماهير الكادحة[12].

ويبدو هنا أن الحزب كان متأثراً في طرحه هذا بالأخطاء التي اعتبر أن أجهزة عبد الناصر في سوريا قد ارتكبتها، حيث كان الحزب يندد بتحكم الأجهزة الادارية ورجال المباحث المصريين في العمل السياسي في سوريا. كما انتقد غياب المشاركة الجماهيرية في النضال الوحدوي سواء في سوريا أم في مصر. إلا أن هذه المرحلة كانت قصيرة ولم تستمر طويلاً، فسرعان ما وصل الحزب الى السلطة عام ١٩٦٣ في سوريا وبعد ذلك في العراق، وهيمنت متطلبات العمل الرسمي العربي - ومنطق السلطة - على متطلبات النضال الوحدوي الجماهيري. واصبحت الوحدة العربية لدى البعثيين تعيش مغتربة عن الممارسة العملية لأنظمة الحكم البعثية، حتى أن الحزب لم يتمكن من توحيد سوريا والعراق حيث يمارس البعثيون الحكم، بل ان العداء بين هذين القطرين العربيين واللذين يعتبران مهد القومية العربية ومنبع الفكر الوحدوي قد استفحل في ظل حكم البعث. وبدل التوجه الوحدوي بينهما سارت الأمور الى القطيعة التامة.

٢ ـ الوحدة والتحرير

انعكس الغموض الذي شاب مفهوم الوحدة العربية عند حزب البعث، على تصوره لقومية المعركة في فلسطين، وعلاقة الوحدة بالتحرير، حيث ان القوميين بصورة عامة اعطوا للوحدة هدفاً ودوراً تحريرياً، اضافة الى دورها السياسي المجسد للفكرة القومية. فالوحدة تعني القوة، وحيث ان تحرير فلسطين لا يتم الا بالقوة فإن الوحدة العربية هي الطريق الى التحرير، إلا أن مفهوم الوحدة العربية والشكل الذي ستأخذه مر بمراحل عند حزب البعث، فهل هي وحدة دستورية أم تضامن عربي أم قيادة عسكرية مشتركة، أم انها حرب شعبية عربية الأداة؟

---

(١١) شبلي العيسمي، «العلاقة بين الوحدة الديمقراطية،» قضايا عربية، العدد ٧ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤) ص ٩.

(١٢) نضال البعث، ج ١١، ص ٢٣.

في الواقع، إن منهجية حل الصراع في تصور حزب البعث تبنت نظرياً كل هذه المناهج في التحرير والوحدة، حسب المناخ السياسي السائد، وتماشياً مع الموقع الذي يحتله الحزب داخل السلطة أو خارجها وطبيعة علاقاته مع الأنظمة العربية الأخرى والقوى السياسية الفاعلة في الساحة، وفي جميع هذه الحالات، فإن القوة التي يولدها العمل العربي المشترك ضمن أي صورة من صوره، كانت هي القاسم المشترك والهدف المتوخى. فالبعثيون كانوا يرون «أن تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني الغادر وطرد الأجنبي من بقية الأقطار العربية لا يتمان إلا بالقوة، ولا قوة إلا في تنظيم قوى الشعب العربي»[١٣].

كان حديث حزب البعث عن الوحدة العربية والقوة وحكم الشعب يتم بشكل مجرد، قبل وصوله الى السلطة حيث كان يكثر الحديث عن حكم الشعب ووحدة الجماهير، بل إنه كان أحياناً يعطي لحكم الشعب قوة لا تقل عن قوة الوحدة العربية. ففي بيان للحزب في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٠ بمناسبة الذكرى الثالثة لتقسيم فلسطين أكد الحزب على «ان استرداد فلسطين لا يتم إلا بقيام حكم شعبي . . . وإن الحكم الاقطاعي يقيد الشعب ويساعد الصهيونية والاستعمار. . ولئن أفادت تجربة فلسطين في شيء فهي علمت كل واحد من أبناء الشعب أن خلاصه لن يكون الا بإحداث انقلاب حقيقي في حياته، يزيل طبقة الحكام المستبدين، ويفتح له الطريق الى أهدافه وأمانيه»[١٤].

ولكن ما مفهوم حكم الشعب وما الطريق التي يجب أن يسلكها الشعب ليصل الى السلطة؟ والأهم من ذلك هل أن حكم الشعب ـ وربما كان المقصود فيه الحكم الديمقراطي ـ سيوصل تلقائياً الى تحرير فلسطين؟

من الملاحظ أن الحزب لم يتوسع كثيراً أمام المقصود بحكم الشعب، فقد تبين بأنه في ظل المرحلة القومية وتصاعد الحركة الوحدوية الثورية فقدت البقية الباقية من فلسطين، إضافة الى أراضٍ عربية أخرى. وهذا يعني أن «حكم الشعب»، أو أي حكم آخر ضمن أي شعار ثوري يرفع لا يكفي وحده لتحرير فلسطين، وهذا ما استوعبه البعث. والحل هو الوحدة العربية، إلا أن الوحدة أيضاً فشلت عام ١٩٦١، والعلاقة بين القوى الوحدوية وصلت في منتصف الستينات الى درجة كبيرة من التوتر. فما العمل؟

شعر البعثيون أنهم مطالبون بالحفاظ على منطلقاتهم القومية والصورة التي تحملها الجماهير عنهم كدعاة للوحدة وحاملي لوائها، الا انهم في الوقت نفسه كانوا مطلعين على الظروف التي يعيشها الوطن العربي، وحريصين أيضاً بأن يحافظوا على وجودهم في السلطة، وأن يقيموا علاقات مع الأنظمة العربية المجاورة وإن كانت تختلف معهم في التصورات الفكرية والمنطلقات الايديولوجية. وفي ظل الصعوبات التي بدأت تواجهها الوحدة العربية وخصوصاً أن علاقة البعث الحاكم في سوريا مع الدولة العربية الوحيدة التي يحكمها نظام ثوري تحرري ـ مصر ـ وبالتالي، فهي مؤهلة أكثر من غيرها للوحدة مع سوريا، هذه العلاقة كانت متوترة جداً، ومن هنا بدأ حزب البعث العربي

---

(١٣) البعث والقضية الفلسطينية، ج ٣، ص ٤٢.
(١٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٥.

الاشتراكي يتحدث عن صور أخرى للوحدة، حيث قال: «إننا نشكك في جدوى العمل العربي لحل قضية فلسطين حلاً نهائياً دون الارتكاز على الوحدة العربية أو على تضامن عربي في مستوى الوحدة»[١٥].

ان دل هذا على شيء، فإنه يدل على تراجع كبير في طرح الحزب السابق وتجاوز لكثير من مفاهيمه عن حكم الشعب والاشتراكية والتحرر والوحدة العربية، لأن التضامن العربي يعني إقراراً بواقع التجزئة، يعني تنسيقاً وتعاوناً بين اقليميات عربية، ولم يعد الحزب ينتقد الأنظمة المحافظة، وجامعة الدول العربية التي اعتبرها سابقاً مسؤولة عن نكبة فلسطين، بل أخذ يطالب الملوك والرؤساء العرب بالتخطيط للحرب، فأثناء مؤتمر القمة العربي الثاني طالب حزب البعث المؤتمر أن يباشر بمنتهى الجدية والمسؤولية بإعداد خطة للحرب الشاملة مع اسرائيل... وأن يسمي المؤتمر الأشياء بأسمائها، والمواجهة العربية لاسرائيل وعدوانها اسمها الحرب، وعلى المؤتمرين أن يقروا ذلك والا تحملوا مسؤولية التراجع التاريخي ونقمة الشعب[١٦].

لم يعد حزب البعث يشترط تحقق الوحدة العربية حتى يباشر العرب المعركة مع العدو، فالوحدة طريق طويل وأمامه عقبات وعقبات، بينما تواصل اسرائيل استعداداتها للحرب وتحرشها المستمر بسوريا والأردن، واحتمالات امتلاكها الأسلحة الذرية، كل هذا كان يشكل هاجساً مرعباً أمام البعثيين[١٧]، والقوميين عموماً. ومن هنا طالب البعثيون وألحوا على مباشرة الحرب مع العدو الصهيوني قبل أن ينهي الصهاينة استعداداتهم العدوانية وخصوصاً في مجال الذرة، فالزمن لا يعمل لمصلحة العرب، واكتفى الحزب بأن يتوافر الحد الأدنى من وحدة الصف العربي، وأن يستعد العرب للحرب ضمن واقعهم القائم على التجزئة.

ففي مقال في صحيفة البعث الرسمية، قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني، والذي كان يبحث في تحويل مجرى نهر الأردن والاعتداءات الصهيونية، طالب الحزب من المؤتمرين اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة التهديدات الاسرائيلية وأن «الحرب - الآن - هي قضية مؤتمر القمة وكل شيء عدا ذلك اما أن يكون تراجعاً أو تخاذلاً أو خداعاً، أو خيانة، والحرب الآن تعني أن يباشر العرب الاستعداد الجدي الواسع لا للتحويل - الا إذا كان يشكل عذر الدخول في الحرب - بل لتهيئة الجيوش واعداد الخطط وتجنيد عشرات الآلاف من الفدائيين في مدة لا تتجاوز الأشهر المعدودة، وفي سبيل ذلك يجب على جميع الأطراف المعنية أن تقبل بتوحيد الجيوش والخطط والقيادة السياسية والوحدة الوطنية، ووحدة الصف، ولا شيء غير تحرير فلسطين يبرر التقارب والمهادنة ومؤتمر القمة»[١٨].

الا أنه مع وصول سياسة مؤتمرات القمة الى الطريق المسدود، حيث أثبت العرب عجزهم الفعلي مقابل سيل الكلمات والتصريحات النارية التي تنهال مهددة متوعدة اسرائيل إن هي اقدمت

---

(١٥) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٦٢.

(١٦) الكيالي، البعث والقضية الفلسطينية، ج ٢، ص ٣٧.

(١٧) في عام ١٩٦٥ بنت اسرائيل مفاعلاً نووياً في «ديمونا» في النقب بمعونة فرنسية، ومنذ ذلك الوقت بدأ الحديث عن احتمال امتلاك اسرائيل للسلاح النووي.

(١٨) الكيالي، البعث والقضية الفلسطينية، ص ٣٩.

على تحويل نهر الأردن. وحيث فشلوا في منعها من التحويل أو قيامهم بتحويل مقابل[19]، بدأ البعثيون يشككون بجدوى مؤتمرات القمة العربية، واتهموا دعاتها بانتهاج سياسة هروبية وخصوصاً عبد الناصر، لعجزهم عن مواجهة المشروع الصهيوني بتحويل نهر الأردن، حيث هدفوا من وراء مؤتمرات القمة العربية، تحميل البلدان العربية مجتمعة مسؤولية التصدي لاسرائيل، وإن عبد الناصر دفع مؤتمر القمة العربي لتبني فكرة «تحويل الروافد العربية كرد معنوي على الاستفزاز الصهيوني ويروج لهذا الرد على أنه رد حاسم يفي بالأغراض المطلوبة ويقي الحكام شر القتال»[20].

ويبدو أن عبد الناصر كان يحاول فعلاً أن يتجنب الدخول في معركة مع اسرائيل، في وقت يشعر فيه أن مصر غير قادرة أو مهيأة لهذه الحرب، كما أن مصر غير مطالبة بأن تحارب وحدها دفاعاً عن العرب. ومن هنا ربما كان لجوء عبد الناصر الى مؤتمرات القمة هروباً من تحمل المسؤولية منفرداً، ولكنه في الوقت نفسه يمارس الفهم القومي للمعركة في فلسطين باعتبار أن العرب مسؤولون مسؤولية جماعية. وقد شهد مؤتمر القمة الثاني توتراً ملحوظاً وعملية احراج وتوريط بين مصر وسوريا، حيث حاول الرئيس السوري آنذاك امين الحافظ أن يحرج عبد الناصر عندما أعلن الأول أن سوريا مستعدة للدخول في الحرب مع اسرائيل مباشرة، ولم يكن أمام عبد الناصر الا أن يعلن أن مصر لن تتوانى عن دخول الحرب إن حدثت[21].

إذاً، مع فشل المراهنة على مؤتمرات القمة والتضامن العربي، طرح البعثيون مفهوماً جديداً سموه (لقاء الثورات) والوحدة العسكرية، والذي يعني أن إنجاز قوى التحرر العربية انتصارات قطرية في أماكن وجودها في الوطن العربي، حيث تسيطر على السلطة، سيسهل عملية الالتقاء والتحاور بين هذه الأنظمة الثورية في مواجهة الأنظمة الرجعية والمعادية للمسيرة الوحدوية، كما أن هذا اللقاء سيسهل خلق قوة عسكرية عربية تحيط بإسرائيل. ويلاحظ أن البعثيين في طرحهم هذا تقاربوا مع طرح عبد الناصر لسياسة (وحدة الهدف) والتي جاءت في الفترة نفسها تقريباً.

وحول هذا التصور الجديد للوحدة العربية في علاقتها بالتحرير وبالمعركة على أرض فلسطين قال حزب البعث: «إن المطلوب وحدة الجيوش لمواجهة وحدة المعسكر المعادي المتربص بنا، والطريق الى ذلك هو التقاء الثورات ووضع استراتيجية مشتركة لمواجهة الواقع العربي ومواجهة المعسكر الصهيوني الاستعماري. ومن شأن ذلك كله أن يقيم كسارة البندق حول «اسرائيل»، أو ما يسمى بالاصطلاحات العسكرية كماشة حربية لاحباط ارتكاز الاستراتيجية الاسرائيلية الأولى وهي استراتيجية استفراد الجبهات العربية»[22].

---

(١٩) بدأت اسرائيل بالتخطيط منذ بداية الستينات بتحويل مجرى نهر الأردن واستقلال مياهه داخل اسرائيل، وبذلك تحرم العرب من الاستفادة من هذه المياه ونظراً الى أن نهر الأردن يستمد جزءاً أساسياً من مياهه من نهري الليطاني وبانياس اللذين يمران في سوريا ولبنان، ولما كان العرب غير قادرين على منع اسرائيل بالقوة من تحويل نهر الأردن، فقد قرروا تحويل نهري الليطاني، وبانياس، وبالفعل بدأت أشغال التحويل إلا أن القوات الصهيونية هاجمت مشاريع التحويل وحطمت المعدات، وبذلك توقفت المشاريع وتوقف الحديث في الموضوع.

(٢٠) الكيالي، المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٢١) كزافييه بارون، الفلسطينيون شعباً، ترجمة عبدالله اسكندر (بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٨)، ص ٧٦.

(٢٢) عبد الوهاب الكيالي، المقاومة الفلسطينية والنضال العربي: ١٩٦٩ - ١٩٧٣، البعث والقضية الفلسطينية، ٣ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ٨٠.

في تلك الفترة ـ ١٩٦٥ ـ كانت حركة التحرر الوطني الفلسطيني «فتح» قد باشرت عملياتها المسلحة داخل الأرض المحتلة، ضمن استراتيجية حرب التحرير الشعبية، متجاوزة كل المفاهيم القومية المطروحة في الساحة العربية ومتحدية السياسة الرسمية العربية التي كانت تدور حول نفسها بعد فشل مؤتمرات القمة العربية. وكان انطلاق العمل الفدائي فرصة انتهزها حزب البعث العربي الاشتراكي، ليرد من ناحية، على التخوفات التي كان يبديها جمال عبد الناصر من الصدام مع العدو، وليظهر ان الصدام ممكن وأن سياسة عبد الناصر القائمة على الانتظار سياسة فاشلة. ومن ناحية أخرى، وجد البعثيون في العمل الفدائي مخرجاً من المأزق الفكري الذي يمرون فيه وخصوصاً حول كيفية محافظة الحزب على مبادئه وقيمه القومية الوحدوية، وفي الوقت نفسه عمل شيء ما من أجل فلسطين لا يورطهم في حرب تزعزع مكانتهم بين الجماهير، فكل التنظيرات الفكرية حول الوحدة العربية والتضامن العربي وحشد الجيوش ولقاء الثورات... الخ، لم تستطع أن تقنع الجماهير العربية بأن هناك عملاً جدياً من أجل فلسطين. وبتبني البعث للعمل الفدائي الذي مارسه الفلسطينيون، استطاع البعثيون أن يظهروا أمام جماهيرهم بمظهر الحريص على القضية الفلسطينية والمندفع لتحرير فلسطين، دون أن يضطر الحزب الى التخلي عن منطلقاته القومية أو يبحث عن تحويرات ومفاهيم جديدة تخرجه من مأزقه الفكري والايديولوجي.

وهكذا قرر البعثيون دعم استراتيجية الكفاح المسلح، ودعوا الى «أن تخطو خطوة جديدة هي الدعوة الى الثورة المسلحة أو قل الاقتحام المسلح لتحرير فلسطين من قبل شعبها المشرد»[٢٣].

وقد يتساءل المرء هنا، هل أن الاقتحام المسلح سيكون من قبل الفلسطينيين فقط؟ وأين الجماهير الشعبية، وأين المسؤولية العربية القومية عن تحرير فلسطين؟

هذا ما سنبينه بالتفصيل عند بحث موقف البعثيين من الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، المهم هنا أن مصطلح الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية داخل القاموس السياسي والفكري للبعث، مقترن بفكرهم الوحدوي، وسابق في الأهمية أحياناً على الوحدة العربية ـ فكرياً ـ وبدأ البعثيون في الحديث عن الوحدة العربية ذات المضمون المسلح والمقاتل، والوحدة لم تعد قابلة للتحقيق الا في ساحة المعركة، لأن (طريق الوحدة يمر بفلسطين)، إنها وحدة الجماهير المسلحة المقاتلة، وليست وحدة الأنظمة والحكومات (فالوحدة الفوقية غير الوحدة الثورية)، وهذه الأخيرة لن تتحقق الا اذا خاضت الجماهير العربية معركة تحرير فلسطين بقوة جماهيرية قومية موحدة، واختفى بذلك المفهوم المثالي الروحي للوحدة العربية الذي استمر البعثيون ينظرون اليه طويلاً، لأن «كل وحدة اللغة والأرض والتاريخ وكل ثورية الأنظمة القطرية وتقدميتها لن يفيدنا إذا انصرفنا عن المعركة القومية الكبرى في تحقيق وحدتنا»[٢٤].

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٢٤) البعث والقضية الفلسطينية، ج ٣، ص ١٦٧.

ثانياً: تصور حركة القوميين العرب لمنهجية حل الصراع

اتفقت حركة القوميين العرب في التصور العام لمنهجية حل الصراع مع حزب البعث، ذلك أن الحركة رأت أن تحرير فلسطين لا يتم إلا بالوحدة العربية، إلا أنها تميزت بمواقفها المتشددة لكيفية حل الصراع، وذلك برفعها لشعار «الثأر» من اليهود. وهي بذلك عبرت عن مواقف متطرفة في مراحلها الأولى. كما أن «الحركة» ونظراً الى خصوصية نشأتها، ربطت كل مفاهيمها الفكرية ومنطلقاتها الايديولوجية بالعمل من أجل فلسطين. ومن هنا غابت المضامين الاجتماعية والسياسية للوحدة العربية، ولم تر «الحركة» في الوحدة الا جانبها المعبر عن القوة اللازمة «للثأر» من اليهود.

لقد ارتأت «الحركة» ان حل الصراع مع العدو الصهيوني لا يتم إلا بأخذ «الثأر»، والثأر لا يكون الا بالقوة، والقوة لا تتحقق الا بالوحدة العربية. ولكن اي وحدة؟ لم تعر «الحركة» هذا الأمر أهمية تذكر في مرحلتها القومية الأولى، فالمهم أن توجد القوة العربية ويتوحد العرب، سواء أكانت وحدة أنظمة أم وحدة جماهير. ومن هنا انساقت حركة القوميين العرب في انتقادها لمن يبحثون أو يشترطون شكلاً محدداً أو مضموناً اجتماعياً للوحدة العربية، الا أن «الحركة» وبفعل تحالفها مع عبد الناصر تراجعت عن تصوراتها السابقة للوحدة والثأر، ودخلت مرحلة جديدة وهي مرحلة التحول الاشتراكي، والتي من خلالها امتلكت تصوراً جديداً لمنهجية حل الصراع جعلها قريبة من بقية فصائل الحركة القومية العربية.

١ ـ المرحلة الأولى

أيدت الحركة كل مشاريع الوحدة العربية التي وجدت على الساحة العربية، دون أن تبحث الحركة في محتوى ومضمون دولة الوحدة، وهي في هذا اتفقت مع حزب البعث في المرحلة نفسها، الا أنها كانت دائماً تربط بين الوحدة وبين القوة اللازمة لتحرير فلسطين. ولغياب تصور فكري متكامل عند «الحركة» آنذاك، فإنها أيدت مشاريع وحدوية مشبوهة، فباركت وحدة الأردن والعراق في الخمسينات، وجهدت في ايجاد الحجج والمبررات لدعم موقفها هذا، وحثت الأطراف العربية الأخرى على دعم هذه الوحدة. وكان مبرر «الحركة» في هذا أن الأردن له حدود مع فلسطين، والعراق يملك القوة العسكرية الفعالة لحشد الجيوش على حدود فلسطين والقضاء على اليهود[٢٥].

وفي عام ١٩٥٧ وبمناسبة الغاء الاتفاقية البريطانية ـ الأردنية، والتي كان لحركة القوميين العرب دور في تحريك المعارضة الشعبية ضد المعاهدة، تبنت «الحركة» الدعوة لوحدة سوريا والاردن في وقت كان فيه هذا الأخير يقمع الجماهير الثائرة، ويجهض محاولات التغيير السياسي والاجتماعي. ومع ذلك، فإن «الحركة» لم يكن يعنيها إلا أن توجد الوحدة، وكأن الوحدة تأتي بقرار فوقي. فقد رأت «الحركة»

---

(٢٥) الثأر (ناطقة باسم هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل والتي أصبح العديد منها في حركة القوميين العرب)، ١٩٥٤/٢/٢.

بكل بساطة أن «ملك الأردن عربي صرح بأنه ملك للعروبة، وأنه مخلص لوحدتها، ورئيس سورية عربي صرح بأنه ملك للعروبة، وأنه مخلص لوحدتها، وكلاهما منزه عن الأنانية، فلا ملك الأردن يقبل أن يكون احتفاظه بعرشه عقبة في وجه توحيد الأردن مع سورية ولا رئيس سورية يقبل بأن يكون احتفاظه بكرسيه عقبة في توحيد سورية مع الأردن»[٢٦].

وضمن هذا السياق في تحليل حركة القوميين العرب، انتقدت بشدة معاداة مصر والعربية السعودية لوحدة سوريا والاردن والعراق واعتبرت أن العداوة التي تبديها هذه البلدان ـ أي مصر والسعودية ـ لدولة الوحدة أكثر من العداوة التي تبديها لاسرائيل، ورأت «الحركة» في وحدة سوريا والأردن والعراق نواة الوحدة العربية الشاملة، وقاعدة من خلالها تفرض الوحدة على البلدان العربية الأخرى ولو بالقوة، وبعد ذلك تبدأ عملية تحديث الجيش والسياسة والاقتصاد من أجل هزيمة اسرائيل[٢٧].

ومما يذكر هنا أن حركة القوميين العرب كانت تنظر بريبة الى ثورة ٢٣ يوليو في مصر، لغياب التوجهات القومية الوحدوية لدى قادة الثورة في سنواتها الأولى، بل إن «الحركة» انتقدت النظام القائم في مصر وخصوصاً بعد توقيعه لاتفاقية الجلاء مع الانكليز عام ١٩٥٤، واعتبرت هذا العمل خيانة للأمة العربية لأن الاتفاقية تسمح لبريطانيا بالعودة الى مصر في حالات خاصة. وتعززت شكوك حركة القوميين العرب تجاه قادة الثورة المصرية بعد قيامهم بحل الأحزاب السياسية وتشكيل منظمة تابعة مباشرة للنظام (هيئة التحرير) بدلاً من الأحزاب السياسية، وعندما صرح عبد الناصر بأنه سيعود الى النظام البرلماني في نهاية عام ١٩٥٥، علقت صحيفة الرأي قائلة بأنه غالباً ما سمعنا من الشيشكلي وعوداً شبيهة بذلك دون أن ينفذ شيئاً منها، واعتبرت أن النظام العسكري في مصر لا يختلف كثيراً عن نظام الشيشكلي[٢٨].

مع التحول الذي طرأ على سياسة ثورة ٢٣ يوليو وتبني عبد الناصر لقضايا النضال القومي التحرري، وضعت حركة القوميين العرب، وكما هو الحال لبقية القوميين العرب، نفسها في خدمة عبد الناصر وتبنت سياسته الوحدوية القومية، وتخلت عن نظرتها السابقة لمركزية وحدة سوريا والعراق والأردن وأصبحت وحدة مصر وسوريا هي الأساس والمنطلق لأي عمل وحدوي. ورأت حركة القوميين العرب في دولة الوحدة الجديدة، تجسيداً للآمال العربية وطموحاتها نحو الوحدة[٢٩]. واعتبرت «الحركة» نفسها جهازاً تابعاً لعبد الناصر وسياسته الوحدوية.

امتازت المرحلة القومية المتطرفة عند حركة القوميين العرب بالالحاح الشديد على قضية الوحدة العربية، ولم تحاول «الحركة» البحث في قضايا نضالية عربية أخرى، حيث رأت في الوحدة العربية

---

(٢٦) الرأي، ١٩٥٧/٢/١٨.

(٢٧) Walid Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and His Comrades from Nationalism to Marxism* (London: Charles Knight Co., Ltd; New York: St. Martins', 1975), p. 63.

(٢٨) الرأي، ١٩٥٥/٥/٢٢.

(٢٩) Kazziha, Ibid., p. 659.

حلاً لجميع مشاكل الأمة العربية، هذا الالحاح من «الحركة» على قضية الوحدة العربية، دفعها ـ كما رأينا ـ الى انتهاج ممارسات سياسية وحدوية رومانطيقية وضبابية، بحيث التصقت بها شعارات مميزة مثل (الوحدة بأي ثمن)، و(الوحدة أولاً والوحدة آخراً)، و(الوحدة طريق التحرير ومفتاح لكل المعضلات التي يواجهها المجتمع العربي)... الخ. هذا التقديس للوحدة «جعل «الحركة» عاجزة عن رؤية شعار الوحدة في سياقه التاريخي الصحيح، وبمضامينه الطبقية والتقدمية المتصلة بمجمل الصراعات التي كانت حركة التحرر الوطني العربية تخوضها ضد تحالف الاستعمار والاقطاع والبرجوازية الكومبرادورية»[٣٠].

إلا أن أهم ما تميزت به حركة القوميين العرب عن بقية فصائل الحركة القومية العربية، في تلك المرحلة، هو ربطها الوحدة العربية بالقوة والثأر وغياب أي مضامين للوحدة غير دلالتها المعبرة عن القوة، فكانت ترى «في وحدتنا قوتنا وفي قوتنا ثأرنا، وفي ثأرنا حل لجميع مشاكل النازحين»[٣١]. واعتبرت «الحركة» أن الوحدة العربية هي المقياس لانتاجية النضال العربي عامة، بحيث يدور نضال التحرير والثأر في نطاق نضال الوحدة، هذه الوحدة التي لا تعتبر تحقيقاً للطموح العربي القومي وتجسيداً لوحدة الأمة العربية فحسب، ولكنها مسمار في نعش اسرائيل وتقريب للغد المشرق يوم استعادة فلسطين... يوم الثأر[٣٢].

ولكن قد يتساءل المرء هل ان دولة الوحدة، ستحرر فلسطين؟ وما الذي يضمن أن دولة الوحدة ستضع ضمن استراتيجيتها وأولوياتها النضالية تحرير فلسطين؟

لقد ابتعدت حركة القوميين العرب، وكما هو الحال بالنسبة الى فصائل الحركة القومية العربية في مراحلها الأولى، ابتعدت عن الموضوعية في تأكيدها المطلق على اعتبار أن أي شكل من أشكال الوحدة يعني القوة الكفيلة بتحرير فلسطين من منطلق أن «ايجاد القوة العسكرية التي تكفل لنا النصر الأكيد في معركة حياة أو فناء نخوضها ضد الغزو اليهودي وأعوانه المستعمرين لا يتأتى بغير الوحدة»[٣٣]. ذلك أن الحكم على فاعلية وثورية أي وحدة مرتبط بالمقاصد السياسية والتوجهات الفكرية عند أطراف الوحدة، ومرتبط بمدى الايمان بالوحدة العربية، وبالقوى الفاعلة المحركة للقصد الوحدوي.

إن هناك فرقاً كبيراً بين وحدة تصنعها الجماهير العربية المتضررة من واقع التجزئة والمؤمنة بالوحدة العربية، وبين وحدة الأنظمة من غير ايمان بالوحدة، ولكن لتركب موجة الحركة الوحدوية، ولتمنح نفسها من خلال رفعها لبيارق الوحدة الشرعية التي تفتقدها، ولتعزز من سيطرتها وتحكمها في رقاب الجماهير. بل ان هذه الأنظمة تتظاهر بالسعي الى الوحدة، ولكنها في الواقع لا تؤمن بها ولا تريد وحدة عربية حقيقية، لأن منطق الأمور يؤكد بأن المنتفع من وضع اجتماعي ما لا يثور على هذا الوضع، بل يتشبث به ويعزز ركائزه ويدافع عن استمراريته، وأنظمة التجزئة العربية والفئات

---

(٣٠) محسن ابراهيم، لماذا.. منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ حركة القوميين العرب من الفاشية الى الناصرية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٢١.
(٣١) الرأي، ١٩٥٤/٣/٢٥.
(٣٢) الثأر، ١٩٥٨/٢/٢٠.
(٣٣) الثأر، ١٩٥٦/١١/٢.

المرتبطة بها، متنفعة بواقع التجزئة، بل انها تستمد وجودها من هذا الواقع. فكيف يعقل بعد هذا أن ننتظر من هذه الأنظمة أن تحقق الوحدة، وبالأحرى أن تحرر فلسطين؟

وكان من المنطقي بالنسبة الى فكر يّتعامل بمفاهيم الثأر والقوة المجردة، أن يرفض كل حديث عن السلام أو التفاوض، «لأن اسرائيل عندما قامت لم تستشر هيئة الأمم المتحدة، لقد حاربت بقوة السلاح، ونحن اذا اردنا لاسرائيل الفناء فما لنا غير قوة السلاح غير معركة الدم والحديد والثأر»[٣٤]. هذا التطرف اللفظي عند «الحركة» وتمجيدها للعنف، كان سبباً في اطلاق اسماء عليها مثل (جماعة الحديد والنار) و (جماعة الثأر)[٣٥]، إلا أنه في عام ١٩٥٧ أثار محسن ابراهيم ـ احد قادة الحركة ـ الجدل حول الجدوى من رفع شعار «الثأر» ومدى ملاءمته لمرحلة النضال القومي الثوري في ظل تحالف «الحركة» مع الناصرية. وعليه تم استبدال شعار «الثأر» «بشعار» «استرداد فلسطين» الذي تم تجاوزه أيضاً مع التحول الذي شهدته صفوف حركة القوميين العرب في ظل التحالف مع عبد الناصر.

٢ ـ المرحلة الثانية

ابتداء من نهاية الخمسينات حدثت تحولات في تصور الحركة للوحدة العربية وعلاقتها بتحرير فلسطين. حقيقة ان حركة القوميين العرب في تلك الفترة وحتى حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، استمرت محافظة على منطلقاتها القومية الوحدوية، إلا أن مفهومها للوحدة العربية، ومضمون دولة الوحدة طرأت عليها تبدلات مهمة. وكانت الحركة في تحولها هذا متأثرة بتحالفها مع الحركة الناصرية، ومنساقة للضغوط التي بدأت تمارسها عليها القطاعات الشابة من الأعضاء الذين ولجوا صفوفها في سنواتها الأخيرة، المتأثرين بدورهم بالفكر الاشتراكي القومي عند عبد الناصر وبمجمل المفاهيم الاشتراكية التي أفرزتها حركة التحرر العربية.

وعليه، فقد تخلت حركة القوميين العرب عن مواقفها المعروفة حول الوحدة والتحرير، وأصبحت لا تختلف في تصوراتها عن بقية فصائل الحركة القومية العربية ـ البعث والحركة الناصرية ـ وكان أهم المستجدات التي طرأت على تصورات الحركة نبذها لمرحلية النضال والتي طبعت فكرها في سنواتها الأولى، فلم يعد النضال العربي ينقسم الى مرحلة أولى تنصب على قضايا الوحدة والتحرر والثأر، ومرحلة ثانية ومؤجلة مهمتها معالجة القضايا الاجتماعية، بل رأت الحركة أن النضال العربي كل واحد لا يتجزأ، لا يمكن فيه الفصل بين النضال السياسي والنضال الاجتماعي، ولم تعد الوحدة العربية في تصور الحركة مرتبطة بمفهوم القوة المطلقة وبدلالتها السياسية المحضة، بل انها «بدأت تتجاوز هذا الفهم لترتبط بآثار اجتماعية كبيرة ومعان حياتية عميقة.. وهكذا بدأت حركة الوحدة تتخطى النطاق السياسي لتحتوي الانقلاب الاقتصادي والاجتماعي الشامل»[٣٦].

لقد ربطت حركة القوميين العرب نفسها كتنظيم وايديولوجية بالحركة الناصرية، وأصبحت

---

(٣٤) الثأر، ١٩٥٧/١٢/٥.

(٣٥) Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World*, p. 65.

(٣٦) الحرية، ١٩٦١/٢/٢٠.

الناصرية بالنسبة اليها تجسد كل الطموحات العربية وكل التحولات الثورية في الوطن العربي، واعتبرت «الحركة» أن الناصرية تمثل المجرى الثوري الوحيد المؤهل لقيادة الحركة الثورية العربية وحركة اليسار العربي، وكل عمل متعاكس مع الناصرية مهما تسربل بشعارات ثوروية ويساروية، فإنه سيبقى عملاً سطحياً، مصيره السقوط في شرك الثورة المضادة أو الضمور والابتعاد عن حركة الجماهير، مما يؤدي بدوره الى انهياره الكامل[٣٧].

وكان لا بد لحركة القوميين العرب أن تتأثر أيضاً بتصورات عبد الناصر للوحدة، والذي اضطر تحت وطأة نكسة الانفصال عام ١٩٦١ أن يقبل بشكل أدنى من أشكال الوحدة، ومن هنا بدأت «الحركة» تتراجع عن تشبثها السابق بالوحدة العربية الكاملة، وأصبحت تبحث عن صيغ جديدة للعمل العربي ضمن واقع التجزئة، ومن هنا أيدت «الحركة» سياسة «وحدة الصف» التي طرحها عبد الناصر، واعتبرت أن هذه الصيغة من التضامن العربي (ستقيم مظلة سياسية جديدة فوق الوطن العربي) مما سيترتب عليه: «تجميع الوضع العربي بكل تناقضاته الحتمية لتشكيله في جبهة تتصدى لخطر اسرائيل النامي عبر مشاريعها التوسعية»[٣٨].

لقد كانت السمة المميزة في هذه المرحلة ـ بداية الستينات ـ هو اتفاق القوميين العرب جميعاً على أن التهديدات الصهيونية وواقع التناحر العربي والتناقض بين أنظمته تحتم ايجاد عمل عربي ما وضمن أي صورة من صور التعاون للرد على التهديد الصهيوني. ومن هنا كان التراجع الذي يلاحظ في فكر الحركة القومية العربية عن أولوية ومركزية الوحدة العربية التامة، والقبول بأي نوع من التنسيق.

اذاً، وكما هو الحال بالنسبة الى حزب البعث العربي الاشتراكي، بدأ فكر حركة القوميين العرب وأدبياتها تفرز مصطلحات جديدة وصوراً جديدة للوحدة العربية، تقرن ما بين القوة وتحرير فلسطين وبين العمل العربي المشترك. فطرحت في هذا السياق الوحدة العسكرية واعتبرت حركة القوميين العرب أن سبل الإعداد الحقيقي للمعركة مع العدو لم تعد تحقيق الوحدة العربية الشاملة، بل «حشد القوى العسكرية والبشرية في كل قطر عربي، ووحدة عسكرية نواجه من خلالها العدو كتلة متراصة بقيادة واحدة وتخطيط واحد»[٣٩].

إلا أن الشيء الأساسي والخطير في الفكر القومي العربي عموماً في مرحلة التراجع الوحدوي هذه، هو المهمة التي اصبحت توكل الى دولة الوحدة المنشودة، أو لأي شكل من أشكال التضامن العربي، حيث يلاحظ أن هذا الدور لم يعد تحرير فلسطين، أو الثأر من اليهود، أو إرجاع حقوق الشعب الفلسطيني كما كان سابقاً، بل اقتصر دور الوحدة على ممارسة ضغط عسكري على اسرائيل لردعها عن أي عمل عدواني جديد، وبالتحديد منعها من تحويل مجرى نهر الأردن وردعها عن التحرش بحركة التحرر العربية وقلعتها الثورية مصر الناصرية وحماية المنجزات التي حققها عبد

---

(٣٧) الحرية، ١٩٦٤/١١/٢٠.
(٣٨) الحرية، ١٩٦٤/٢/٣.
(٣٩) الحرية، ١٩٦١/٦/١٩.

الناصر. أما معركة تحرير فلسطين فهي معركة مؤجلة وتابعة للمعركة الاجتماعية الاشتراكية الثورية لحركة التحرر العربي. وفي هذا، ترى حركة القوميين العرب «ان فهمنا لقضية استرداد فلسطين كهدف استراتيجي يرتبط نضجه بمدى التقدم الذي تحرزه استراتيجية الثورة في الوطن العربي»[٤٠].

ولكن ما هي استراتيجية الثورة العربية؟ وما محتواها وما مضمونها؟

من الواضح أن حركة القوميين العرب كانت تقصد بذلك سياسة عبد الناصر واستراتيجيته العربية، وكانت الاستراتيجية الثورية آنذاك تبحث عن مخرج لها من أزمتها، بمحاولة الاتفاق على حد أدنى من الاتفاق في مؤتمرات القمة. ومن هنا، تخلت حركة القوميين العرب عن نظرتها السابقة لجامعة الدول العربية، وللأنظمة العربية المحافظة، الذين اعتبرتهم مهندسي سياسة الهزيمة عام ١٩٤٨، ودعمت سياسة مؤتمرات القمة العربية، لا لشيء الا لأن عبد الناصر هو الداعي الى هذه المؤتمرات والمتبني لها، وعليه اعتبرت «الحركة» «ان مؤتمر القمة ١٩٦٤ انعقد هذه المرة في ظل قوة عربية ثورية استطاعت أن تثبت وجودها، وهي تشكل في إمكانياتها وفي رأيها الأصيل في أي مخطط فلسطيني جدي، هذه القوة العربية الثورية هي التي دعت للمؤتمر وكانت محوره. وفي ظل وجودها وإمكانياتها انعقد المؤتمر، ومهما تكن طبيعة قرارات المؤتمر فإن هذه القوة الثورية هي التي تشكل مصدر الحماية الأولى لتلك القرارات، وبإمكانياتها في الأساس سوف يجري تنفيذ قرارات المؤتمر»[٤١].

لم تتح التطورات الدراماتيكية التي شهدتها صفوف «الحركة»، سواء على المستوى الفكري أم التنظيمي، الفرصة أمام القوميين العرب للثبات على موقف فكري ثابت وواضح، ويبدو أن مرحلة التحول الاشتراكي والتحالف الناصري لم تكن إلا خطوة انتقالية نحو الماركسية وتبني مقولة الصراع الطبقي، حيث كانت هزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ بمثابة صدمة عنيفة لحركة القوميين العرب زعزعت كثيراً من القيم والمفاهيم التي تبنتها سابقاً، ودفعت بها الى التحول من الفكر القومي الشمولي الى التبني المطلق والنهائي للمبادىء الماركسية اللينينية، بحيث أصبحت «الحركة» تولي قضايا التحول الاجتماعي اهتماماً أكبر، ولم تعد تنظر الى الأمة العربية كأمة واحدة متحدة، بل أصبحت الأمة العربية بالنسبة اليها عبارة عن معسكرات متطاحنة وقوى متناقضة وطبقات متصارعة. ومن هنا، فإن معركة فلسطين لن يكتب لها النجاح الا اذا انتصر العرب في معركتهم الاجتماعية والسياسية ضد الأنظمة الرجعية والطبقات المتحالفة معها. فهذه المعركة «تفقد القدرة على النظر فيها ما لم تكن مرتكزة في خطوطها وقواعدها الخلفية على حرب شاملة ومستمرة على امتداد الأرض العربية مع الاستعمار الجديد ممثلاً بأمريكا ومع الأنظمة والطبقات الرجعية المتحالفة معه والتي تشكل في النهاية عوامل مضادة للتحرك العربي نحو ردع اسرائيل وتحرير فلسطين»[٤٢].

ومن المعلوم أنه منذ عام ١٩٦٧ بدأت صفوف حركة القوميين العرب تعرف انشقاقات تنظيمية أدت في النهاية الى وضع حد لوجود الحركة التنظيمي في عام ١٩٦٩.

---

(٤٠) الحرية، ٢٧/١/١٩٦٤.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) حركة القوميين العرب، «الثورة العربية أمام معركة المصير،» التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية (القومية) للحركة، تموز/يوليو ١٩٦٧، ص ١٧.

ثالثاً: تصور عبد الناصر لمنهجية حل الصراع

إن الحركة الناصرية ارتبطت بشخص الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ـ كما ذكرنا سابقاً ـ وكانت تمثل مواقف وسياسات تمليها تطورات الأحداث، وصيرورة التطورات التي تعرفها السياسة المصرية. ومن هنا كان الخلاف في المنهاج وفي التصورات بين عبد الناصر وبين فصائل الحركة القومية العربية. حقيقة أن عبد الناصر كان ينظر مبدئياً الى الصراع ومنهجية حله من منطلق قومي. ومن هنا كان إلحاحه على قضية الوحدة العربية بصورها المتباينة، الا أن الدور الذي اعطي للوحدة العربية، لم يكن هو الدور نفسه الذي كانت تنظر اليه الحركة القومية العربية الحزبية، والوحدة إن كانت تمثل القوة، فإن عبد الناصر كان يعطي للقوة مفاهيم متعددة آخرها المفهوم المرتبط بالقوة المسلحة.

إن تناولنا لتصورات الناصرية بمنهجية حل الصراع بشيء من التفصيل يمليه علينا كون مصر الناصرية مثلت نموذجاً لأنظمة الحكم القومية الوحدوية، وبالتالي، اظهرت لنا الحدود التي يمكن أن تقف عندها الحركة القومية العربية عند وصولها الى السلطة، والتجاذب ما بين الاقليمية والقومية الذي يميز هذه الأنظمة القومية، وحدود فهمها لقومية المعركة والتزامها بقضية الشعب الفلسطيني.

لقد مارست اعتبارات وعوامل عدة دوراً في تحديد تصور عبد الناصر لمنهجية حل الصراع ويمكننا حصرها بما يلي:

أولاً: ادراك عبد الناصر لقوة اسرائيل العسكرية وقوة تحالفاتها الخارجية مع المعسكر الامبريالي والحركة الصهيونية العالمية، وهو الأمر الذي كان يذكره عبد الناصر دائماً ويلح عليه.

ثانياً: إدراك عبد الناصر وتيقنه من حدود القوة العربية العسكرية والاقتصادية، والحالة التي يمر بها الشعب العربي ـ من انقسام وتنافر ـ وعدم الجدية الرسمية العربية في الالتزام بتحرير فلسطين.

ثالثاً: تجربة عبد الناصر خلال معركة فلسطين عام ١٩٤٨. والنتائج التي أدت اليها. ومن هذه النتائج وصوله الى السلطة. فقد علمته هزيمة عام ١٩٤٨ أن الدخول في معركة دون الاستعداد الكامل لها ودون ضمان حد أدنى من شروط النصر، لا يعني خسارة جولة عسكرية، بل قد تسقط حكومات وتطيح بأنظمة. ومن هنا كان تخوفه من المعركة والحاحه على الاعداد الكامل لها.

رابعاً: تصوره لخصوصية المشكل الفلسطيني على المستوى الدولي، وطبيعة التحالفات الدولية والشرعية التي تحظى بها اسرائيل في الأمم المتحدة ولدى دول العالم الغربي وحتى دول العالم الثالث، والتزام عبد الناصر بالشرعية الدولية والقانون الدولي العام الذي بمقتضاه يعتبر أي هجوم على اسرائيل بمثابة العدوان. وظهر دور هذا العامل بصورة جلية في حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، حيث رفض عبد الناصر أن يكون هو البادىء بالضربة الأولى على الرغم من تأكده من أن اسرائيل تستعد لتوجيه ضربة قاصمة للقوات العربية، بل انه حدد موعد هذه الضربة خلال ساعات.

طرحت الناصرية عدة تصورات لكيفية التعامل مع العدو، وفي كل هذه التصورات كانت

القوة العسكرية مجرد أداة ضغط توظف في خدمة الاستراتيجية الأساسية وهي استراتيجية المفاوضات والحل السلمي. أما المعركة الأساسية معركة التحرير، فكانت معركة مؤجلة، ومن هنا، كان عبد الناصر يتحاشى كل محاولات الاستفزاز التي كانت تفتعلها اسرائيل ضد القوات المصرية. وقد تلقى عبد الناصر أكثر من مرة رسائل من قائد جيشه يطلعه فيها على الاعتداءات الصهيونية على الحدود المصرية، إلا أنه في كل مرة كان يرد على قائد جيشه بأن لا يهاجم، ذلك أنه كان يخشى أي تورط في الحرب دون استعداد كامل[٤٣].

ويذكر جورج فوشيه، أن أحد الصحفيين حاول أن ينتزع موقفاً من عبد الناصر تجاه اسرائيل، الا أنه رد قائلاً ان السياسة العدوانية لا تتفق مطلقاً مع الروح البناءة التي تعمل الحكومة المصرية بوحيها[٤٤].

ولكن هل كانت تصورات عبد الناصر للتعامل مع اسرائيل آنذاك تخضع لاستراتيجية واضحة أم كانت تعبر عن ردود فعل مؤقتة ومتغيرة؟

في الواقع، أن الكثير من الغموض والالتباس شاب تصورات عبد الناصر وتعامله مع العدو الصهيوني. والأرجح أن عبد الناصر كان يحدد سياساته حسب تطور الأوضاع، أي أن صفته كزعيم سياسي كانت غالبة على صفته كمفكر قومي يمتلك رؤية فكرية شمولية مسبقة، فكان يجاري الأحداث ويتكيف معها في الوقت الذي يصنع فيه الحدث. ومن هنا، فإنه يلاحظ أنه على الرغم من إقرار عبد الناصر بالطبيعة العدوانية لاسرائيل، فإنه كان مستعداً للاعتراف بوجودها كأمر واقع والتفاوض معها.

ويذكر محمد حسنين هيكل أن عبد الناصر كان مطلعاً على نيات اسرائيل العسكرية وان الاستعداد للمواجهة كان شاغل عبد الناصر، لأنه ادرك منذ اللحظة الأولى أن اسرائيل لن تتركه يحدث معدلات النمو الاجتماعية والاقتصادية. وكان يردد في استمرار انه لن يسعى الى المواجهة، ولكن يجب أن يكون مستعداً لها لأنه لا يقبل أن يتحول شعب مصر الى لاجئين[٤٥].

اذاً، كان عبد الناصر يقر بالطبيعة العدوانية لاسرائيل ويستعد للمعركة معها، الا أن مفهومه للحرب كان يقتصر على الحرب الدفاعية، فهو سيحارب لكي لا يتحول شعب مصر الى لاجئين. وقد تعزز هذا الموقف في تصريحات عبد الناصر المتكررة حول استعداده للحل السلمي ضمن قرارات الأمم المتحدة، التي ـ كما هو معلوم ـ تقر بوجود اسرائيل.

فعلى اثر الغارة الاسرائيلية على غزة عام ١٩٥٥، اقترح جمال عبد الناصر أن تنسحب قوات

---

(٤٣) ولتن وين، ناصر العرب (بيروت: منشورات المكتب التجاري، ١٩٥٩)، ص ٧٦.

(٤٤) جورج فوشية، عبد الناصر في طريق الوحدة والبناء (بيروت: منشورات المكتب التجاري، ١٩٦١)، ص ٦١.

(٤٥) فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر، حوار مع محمد حسنين هيكل، ط ٢ (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ٨٢.

الطرفين لمسافة ٥٠٠ متر(؟) عن الحدود مما يجعل مسافة ١٠٠٠ م منطقة عازلة، فرفضت اسرائيل ذلك.

وفي مقابلة له مع ويلتون وين مدير مكتب وكالة الاسوشيتد برس عام ١٩٥٩، أكد عبد الناصر استعداده للسلام مع اسرائيل على أساس مقررات الأمم المتحدة، التي تقر بوجود دولتين: يهودية وعربية، ولكن عبد الناصر اشترط أن تقبل اسرائيل بتنفيذ مقررات الأمم المتحدة(٤٦). بل كان عبد الناصر أكثر وضوحاً وصراحة عندما أعلن لوفد من فلسطينيي قطاع غزة، عام ١٩٦٢ أنه لا يملك خطة لتحرير فلسطين.

نستنتج من هذا، أن حديث عبد الناصر المتواصل عن القوة والمواجهة كان مرتبطاً بالحرب الدفاعية دفاعاً عن مصر وعن تجربة مصر التحررية، هذه التجربة التحررية التي حفزت الجماهير العربية وأيقظت شعورها القومي وأحيت الأمل في النفوس، حيث كان أي انتصار يحققه عبد الناصر تعتبره الجماهير العربية انتصاراً لها. ويذكر جورج فوشيه في هذا الصدد أنه على أثر عقد مصر لصفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، عمت الوطن العربي موجة من الفرح والاغتباط وعلقت صور عبد الناصر على الجدران في كل البيوت العربية، في عمان ودمشق وبيروت، ورقص الفلسطينيون في الشوارع فرحاً وحماسة حيث عاودهم الأمل بالعودة الى فلسطين حتى أن أحد اللاجئين الفلسطينيين في غزة هتف قائلاً: «سنعود الى يافا في الصيف القادم»(٤٧).

الى هذا الحد كانت الانتصارات التي تحققها الثورة المصرية، داخلياً، أو في مواجهة القوى المعادية الخارجية، تثير حماس الجماهير التي كانت تربط مباشرة بين هذه الانتصارات، وبين هدف تحرير فلسطين. وقد مارس الاعلام والدعاية الرسمية دوراً في تضخيم الانتصارات وفي تضخيم مقدرة حركة التحرر العربية بقيادة عبد الناصر على تحقيق أماني الجماهير وتطلعاتها. ومن الحالات القليلة جداً، ربط عبد الناصر بين وحدة مصر وسوريا وبين تحرير فلسطين. ففي حفل توقيع اتفاق الحلف العسكري بين البلدين عام ١٩٥٥ صرح عبد الناصر قائلا: «إن مصر وسوريا المتحدتين تستطيعان تحرير العرب من الصهيونيين كما استطاعتا من قبل حماية العالم العربي من الغزاة والتتار والصليبيين»(٤٨).

إلا أنه يبدو أن مثل هذه التصريحات كانت موجهة لتستهلك محلياً ولتحميس الجماهير، لأنه سريعاً ما تم التلطيف من حدة هذه التصريحات، ففي العام نفسه ومع عقد صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥(٤٩)، أعلن عبد الناصر أن هدفه من التسلح هو الدفاع عن مصر واستقلال

---

(٤٦) فوشيه، المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٧٩..

(٤٨) خطاب للرئيس في معرض القوات المسلحة يوم ١٩٥٥/١١/٢٧. انظر أيضاً: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٦٧.

(٤٩) ذكر حينها أن صفقة الأسلحة التشيكية لمصر ضمّت ٣٠٠ طائرة مطاردة من طراز ميغ، و ٥٠ قاذفة من طراز اليوشن، ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دبابة كبيرة من طراز ستالين وكمية كبيرة من الدبابات والمصفحات المتوسطة والشاحنات والمدافع والأسلحة الخفيفة.

مصر، وأبعد كل الشكوك التي أثيرت حول الهدف من تسليح مصر، وقال عبد الناصر: «إننا لا نريد سلاحاً للعدوان. . . إننا نريد سلاحاً حتى نطمئن وحتى نشعر بالسلام وحتى لا نشعر بالتهديد»[٥٠].

وهذا يعني أن تصور عبد الناصر لمنهجية حل الصراع لم تكن تنطلق من مبدأ (إما نحن أو هم) ولم تكن المعركة معركة حياة أو موت كما كانت تصورات القوميين العرب الحزبيين في الفترة نفسها، بل كانت أقرب الى سياسة الحل السلمي. فالقوة كانت موظفة لخدمة استراتيجية الحل السلمي ولكن ضمن شروط كان يعتبرها عبد الناصر مشرفة.

مرت سياسة عبد الناصر وتصوراته لكيفية التعامل مع العدو بعدة مراحل سنوجزها فيما يلي:

١ ـ المرحلة الأولى: الحرب الفدائية ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧

على اثر الغارة الاسرائيلية على غزة عام ١٩٥٥، شعر عبد الناصر بإحراج شديد، فقد كان من أسباب قيام ثورة يوليو، الحرب في فلسطين والتخاذل والتواطؤ الرسمي العربي في هذه الحرب. وها هي الصهيونية مرة أخرى تستفز مشاعر العرب وتتحداهم في عقر دارهم، وخصوصاً أن غالبية الضحايا في الغارة كانوا من المصريين، كما أن قطاع غزة الذي وقع عليه الاعتداء يقع تحت الحكم العسكري المصري. وعليه، كان السكوت عن التحدي الاسرائيلي يعتبر تخاذلاً وخيانة.

اذاً ما العمل؟ وكيف الخروج المشرف من المأزق؟ فعبد الناصر كان يعتبر الخطر الاسرائيلي خطراً مؤجلاً، والجيش المصري كان في وضع عسكري مهترىء لا يؤهله لخوض معركة جديدة، والدول الغربية كانت تماطل في مد الجيش المصري بما يحتاجه من سلاح وعتاد، وتفرض مقابل أي سلاح شروطاً مجحفة أقلها ربط مصر بسياسة الغرب من خلال الأحلاف، وكان عبد الناصر في وضع لا يحسد عليه وخصوصاً أن الجماهير في قطاع غزة خرجت تهتف مطالبة بالسلاح والانتقام من اليهود. ولم يجد عبد الناصر مخرجاً الا باللجوء الى الحرب الفدائية داخل فلسطين المحتلة.

وفي الواقع، إن عبد الناصر لم يخلق شيئاً جديداً، بل استفاد مما هو موجود فعلاً وحاول أن يوظفه لخدمة سياسته الخاصة. فمنذ النكبة ومجموعات من الفلسطينيين تتسلل الى داخل فلسطين المحتلة لتسترد ما يمكنها من املاكها المسلوبة أو من المحاصيل الزراعية. وفي بعض الحالات كانت تصطدم مع القوات الصهيونية وتقع خسائر بين الطرفين، الا أن هذه العمليات لم تكن تخضع للتنظيم أو الأعداد المسبق أو تحدث ضمن خطة مدروسة مسبقة مرتبطة باستراتيجية واضحة. ومن هنا، أخذ عبد الناصر على مسؤوليته تحويل هذه المجموعات المتناثرة الى مجموعات مقاتلة تقوم بعمليات عسكرية وشبه عسكرية، مثل جمع المعلومات عن قوات العدو ومراكزه الحساسة، ووضع المتفجرات في منشآته العسكرية والاقتصادية، وتلغيم الطرق الاستراتيجية وغيرها من العمليات. وقد أوكل عبد الناصر مهمة تدريب هذه المجموعة الى عدد من ضباط الجيش المصري وعلى رأسهم

---

(٥٠) جمال عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٦)، المجلد ٢، ص ٦٥٣.

مصطفى حافظ الذي اغتيل بطرد ملغوم أرسلته له اسرائيل.

وبالفعل فقد اقلقت هذه المجموعات القوات الاسرائيلية وأثارت حالة من الذعر في فلسطين المحتلة، حيث كانت تفاجأ القوات الصهيونية بعمليات شبه يومية، مما أدى الى توتر الوضع على الحدود الفلسطينية ـ المصرية والفلسطينية ـ السورية، وخصوصاً أن سوريا تجاوبت مع مصر في هذا المجال وأقامت قواعد للفدائيين فيها. ومما هو معلوم أن سوريا ومصر كانت تربطهما اتفاقية دفاع مشترك وقعت في تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٥٥.

كان هدف عبد الناصر من هذه الأعمال معنوياً ونفسياً أكثر مما كان عسكرياً محضاً، نظراً الى محدودية الأعمال الفدائية، وعدم ربطها بتحرك فعلي للقوات المصرية على الحدود. وقد برر عبد الناصر السبب في انتهاجه هذا الأسلوب في المواجهة قائلاً: «تلك هي الطريقة الوحيدة للرد على اعتداءات بن غوريون علينا، فشن غارة قد تقود الى حرب عامة، ونصب المدافع واطلاق القنابل على الأراضي الاسرائيلية، أمر غير فعال، لقد جربنا مرة، وأخيراً قررنا أن نقتل شخصاً اسرائيلياً واحداً مقابل كل شخص يقتله بن غوريون، وسنجرح شخصاً واحداً مقابل كل شخص يجرحه، ذلك أنني اريد ان أظهر لبن غوريون أن حياة العرب ليست في المرتبة الثانية»[٥١].

إلا أن اسرائيل لم تسمح لجمال عبد الناصر المضي قدماً في انتهاج هذه الحرب الاستنزافية التي لا تتوافق مع بنية اسرائيل واستراتيجيتها العسكرية، فوجهت الى سوريا ضربة عسكرية في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٥ في منطقة طبريا. وفي العام التالي استغلت توتر العلاقة بين مصر وبين بريطانيا وفرنسا، وبالتنسيق معهما قامت باحتلال قطاع غزة مركز العمل الفدائي، وبذلك وضعت حداً لأول نهج اتبعه جمال عبد الناصر في المواجهة مع اسرائيل. وبقي العمل الفدائي شبه متوقف حتى بعد انسحاب اسرائيل من قطاع غزة، حيث كانت قوات الطوارىء الدولية تحول دونهم والدخول الى فلسطين المحتلة. كما أن عبد الناصر بدوره تخلى عن هذه الاستراتيجية وبدأ بالبحث عن نهج جديد استشعر وجوده وأهميته خلال العدوان الثلاثي على مصر والتجاوب العربي مع مصر وهو نهج الوحدة العربية.

٢ ـ المرحلة الثانية: الوحدة العربية الدستورية

اذا كانت معركة السويس قد شكلت بالنسبة لجمال عبد الناصر نصراً معنوياً في حربه ضد العدو الصهيوني والقوى الاستعمارية، فإنها بالأحرى كانت الباب الذي فتح أمام عبد الناصر للتربع على عرش القومية العربية ولقيادة الحركة التحررية العربية. فخلال العدوان الثلاثي انتفضت الجماهير العربية لتعبر عن مساندتها لمصر وتأييدها لسياسة عبد الناصر التحررية. وكان موقف الشعب السوري متميزاً في هذا المجال، حيث حشدت القوات السورية على الحدود، ونسفت أنابيب النفط التي تمر عبر الأراضي السورية، وطلبت سوريا من عبد الناصر السماح لها بالاشتراك في المعركة، الا

(٥١) وين، ناصر العرب، ص ١٣١.

أنه رفض ذلك[٥٢].

وكان لهذا التفاعل القوي مع عبد الناصر أثر في اكتشافه للقوة التي تشكلها القومية العربية والجماهير العربية وخصوصاً الجماهير العربية في سوريا، ويعبر عبد الناصر عن شعوره آنذاك قائلاً في خطاب له أمام مجلس الأمة عام ١٩٥٧: «كان نسف البترول عملاً عسكرياً.. وكانت احتشادات القوات السورية على حدودها مع اسرائيل عملاً عسكرياً، وحتى التعبئة العاطفية في شوارع دمشق وحلب وحمص وحماه كانت طاقات لها تأثيرها العسكري في ميدان القتال». واستطرد قائلاً: «لم يكن موقف الأمة العربية أثناء عدوان سنة ١٩٥٦ موقفاً من أجل مصر وحدها بل دفاعاً عن القومية العربية، فالعدوان الذي دبر في الظلام، واختار مصر لينقض عليها متعللاً وراء تأميم القناة، دافعاً باسرائيل لتكون مخلبه وأداته لتلعب الدور الذي أوجدها من أجله، وإنما كان يستهدف أيضاً القضاء على العملاق الجديد على القومية العربية»[٥٣].

وهكذا ساهمت المواقف التحررية لعبد الناصر في قيام أول وحدة عربية دستورية في شباط/فبراير ١٩٥٨ وكانت أعظم انتصارات الحركة القومية العربية منذ نشأتها. ولم يكن يعني عبد الناصر الخوض في محتوى دولة الوحدة والقوى الفاعلة فيها وموقف الفئات والطبقات المختلفة من الوحدة، المهم هو أن تتحقق الوحدة العربية، لأنها تعني القوة بكل معانيها، وطريق الوحدة هو طريق القوة، والكفاح من أجل الوحدة هو نفسه الكفاح من أجل القوة. وربط عبد الناصر بين الوحدة وبين اسرائيل دون تحديد واضح لانعكاس تحقق الوحدة على وجود اسرائيل والسياسة التي ستتبعها دولة الوحدة تجاه اسرائيل، قال: «كانت اسرائيل أول من استبد به الخوف والهلع حينما قامت هذه الوحدة. إن الوحدة تعني أن اسرائيل اصبحت كالبندقة في داخل كسارة الجوز»[٥٤].

ولكن هل يعني هذا القول ان دولة الوحدة ستنطبق على اسرائيل؟ واذا كانت الوحدة تعني القوة؟ فما هو مفهوم القوة وما هو دورها في الصراع الدائر؟

لقد استبعد عبد الناصر أن يكون هدف دولة الوحدة فرض سياستها على الدول المجاورة أو أنها ستنهج سياسة عدوانية ضد الدول الأخرى وأكد على الطابع السلمي لدولة الوحدة. ففي الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الذكرى الأولى للوحدة، عرف دولة الوحدة بأنها: «دولة تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبدد، تقوي ولا تضعف، توحد ولا تفرق، تسالم ولا تفرط، تشد أزر الصديق، ترد كيد العدو، لا تتحزب، لا تتعصب لا تنحرف، ولا تنحاز، تؤكد العدل، تدعم السلام، توفر الرخاء لها ولمن حولها، وللبشر جميعاً». وكان عبد

---

(٥٢) قال البعثيون انهم مسؤولون عن نسف خط الأنابيب المار في سوريا تعبيراً عن دعمهم لعبد الناصر ولمواقفه التحررية، أما لماذا لم تدخل سوريا الحرب فهذا عائد الى عبد الناصر الذي طلب منها ومن الأردن عدم الاشتراك في معركة السويس ويذكر ستيفن غلاين في كتابه **الانحياز** أن الخطة الاسرائيلية التي وضعت عام ١٩٥٦ كانت تضع ضمن أهدافها احتلال أجزاء من الأردن «الضفة الغربية» و«سوريا» للوصول الى دمشق وإن هذه الخطة الصهيونية تسربت إلى عبد الناصر، وهو ما دفعه لأن يطلب من سوريا والأردن عدم التدخل في الحرب حتى لا يكون هذا مبرراً لاسرائيل لتنفيذ مخططها.

(٥٣) «خطاب في افتتاح مجلس الأمة ١٩٥٧،» ورد في: عبدالله عبد الدائم، **الناصرية: دراسة في فكر جمال عبد الناصر** (القاهرة: مطبوعات دار الشعب، ١٩٧١).

(٥٤) ورد في: عبد القادر حاتم، كتب سياسية ([القاهرة]: دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٨)، ص ٨٨.

الناصر واضحاً وصريحاً في تحديد الدور الذي تحتله دولة الوحدة ضمن الاستراتيجية العربية، دون أن يحمل دولة الوحدة اكثر مما تحتمل، معتبراً أن دولة الوحدة هي مجرد خطوة الى الأمام في تقوية الذات العربية وفي الاستعداد ليوم النصر. ان القوة التي تشكلها دولة الوحدة هي قوة دفاعية، ضد العدوان وليست قوة لاجتثاث مصدر العدوان، «فالوحدة هي التي تستطيع أن تحمينا ضد أخطار الاستعمار والصهيونية»[٥٥]. إنها مجرد خطوة في اتجاه زيادة الفعالية العربية تجعل الأمة العربية أكثر قدرة على مواجهة اسرائيل وما يسندها من قوى الاستعمار والصهيونية العالمية. فالوحدة إذاً لم تكن طريق التحرير، بل اعتبرت قوة لصد العدوان ومنع التوسع الاسرائيلي.

وعلى الرغم من الدور الذي اعطي للوحدة العربية فقد استبشر بها الفلسطينيون خيراً، وبنوا الآمال الكبار عليها متوقعين من دولة الوحدة اتخاذ خطوات ايجابية لعودة الفلسطينيين الى بلادهم وتحرير أرضهم المحتلة، إلا أن خيبة أملهم كانت كبيرة عندما رفض عبد الناصر طلباً تقدم به الحاج أمين الحسيني ـ رئيس اللجنة العربية العليا ـ بقبول فلسطين في الاتحاد السوري ـ المصري. ويبدو أن عبد الناصر كان متخوفاً من أن يؤدي قبوله بهذه الوحدة الى تحمله مسؤولية تحرير فلسطين وممارسة الضغوط عليه لاعطاء المسألة الفلسطينية دوراً أكبر، بينما لم يكن عبد الناصر يعطي الأولوية للقضية الفلسطينية. ويقول باتريك سل أن دولة الوحدة لم يكن القضاء على اسرائيل هدفاً من أهدافها، بل كان المحرك الأساسي لها هو مواجهة النفوذ الغربي، فهي اذاً وحدة سياسية لأهداف وطنية[٥٦].

ولكي لا تتولد قناعات وآمال مبالغ فيها لدى العرب والفلسطينين خاصة حول دولة الوحدة، فقد لجأ عبد الناصر الى خطوة ذكية، فطالب بإحياء الشخصية الفلسطينية واعطاء الفلسطينيين دوراً في المعركة وتحميلهم مسؤولية قضيتهم، وكأنه بذلك يريد أن يقول إن تحرير فلسطين ليست من مسؤولية دولة الوحدة ولكنها من مسؤولية الفلسطينيين انفسهم، وطلب عبد الناصر من جامعة الدول العربية بحث مسألة احياء الشخصية الفلسطينية واعداد الشعب الفلسطيني في المعركة وذلك عام ١٩٥٩، أي في الوقت الذي كانت أنظار الشعب الفلسطيني مشرئبة الى دولة الوحدة تنتظر منها عملاً ما من أجل فلسطين.

وعلى كل حال، لم تستطع دولة الوحدة أن تواصل مسيرتها، وتكالبت ضدها قوى الرجعية العربية المدعومة من القوى الاستعمارية، لتضع حداً لهذه التجربة الرائدة في ايلول/سبتمبر ١٩٦١. وكانت نكسة لا لسياسة عبد الناصر العربية فقط، بل للحركة القومية العربية أيضاً، مما اضطر عبد

(٥٥) عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ص ٣٦٢.

(٥٦) باتريك سل، الصراع على سوريا: دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٤٠٤. ونشير هنا إلى أن قضية الوحدة ليست دائماً تستمر في دوافعها أو بواعثها من مصدر واحد، وليس في جميع الحالات يكون الالحاح عليها تعبيراً عن موقفاً تقدمياً وثورياً أو قومياً حقيقياً، ففي كثير من الأحيان قد يكون الالحاح عليها تعبيرً عن مصلحة «دكتاتورية برجوازية» كما يقول «فرانز فانون» وكما كان الحال عليه مع الحركة القومية في أوروبا في القرن الماضي.

الناصر لأن يكيف مفاهيمه ومداركه الفكرية حول الوحدة العربية مع الوضع الجديد، ويقبل بشكل من التضامن العربي أقل درجة في فاعليته من الوحدة.

٣ ـ المرحلة الثالثة: وحدة الهدف

إن فشل التجربة الوحدوية بين مصر وسوريا لم يدفع جمال عبد الناصر الى التقوقع داخل حدود مصر، بل اتسم رد فعله بالواقعية والمرونة، فلكل مرحلة عند عبد الناصر سياستها ومنهجها الخاص بالتعامل.

فقد اظهرت حادثة الانفصال لعبد الناصر استحالة التعامل مع الرجعية العربية التي حملها مسؤولية الانفصال، ووجد أن سياسة وحدة الصف التي كان يدعو اليها والتي تقوم على إمكانية التعايش بين أنظمة فكرية وإجتماعية مختلفة قد ثبت فشلها. وشن حملة شعواء ضد الرجعية العربية والرأسمالية، مطالباً بالقضاء على «الطابور الخامس» كتوطئة لأي عمل لتحرير فلسطين. وطرح شعار **وحدة الهدف بدل وحدة الصف**، لأن وحدة الهدف تعني الالتزام المسبق بأهداف الأمة العربية بالتحرر والاشتراكية والوحدة. أما وحدة الصف، فكانت وحدة صورية شكلية لا تخدم جماهير الأمة العربية، وتساءل عبد الناصر مشككاً بمن يقولون بوحدة الصف «هل وحدة الصف العربي لخدمة الاستعمار وأهداف الاستعمار، أم وحدة الصف العربي لخدمة أهداف الأمة العربية؟ وحدة الهدف هي أهم من وحدة الصف»[٥٧].

ولم يكن طرح عبد الناصر لوحدة الهدف معزولاً عن التحول الاجتماعي الذي بدأت تشهده مصر بعد صدور قرارات تموز/يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١، حيث أصبحت قضايا النضال الاجتماعي والاقتصادي تهيمن على الجانب الأكبر من سياسة عبد الناصر. ولم تعد تستهويه الوحدة العربية المفرغة من مضامينها الاجتماعية، بل أخذ مفهوم الوحدة العربية بعداً جديداً بالتحول الاشتراكي الذي تبناه عبد الناصر، وأصبحت قضايا البناء الاشتراكي والتحرر الاجتماعي لها الأولوية على مسألة الوحدة، لأن «مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذي كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات. إن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة، ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة. إن وحدة الهدف حقيقة قائمة عند القواعد الشعبية والأمة العربية كلها»[٥٨].

ولم يعد عبد الناصر يلح على قضية الوحدة العربية حيث هيمنت متطلبات النضال الاشتراكي التحرري على قضايا الوحدة، وقد جسدت شعارات المرحلة تراجع أهمية الوحدة العربية في سلم اهتمامات عبد الناصر، حيث رفعت شعارات حرية، اشتراكية، وحدة. ولم يعد هناك مجال للفصل بين الوحدة العربية وبين الاشتراكية، بل أكد عبد الناصر وأعلن أنه لن يتحد أبداً مع أي بلد عربي الا حين يطبق الاشتراكية.

---

(٥٧) عبد الناصر، المصدر السابق، المجلد ٤، ص ٨.

(٥٨) الميثاق الوطني (القاهرة: هيئة الاستعلامات، ١٩٦٢)، ص ٩٥.

ومع ذلك، يبدو أن مصر «الدولة» كانت على استعداد للتعامل مع الأنظمة العربية بغض النظر عن فلسفتها العقائدية، لأن متطلبات مصر الدولة والنظام كانت لها أحكام قد لا تتوافق مع احكام الناصرية كفكر ومع عبد الناصر كقائد قومي. وقد فسر محمد حسنين هيكل في مقالة له في صحيفة الأهرام ١٩٦٢/١٢/٢٩ طريقة تعامل مصر تجاه الوطن العربي، مفرقاً بين مصر الدولة ومصر الثورة، معتبراً أن مصر الدولة يجب أن تتعاون مع الحكومات العربية مهما كانت ميولها السياسية في اطار الجامعة العربية أو غيرها. أما مصر الثورة فيجب أن تتخطى الحدود السياسية للأقطار العربية لتخاطب الشعوب مباشرة.

وكانت هذه المرحلة مرحلة بناء داخلي في مصر، بناء الاشتراكية والصراع الطبقي، وكانت مرحلة المحاور العربية، وبالتالي، لم تكن هذه المرحلة تضع قضية الشعب الفلسطيني ضمن اهتماماتها، وكان عبد الناصر واضحاً في الاعتراف أمام الفلسطينيين بأنه لا يملك خطة لتحرير فلسطين كما سبق الذكر، مؤكداً على صعوبة القضية الفلسطينية، وعدم استعداده للحرب حيث قال موجهاً كلامه لوفد فلسطيني من قطاع غزة «من يقول ان قضيتكم سهلة يخدعكم، لأنها ليست اسرائيل وحدها وإنما اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل» واستبعد فكرة الحرب موضحاً انه «من كل تحليلاتنا أن أي عمل هجومي على اسرائيل سيعرضنا لمخاطر كبيرة، أول هذه المخاطر هجوم امريكا علينا»[٥٩].

ولم تكن سياسة مصر الجديدة القائمة على وحدة الهدف والتحولات الاجتماعية، تتوافق مع الاستراتيجية الصهيونية الاستعمارية، على الرغم من أن عبد الناصر كان حذراً جداً في تصريحاته بحيث لم يستشف منه أي اشارة على رغبته بالهجوم على اسرائيل. ومع ذلك، فإن اسرائيل كانت دائماً هي التي تأخذ المبادرة بالعدوان والاستفزازات، وكان عدوانها هذه المرة متمثلاً في شروعها بتحويل مجرى نهر الأردن.

٤ ـ المرحلة الرابعة: وحدة العمل من أجل فلسطين أو التضامن العربي

أدى توتر الوضع على الحدود الاسرائيلية ـ العربية مع شروع اسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن الى صعود القضية الفلسطينية مرة أخرى الى مسرح الأحداث، والى حفز السياسة العربية للبحث عن الحلول الواجب اتخاذها للتصدي للمشاريع الصهيونية، وقد تمثلت سياسة هذه المرحلة باللجوء الى مؤتمرات القمة العربية، التي أخذ المبادرة في الدعوة اليها جمال عبد الناصر.

---

(٥٩) عبد الناصر، المصدر نفسه، ج ٢، «خطاب ١٩٦٢/٦/٢٢»، ص ١٠٣.

وقبل شهر من القاء عبد الناصر لخطابه هذا، كتب محمد حسنين هيكل والمقرب من عبد الناصر مقالاً في صحيفة الأهرام، أظهر مصر وكأنها تملك القوة القادرة على دعم إسرائيل وأن ما يمنعها من ذلك هو عدم رغبتها بأن تكون البادئة بالحرب، ومعبراً عن أمله بالمستقبل وقال: «إنني أعتبر عام ١٩٦٣ أو عام ١٩٦٤ سيكون هو العام الحاسم، في ذلك الوقت سوف تضطر اسرائيل لاتمام المشروع أن تعمل في المنطقة المنزوعة السلاح، فإذا ما تصدينا لها، فنحن في موقف المدافع عن حق، ومن ثم نضمن الرأي العام العالمي والأمم المتحدة، في ذلك الوقت سيكون استعدادنا العسكري قد اكتمل وستكون قواتنا على أهبة الاستعداد».

ففي خطاب لعبد الناصر يوم ١٩٦٣/١٢/٢٦، أعلن عن نيته في الدعوة الى عقد مؤتمر للملوك والرؤساء العرب للبحث فيما استجد من أحداث تخص المسألة الفلسطينية. وفي الواقع، فإن اللجوء لسياسة مؤتمرات القمة وبالتحديد من قبل عبد الناصر يعبر عن تراجع سريع في استراتيجيته العربية، وتراجعاً عن موقفه السابق حول «وحدة الهدف» التي تقوم على قاعدة من التجانس الفكري والايديولوجي للأنظمة المراد التعامل معها، ويمكننا ارجاع السبب الكامن وراء هذا التحول في الموقف الناصري الى عاملين:

الأول: رغبة عبد الناصر في اشراك البلدان العربية في مسؤولية التصدي لاسرائيل وتحميلها النتائج المترتبة على أي مواجهة محتملة، وبالتالي التخفيف من عبء مسؤولية مصر في هذا المجال.

الثاني: رغبته في المحافظة على دور مصر كرمز للأمة وقائد، حيث أخذ بنفسه مبادرة الدعوة الى القمة العربية، وهو الأمر الذي يظهره بمظهر الحريص على المصلحة العربية والقائد المستعد لتجاوز الخلافات من أجل المصلحة القومية العربية.

كانت سياسة مؤتمرات القمة تقوم على أساس ايجاد نوع من وحدة الصف العربي قادرة على مواجهة المخططات الصهيونية. ومع الاقرار بأن هذا التصور مناقض للوحدة العربية أو فلنقل انه صورة مشوهة للوحدة العربية، إلا أن متطلبات المرحلة تستدعي وتفرض هذا النهج كما قال عبد الناصر، ففي حديث له يوم ١٩٦٦/٢/٦ حدد عبد الناصر تصوره لوحدة العمل العربي قائلاً: «إن كل شيء يتوقف على وحدة العرب، ولست أقصد الوحدة الدستورية.. ولكني أقصد وحدة العمل التي قد تكون مقدمة الى وحدة الهدف، أقصد التضامن القومي العميق الواسع النطاق الذي يكفي لمواجهة العدو، ومحاربته في آن واحد، ولقد كان أول واجب لنا إزاء هذا الهدف هو وقف خلافاتنا الداخلية، وتصفية منازعاتنا واستئناف علاقاتنا الودية»[٦٠].

وفي هذه المرحلة وضع عبد الناصر تصوراً متكاملاً لطبيعة المعركة مع اسرائيل مميزاً ما بين المعركة النهائية والحاسمة وهي معركة التحرير ـ والتي اعتبرها معركة بعيدة المدى ـ وبين المعركة العاجلة وهي تعزيز الدفاع عن البلاد العربية، ووقف أي توسع صهيوني محتمل. وفي كلتا المعركتين نلاحظ أن عبد الناصر تجاهل الحديث عن الوحدة العربية، ولم تعد هذه الأخيرة شرطاً أساسياً للتحرير.

وحول التمييز بين معركة التحرير ومعركة الدفاع عن الذات قال عبد الناصر: «إن الفهم السليم لطبيعة القضية الفلسطينية يفرض علينا أن نحدد أهدافنا بوضوح ونضع الخطط لتحقيقها:

ـ هناك هدف عاجل، هو تعزيز دفاع الدول العربية التي سوف يجري في أراضيها تحويل منابع نهر الأردن، وتعزيز الدفاع العربي بشكل عام وتوفير الحركة على الأرض العربية، والعمل العربي الموحد هو سلاحنا لتحقيق هذا الهدف العاجل، رغم كل الصعوبات فلا بد أن نحمي ارادة العمل العربي الموحد، ولا بد أن ندفع بها الى المستوى المطلوب ولا بد أن نعزز قدرات القيادة الموحدة، وتنمو، ولا بد أن تنفذ خطط التسليح الجديدة ولا بد أن تقوى منظمة التحرير الفلسطينية ويبرز الكيان الفلسطيني.

ـ وهناك الهدف القومي النهائي، وهو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني وهو هدف لا يتحقق بالكلام الانساني، بل بالعمل الثوري والجماهير العربية هي أساس العمل الثوري، وبجهودنا يمكن بناء القوة الذاتية العربية

---

(٦٠) عبد الناصر، المصدر نفسه، ص ٥١٠.

واكتساب القدرة على التصدي لاسرائيل ولمن هم وراء اسرائيل»[٦١].

وكانت صراحة عبد الناصر واعترافه بعدم وجود أي نية لديه لمهاجمة اسرائيل سبباً في توتر علاقاته مع حلفاء الأمس، وخصوصاً حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم آنذاك في سوريا. فقد انتقد عبد الناصر سياسة سوريا الدافعة باتجاه مهاجمة اسرائيل، واعتبرها توريطاً لمصر، وتشهيراً بمكانة مصر، واتهم في خطاب له يوم ١٩٦٥/٧/٢٣ البعث بالتآمر ضد الجمهورية المتحدة، وانهم يلجأون الى أساليب شيطانية تهدف أساساً الى إيذاء مصر، والبعثيون بدورهم وجهوا انتقاداً لاذعاً الى سياسة عبد الناصر الهادفة الى تأجيل المعركة مع الصهيونية. ففي مؤتمر صحفي لأمين الحافظ رئيس مجلس الرئاسة السوري عقده في مبنى التلفزيون السوري قال: «ان الزعماء العرب الذين يقولون بأن قضية فلسطين كالحرب الصليبية في حاجة لمئة سنة هم زعماء ضعفاء عاجزون ومتخاذلون.. وأن قنبلة المدفع أفضل من الصواريخ التي تصنعها الجمهورية العربية المتحدة، ونحن نتمنى أن تكون هذه الصواريخ ذات رؤوس نووية»[٦٢].

إلا أنه يمكننا القول إن عبد الناصر في عدم مباشرته للمعركة مع العدو الصهيوني، لم يكن مستسلماً للأمر الواقع، ولكنه كان مقيداً بموازين القوى وبالموقف الدولي على الرغم من عدم الواقعية في هذا، لأن البديل عن اختلال موازين القوى يوجد باللجوء الى الحرب الشعبية، كما مارسته شعوب أخرى، وقد وضح الفرق بين موقف عبد الناصر الداعي الى تأجيل المعركة دون الغائها والمواقف الداعية الى انهاء المشكل الفلسطيني، من خلال موقف عبد الناصر من مبادرة الرئيس بورقيبة عام ١٩٦٥، فعلى الرغم من اتفاقهما حول عدم امتلاك العرب للقوة القادرة على هزيمة اسرائيل والقضاء عليها، فإنهما اختلفا في تصورهما للبديل... فعبد الناصر فضل تأجيل المعركة والاستعداد لها، بينما دعا بورقيبة إلى حل المشكل الفلسطيني حلاً نهائياً والاعتراف باسرائيل، وهو الأمر الذي رفضه عبد الناصر بشدة.

وعلى الرغم من أن وسائل الاعلام كانت توحي وكأن مصر على وشك شن هجوم مدمر على اسرائيل، حيث طغت على هذه الوسائل الاعلامية التشنجات اللفظية والتصريحات غير المسؤولة، وتضخيم الحديث عن قوة مصر العسكرية مثل صواريخ «القاهر» و«الظافر» وغيرها، الا أن مصر عبد الناصر كانت أبعد ما تكون عن المعركة. وقد أوضح هذا بجلاء مذكرات المسؤولين المصريين الذين عاصروا تلك المرحلة من أمثال محمود فوزي وأمين الهويدي وغيرهم. أما الحديث عن أن مصر طالبت بسحب قوات الطوارىء الدولية المرابطة بينها وبين اسرائيل استعداداً للحرب، فهو كلام تدحضه الحقائق، فمصر لم تطلب سحب القوات الدولية، بل طلبت أن تعيد تجميع هذه القوات في أماكن جديدة. وقد سمحت مصر أيضاً للسفن الاسرائيلية بالعبور في خليج العقبة، وأكدت نياتها السلمية وعدم رغبتها في تصعيد الوضع الى درجة الحرب الفعلية بموافقتها على إرسال بعثة برئاسة زكريا محيي الدين الى الولايات المتحدة الأمريكية لمقابلة الرئيس جونسون، وكان من

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

(٦٢) ورد في: احمد الشقيري، على طريق الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب (بيروت: دار العودة، ١٩٧٢)، ص ٧٥.

المقرر أن تسافر البعثة يوم الخامس من حزيران/يونيو وهو يوم وقوع العدوان.

٥ ـ المرحلة الخامسة: تصور عبد الناصر لحل النزاع بعد حرب عام ١٩٦٧

جاء العدوان الصهيوني في حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ ليخلق حقائق جديدة في المنطقة وليضع الساسة العرب أمام امتحان عسير. فالاحتلال الاسرائيلي لم يعد مقتصراً على الأراضي الفلسطينية، بل تعداها ليشمل أراضٍ من سوريا ومصر، وإذا كانت المطالبة بتحرير فلسطين ـ قبل عام ١٩٦٧ ـ تعتمد على الترابط القومي والمسؤولية القومية، التي كانت تتفاوت القناعة بها من زعيم الى آخر، فإن الأمر بعد عام ١٩٦٧ تغير، وأصبحت البلدان العربية، وطنياً، مطالبة بتحرير أراضيها والدفاع عن كرامتها، وخصوصاً تلك الأنظمة القومية التي كانت تطرح نفسها كمسؤولة عن الأمة العربية ووحدتها وكرامتها.

لقد مثلت الحرب وما بعدها تراجعاً في الالتزام القومي بالقضية الفلسطينية، فالبلدان العربية وخصوصاً مصر، التي كانت تضع شروطاً للتفاوض مع اسرائيل، حدها الأدنى الاعتراف الصهيوني بقرارات الأمم المتحدة حول فلسطين وبحق العودة للشعب الفلسطيني، تراجعت عن التزامها السابق، وأصبح سقف شروطها لا يتعدى المطالبة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بعد حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، حتى تعترف باسرائيل وتجلس معها الى طاولة المفاوضات. أما فلسطين ما قبل عام ١٩٦٧ فقد اختفت من قائمة الشروط والاهتمامات العربية.

وبعد الحرب مباشرة بدأ عبد الناصر يربط بين القوة وبين العمل السياسي. وعلى الرغم من كثرة حديثه عن القوة، فإنها كانت دائماً تأتي كحل أخير إن لم تنفع السبل السياسية في ردع اسرائيل عن غيها وإجبارها على الانسحاب من أراضي ما بعد عام ١٩٦٧. وقد صرح عبد الناصر في خطاب له يوم ١٩٦٧/١١/٢٣ موضحاً بأن الحرب هي الحل الأخير لحل النزاع، وأنه لا يعارض سلاماً يصون مبادىء العرب ويعيد اليهم أراضيهم المحتلة وحقوقهم الضائعة، دون تحديد واضح للحقوق الضائعة، وهو الأمر الذي جرت عليه السياسة العربية في الحديث عن حقوق شعب فلسطين دون تحديد.

الا أن حديث عبد الناصر عن القوة كان يأتي دائماً في إطار الحديث عن استرداد الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧، وشعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة» كان مقيداً بحدود عام ١٩٦٧، فالقوة هنا لها في مفهوم عبد الناصر عدة معانٍ أيضاً، فهي ليست دائماً رديفاً للقوة بمفهومها العكسري، فهي أكثر شمولاً، وعبد الناصر عندما كان يتحدث عن القوة فإنه قصد كل أنواع القوة آخرها المسلحة كملجأ أخير على حد قول محمد حسنين هيكل، بل إن هذا الأخير يؤكد أن عبد الناصر كان يكره الحرب حيث علمته حرب العلمين والفالوجا أن يكرهها[٦٣].

وحول حدود القوة ومفهومها قال عبد الناصر: «هناك مبدأ أساسي أؤمن به ولم يتغير إيماني به، إن ما

(٦٣) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٥١.

يؤخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، هذه قاعدة لا بد أن تدرك» ولكن ما حدود القوة؟ يستطرد عبد الناصر قائلاً:

«إن القوة درجات، تبدأ من قوة العمل السياسي وتتصاعد حتى تصل الى قوة العمل العسكري، العمل السياسي نوع من أنواع القوة أو درجة من درجاتها، والعمل العسكري تصاعد بالقوة الى أعنف درجاتها... وإن أحدهما ليس بديلاً عن الآخر، والخط الفاصل ليس كالصراط المستقيم أي اننا يمكن أن نجرب في العمل السياسي وفي نفس الوقت نستعد للعمل العسكري اذا أصبح هو السبيل المطلوب»[٦٤].

وعليه، فإن تواتر الحديث عن الحرب والقوة عند عبد الناصر يجب أن تفهم في حدودها التي لا تتجاوز مفهوم الردع والدفاع، وحتى في الحالات التي كان يقر صراحة أنه سيهاجم اسرائيل «اننا سنهاجم لتطهير أرض يحتلها العدو وهذا حق مشروع لنا»[٦٥] فإن الهجوم هنا كما هو واضح كان مرتبطاً بالهدف، وهو تطهير ما أحتل من أرض بعد عام ١٩٦٧، أو حسب المتداول آنذاك «إزالة آثار العدوان»، والهجوم مرتبط أيضاً بالحق المشروع، وهو إشارة من عبد الناصر بأنه لا يريد أن يعتدي على اسرائيل المعترف بها من الشرعية الدولية، ويريد أن يطمئن دول العالم بأن مصر دولة مسالمة وغير معتدية، وليرد على الاتهامات الموجهة بأن العرب وسياستهم المتشنجة هي السبب في حرب عام ١٩٦٧.

انطلاقاً من هذا التصور عند جمال عبد الناصر لكيفية التعامل مع العدو الصهيوني، فإن تعامله وقبوله بقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، وبمبادرة روجرز، بإنهاء الصراع كما تنص هذه المبادرات، كان متسقاً مع مقدمات الطرح الناصري القائم على أساس التمييز بين المعركة النهائية الحاسمة وهي معركة مؤجلة، وبين الهدف الآني وهو تعزيز الدفاعات العربية وبناء الذات العربية واسترداد ما يمكن من الأراضي العربية المحتلة، دون أن يعني هذا تفريطاً لحقوق شعب فلسطين.
وقد بين عبد الناصر الأسباب الكامنة وراء قبوله بمبادرة روجرز قائلاً: «حين تلوح أمامنا فرصة للتحرك فإننا لا نملك حق التغافل عنها، وخصوصاً وإن هناك اجزاء كبيرة من الأراضي العربية تتعرض لمهانة الاحتلال. كما أن مئات الآلاف من أبناء أمتنا العربية يرغمون على العيش تحت وطأته، كذلك، فإن هناك عشرات الشهداء الأبطال يسقطون في صفوفنا كل يوم.. وإذا كان في إمكاننا تخليص القدس العربية وغزة والضفة الغربية، والمرتفعات السورية وسيناء من المحنة الرهيبة التي تعيش فيها الآن فلست أدري لماذا لا نتحرك». وقد بين عبد الناصر في مواجهة أصوات المعارضة السورية والفلسطينية لقبوله بمبادرة روجرز، بين أن قبوله لا يقيد الثورة الفلسطينية أو سوريا في تحركها المستقل من أجل مصالحهم وحقوقهم المشروعة[٦٦].

---

(٦٤) عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، المجلد ٤، ص ١٥٠.
(٦٥) المصدر نفسه، المجلد ٦، ص ٢٨٨.
(٦٦) يوسف السباعي، أيام عبد الناصر. خواطر ومشاعر (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧١)، ص ٤٢٧ - ٤٢٨.

الفصل السادس

الحركة القوميّة العربيّة واستقلاليّة العمل الفلسطيني

على الرغم من ايلاء القوميين العرب القضية الفلسطينية اهتماماً ملحوظاً واعتبارها قضية العرب القومية، الا أنه يلاحظ غياب الدور الفلسطيني المستقل في الفكر القومي العربي طوال مرحلة الخمسينات.

وقد ساهم في تغييب الدور الفلسطيني عوامل واعتبارات عدة، بعضها يعود الى مضمون الفكر القومي وتصور القوميين العرب لقومية القضية الفلسطينية، وبعضها يعود الى اعتبارات موضوعية نوعية خاصة بالظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية.

لقد تميز الفكر القومي العربي خلال مرحلة الخمسينات ـ في وقت كان فيه القوميون خارج السلطة ـ بتركيزه الشديد على الجانب الشمولي للقومية العربية، واهتمامه بإبراز البعد القومي للقضية الفلسطينية القائم على أساس أن مسؤولية تحرير فلسطين هي مسؤولية عربية قومية والشعب الفلسطيني ليس وحده مسؤولا عن تحرير فلسطين. ومن ناحية أخرى، فالقوميون العرب كانوا ينظرون الى الواقع العربي المجزأ باعتباره نقيضاً للوضع الحقيقي والسليم الذي يمثله كون العرب أمة واحدة. ومن هنا، فإن النضال القطري مهما كانت صورته وأشكاله، يعتبر عملاً اقليمياً يجب تجاوزه لصالح العمل القومي الموحد، وهذا يعني إن إبراز الكيان الفلسطيني والشخصية الفلسطينية كان يعتبر عملاً اقليمياً وزيادة كمية في واقع التجزئة العربية.

كما مثلت مرحلة الخمسينات اقصى مراحل المعاناة بالنسبة الى الشعب الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وكان للجانب السياسي من هذه المعاناة دور في تغييب الشخصية الفلسطينية والخصوصية الفلسطينية عن برامج وسياسات الحركة القومية العربية. فواقع الشتات الفلسطيني وحياة البؤس في المخيمات وتبعثر الحركة الوطنية الفلسطينية وغياب المؤسسات الاجتماعية والسياسية الأخرى، شجع الأنظمة العربية والحركات السياسية العربية على اعتبار الفلسطينيين كماً مهملاً يقتصر دورهم على مراقبة الأحداث دون صنعها، حتى وإن كان يتعلق الأمر بمصيرهم

وحياتهم. وقد عزز من هذا الواقع ضعف الوعي الكياني لـديهم في تلك المرحلة، وخصـوصاً أنـه لم يكن لديهم تجربة كيانية سياسية مستقلة طوال سنوات طويلة، ولم يسبق لهم حكم أنفسهم بـأنفسهم بفعل توالي الاحتلالات عليهم.

لقد كان من المفارقات الخطيرة أن التركيز الذي أبدته الحـركات القـومية العـربية والحكـومات العربية على قومية القضية الفلسطينية، وقومية المسؤولية والمعركة كان يضر أحياناً بالقضية الفلسـطينية أكثر مما ينفعها، ذلك أن التركيز والالحاح لم يكن في موازاتها عمليا عملا جديا على المستوى نفسه، وقد ادى هذا بدوره الى التشويه والاضرار بـالقضية الفلسـطينية عـالمياً، فـالصورة التي نقلت إلى العـالم عن القضيـة الفلسطينيـة، هي أن الصراع دائر بـين دولة اسرائيـل «الصغيرة» واحـة الديمقـراطية، وملجـأ المضطهدين، وبين أكثر من مائة مليون عربي، يملكون المال والأرض الشاسعة، وإن العرب يريدون أن يلقوا اليهود بالبحر،وانهم يحيطون بهم من كل جانب،حاشدين جيوشهم ومعبئين شبابهم ضد اليهود!!

هذا هو التصـور الذي كـان يتركـه الاعلام العـربي والتشنج الكـلامي، دون أن يكون هنـاك بـالمقابـل أي عمـل حقيقي؛ ومن هنـا كـانت ضرورة إبـراز الكيـان الفلسـطيني وابـراز الشخصيـة الفلسطينية، واظهار أن قومية القضية الفلسطينية لا يعني عدم وجود خصوصية فلسطينية، وإن كـون اسرائيل والصهيونية تشكلان خطراً قومياً مستقبلياً. إلا أن الخطر بالنسبة الى الفلسطينيين قائم فعلاً، والفلسطينيون يعالون ويجب أن يعرف العالم أن الصراع القـائم فعلاً هـو صراع بين شعب فلسـطين الصغـير المشرد من دياره الـذي يعاني من الجـوع والحـرمـان في مخيـمات الـلاجئـين، وبـين اسرائيـل والصهيونية العالمية المدعومة من قوى الاستعمار والصهيونيـة. ان نقل صـورة الصراع هذه الى العـالم الخارجي سيخدم بالتأكيد القضية الفلسطينية أكثر مما ستخدمها التشنجات الكلامية والتوترات اللفظيـة حول شمولية الصراع وقوميته دون فعل حقيقي.

وقـد لعبت عدة عـوامل في التشجيـع على بلورة الشخصيـة الوطنيـة الفلسطينيـة، حيث بـدأ الفلسطينيون يتلمسون لأنفسهم طريقاً خاصـاً بهم، بدأوا في البحث عن تعـويض لانتكاس الحـركة القومية العربية وتراجع منطلقاتها القومية وارادوا أن يصنعوا الحدث، لا أن يراقبوا تطور الأحـداث. وقد شعرت الحركات القومية العـربية بهـذا المولـود الجديـد فاستعـدت لاستيعاب الحـدث وتدجينه وتـوظيفه ضمن رؤيتهـا الخاصـة، وبدأت أدبيـات الحركـات القوميـة العربيـة تتحـدث عن الشعب الفلسطيني والدور الفلسطيني في النضال، ولكن أي دور؟ وما هو هـامش الاستقلاليـة الممنوح للدور الفلسطيني؟

أولاً: الحركة القومية العـربية والكيـان الـفـلسـطيـني (م. ت. ف)(*)

يمكن القول أنه ابتداءً من عام ١٩٥٨ بدأت الحركات القومية العربيـة، تشعر بـأهمية التعـامل مع ظاهرة بروز وعي كيـاني فلسطيني. وقـد كانت البـدايات داخـل الاطارات التنـظيمية للحـركات

(*) منظمة التحرير الفلسطينية.

القومية، حيث بدأ الفلسطينيون المنضوون في صفوف هذه الحركات يتساءلون عن دورهم الخاص، وكيفية التوفيق بين انتمائهم الحزبي القومي، وبين مشاركتهم في عملية احياء الوعي الكياني الفلسطيني، واعطاء الشعب الفلسطيني فرصة المشاركة في النضال القومي واثبات الذات ووضع حد لاغترابه عن قضيته.

ففي عام ١٩٥٨ تشكلت من العناصر القيادية الفلسطينية في حركة القوميين العرب لجنة سميت «لجنة فلسطين»، ويذكر أبو ماهر اليماني ـ أحد قادة الحركة ـ أن اللجنة تكونت من كل من: د. جورج حبش، د. وديع حداد، أسامة النقيب، زاهي قمحاوي، أحمد اليماني وعبد الكريم حمد. وقد بحثت اللجنة في الدور الذي يمكن للفلسطينيين أن يمارسوه في اطار الحركة التحررية العربية وانجع السبل لتحرير فلسطين، وخلصت الى أن تحرير فلسطين يتم من خلال الفلسطينيين واعتماداً على دولة الوحدة العربية[1].

وقد سار التنظيم الفلسطيني في حركة القوميين العرب قدماً في طريق بلورة دور متميز للفلسطينيين وخصوصاً أن مسألة احياء الكيان الفلسطيني وضعت على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية. ومن هنا طورت حركة القوميين العرب جهازها الفلسطيني وسمي (اقليم فلسطين) حيث تم فرز كادرات هذا الإقليم ـ الفلسطينيين ـ المنتمين الى الحركة في مختلف مناطق وجودهم. ودعت «الحركة» الى اعطاء الفلسطينيين دوراً في «المعركة» وتجنيدهم لخوض معركة التحرير. وقد عقد الفلسطينيون في صفوف الحركة أول مؤتمر قطري لهم عام ١٩٦٢، حيث دعوا الى استمرارية تدريب الفلسطينيين وتهيئتهم للمعركة، وتخزين السلاح والاتصال بالسكان العرب في فلسطين المحتلة[2].

كان عام ١٩٥٩ عاماً مهماً، حيث شهد الدعوة الرسمية العربية الى احياء الكيان الفلسطيني وابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية. ففي هذا العام، طلب عبد الناصر من مجلس جامعة الدول العربية بحث قضية الكيان الفلسطيني، وقد أدرجت القضية فعلاً على جدول الأعمال. إضافة الى هذا، فقد شهد العام نفسه صراعاً بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم في العراق، حيث أخذ هذا الأخير ـ متحالفاً مع الحاج أمين الحسيني ـ على مسؤوليته مهمة اعداد الشعب الفلسطيني للمعركة. ودعا الى تشكيل جيش فلسطيني، وطالب الفلسطينيين بأن يمارسوا سيادتهم على الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد وصف عبد الناصر دعوة عبد الكريم قاسم «بالمناورة الدنيئة». ومن هنا كانت دعوته الى ايكال أمر الكيان الفلسطيني الى جامعة الدول العربية التي بحثت في الأمر فعلاً في مؤتمر «شتورة» عام ١٩٦٠، ثم توالى بحث القضية الى أن ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية الى الوجود.

لقد فرضت مسألة إحياء الشخصية الفلسطينية نفسها على مسرح الأحداث ودفعت بالحركات القومية العربية الى التعامل مع معادلة صعبة، وهي كيفية التوفيق بين منطلقاتها القومية الوحدوية

---

(١) عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٩)، ص ٨٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٧.

وبين المساهمة في إبراز كيان قطري جديد. ولم يكن تجاوب القوميين العرب مع الظاهرة الجديدة، يعني تخلياً عن تصورهم ومعتقداتهم حول قومية النضال العربي وقومية العمل من أجل فلسطين، بل كان يسير بصورة موازية للنضال القومي وجزءاً منه. ففي بيان لحزب البعث العربي الاشتراكي في أيار/مايو عام ١٩٥٩ دعا الى «تأمين شروط حياتية كريمة للنازحين واعدادهم المتواصل للمشاركة الجدية في النضال القومي من أجل استرجاع أرضنا وبناء مستقبلنا» وأكد البيان على أن «مشاركة المناضلين النازحين عن فلسطين في معارك شعبنا، كلها نضال قومي يساهم في زيادة انتصارات الحركة العربية التحررية ويعجل في تحضيرها لمعركة فلسطين الحاسمة»[٣].

إذاً، كانت مطالبة القوميين العرب بتسلم أبناء فلسطين قضيتهم بأنفسهم لا يعني قبولاً بإقليمية فلسطينية أو فصلاً لمعركة فلسطين عن معركة الأمة العربية من أجل حريتها وتقدمها، بل كانت جزءاً من صلب هذا النضال وحتى مع الدعوة بأن تتولى قيادة فلسطينية مهمة اعداد الشعب الفلسطيني، فإن هذا يجب أن يتم «بشكل ثوري، ويعمل لأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية»[٤]. فالاقرار بأن النازحين يكونون دعامة أساسية في معركة استرجاع فلسطين، والتأكيد على «ضرورة إطلاق حرية شعب فلسطين بتنظيم نفسه في جبهة تحرير فلسطينية وعدم زج قضية فلسطين في السياسات الإقليمية»[٥]. إن هذا لا يتم في نظر حزب البعث الا (بالنضال القومي الثوري) وضمن النضال العربي في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية.

ولكن يبدو أن اتفاق الحركات القومية العربية على ضرورة إبراز الكيان الفلسطيني واعطاء دور خاص للفلسطينيين في النضال التحرري، لم يكن يعني اتفاقاً على الخطوات العملية والتصورات للشكل الذي سيتجسد فيه العمل الفلسطيني، وخصوصاً أن قضية إعداد الشعب الفلسطيني جاءت في مرحلة الخلاف والقطيعة بين عبد الناصر وبين حزب البعث العربي الاشتراكي.

لم تجد مطالبة عبد الناصر بإحياء الشخصية الفلسطينية واعطاء هذه المهمة الى جامعة الدول العربية، قبولاً واستحساناً من قبل البعثيين وحركة القوميين العرب، وخصوصاً أن هذين التنظيمين لم يريا في جامعة الدول العربية الا إطاراً مجسداً للإقليمية العربية والتخاذل العربي. وقد اعترضت حركة القوميين العرب على اسناد مهمة البحث في القضية الفلسطينية الى الجامعة العربية، لأنها لم تر فيها الهيئة المؤهلة لمعالجة قضية مصيرية مثل القضية الفلسطينية، نظراً الى المساومات والمواقف الانتهازية التي تسود مجلس الجامعة وهيمنة روح الاتكالية بين دولها، والمعارضة الشديدة التي يبديها الأردن لبحث القضية، إن كان الهدف من هذا البحث ابراز الكيان الفلسطيني. وقد اعتبرت حركة القوميين العرب أن «تنظيم شعب فلسطين وإعداده» موضوع سقط في المناقشات المفرغة داخل إطارات جامعة الدول العربية، وهذا السقوط ذاته يعني أن الخطوة الأولى في طريق بحث الموضوع هي خطوة سلبية وغير ذات نتيجة... ذلك أن طرح موضوع ثوري من هذا الطراز في أروقة مؤسسة «لا ثورية» من طراز الجامعة العربية يعني سلفاً قتل القضية وتجريدها من كل ثوريتها وفاعليتها»[٦].

---

(٣) كازافيه بارون، **الفلسطينيون شعباً**، ترجمة عبدالله اسكندر (بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٨)، ص ٨٠.
(٤) **البعث والقضية الفلسطينية**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ج ١، ص ١٤٢.
(٥) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٨.
(٦) المصدر نفسه، ص ١٧١.

وفي الاطار نفسه انتقد حزب البعث العربي الاشتراكي كل محاولة يقوم بها أي طرف عربي هدفها استغلال تطلع الفلسطينيين لإقامة كيان خاص بهم، لتوظيفها في خدمة مصالح عربية خاصة. وقد اعتبر الحزب «أن مبادرة دولة أو مجموعة دول لإقامة أجهزة فلسطينية تابعة وأداة لدعايتها وسياستها القطرية والعربية عمل خطير». أما الفهم الصحيح للكيان الفلسطيني فقد حدده الحزب «في اطلاق الحرية لأبناء فلسطين من أجل إقامة «جبهة شعبية لتحرير فلسطين» توحد كافة العناصر الثورية بينهم وتعتمد على نقابات قوية للعمال والمهنيين والمثقفين يسمح لابناء فلسطين في مختلف الأقطار العربية بتأليفها بحرية»[٧].

الا أن قرار مؤتمر القمة العربي الأول باسناد مهمة ابراز الكيان الفلسطيني الى السيد أحمد الشقيري وتخويله صلاحيات واسعة في هذا الموضوع، وضع الحركات القومية العربية أمام الأمر الواقع، وفرض عليها أن تدخل طرفاً في الجدال الدائر حول كيفية اعداد الشعب الفلسطيني وانتخاب ممثليه وصلاحيات الكيان المنتظر. لقد أخذت الاعتراضات التي أبديت حول صلاحية مجلس الجامعة العربية في بحث الموضوع تتلاشى، فاعتبرت حركة القوميين العرب أن منظمة التحرير الفلسطينية «تتيح فرصة ما ومتنفساً للعمل الفلسطيني في الأماكن التي يتواجد فيها»[٨]. وكانت «الحركة» على ما يبدو بقبولها هذا متأثرة بضغوط مورست عليها من قبل عبد الناصر.

إلا أن قبول الحركات القومية العربية بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية لم يكن يعني عدم وجود تحفظات حول كيفية عمل المنظمة وممارسات قيادتها. فقد وجهت حركة القوميين العرب انتقادات الى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ولطريقة عملها «اللاثوري» على حد تعبير «الحركة». وفي المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول المنعقد في القدس يوم الثامن والعشرين من أيار/مايو عام ١٩٦٤ بينت الحركة موقفها بوضوح، وأعلنت أنها ليست ضد منظمة التحرير الفلسطينية أو ضد وجود كيان فلسطيني، ولكنها ضد الممارسات اللامعقولة واللاثورية التي تمارسها قيادة المنظمة، وخصوصاً ضد العناصر الحزبية الثورية الفلسطينية. وادعت الحركة أن هناك خطة موضوعة من قبل قيادة المنظمة تهدف إلى إبعاد العناصر الحزبية عن المنظمة[٩].

ووجهت «الحركة» انتقاداً حول انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في القدس، وتحت رعاية الملك حسين، واعتبرت أن هذا تشويهاً للعمل الثوري الفلسطيني، ومحاولة لإعادة فرض الوصاية الهاشمية على الشعب الفلسطيني، وان ضغوطاً قد مورست على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من قبل الأنظمة العربية، صرفت المنظمة عن العمل الأساسي الذي خلقت من أجله. ومما هو معروف أن السلطات الأردنية حالت إبان انعقاد المؤتمر الفلسطيني الأول بين عدد كبير من الفلسطينيين المقيمين خارج الأردن وبين حضور المؤتمر، حيث لم تسمح لهم بدخول الأراضي الأردنية، وكان عدد من هؤلاء ينتمون الى المنظمات الفلسطينية الثورية مما أثر على نوعية اعضاء المؤتمر الفلسطيني الأول،

---

(٧) الحرية (حركة القوميين العرب ثم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، ١٩٦١/٤/١٥.

(٨) البعث والقضية الفلسطينية، ص ١٧١.

(٩) «مبادىء العمل الثوري الفلسطيني،» دراسة قدمتها قيادة العمل الفلسطيني لحركة القوميين العرب إلى المؤتمر الوطني الفلسطيني، ٢، القاهرة، ٣١ أيار/مايو ١٩٦٥، ص ١٠.

حيث كانوا في غالبيتهم ممن يرضى عنهم الأردن، وممن لا يشكلون خطراً على توجهات أحمد الشقيري الذي شكل لجنة تنفيذية ممن يتفقون معه في سياسته وتوجهاته الفلسطينية والعربية.

ومن هنا، انتقدت حركة القوميين العرب الطريقة التي تم بها تأليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وشككت في مقدرة هذه اللجنة على القيام بمهامها لعدم تمثيلها للجماهير الفلسطينية، ولوجود دلائل على عزم الشقيري عزل المنظمات الثورية عن العمل الفلسطيني على الرغم من أن هذه المنظمات لها الفضل في تعبئة الشعب الفلسطيني واعداده قبل ظهور المنظمة. وذكرت «الحركة» انه في الوقت الذي عملت فيه هي والقوى الثورية الفلسطينية على انجاح مشروع الكيان والخروج به الى صيغة ثورية تستطيع أن تكون في مستوى المطامح الفلسطينية، وعلى مستوى قضية فلسطين ومتطلباتها، فإن الشقيري قد تعرض لضغوط من «الحكومات الرجعية العربية»، فيما يتعلق بشروطها المتصلة بالكيان، واعتبرت حركة القوميين العرب أن رضوخ الشقيري لهذه الضغوطات يشكل انحرافاً وتقويضاً للكيان[10].

ويبدو أن الشقيري كان على علم بالتهديد الحقيقي الذي تمثله العناصر الحزبية النشطة، لزعامته ونهجه السياسي، ولم ينكر الشقيري أنه سيعمل على ابعاد الحزبيين عن المراكز الحساسة في المنظمة، لأن هيمنة هذه العناصر على المراكز الحساسة يعني سقوط المنظمة بيد الأحزاب الثورية، والتي لا تتفق مع السياسة الرسمية العربية التي يعتبر الشقيري ممثلاً لها في الساحة الفلسطينية.

ففي تصريح أدلى به الشقيري الى صحيفة«الحياة»البيروتية، أعلن بأنه بدأ محاولاته لابعاد جميع العناصر الحزبية عن المراكز الرئيسية في المنظمة، بحجة أن هذه العناصر تعمل من أجل مصلحتها بدلاً من العمل في سبيل القضية الفلسطينية، وأنه لن يستعين إلا بالمستقلين.

وقد علقت الصحيفة على ذلك قائلة: «إن هذه الخطوة من قبل الشقيري جاءت في أعقاب الحملة العنيفة التي شنها عليه الحزبيون، وخاصة حركة القوميين العرب التي اتهمته بالدكتاتورية».

وقد أوضح الشقيري بأن خلافه مع حركة القوميين العرب يعود الى أنهم طالبوا بأربعة مقاعد في اللجنة التنفيذية للمنظمة «في محاولة واضحة ومكشوفة للسيطرة عليها واخضاعها لهم». وانه عمل بكل الوسائل لاحباط هذه المحاولة حتى لا تقع المنظمة في أيدي فئة واحدة من الفلسطينيين[11].

اما حزب البعث فقد كان أكثر عداءً للشكل الذي تسير عليه عملية إحياء الكيان الفلسطيني، ولكنه في الوقت نفسه امتلك تصوراً واضحاً للكيان الفلسطيني. وقد نشر البعثيون في العشرين من أيار/مايو عام ١٩٦٤ مشروعاً تحت اسم (الكيان الفلسطيني الحقيقي)، وإن كان المجال لا يسمح لنا بالشرح المفصل لنقاط هذا المشروع الا أنه من المفيد أن نبين أهم ما ورد فيه:

---

(١٠) «بيان لحركة القوميين العرب حول المؤتمر الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية،» ١٤ نيسان/ابريل ١٩٦٤، في: مجلد الوثائق العربية، ١٩٦٤، ص ٢٩٥.

(١١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٤، ص ١٠٣.

في مقدمة مشروع (الكيان الفلسطيني الحقيقي) تم تناول العلاقة بين القضية الفلسطينية وقضية العرب التحررية، حيث ورد «أن معركة فلسطين هي معركة قومية بكل ما في هذه الكلمة من معنى». وأن الخطر الصهيوني لا يمس الفلسطينيين فقط، ولكنه يهدد الذات العربية بكل مكوناتها وتراثها الحضاري، ومن هنا أكدت مقدمة الميثاق على أن «تحرير فلسطين هو تحرير للعرب واستمرار اسرائيل هو ترسيخ للوجود الاستعماري وتثبيت للتجزئة وللأنظمة الرجعية»[١٢].

يلاحظ من هذه الفقرة أن الحزب اعطى قضية تحرير فلسطين أولوية على العمل النضالي لاسقاط الأنظمة الرجعية والقضاء على التجزئة. فتحرير فلسطين هو المدخل للقضاء على التجزئة، وهذا يعتبر موقفاً متقدماً في رؤية الحزب. وتناولت المقدمة الدور الفلسطيني في معركة التحرير أيضاً، حيث اعطى الحزب للفلسطينيين دوراً طليعياً في النضال، واعتبر أن قومية المعركة لا تعني الغاء الدور الرئيسي للفلسطينيين في المعركة فهم أصحاب المصلحة الأولى في التحرير «والمشاركة القومية في محاربة الصهيونية ليست بديلاً للدور الطليعي الذي يضطلع به الشعب العربي الفلسطيني، ولذلك فإن أي خطة لتحرير فلسطين لا تنطلق من ضرورة اعطاء شعب فلسطين الدور الطليعي والقيادي، وتمكنه من تحمل مسؤولياته الكاملة في تحرير الجزء المغتصب من وطنه ستؤدي في النتيجة الى تحويل معركة فلسطين الى مبارزات كلامية، ومناورات سياسية»[١٣].

بعد المقدمة حدد الحزب المبادىء الأساسية لمشروع الكيان الفلسطيني فطالب المبدأ الأول بأن يكون الكيان حقيقياً ليستطيع النهوض بمسؤولياته. ولكن ما هي مقومات الكيان الحقيقي؟

تجيب المادة الثانية من المبادىء الأساسية للمشروع، بأن الكيان الحقيقي «يجب أن تتوافر فيه المقومات الأساسية لكل كيان حقيقي وهي الأرض والشعب والسلطة. . فبدونها يفقد الكيان، أي كيان وجوده الفعلي ومقومات بقائه واستمراره. ويصبح عاجزاً عن اداء دوره كأداة فعالة من أجل استرداد الوطن السليب». كما أكدت المادة الرابعة على أن هذا الكيان «يجب أن يمارس سيادته كاملة على وطنه وتنبثق عن إرادة شعبه سلطته العليا». أما المادة الخامسة فقد طالبت بأن يكون للكيان جيش فلسطيني القيادة، وأن يرتبط هذا الجيش بالسلطة الفلسطينية العليا للكيان ويخضع لها، وأن يكون أداة الكيان العسكرية في معركة التحرير، ويشارك مثل بقية الجيوش العربية في القيادة العربية الموحدة[١٤].

إن أهم ما يلفت النظر في مشروع الكيان الفلسطيني هذا هو مطالبته بأن يمارس الفلسطينيون السيادة الفعلية على أرض فلسطين، ولكن أي أرض سيمارس الكيان سيادته عليها؟

إن مطالبة حزب البعث العربي الاشتراكي بأن يمارس الكيان الفلسطيني سيادته على أرض فلسطين، لم تكن مقطوعة الصلة بالخلاف الناشب بين البعثيين من جانب، وبين مصر والأردن من

---

(١٢) يوميات فلسطينية، ١٩٦٥ (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٦٥).

(١٣) البعث والقضية الفلسطينية، ج ١، ص ١٨٧. ويمكن الرجوع للنص الكامل لمشروع الكيان الفلسطيني في: المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

جانب آخر. وقد وجد البعث الحاكم في سوريا فرصته لكشف النيات الحقيقية لهذين النظامين واحراجهما.

ففكرة الكيان الفلسطيني كما كانت تتداول في الأوساط الفلسطينية وفي أروقة جامعة الدول العربية، كانت تدور حول منح سلطات وصلاحيات قانونية وسياسية لهيئة فلسطينية، تتولى مسؤولية تنظيم الشعب الفلسطيني. ولم يكن مطروحاً بصورة جدية، أن يكون الكيان مرادفاً لمفهوم الدولة أو أن يمارس سيادة حقيقية على أرض فلسطينية،وذلك أن الأراضي الفلسطينية غير المحتلة من قبل العدو وهي: الضفة الغربية وقطاع غزة ومنطقة الحمة، كانت تحت اشراف عربي. فالضفة الغربية ضُمت الى الاردن وشكلت مع الضفة الشرقية المملكة الأردنية، وقطاع غزة يدار من قبل الادارة المصرية، ومنطقة الحمة الصغيرة في الشمال تخضع لسوريا. ومن هنا كان أي حديث عن سيادة فلسطينية فعلية تعني فصل الضفة الغربية عن الأردن وقطاع غزة عن مصر، الأمر الذي كان مرفوضاً تماماً وخصوصاً من قبل الأردن، الذي كان يرفض أي حديث عن كيان فلسطيني اذا اقترن هذا الحديث بالسيادة الفلسطينية، بل أن الملك حسين لم يوافق على فكرة الكيان الفلسطيني الا بعد حصوله على تطمينات متكررة من أحمد الشقيري، بأن الكيان الفلسطيني لن يمارس أي سيادة على الضفة الغربية، وهذا ما أكده الميثاق القومي الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨.

اذاً، كان مشروع الكيان الفلسطيني الذي قدمه البعث، يدخل في اطار سياسة الاحراج القائمة بين البعث وبين عبد الناصر. وقد واصل البعثيون انتقادهم للشكل الذي أخذه الكيان الفلسطيني ـ منظمة التحرير الفلسطينية، واتهموا عبد الناصر بأنه يقصد من وراء خلق منظمة التحرير الفلسطينية الهاء الشعب العربي والتهرب من مسؤوليته التاريخية. ففي مقالة لاذعة لعبد الوهاب الكيالي يوم الرابع من حزيران/يونيو عام ١٩٦٥ والمعركة على أشدها حول موضوع الكيان الفلسطيني، انتقد الكاتب سياسة عبد الناصر من قضية فلسطين وتساءل: «لماذا جاء عبد الناصر الى الحكم، ولماذا اشترى السلاح ووسع الجيش وانتج الصواريخ؟ الا يعتبر الرئيس عبد الناصر أن ١٣ سنة من الحكم كافية للاستعدادات «وتحضير الخطة»؟ وما هي وظيفة أركان حرب الجيش المصري اذا لم تكن الاستعداد للحرب بشكلها الدفاعي والهجومي؟»[١٥].

كما اعتبر حزب البعث أن منظمة التحرير الفلسطينية ولدت بمرسوم عربي من مؤتمر القمة العربي، فهي إذاً صورة لهذا الواقع وأداة في يد صانعيها، وولادتها على هذا الشكل قيدها «بالحكومات العربية، وجعلها أسيرة هذه الحكومات، ومنطقها المنحرف في معالجة القضية الفلسطينية». وهذا ما حدا بحزب البعث الى اصدار حكم مسبق على الكيان الفلسطيني الذي تمثله المنظمة بأنه ولد «فاقداً الاستقلال والشخصية التحررية الثورية»[١٦].

وقد أجمل البعثيون انتقاداتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية فيما يلي:

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(١٦) عبد الوهاب الكيالي، البعث والقضية الفلسطينية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ١٤٤.

أولاً: ان منظمة التحرير الفلسطينية أداة في يد الأنظمة العربية، فهي إذاً زيادة كمية لا نوعية في الجهد العربي، فالمنظمة التي يتوخاها البعثيون منظمة جماهيرية شعبية تنبثق من الجماهير وتشكل نهجاً ثورياً جديداً في معالجة القضية بعيداً عن الواقع الرسمي العربي والاحراجات العربية. أما «منظمة الشقيري» فإنها «سارت بمنطق مسايرة الحكومات المضيفة في كل شيء بما في ذلك اختيار رؤساء مكاتبها وطبيعة النشاطات في كل قطر»[17].

ثانياً: ان منظمات التحرير في العالم تولد في ساحات المعارك وفي الخنادق فهي منظمات محاربة مقاتلة وموقعها ساحة المعركة «أما منظمة الشقيري ولدت في الصالونات والقصور»[18].

ثالثاً: أخذ البعثيون على الشقيري الانفراد في العمل وممارسة سلطة دكتاتورية، حيث اتصل بفئات محددة من الشعب الفلسطيني، وتجاهل القوى الثورية الفلسطينية المناضلة، مما جعل المؤتمر الفلسطيني الأول مقتصراً على الوجهاء والرأسماليين ورجال الأنظمة العربية. ومن هنا، فإن «كياناً فلسطينياً تغيب عنه الثوريون والمنظمات والأحزاب، وسكان المخيمات لا يستطيع أن يكون كياناً فعالاً قادراً».

رابعاً: انتقد البعثيون تصريحات الشقيري المطمئنة للملك حسين بأن منظمة التحرير الفلسطينية لن تمارس أي سيادة فعلية على الضفة الغربية أو غيرها من الأراضي الفلسطينية، لأن «كياناً يعيش ضيفاً على الكيانات الاقليمية المصطنعة ويضعها في مرتبة فوق مرتبته، ويعتبر حكامها أصحاب أدوار تاريخية في معركة التحرير، إن كياناً من هذا النوع كان من الأفضل الا يولد وتولد معه خيبة الأمل»[19].

أدت التطورات اللاحقة الى تغير في مواقف الحركات القومية العربية من منظمة التحرير الفلسطينية، فحركة القوميين العرب نسقت مواقفها مع منظمة التحرير الفلسطينية واستطاعتا سوياً خلق تنظيم فدائي تحت اسم «منظمة ابطال العودة»، مُول مادياً ودُعم عسكرياً من قبل قائد جيش التحرير الفلسطيني التابع للمنظمة. وحزب البعث أقر بوجود المنظمة كأمر واقع إلا أنه طالب «بان تبرهن من خلال أعمالها وأسلوبها ومنطلقاتها، أنها تعمل من أجل أهدافها بعيداً عن الاعتبارات الشخصية وأنها جديرة بثقة غالية لم تكسبها بعد»[20]. وقد انعكس الانشقاق في حزب البعث بين جناحه التابع للعراق، وبين جناحه السوري في تباين نسبي في الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما وضح في موقف التنظيمات الفدائية التابعة لكل منهما من المنظمة، فنجد أن «منظمة الصاعقة» الموالية للحزب في سوريا، اعتبرت أن منظمة التحرير الفلسطينية ابتعدت عن تأثيرات الرسمية العربية، وبدأت تظهر كمنظمة ثورية تقف على الخط المناقض للأنظمة العربية، وهذا ما جعلها في نظر منظمة الصاعقة تصلح في أن تكون إطاراً للوحدة الوطنية الفلسطينية[21].

أما حزب البعث الموالي للعراق فيبدو أن مواقفه استمرت حذرة لمدة طويلة تجاه منظمة التحرير

---

(١٧) البعث والقضية الفلسطينية، ج ١، ص ٢١٢.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(١٩) الكيالي، البعث والقضية الفلسطينية، ج ٢، ص ٢٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

الفلسطينية، وحتى بعد أن هيمنت المنظمات الفدائية الفلسطينية على المنظمة، وتبنيها رسمياً استراتيجية الكفاح المسلح. وقد عبرت عن هذا الحذر «جبهة التحرير العربية» الموالية لحزب البعث العراقي حيث أبدت تخوفها من «أن تتمكن رسميات المنظمة وارتباطها بالأنظمة العربية من تقوية تيار حركة كيان فلسطين على حساب تيار حركة تحرير فلسطين، وريبتها من أن يكون تسليم المنظمة للحركات الفدائية هو عبارة عن مؤامرة جديدة تعدها الأنظمة العربية لانعاش منظمة التحرير الفلسطينية وحقنها بمصل الحياة بعد أن كادت تطوى اثر هزيمة الخامس من حزيران/يونيو»[٢٢].

ترسخت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، وأصبح الحديث عن جدوى وجود المنظمة من عدمه أو مدى شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني من نافلة القول، لأن هذا الوجود وهذه الشرعية عمدت بالنضال الثوري وبالاعتراف شبه الدولي بالمنظمة. ومع ذلك فقد استمر الصراع بين منظمة التحرير وبين قوى عربية ترفع منطلقات قومية وحدوية ومحور الخلاف هو تصور كل طرف لمفهوم قومية المعركة، والاستراتيجية الواجب اتباعها، ولكي تكتمل لنا تصورات القوميين العرب من القضية الفلسطينية، واستراتيجيتهم الكفاحية فسنبحث الآن موقفهم من العمل الفدائي ومفهومهم للكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية.

ثانياً: الحركة القومية العربية والعمل الفدائي: استراتيجية الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية

أدى انطلاق العمل الفدائي الفلسطيني في عام ١٩٦٥، الى حدوث حالة جديدة في كيفية تعامل الاستراتيجية العربية مع العدو الصهيوني، ومثل زلزالاً زعزع الاستراتيجية الرسمية العربية، وتحدياً لهذه الاستراتيجية، ليس الرسمية منها فقط، بل للحركات والقوى التحررية القومية العربية أيضاً، حيث مثل العمل الفدائي واستراتيجية الكفاح المسلح تجاوزاً لمفاهيم وتصورات سابقة لمنهجية التعامل مع العدو الصهيوني.

فمن المعلوم أن الاستراتيجية العربية، وتحديداً القومية منها، على الرغم من تقدمية وثورية منطلقاتها وادراكها لكينونة الخطر الصهيوني وابعاده، الا أن تصوراتها الاستراتيجية للصدام مع العدو كانت مقيدة بمفهوم الحرب النظامية الرسمية والمقيدة بدورها بشروط التوازن العسكري وبعلاقات القوى في العالم. ومن ناحية ثانية، فإن الاستراتيجية العربية القومية وعلى الرغم من استجابتها للوعي الكياني الفلسطيني، والاقرار بحق الفلسطينيين بنوع من الاستقلالية في العمل، الا أنهم استمروا أمناء لمنطقهم القومي الوحدوي القائم على أساس أولوية النضال الوحدوي التحرري العربي على معركة الصدام مع العدو، واعتبار أن «الوحدة طريق التحرير» وخصوصاً أن الأحداث آنذاك عام ١٩٦٥ لم تضع هذه الاستراتيجية على المحك العملي. وكانت الأنظار العربية متجهة الى الجمهورية العربية المتحدة وقواتها المسلحة تنتظر منها خوض معركة التحرير.

---

(٢٢) الطلائع (الصاعقة)، العدد ٣٧ (١٣ تموز/يوليو ١٩٧٠).

ومن هنا فقد فاجأ انطلاق العمل الفدائي الواقع العربي وحركاته القومية، وتباينت ردود الفعل بين مؤيد لهذه الاستراتيجية وداعم لها وبين متحفظ عليها ومشكك في جدواها. وبصورة عامة فقد كانت السنوات الثلاث الأولى من عمر الكفاح المسلح، تمثل مرحلة الحذر والترقب سواء بالنسبة الى الجماهير الفلسطينية أم الجماهير العربية، ذلك أن حركة «فتح» التي باشرت الكفاح المسلح لم تكن معروفة الهوية بعد. وكان الفكر القومي هو السائد وعبد الناصر واستراتيجيته هي المقبولة جماهيرياً، ولم تتبدل القناعات والمواقف بالنسبة الى العمل الفدائي الا بعد حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، حيث أظهرت الهزيمة هزال الواقع العربي، وضعف الجيوش العربية وهشاشة الاستراتيجية العسكرية العربية إن لم يكن غيابها الفعلي. وفي جو الهزيمة أثبت العمل الفدائي جدواه، وتجاوبت الأنظمة العربية والحركات التحررية العربية مع هذه الاستراتيجية الجديدة اقتناعاً وإيماناً بها أو مجاراة ونفاقاً لها. ولم تكن الحركة القومية العربية بفصائلها الرئيسية الثلاثة ببعيدة عن الحدث، فقد تفاعلت معه وتبنت منطلقاته ضمن تصورات محددة لكل منها.

١ ـ حزب البعث والعمل الفدائي

كان البعث أكثر الحركات القومية اهتماماً بالعمل الفدائي عند انطلاقته، ويلاحظ بأن الحزب أيد الأعمال الفدائية التي قامت بها «العاصفة» منذ الأيام الأولى، ومدها بالمساعدة والسماح بالمرور في أراضيها. ويبدو أن هذا الموقف من البعث كان له صلة بسياسة البعث في سوريا الذي كان يدفع في اتجاه توتير الأوضاع مع العدو الصهيوني، وينادي بمباشرة الصدام معه وهو الأمر الذي كان يرفضه عبد الناصر ويحذر منه. ومن هنا وجد البعثيون في العمل الفدائي الوسيلة التي تخدم سياستهم هذه، وخصوصاً أن عبد الناصر وقف موقف الحذر والتشكيك في الأعمال الفدائية لـ «العاصفة»ووجهت الأوساط الناصرية شتى الاتهامات لـ «العاصفة» واعتبرت أعمالها نوعاً من التوريط في حرب غير مهيء لها.

وفي تقرير لحزب البعث حول فلسطين نشر في نيسان/ابريل عام ١٩٦٥، أي بعد شهور قلائل من انطلاق العمل الفدائي، تطرق التقرير لدراسة الوضع في الساحة الفلسطينية، وخص حركة «فتح» حيزاً مهماً من تحليله، فبعد أن أشار التقرير الى ظروف تأسيس «فتح» وما يقال عن علاقة قادتها بجماعة الأخوان المسلمين، وتحليله لاستراتيجية «فتح» القائمة على الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، أكد على «أن العمل الفدائي الذي أقدمت عليه «العاصفة» عمل جبار كسر الجدار المعنوي الذي كان يحيط بالعمل التحرري داخل الأرض المحتلة، رغم ضآلة ما فعلته العاصفة، ورغم ضعف الامكانيات البشرية والحربية والمادية والقيادية»[٢٣].

وفي نهاية التقرير صدرت عدة توصيات حول فلسطين، أهمها المطالبة بدعم كل عمل كفاحي مسلح تقوم به فئات فلسطينية لا تقوم حولها الشبهات كما طالب «بتشكيل لجنة سرية تبحث حركة تحرير فلسطين «فتح» وموقف الحزب منها».

---

(٢٣) الثائر العربي (جبهة التحرير العربية)، العدد ٧ (١٣ أيلول /سبتمبر ١٩٦٩).

وقد تصدى البعثيون للرد على حملات الاتهام والتشكيك التي اثيرت حول أعمال «العاصفة» والاتهامات التي وجهت اليها. ودافع البعثيون بشدة عن العمل الفدائي في وقت كانت تجري فيه عملية تعتيم اعلامية حول العمليات الفدائية في فلسطين المحتلة. ففي مقالة لعبد الوهاب الكيالي في حزيران/يونيو عام ١٩٦٥، دافع فيها عن الفدائيين الفلسطينيين، واعتبر أن «طبيعة العمل الذي يقوم به الفدائيون داخل الأرض المحتلة يجعلهم أصحاب مقدرة خارقة على تحمل جميع ألوان الأذى والتنكيل.. وهم الذين نذروا حياتهم من أجل فلسطين وارتضوا الموت في سبيلها». إلا أن كاتب المقال تدارك الأمر وحدد للعمل الفدائي دوراً لا يتعداه، فهو يشكل حافزاً ومحركاً للجماهير العربية، دون امتلاكه المقدرة على تحرير فلسطين «فلا العاصفة ولا أي مخلص في العرب يدعي أن العمل الفدائي في نطاقه المحدود يمكن أن يستعيد فلسطين ويعيدها، ولكن حروب التحرير الكبرى في التاريخ لا بد لها من بداية وأعمال العاصفة هي البداية الطبيعية والمنطقية لتحرير فلسطين»[٢٤].

ومن هنا تبنى حزب البعث العمل الفدائي كاستراتيجية نضالية فرضتها متطلبات المرحلة الراهنة مرحلة المواجهة مع القوى الصهيونية والامبريالية الهادفة الى تصفية مواقع الثورة العربية والقضية الفلسطينية. وقد تصدى البعثيون نظرياً الى اعطاء تحليل موضوعي وعلمي لمفهوم حرب التحرير الشعبية. ففي مقالة لعبد الوهاب الكيالي بين أسباب ومبررات تبني استراتيجية حرب التحرير الشعبية، مستلهماً في ذلك تجارب الحركات الثورية في العالم وأكد على «أن مواجهة التفوق العلمي - التكنولوجي الصهيوني الامريكي في فلسطين يحتم علينا كشعب متخلف لم يصل الى أعتاب العصر الصناعي الحديث أن يتبنى استراتيجية حرب التحرير الشعبية الطويلة المدى على أساس الاعتماد على الذات وتعبئة طاقات الأمة العربية وزجها في المعركة»[٢٥].

ولكن يبدو أن تبني البعث لمفهوم حرب التحرير الشعبية، لم يكن يعني التخلي عن الاستراتيجية الثورية العربية في النضال من أجل الوحدة والحرية والاشتراكية، بل كان جزءاً من هذا النضال القومي الذي تقوده «الأنظمة الثورية العربية» وعلى رأسها أنظمة البعث. ومن هنا نجد أن حزب البعث يؤكد على أن معيار الثورية للأنظمة هو تبني الكفاح المسلح وتطويره الى حرب شعبية حقيقية. ففي التقرير السياسي للحزب الصادر عن مؤتمره القومي العاشر في بغداد يوم ١ - ١٠ - ١٩٧٠ اعتبر الحزب أن الاستراتيجية الوحيدة القادرة على مواجهة التفوق للعدو هي استراتيجية حرب التحرير الشعبية وأن حزب البعث هو أقدر الحركات الثورية العربية على تحقيق هذه الاستراتيجية[٢٦].

ولم يكن تبني حزب البعث لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية يعني الاتفاق الفكري والاستراتيجي مع حركة الثورة الفلسطينية، حيث أن البعثيين في تبنيهم لحرب التحرر الشعبية كانوا يتوخون استيعاب حركة المقاومة الفلسطينية وتدجينها لتصبح جزءاً من الاستراتيجية الثورية العربية

---

(٢٤) سلسلة البعث والقضية الفلسطينية، ج ١، ص ٢١٠.

(٢٥) الكيالي، البعث والقضية الفلسطينية، ج ٢، ص ١٧٤.

(٢٦) عبد الوهاب الكيالي، المقاومة الفلسطينية والنضال العربي ١٩٦٩ - ١٩٧٣، سلسلة البعث والقضية الفلسطينية، ٣ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٩.

التي ينظرون اليها. وهذا ما ظهر جلياً في السلسلة الطويلة من التوترات والمعارك الدامية بين البعثيين وبين الثورة الفلسطينية. وكانت بدايات التوتر بين الطرفين ذات طابع فكري، حيث ظهر التباين بين تصور البعثيين لمفهوم النضال الوحدوي القومي، وبين استراتيجية الثورة الفلسطينية القائمة على أساس الاستقلالية، فانتقد البعثيون علاقة قادة الثورة بالأنظمة العربية، واعتبروا أن هذه العلاقة لا تتم الا على حساب مصلحة الجماهير العربية، كما اتهموا قيادة المقاومة الفلسطينية بعدم التمييز «بين الجماهير العربية والأنظمة العربية، بل أن تميز بين تسلط الأنظمة وبعدها عن مطالب الشعب وبين الجماهير المناضلة»[٢٧].

وكان لا بد لمنطلقات الثورة الفلسطينية، وخصوصاً حركة «فتح» القائمة على ضرورة تجاوز الكثير من المعوقات والعوائق التي تعرقل إنطلاقة الشعب الفلسطيني، واعطاء الأولوية لمتطلبات النضال القطري الفلسطيني. وكان لا بد لهذه التصرفات أن تواجه بانتقادات واتهامات بالاقليمية. وإن أكثر الشعارات الفلسطينية أثار حزب البعث هو شعار «عدم التدخل في الشؤون العربية الداخلية». واعتبر البعثيون أن النزعة القطرية ساهمت أيضاً في خلق شعار عدم التدخل في الأوضاع العربية الذي أدى في النتيجة الى الوقوع في أسر الأنظمة العربية ومؤتمرات القمة»[٢٨].

لقد مد حزب البعث جذوره في الساحة الفلسطينية، وأقام تنظيماته الفدائية الخاصة به، وهي أ ـ طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) ب ـ جبهة التحرير العربية.

أ ـ طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)

بدأ التفكير بإيجاد تنظيم فلسطيني داخل حزب البعث منذ بداية الستينات مع ظهور الارهاصات الأولى للوعي الكياني الفلسطيني، وبرز التنظيم الفلسطيني التابع للبعث الى الوجود في أواخر عام ١٩٦٦ حيث تشكل «فرع فلسطين» من الفلسطينيين المقيمين في سوريا، وباندماج هؤلاء مع منظمة البعث في الأردن شكلوا «قيادة قطرية».

وبعد حزيران/يونيو، ١٩٦٧ أسست في سوريا منظمة (طلائع حرب التحرير الشعبية) المعروفة باسم «الصاعقة» واعلنت الصاعقة التزامها بمقررات حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا. وخاضت جميع المعارك التي خاضتها سوريا، وكانت تقف الى جانبها في صراعها مع منظمة التحرير الفلسطينية أو مع البلدان العربية الأخرى وظهر ذلك جلياً في لبنان عام ١٩٧٦ وكذلك في عام ١٩٨٢.

ومع ذلك، فقد حاولت «الصاعقة» أن تعطي لنفسها صفة التنظيم البروليتاري الجماهيري، فطرحت تحليلاً فكرياً يربط بين الثورة الاجتماعية والثورة التحررية على أساس أن العلاقة بين القضية الوطنية في التحرير وبين مطالب الطبقة الكادحة هي علاقة أساسية. وطالبت بأن تلتزم الثورة

---

(٢٧) حزب البعث العربي الاشتراكي، التقرير السياسي الذي أقره المؤتمر القومي العاشر، بغداد، ص ٣٨.
(٢٨) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٨٠.

الفلسطينية بمصالح الجماهير الكادحة وأهدافها الطبقية، انطلاقاً من رؤية شمولية تقرن تحرير الأرض بتحرير الإنسان[٢٩].

وانتقدت منظمة «الصاعقة» استقلالية الثورة الفلسطينية الذي كانت تطرحه حركة «فتح» واعتبرت «ان المطالبة باستقلالية الثورة الفلسطينية بحجة التمييز بين قضايا التحرر الوطني، وقضايا التحرر الاجتماعي والاقتصادي أن هذه المطالبة عدا كونها عملية فعل تعسفية بين العدو الوطني والعدو الطبقي فهي فلسفة برجوازية يمينية»[٣٠].

وعبرت «الصاعقة» عن اخلاصها والتزامها بالايديولوجية القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وارتباطها بالفهم الرسمي العربي لموقع ودور الثورة الفلسطينية، فاعتبرت بأن العمل الفدائي بشكله ومضمونه المادي والمعنوي يؤلف أداة من أدوات العمل السياسي والعسكري للاستراتيجية السياسية العربية، وعليه «فالصاعقة» ترى أن دور العمل الفدائي في كل الظروف والأحوال يجب أن يكون ملتحماً بالعمليات النظامية للجيوش العربية لبلدان المواجهة لمساندة القوات العربية المسلحة[٣١].

ب ـ جبهة التحرير العربية

انبثقت جبهة التحرير العربية عن حزب البعث العربي الاشتراكي ـ في العراق ـ ففي المؤتمر القومي التاسع للحزب أوصى بانشاء منظمة فدائية ذات طابع جبهوي وتركيب قومي وفكر ثوري، تمثل فكر البعث والسياسة العراقية في الساحة الفلسطينية. وكانت «جبهة التحرير العربية» التي ظهرت الى الوجود في نيسان/ابريل عام ١٩٦٩ خير مجسد لهذه التوصية، حيث أشارت الجبهة الى أن «النظام القائم في العراق هو الحكم العربي الوحيد حتى الآن الذي يغذي جبهة التحرير العربية بالمساعدات. إن هذا الواقع يستقي مبرراته من كون حزب البعث يحتل المواقع الرئيسية في السلطة في العراق، هذا في الوقت الذي يشكل الحزب أيضاً قوة رئيسية داخل جبهة التحرير، فمن خلال الحزب اذن، الذي هو في الأساس منظمة جماهيرية شعبية، يتم التفاعل على جميع المستويات بين الجبهة والنظام القائم في العراق»[٣٢].

أما ميشيل عفلق مؤسس البعث فقد حدد طبيعة العلاقة القائمة بين جبهة التحرير العربية وبين حزب البعث على أساس أن «الجبهة بالنسبة الى الحزب ليست جزءاً من عمله، ليست الجزء العسكري ولا الجزء القتالي ولا الجزء الفلسطيني، وإنما هي الحزب بإرادته في الانبعاث من جديد في إرادة التصحيح الشامل والعميق في أوضاعه». وعلى المستوى الفكري والايديولوجي، فإنه لا فرق بين فكر الجبهة وفكر الحزب، وليس للجبهة ايديولوجية منفصلة عن ايديولوجية الحزب، حيث أن فكرها مستمد من العقيدة العربية

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٣٠) وثيقة خاصة (الصاعقة) قدمت من قبل الصاعقة إلى مركز الأبحاث الفلسطيني (بيروت، أرشيف مركز الأبحاث).

(٣١) نحو فهم علمي وثوري لماهية الثورة في الأرض المحتلة (صادر عن الصاعقة).

(٣٢) الطلائع، (العدد ٣٠)، ص ١١.

الثورية لحزب البعث[٣٣].

اذاً، لا يمكننا هنا الحديث عن جبهة التحرير العربية كتنظيم فلسطيني مستقل أو اعتبار فكر الجبهة السياسي جزءاً من الفكر السياسي الفلسطيني. ومع ذلك، فإن جبهة التحرير العربية اقتربت من «حركة فتح»، نظرياً، في طرحها للعلاقة بين الوحدة والتحرير، بحيث اعتبرت «أن توجه العرب نحو فلسطين يصنع الوحدة ويحرر فلسطين وبقدر ما تعيد الوحدة لفلسطين حريتها، فإن فلسطين تعيد للعرب وحدتهم. أن فلسطين هي طريق الوحدة والوحدة هي طريق فلسطين وكل محاولة للفصل بين الشعارين ووضع الواحد في وجه الآخر هي إضعاف لمعركة التحرير وإساءة اليها مثلما هي اضعاف للوحدة واساءة اليها»[٣٤].

إلا أن جبهة التحرير العربية رفضت الاقرار بوجود خصوصية فلسطينية أو معطيات فلسطينية تختلف عن الواقع العربي، وتبرر استقلالية العمل الفلسطيني، فالواقع الفلسطيني في نظر الجبهة هو جزء من الواقع العربي. وعليه، فإن تحليل القضية الفلسطينية لا يتم بأدوات فلسطينية خاصة، بل ضمن الرؤية القومية الشاملة[٣٥].

وانطلاقاً من تجاهل «الخصوصية الفلسطينية»، ورفض استقلالية الثورة الفلسطينية في ممارساتها النضالية وفي تحديدها لاهدافها، فقد انتقدت «الجبهة» شعار «فلسطين الديمقراطية» الذي رفعته الثورة الفلسطينية واعتبرته هدفاً استراتيجياً لنضالها، واعتبرت جبهة التحرير العربية أن «هذا الشعار يعبر عن العقلية القطرية الفلسطينية بتصوره أن فلسطين بعد التحرير ستكون الدولة الخامسة عشرة أو السادسة عشرة من دول الجامعة العربية، بينما منطق الأمور وحتمية التطور ومسيرات التحرير كلهما تشير الى أن فلسطين المحررة لن تكون الا جزءاً من الثورة العربية الوحدوية الاشتراكية وبالتالي جزءاً من دولة عربية واحدة لا بد أن تقوم بين كافة الأقطار أو مجموعة منها كنتيجة للظروف التي تخلقها مسيرة التاريخ»[٣٦].

٢ ـ حركة القوميين العرب والعمل الفدائي

على الرغم من أن حركة القوميين العرب وقفت في البداية موقفاً متحفظاً ومشككاً من العمل الفدائي، ومن حركة «فتح» عموماً، الا أنها أصبحت فيما بعد أكثر الحركات القومية استيعاباً للعمل الفدائي وتبنياً لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية،وذلك عائد الى طبيعة المنطلقات الأولى للحركة والى بروز العنصر الفلسطيني بشكل واضح في صفوفها، وهو الأمر الذي أدى لاحقاً الى تحول جزء مهم من حركة القوميين العرب الى منظمات فدائية فلسطينية.

فمن المعلوم أن قادة القوميين العرب، وقبل أن يتحولوا الى تنظيم حزبي سياسي، كانوا منخرطين في تنظيم سري يعتمد العنف والعمل المسلح ضد من اعتبروهم مسؤولين عن نكبة

---

(٣٣) «مقابلة مع أمين عام جبهة التحرير العربية، عبد الوهاب الكيالي،» في: **الطريق القومي لتحرير فلسطين** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٥٣.

(٣٤) حزب البعث العربي الاشتراكي، **استراتيجية المرحلة الراهنة**، ص ٦٠.

(٣٥) **الطريق القومي لتحرير فلسطين**، ص ٦٤.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١١١ ـ ١١٢.

فلسطين عام ١٩٤٨. وعلى الرغم من أن قادة «الحركة» انكروا أو لم يذكروا وجود علاقة لهم «بكتائب الفداء العربي»، إلا أن عدداً من المسؤولين في «الحركة» أو ممن كانوا على صلة بحركة القوميين العرب اكدوا وجود هذه العلاقة[٣٧] وخصوصاً اذا عرفنا أن هاني الهندي وجورج حبش كانا من مؤسسي «كتائب الفداء العربي».

ومنظمة «كتائب الفداء العربي» هذه والتي أثرت على مؤسسي حركة القوميين العرب، كانت منظمة ثورية ارهابية أخذت على عاتقها مسؤولية معاقبة المسؤولين عن نكبة فلسطين والقيام بأعمال ارهابية ضد المؤسسات اليهودية والاستعمارية في الوطن العربي، ومؤسسو هذه المنظمة شباب تأثروا بنكبة فلسطين واعجبوا بالأسلوب الثوري العنيف الذي نهجته بعض الحركات المتطرفة في أوروبا وخصوصاً تلك التي ظهرت في ايطاليا مثل: منظمة «القمصان الحمراء» التي أسسها غاريبالدي، والجبهة الوطنية السرية «كاربوناري» وجمعية «ايطاليا الفتاة» التي أسسها جيوسبي مازيني، وكان غاريبالدي ومازيني مثلهم الأعلى، فقدسوا العنف ودرسوا تاريخهم النضالي، واستفادوا من الوسائل الكثيرة التي اتبعوها مثل استعمال الأسماء المستعارة، وكلمات السر. . . الخ[٣٨].

وقامت «منظمة كتائب الفداء العربي» بالعديد من أعمال العنف، حيث وضعوا قنابل في معبد لليهود في سوريا، وفي مؤسسات بريطانية وأمريكية، وفجروا المكتب المحلي لمنظمة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين في دمشق. الا أن أهم عملية قاموا بها هي محاولة اغتيال الملك عبدالله والعقيد أديب الشيشكلي الزعيم السوري في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٠، وكانت محاولة فاشلة تم على أثرها اعتقال العديد من أفراد التنظيم واختفاء البقية الباقية من مسرح الأحداث، حيث اضطروا الى انتهاج أسلوب العمل السياسي ومن بينهم جورج حبش وهاني الهندي الذين قطعوا كل صلة تربطهم بمنظمة «كتائب الفداء العربي» وكرسوا جهدهم بهدف خلق تنظيم سياسي جماهيري.

اضافة الى العلاقة التي ربطت بين مؤسسي حركة القوميين العرب ومنظمة كتائب الفداء العربي الارهابية الثورية، فقد مارست «الحركة» العنف الثوري في الأردن، حيث قام أعضاء «الحركة» اثر محاولة الحكم قمع المعارضة الشعبية التي اشتدت في الأردن عام ١٩٥٧، قاموا بوضع عدد من القنابل في أماكن متفرقة لإثارة حماس الجماهير وابقاء حالة التوتر، وكانت أعمالها هذه في الأردن سبباً في لفت أنظار سوريا الى «الحركة»، حيث قام العقيد عبد الحميد السراج، المسؤول السوري المعروف بمواقفه القومية الناصرية، بتدريب جماعة القوميين العرب على السلاح وتدريبهم في الأراضي السورية.

اذاً، من هذا نرى أن ماضي «الحركة» النضالي لم يكن ببعيد عن ميدان العنف والكفاح

---

(٣٧) أكد وجود هذه العلاقة محسن ابراهيم، لماذا. . . منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية الى الناصرية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠).

(٣٨) حول «كتائب الفداء العربي،» يمكن الرجوع الى: باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، ط ٢ (بيروت: دار العودة، [د.ت.])، ص ٧٤، وباترك سل، الصراع على سوريا: دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ١٣٥.

المسلح وخصوصاً بالنسبة الى الأعضاء الفلسطينيين فيها، وعلى رأسهم جورج حبش والذي تميز بعد خروجه مستقلاً باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمواقفه الثورية المتطرفة وممارساته للعنف الثوري بشكل ممنهج وواضح، الا أن هيمنة السياسة المصرية على حركة القوميين العرب، وولوج اعداد كبيرة من الشباب العرب في صفوف «الحركة» جعلها تنظر في البداية بحذر الى العمل الفدائي الذي قامت به فتح في فاتح كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٥.

فقد اعتبرت «الحركة» أن العمل الفدائي الذي قامت به قوات «العاصفة» في فلسطين المحتلة، حيث اخترقت الحدود العربية وفجرت مواد ناسفة في مواقع صهيونية، دون علم أو تنسيق مع الحكومات العربية، هو توريط للعرب في حرب هم غير مستعدين لها، وعمل يتعارض مع الاستراتيجية العربية، وعليه، فقد دعت «الحركة» الى ضرورة وجود تنسيق مسبق بين ما تقوم به العاصفة وبين الخطة العربية الشاملة واستراتيجية البلدان العربية تجاه فلسطين.

ولكن أين هي الخطة العربية الشاملة، واين هي استراتيجية البلدان العربية تجاه فلسطين؟

هذا ما لم تستطع «الحركة» توضيحه بدقة، وتأكيد وجوده عملياً، حيث تخلط بين الأماني والأهداف، وبين الواقع والحقيقة، فمقابل انتقاد العمل الفدائي ورفض اعتباره منطلقاً للتحرير، فإنها اعتبرت «إن اكتساب القوة الذاتية العربية، بالوحدة الاشتراكية، هو القانون الذي لا بد أن يشكل جوهر الاعداد الحقيقي لتحرير فلسطين»[٣٩].

وشككت حركة القوميين العرب في جدوى انتهاج أسلوب الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كوسيلة لتحرير فلسطين. واعتبرت أن أقصى ما يمكن أن يقوم به العمل الفدائي هو في كونه ذراعاً مساعداً للعمل الرسمي العربي، فهو إذاً من حيث نتائجه الممكنة أقرب الى أعمال «الكوماندوس» الملحقة بالجيوش النظامية منه بالثورات الشعبية المسلحة. أما تحرير فلسطين فهو اما أن يكون عربياً أو لا يكون.

وانطلاقاً من التزام «الحركة» بالسياسة القومية العربية التي يقودها عبد الناصر فقد اعتبرت أن العمل الفدائي اما أن يكون جزءاً من ردود الجبهات العربية الاقليمية على تحرش اسرائيل، وإما أن يكون خطاً من خطوط حرب الردع، أو يكون طليعة لحرب التحرير. وفي كل حالاته لا بد أن يرتبط العمل الفدائي الفلسطيني بتطورات الصراع العربي - الصهيوني كي لا يتحول الى مجرد انفجار عاطفي يضيع وتضيع معه أشياء كثيرة»[٤٠].

فالحركة هنا لم تر العمل الفدائي في شموليته وتعبيراته كرد فعل عنيف للفلسطينيين على حالة التخاذل العربي تجاه فلسطين وسلبية الفعل العربي تجاه العدو الصهيوني، بل نظرت اليه كأي عمل عسكري دون مضامين سياسية ووطنية تمثل الخصوصية الفلسطينية. ومن هنا أكدت على ارتباط العمل

---

(٣٩) «حرب الردع وحرب التحرير والعمل الفدائي،» الحرية، ١٩٦٥/٦/٢١.
(٤٠) المصدر نفسه.

الفدائي بالسياسة الدفاعية التي كانت تحكم الموقف العربي، ووقوف القوة العربية عند الردع والدفاع دون الوصول الى حالة الهجوم والتحرير. وكانت هذه الرؤية لدور القوة العربية وراء نفي «الحركة» لأي مبرر في وجود العمل الفدائي، فهو لا لازمة له ما دامت الجيوش العربية لم تأخذ استعدادها بعد لخوض معركة التحرير، فضرورة الاعداد العسكري هي وحدها التي يمكن أن تبرر التحرك الفدائي في مرحلة التحرير، لأن العمل الفدائي وحده في نظر «الحركة» غير قادر أو فاعل مقابل الآلة العسكرية الاسرائيلية الجبارة. أما البديل في نظر الحركة فهو قيام الجيوش العربية النظامية بمهمة تدمير القوات الاسرائيلية يساعدها في ذلك ذراع فدائي ضارب[٤١].

إلا أن فترة الرفض والتشكيك بالعمل الفدائي كانت قصيرة، وانصبت على دور العمل الفدائي أكثر مما كانت رفضاً مبدئياً للعمل الفدائي. فالمنطلقات الفكرية للحركة وعقيدتها القومية، لم يسمحا لها بالتطلع نحو الاستقلالية والانعتاق الفلسطيني من وراء ممارسة العمل الفدائي، وانه تعبير عن استقلالية واحياء للشخصية الفلسطينية أكثر مما هو تعبير عن مقدرة على التحرير السريع لفلسطين. وعليه، فإنها مع قبولها ـ أي حركة القوميين العرب ـ بالعمل الفدائي، فإنها أرادت ربطه بالسياسة الرسمية العربية. أي ابقاء الفلسطينيين تحت الوصاية العربية، واعتبرت أن ممارسات منظمات الكفاح المسلح الفلسطينية المتحررة من الوصاية العربية، هو عمل ارتجالي وعشوائي. وطالبت بوضع خطة واضحة المعالم مرتبطة باستراتيجية عربية، حيث أن وجود تصور واضح لمعاني الدور الفدائي الفلسطيني، أمر لا يجوز تجاهله وإغفاله. ولا قيمة مطلقاً لأي لقاء مفتعل بين القوى الفلسطينية، اذا لم تتمكن من التوصل الى قناعة مشتركة حول استراتيجية العمل الفدائي الفلسطيني[٤٢].

ووجهت حركة القوميين العرب انتقادات الى حركة «فتح» واتهمتها بالانفراد بقيادة النضال الفلسطيني، وطرح نفسها ـ أي فتح ـ كطليعة للشعب الفلسطيني. ودعت حركة القوميين العرب الى ضرورة التنسيق والتشاور بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني لإيجاد حركة ثورية فلسطينية موحدة، إلا أن حركة «فتح» ردت على حركة القوميين العرب، باستحالة التوحيد بين استراتيجيتين متناقضتين احداهما تتبنى الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية وتعبر عن الانطلاقة الفلسطينية والاستقلالية الفلسطينية، والأخرى تعتمد الجيوش النظامية ومقيدة بسياسة رسمية عربية. واعتبرت «فتح» أن وحدة القوى الفلسطينية لا يمكن أن تتم الا على أرض المعركة وليس على منابر الخطابة وفي القاعات المغلقة «فقد أثبتت التجربة استحالة توحيد القوى العربية الا من خلال معركة مصيرية»[٤٣].

ومن الواضح أن حركة القوميين العرب ما كانت لتوجه الدعوة الى الحوار والتشاور مع حركة فتح الا بعد قناعتها بجدوى العمل الفدائي وضرورة وجود عمل فلسطيني موازٍ للعمل العربي، وخصوصاً أن «الحركة» تخوفت من احتمالات امتلاك اسرائيل للسلاح النووي في وقت لا يمتلك فيه

(٤١) «فلسطين،» ملحق المحرر (بيروت)، ١٩٦٥/٢/١١.

(٤٢) المصدر نفسه، العدد ٥٨.

(٤٣) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، من منطلقات العمل الفدائي، دراسات وتجارب ثورية، ١ ([عمان]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦])، ص ٢٥.

العرب أي خطة لمواجهة الخطر الصهيوني. واعتبرت أنه «اذا لم يستطع خطر الذرة ـ القنبلة الذرية الاسرائيلية ـ أن يوجد عملا موحداً من أجل فلسطين، فإن أي خطر آخر لن يستطيع إيجاد هذا العمل. وأن على الشعب الفلسطيني أن يبادر بنفسه لخلق حالة تحيي قضيته في كافة المجالات»[٤٤].

وفي منتصف عام ١٩٦٦ تبنت حركة القوميين العرب رسمياً العمل الفدائي لتسابق الأحداث ولتجد موضع قدم لها في ساحة العمل الفلسطيني، وخصوصاً مع بروز دور خاص للفلسطينيين المنضوين في الحركة وتكتلهم في تنظيم خاص بهم. وقد زار وديع حداد ـ من مؤسسي الحركة ـ قطاع غزة في العام نفسه وأفهم كوادر الحركة هناك بضرورة المساهمة في العمل الفدائي على أن يكون ذلك «فوق الصفر وتحت التوريط»[٤٥].

وفي أواخر عام ١٩٦٦ اعلنت حركة القوميين العرب عن أولى عملياتها العسكرية داخل فلسطين المحتلة وذلك عبر منظمة «أبطال العودة» الفدائية التابعة للحركة والممولة والمدربة من قبل جيش التحرير الفلسطيني وقائده وجيه المدني، ودعت الحركة منظمة التحرير الفلسطينية بتبني العمل الفدائي ودعمه باعتبارها الجهة الفلسطينية الوحيدة القادرة على الاضطلاع بهذا الدور، نظراً لما تملكه من امكانات وما تعرفه من تأييد من قبل الفلسطينيين. وقبيل حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ خطت الحركة خطوة أخرى على طريق العمل الفدائي والكفاح المسلح باعلانها عن قيام تنظيم فدائي جديد تابع لها تحت اسم «شباب الثأر».

كان التجاوب الذي لقيه العمل الفدائي في صفوف حركة القوميين العرب منصباً على العناصر الفلسطينية في الحركة خصوصاً، وهو الأمر الذي لم يجد استحساناً من قبل بقية أعضاء الحركة وعلى الخصوص التيار الماركسي اللينيني فيها، الذي اتهم العناصر الفلسطينية بالبرجوازية واليمينية واعتبر أن بقاء الفرع الفلسطيني في «الحركة» بعيداً عن التفاعل مع التحولات التقدمية التي شهدتها «الحركة» تحت قيادة البرجوازية الصغيرة، ساهم في وقوعه تحت الهيمنة الكاملة للقيادة التقليدية اليمينية المؤسسة «للحركة»[٤٦].

وكان لا بد لهذا الخلاف الفكري أن يحسم تنظيمياً بخروج الفرع الفلسطيني «للحركة» واندماجه مع منظمة «أبطال العودة» وجبهة تحرير فلسطين، ليشكلا معاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٧.

ولبعض الوقت اكتنف الغموض طبيعة العلاقة التي تربط تنظيمياً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بحركة القوميين العرب، فبيانات هذه الأخيرة استمرت حتى عام ١٩٦٩ تعتبر الجبهة

---

(٤٤) «فلسطين،» ملحق المحرر، العدد ٥٣.

(٤٥) عبد القادر ياسين، «الحركات القومية العربية والكفاح المسلح،» شؤون فلسطينية، العدد ٩٨ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠)، ص ٤٨.

(٤٦) ابراهيم، لماذا... منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية، ص ١٨٢.

الشعبية لتحرير فلسطين جزءاً منها، على أساس انها الجناح الفلسطيني الذي تلتف حوله العناصر القيادية اليمينية المؤسسة للحركة ـ ويقصد هنا جورج حبش ووديع حداد ـ بينما نجد أن الجبهة الشعبية وفي بيان لها في نيسان/ابريل عام ١٩٦٨ تنفي أن تكون هناك أي علاقة لها بحركة القوميين العرب، مؤكدة أن التوحيد الذي تم بمقتضاه خروج الجبهة الشعبية الى الوجود، كان مع منظمة «شباب الثأر» ـ التنظيم الفلسطيني داخل الحركة ـ فقط. وسبق للجبهة أن أصدرت بياناً أعلنت فيه أنه لا علاقة لمنظمة شباب الثأر بحركة القوميين العرب، وأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لا تعترف بتصرفات القوميين العرب التي «يقصد بها التدخل في الأمور الداخلية للدولة العربية باسم الجبهة»[٤٧].

ويبدو أن الغموض قد زال على أثر خروج أحمد جبريل بتنظيمه ـ جبهة التحرير العربية ـ من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد عام من التحالف، ليشكل تنظيماً مستقلاً تحت اسم «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» فعلى اثر هذا الانشقاق اقتصرت العناصر المكونة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على من يعودون بانتمائهم الى حركة القوميين العرب، شباب الثأر، أو من يتعاطفون مع الحركة، وتربطهم بها صلات خاصة «منظمة ابطال العودة» وهو الأمر الذي حدا بالجبهة الشعبية لأن تعيد النظر في موقفها السابق من العلاقة مع حركة القوميين العرب، حيث اعتبرت أن الوضع الجديد للجبهة «قد مكن الحركة من أن تطرح من خلال الجبهة نهجها الثوري في تحليل الوضع الفلسطيني ورؤيتها السياسية الكاملة لمعركة التحرير أي كامل فكرها السياسي، وبالتالي أصبحت الصورة الجديدة صورة تطابق شبه تام بين الحركة من ناحية، وبين الجبهة من ناحية ثانية»[٤٨].

وعلى الرغم من تأكيد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سنواتها الأولى على البعد القومي، وأخذها بالصراع الطبقي فكرياً، الا أن متطلبات العمل الفلسطيني، والوطنية الفلسطينية التي تعتمل في صدور اعضائها الفلسطينيين، حتمت عليها اتخاذ سياسات ومواقف فكرية، مثلت خروجاً عن الفكر السائد في حركة القوميين العرب، ومتناقضاً مع ارثها العقائدي. هذه السياسات التي مثلت حقيقة أزمة التوفيق بين المنطلق الفلسطيني في النضال والمنطلق القومي والأممي، وهي الأزمة التي ما زالت تترك بصماتها جلية في الفكر السياسي الفلسطيني وفي العلاقات الفلسطينية ـ العربية.

ومن هنا اختطت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لنفسها سياسة تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وعدم الزج بالعمل الفدائي في منزلقات التكتلات العقائدية، والتي اعتبرت الجبهة أن الشعب الفلسطيني قد تجاوزها، كما حرصت الجبهة على عدم الدفع بالعمل الفدائي في متاهات السياسات المتعارضة التي تؤخره وتبعده عن هدفه الأساسي الذي كرس وجوده من أجل تحقيقه[٤٩]. هذه المواقف للجبهة تقاربت مع فكر حركة «فتح»[٥٠]، مما أثار حفيظة وانتقاد

---

(٤٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٧، ١٠٢.

(٤٨) الهدف (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، (٩ آب/اغسطس ١٩٦٩).

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) Walid Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and His Comrades from Nationalism to Marxism* (London: Charles Knight Co. Ltd; New York: St. Martins', 1975), p. 85.

العناصر اليسارية في صفوف حركة القوميين العرب وفي صفوف الجبهة نفسها، لأنها شكلت تجاوزاً للطرح القومي للحركة وللنهج اليساري الجديد القائم على شمولية الصراع وتداخله. فقد أدان التيار اليساري في الحركة بشدة شعار عدم التدخل في الشؤون العربية الداخلية الذي رفعته الجبهة. ففي التقرير السياسي الذي قدمته العناصر اليسارية في الجبهة في آب/اغسطس عام ١٩٦٨، اعتبر أنه «بالوقائع الملموسة يحول الشعار الديماغوجي عدم التدخل في الأوضاع العربية الذي طرحه اليمين الرجعي الفلسطيني وانساقت وراءه كل فصائل حركة المقاومة. تحول موضوعياً وعملياً الى عدم التدخل بالشؤون الفلسطينية وانها تحذر كافة الفصائل الوطنية الشريفة في حركة المقاومة من خطر الانسياق وراء مثل هذه الشعارات الديماغوجية على القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة»[٥١].

ومن هنا، كان لا بد للانشقاق أن يحدث داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بين جناحها اليساري وبين جناحها المؤسس والذي تلتف حوله العناصر الفلسطينية في حركة القوميين العرب. ففي شباط/فبراير عام ١٩٦٩ أعلن نايف حواتمة الانفصال عن الجبهة الشعبية مكوناً تنظيماً جديداً تحت اسم «الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين» متهماً القيادة التقليدية في الجبهة الشعبية بعرقلة عملية التطور الديمقراطي في الجبهة، وبالوقوف ضد التحولات الفكرية والايديولوجية حيث «حاربت القيادة اليمينية دخول أية رياح للتغيير الثوري في صفوف المقاتلين والتنظيم، وعملت على تدعيم مراكز القوى والاقطاعات الخاصة والشلل وعبادة الفرد»[٥٢].

ونفت الجبهة الشعبية بدورها هذه الاتهامات، واعتبرتها مجرد تبريرات للانشقاق، واتهمت بدورها هذه العناصر المنشقة بالانتهازية والطفولية وانهم «من المراهقين مثقفي المقاهي الذين يتشدقون بالاشتراكية العلمية تشدقاً لفظياً متوتراً دون أن تكون لديهم القدرة على ممارستها»[٥٣].

وقد طرحت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين نفسها على أساس أنها تمثل اليسار العربي الجديد، ونهجاً ثورياً أكثر جذرية في معالجة الوضع العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً. وطرحت الجبهة الديمقراطية موقفاً متميزاً في رؤيتها لهزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ معتبرة أن هذه الهزيمة ليست مجرد هزيمة عسكرية فحسب، بل أنها هزيمة لمجموع التكوين الطبقي والاقتصادي والعسكري والايديولوجي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية. وهذا ما يتطلب في رأي الجبهة اسقاط قيادة الطبقة البرجوازية لحركة التحرر العربية لصالح الطبقات الأكثر جذرية في نهجها الثوري وهي تحالف العمال والفلاحين[٥٤].

---

(٥١) التقرير السياسي الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آب/اغسطس ١٩٦٨، ص ٣٨.
ونشير هنا الى أن هذا التقرير صدر في غياب القيادة التقليدية «لجبهة» جورج حبش وقد رفض هؤلاء الموافقة على هذا التقرير، بينما تبناه يسار الجبهة نايف حواتمة، والذي أصبح فيما بعد معبراً عن فكر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

(٥٢) «بيان تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين،» ملحق في: ابراهيم، لماذا... منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية الى الناصرية، ص ١٩٥.

(٥٣) بيان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، شباط/فبراير ١٩٦٩.

(٥٤) التقرير السياسي الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آب/اغسطس ١٩٦٨، ص ١٢.

واذا كان الجناح الفلسطيني في حركة القوميين العرب قد تجاوب مع العمل الفدائي ومع استقلالية الشخصية الفلسطينية والعمل الفلسطيني، فإن حركة القوميين العرب بقيت تنظر بحذر الى الاستقلالية الفلسطينية، ومحاولة ابعاد العمل الفلسطيني عن محيطه العربي وانغلاقه عن التحولات الاجتماعية التي أصبحت من أولى اهتمامات «الحركة» وتوجهاتها، ففي بيان للحركة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٩، انتقدت «الحركة» الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على أساس أن البرنامج الذي تبنته هذه الأخيرة لم يكن به ما يميزها عن حركة «فتح» وعن مجمل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية العفوية التي كانت تتصدرها الاطارات البرجوازية التقليدية وتقنن لها أفكارها وسلوكها السياسي ونمط تعبيراتها التنظيمية[٥٥].

وأرادت حركة القوميين العرب أن تعكس مفاهيمها العقائدية على الواقع الفلسطيني، وقالت انه اذا كان البرنامج السياسي العسكري لكل حركة كفاح مسلح هو في النهاية إفراز متطابق مع طبيعة تكوينها الطبقي والايديولوجي، فإن «ذلك معناه أن قدرة حركة المقاومة الفلسطينية على تجاوز برنامجها السياسي العسكري الراهن نحو آفاق جذرية جديدة، هو أمر مرتبط عضوياً بحصول تحولات أساسية في بنيتها الطبقية الايديولوجية، أي هو مرتبط في النهاية بصعود الطبقات الجذرية على رأسها لقيادتها وتحقيق التحالفات الوطنية العريضة ضمنها في ظل ايديولوجية الطبقة العاملة وبرنامجها». واعتبرت الحركة أن الاطار القادر على القيام بهذه التحولات هو الحزب الطليعي المتسلح بايديولوجية الطبقة العاملة[٥٦].

وهكذا كانت الجمودية العقائدية عند حركة القوميين العرب ـ وخصوصاً الجناح اليساري فيها ـ قد أبعدها عن المقدرة على التحليل الموضوعي للواقع الفلسطيني، وعن تلمس خصوصية المسألة الفلسطينية واستشراف التطلعات الوطنية للفلسطينيين في أرض الشتات، باعتبار أنه ضمن شمولية القضية العربية وتداخل قضايا التحرر والنضال الاجتماعي يكمن الوضع المميز للنضال الفلسطيني، حيث أن معيار التحليل الاجتماعي الطبقي قد لا يتواءم مع الواقع الاجتماعي للشعب الفلسطيني، ومع المرحلة النضالية التي يمر بها كفاح الشعب الفلسطيني، وهي مرحلة التحرر الوطني والتي يمكنها أن تتجاوز مرحلياً قضايا الصراع الطبقي لمواجهة عدو مشترك.

٣ ـ عبد الناصر والعمل الفدائي

استمر موقف عبد الناصر الحذر تجاه العمل الفدائي وحرب التحرير الشعبية الى ما بعد حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، فعند انطلاقة العمل الفدائي عام ١٩٦٥ كان عبد الناصر سيد الموقف، يشد اليه الأنظار ويشكل محور الصراع الدائر في المنطقة، باعتباره رائد الأمة العربية وزعيم القومية العربية. وهذا معناه أن أي عمل نضالي عربي أو حركة تحررية لتؤكد ذاتها وتأخذ شرعيتها كان لا بد لها من الاعتماد على والتنسيق مع عبد الناصر أو على الأقل القبول الضمني بمنهج عبد الناصر في العمل واعتماد استراتيجيته النضالية. أما «حركة فتح» فلم تأخذ إذناً من أحد، بل شكلت تحدياً

---

(٥٥) «بيان لحركة القوميين العرب، كانون الثاني/يناير ١٩٦٩،» في: الحرية، ١٠/٢/١٩٦٩.
(٥٦) المصدر نفسه.

وتناقضاً مع الاستراتيجية الرسمية التي يقودها عبد الناصر. وهذا ما حدا بعبد الناصر الى التشكيك بالقائمين بالعمل الفدائي وانهم يعملون لتوريط مصر بحرب هي غير مستعدة لها. وهذا ما دفع بمصر الى مطالبة القيادة العربية الموحدة في مذكرة سرية موجهة الى البلدان العربية بعدم نشر أي شيء حول العمليات الفدائية، وعدم تشجيع الفدائيين[٥٧].

كما أن عبد الناصر في تعامله مع قضية شعب فلسطين، كان يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد الشقيري، هي الطرف الوحيد المخول بالتحدث باسم الشعب الفلسطيني. وكان اعتماده على تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وعلاقاته الجيدة مع أحمد الشقيري، يعطيه القدرة على احتواء النضال الفلسطيني والحركة السياسية الفلسطينية وعدم اتاحة الفرصة لأي طرف عربي بأن يستغل الورقة الفلسطينية لصالحه، وضد سياسة الجمهورية العربية المتحدة. وكان انطلاق العمل الفدائي خارج اطار منظمة التحرير الفلسطينية متحدياً وجودها وسياستها، ومتجاوزاً رسمياتها يعني خروج الحركة النضالية الفلسطينية من تحت الوصاية العربية الرسمية. ومما زاد من تخوفات عبد الناصر آنذاك احتمال أن يكون لحركة «فتح» علاقة بجماعة الأخوان المسلمين أو بحزب البعث الحاكم في سوريا.

اضافة الى هذه الاعتبارات الموضوعية الخاصة بالتصورات العامة للصراع والتي كانت تدفع عبد الناصر الى رفض العمل الفدائي انطلاقاً من تمسكه بالاستراتيجية الرسمية العربية والتي كان دائم التأكيد عليها بقوله: «نحن الذين نحدد زمان المعركة ومكانها». اضافة الى ذلك، فهناك أسباب تعود الى تصورات عبد الناصر للعمل الفدائي وحرب التحرير الشعبية، ومدى توافقهما مع طبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني ومدى توافر الظروف الموضوعية لهذا النوع من النضال.

فعندما طرح أكرم الحوراني من حزب البعث العربي الاشتراكي فكرة حرب الفدائيين عام ١٩٦٢ ودعا الى القيام بعمليات شبه عسكرية ضد اسرائيل[٥٨]. انتقد عبد الناصر هذه الفكرة آنذاك، ولم يستسغ مفهوم «عمليات شبه عسكرية» واعتبر أنه اما أن تكون هناك عمليات عسكرية أو عمل سياسي، وإن ما يسمى بعمليات شبه عسكرية، هي في الحقيقة عمل عسكري كامل له نتائجه الخطيرة وقال: «اذا كنا سنقوم بعمليات عسكرية لا بد أن نكون على استعداد للقيام بها، واذا لم نكن على استعداد يجب أن نعمل حسابنا حتى نكون على استعداد، وبحيث لا ندخل فيحدث لنا ما حدث عام ١٩٤٨». وبين أسباب رفضه للعمل الفدائي آنذاك ـ العمليات شبه العسكرية ـ متخوفاً من ردة فعل اسرائيل وضرباتها الانتقامية، وان اسرائيل سترد على هذه العمليات بعمل عسكري واسع وشديد، لا مقدرة

---

(٥٧) «مقابلة مع أبو أياد،» في: الطليعة (القاهرة)، (حزيران/يونيو ١٩٦٨)، ص ٦٢.

(٥٨) مقال لأكرم الحوراني الزعيم البعثي نشر في ١٩٦٢/٨/٢١. انتقد فيه الحوراني سياسة الانتظار الى حين تحقق الوحدة العربية لكي يبدأ العمل من أجل فلسطين، ودعا إلى خوض حرب تحرير شعبية ضد العدو الصهيوني وقال: «انها خدعة كبرى وأكذوبة كبرى وتآمر كبير أن ننتظر تحقيق الوحدة العربية حتى تتمكن من الوقوف في وجه اسرائيل أو أن نبني الاشتراكية ونقضي على الرجعية لكي نقف بوجهها.إن الذين يريدون تحويل معركة الوجود العربي معركة فلسطين، إلى معارك تتعلق بأنظمة الحكم، أقول بالتأكيد انهم خونة ومارقون».

لمصر على تحمله، مما يعني نكبة جديدة للعرب توصل الاسرائيليين الى أبواب دمشق[٥٩].

هذا الحذر من العمليات الفدائية كان مقترناً بتشكك في إمكانية تطبيق هذا الأسلوب النضالي في المنطقة العربية، على أساس أن الظروف الموضوعية للبلدان التي طبقت حرب التحرير الشعبية، فيتنام، الصين، الجزائر، تختلف عن ظروف المنطقة العربية، حيث لا توجد هنا غابات شاسعة، ولا جبال تسمح بقيام مثل هذه الحرب الفدائية، أو ما يسمى بحرب الأغوار[٦٠].

بعد حرب حزيران/يونيو مباشرة بدأ عبد الناصر تقربه من حركة المقاومة الفلسطينية وخصوصاً مع حركة «فتح» لتفهم مواقفها وسبر أغوار قادتها. وكانت صلة الوصل بينه وبين «فتح» محمد حسنين هيكل ورئيس المخابرات المصرية الفريق صادق. وأدت الاتصالات الأولية التي حدثت في آب/اغسطس عام ١٩٦٧ الى تفهم عبد الناصر لحركة المقاومة الفلسطينية وحقها في أخذ دورها في الصراع الدائر. فعلى أثر قبوله بالقرار رقم (٢٤٢) أعلن عبد الناصر يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٧ بأن «للمقاومة الفلسطينية دوراً تلعبه في المعركة الشاملة ولكل فرد الحق في المقاومة عندما يكون بلده تحت الاحتلال». وأعلن بأن الجمهورية العربية المتحدة ستحترم مواقف حركة المقاومة الفلسطينية حتى وان رفضت قبول القرار رقم (٢٤٢) لأن هذا القرار إن كان كافياً لإزالة آثار حرب عام ١٩٦٧، الا انه غير كاف لارجاع حقوق الشعب الفلسطيني[٦١].

وفي الواقع، فإن هذا التحول في تصور عبد الناصر لجدوى العمل الفدائي يعود الى حقيقتين:
الأولى، غياب البديل العربي القادر على اقناع الشعب الفلسطيني بوجود عمل عربي لتحرير فلسطين، فمن المعلوم أن عبد الناصر كان من أوائل من دعا الى تنظيم الشعب الفلسطيني واعطائه دور الطليعة لمعركة التحرير، إلا أن دعوته هذه كانت تعني أن يكون العمل الفلسطيني خاضعاً وتابعاً للعمل العربي. وعندما أخذ الشعب الفلسطيني فعلاً دوره الطليعي الصدامي مع العدو الصهيوني، وقف عبد الناصر موقف المعارض لهذا التحدي لقيادته، الا أن هزيمته في حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ وقبوله بالقرار رقم (٢٤٢) بما يعنيه هذا القرار من وقف العمليات العسكرية والقبول بالأمر الواقع، هذا الأمر حدا به الى تغيير موقفه من العمل الفدائي في محاولة منه للتغطية على عجز الواقع العربي عن عمل أي شيء، ولعدم وجود أي مبرر ليرفض العمل الفدائي في وقت يقبل فيه بالحل السلمي ووقف الصدام مع العدو.

والثانية، تعزز مكانة منظمات الكفاح المسلح على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، حيث استطاعت الأولى أن تستقطب الجماهير الفلسطينية وأن تفرض نفسها في المجلس الوطني الفلسطيني ابتداء من عام ١٩٦٨، وهو الأمر الذي أدى الى سيطرتها على المنظمة وتغيير الميثاق القومي

---

(٥٩) جمال عبد الناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٦)، خطاب ١٩٦٢/٦/٢٢، ج ٤، ص ١ و ١٠٢.
(٦٠) كازفييه بارون، **الفلسطينيون شعباً**، ترجمة عبدالله اسكندر (بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٨)، ص ١٣٠.
(٦١) المصدر نفسه، ص ١٤٨ و ١٦٥.

الفلسطيني ليصبح «الميثاق الوطني الفلسطيني»، حيث ادخلت تغييرات على نصوص الميثاق أكدت على استقلالية القرار الفلسطيني وعلى اعتبار الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين (المادة التاسعة). وهو الأمر الذي وضع كل امكانات ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تحت تصرف منظمات الكفاح المسلح، والتي كانت بالفعل قد كسبت التأييد الفلسطيني والعربي على أثر معركة الكرامة الشهيرة في آذار/مارس عام ١٩٦٨.

ولم يكن عبد الناصر بالمفكر الدوغمائي، بل كان رجلاً سياسياً ديناميكياً يتعامل مع الأحداث ويكيف أفكاره بما لا يجعله في تعارض مع الواقع. ومن هنا أيد عبد الناصر العمل الفدائي وأخلص له، وأبدى استعداده لوضع امكانات الجمهورية العربية المتحدة تحت تصرف حركة المقاومة الفلسطينية، واعتبار الثورة الفلسطينية جزءاً من الحركة المصيرية للأمة العربية[٦٢].

وكان التجسيد العملي لهذا التحسن في العلاقة سماح الجمهورية العربية المتحدة للثورة الفلسطينية أن تبث اذاعتها من القاهرة لتوصل صوت الثورة الى الجماهير الفلسطينية والعربية، وكان أوفى خطاب عبّر عن تصور عبد الناصر لحركة المقاومة الفلسطينية هو خطاب يوم الحادي عشر من حزيران/يونيو عام ١٩٧٠ حيث قال: «ليس هناك معيار أوفى ولا أدق من الموقف الذي سيتخذه أي فرد أو جماعة أو أي حكومة من قضية المقاومة ومساعدتها والتمكين لها وتدعيم جهودها. لقد ظهرت المقاومة الفلسطينية واستطاعت المقاومة أن تحول الشعب الفلسطيني من شعب من اللاجئين الى شعب من المقاتلين واستطاع العمل الفلسطيني أن يفرض نفسه على كل العالم. . .

إن المقاومة الفلسطينية ومنظمة فتح بالذات في مقدمتها تعتبر من أهم الظواهر الصحية في نضالنا العربي. . وهي التجسيد العملي للتحول الكبير الذي طرأ على الشعب الفلسطيني تحت ضغوط القهر وحوله من شعب لاجئين الى شعب مقاتلين. . .

إن الشعب الفلسطيني خرج ليأخذ قضيته بنفسه ويدافع عن حقوقه بنفسه. . .

إن البعث الذي حدث لشعب فلسطين ظاهرة تكاد لا تصدق، ولكن هذه الظاهرة دليل حياة لا تموت وأصالة لا تتحول»[٦٣].

الا أن التوتر سرعان ما شاب العلاقة بين حركة المقاومة الفلسطينية وبين عبد الناصر بعد قبول هذا الأخير بمبادرة روجرز لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، حيث شنت وسائل الاعلام الفلسطينية حملة ضد قبول عبد الناصر بالمبادرة خرجت في بعض الأحيان عن حدود المعقول. ومما جعل المعارضة الفلسطينية اكثر حدة، أن قبول عبد الناصر للمبادرة جاء في وقت كانت فيه الثورة الفلسطينية تتعرض لمجزرة بشعة في الأردن، مما حدا بالمقاومة لأن تربط بين الحدثين، باعتبار أن

---

(٦٢) كلمة للرئيس جمال عبد الناصر في أعضاء المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٦٨.

(٦٣) ورد في: عبدالله عبد الدائم، **الناصرية: دراسة في فكر جمال عبد الناصر** (القاهرة: مطبوعات دار الشعب، ١٩٧١)، ص ٤٤٢.

ضرب الثورة في الأردن جاء كتمهيد لتمرير سياسة الحل السلمي.

وفي الواقع، فإن بعض قادة المقاومة(٦٤) كانوا ضد هذه الحملة الشرسة على عبد الناصر، وتفهموا دوافع عبد الناصر للقبول بهذه المبادرة، وخصوصاً أن قبوله لم يحل دون استمرار حرب الاستنزاف على طول الجبهة المصرية مع العدو الصهيوني. وتعاملوا من قبول عبد الناصر بالمبادرة، ليس من منطلق استسلامه للأمر الواقع، بل باعتبار هذا التصرف يأتي في باب الواقعية التكتيكية، والتي تتيح لعبد الناصر تعزيز بناء قواته المسلحة وبناء جدار الصواريخ في جبهة سيناء، وهو الأمر الذي ظهرت جدواه بالفعل خلال حرب الاستنزاف ثم حرب تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٣.

ورداً على الحملة التي شنت ضد عبد الناصر، فإنه أمر بإغلاق إذاعة صوت فلسطين وصوت العاصفة اللذين يبثان من القاهرة، ويذكر محمد حسنين هيكل، أن عبد الناصر طلب منه التوسط لإقناع المقاومة بالحد من حملتها عليه، دون جدوى، مما اضطره الى اغلاق الاذاعة في آب/اغسطس عام ١٩٧٠(٦٥).

وتوفي عبد الناصر في وقت كانت فيه الثورة الفلسطينية تمر بأحلك ساعاتها حيث كانت تواجه مؤامرة التصفية في الأردن، توفي والعلاقة بينه وبين الثورة متوترة.

وحول «فكر» عبد الناصر فإننا نتفق مع غالي شكري الذي يقول حول تصريحات وبيانات عبد الناصر بصورة عامة: «إن عبد الناصر في هذه «البيانات» ليس رجلاً حرفته الفكر وتنطبق عليه بالتالي معايير النقد الفكري الخالص، وإنما هو قائد سياسي وفكره لا ينسب اليه وحده، وإنما هو يبلور موجات دائرة أوسع».

لقد مثل عبد الناصر ظاهرة فريدة في التاريخ العربي، اذ حاول أن يجمع بين القائد القومي والزعيم الشعبي للأمة العربية، وبين رجل السياسة والسلطة، وقد وفق في جانب وفشل في جانب آخر. ويمكننا القول انه منذ وفاة عبد الناصر والحركة القومية العربية تسير من انحطاط الى انحطاط، والأمة العربية تبحث عن الزعيم الرمز الذي يقودها نحو أهدافها في الحرية والوحدة وتحرير فلسطين.

---

(٦٤) كانت منظمات اليسار الفلسطيني أكثر قساوة في اقتصادها لعبد الناصر وفي هذا يقول منير شفيق: «أن تشنج «اليسار» في موقفه من موافقة عبد الناصر على المشروع - مشروع روجرز - كان عملاً صبيانياً وضاراً بالثورة، ليس لأن رفض المشروع هو الخطأ في موقفهم وإنما لأن استعداد عبد الناصر واعلان الحرب عليه وفك التحالف بين القوى الثورية العربية هو الخطأ في موقفهم».

(٦٥) فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل، ط ٢ (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ١٦٥.

القسم الثالث

الوطنية والقومية في الفكر السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية

لم يكن من الممكن قبل ظهور الشخصية الفلسطينية ـ وانطلاقة الثورة الفلسطينية ابتداء من عام ١٩٦٥ ـ الحديث عن فكر سياسي فلسطيني أو استراتيجية فلسطينية مستقلة وقائمة بذاتها، وذلك عائد الى غياب الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة والشخصية الفلسطينية ـ كوجود سياسي وطني ـ عن مسرح الحياة عربياً ودولياً. وحيث كان التعامل مع قضية شعب فلسطين غالباً ما يقوم على اساس اعتبارها قضية لاجئين أو قضية حدود بين اسرائيل والبلدان العربية المجاورة.

والفكر السياسي كتعبير عن الواقع الموضوعي لجماعة ما وتطلعاتها المستقبلية يقوم اساساً على حركية وديناميكية هذه الجماعة، وامتلاكها نوعاً من الاستقلالية عن الظواهر أو الجماعات الاخرى. إلا أن واقع الشعب الفلسطيني في الفترة الممتدة ما بين عام النكبة ١٩٤٨ وانطلاقة الثورة عام ١٩٦٥، اتسم بالهجوع والسكون الظاهري نظراً الى هيمنة الانظمة العربية على القضية الفلسطينية، وهيمنة الفكر السياسي العربي القومي على ساحة العمل الفكري العربي، وهو الامر الذي لم يتح المجال للارهاصات الوطنية الفلسطينية للتعبير عن نفسها باستقلالية ووضوح. وبالتالي بقي الفكر السياسي الفلسطيني شبه غائب، أو معبراً عنه في مواقف وحالات لا تتناقض مع الواقع الرسمي العربي أو مع الطرح القومي السائد، فهو في أفضل حالاته كان تابعاً ـ إن وجد ـ للفكر السياسي القومي متبنياً اطروحاته وخائضاً معاركه.

مع ظهور الثورة الفلسطينية وفرض حركة المقاومة الفلسطينية لنفسها ولاسلوبها النضالي كمتحدث باسم الشعب الفلسطيني، وهو الامر الذي تكرس مع سقوط مصداقية الحركة القومية العربية وسقوط المراهنة على الانظمة العربية، بعد حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، اصبح من الممكن ان يتبلور فكر سياسي فلسطيني يستمد مكوناته واطروحاته من الواقع الفلسطيني ومن احاسيس الشعب وتصورات الانسان الفلسطيني، وليس كما يصوره الآخرون أو كما يريد الآخرون ان يطرحوا تصورهم للقضية الفلسطينية. وكان ظهور الفكر السياسي الفلسطيني مقترناً ببروز الاستقلالية الفلسطينية وتحطيم الشعب الفلسطيني لاغلال الوصاية والتبعية التي فرضت عليه طوال

سنوات التشرد، ومقترناً من جانب آخر بانتهاج استراتيجية الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية. فالفكر السياسي الفلسطيني سواء من حيث النشأة أم من حيث موضوعاته الاساسية هو فكر الثورة الفلسطينية في صدامها مع العدو الصهيوني وحلفائه.

التزم الفكر السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية بالتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية قومية تهم الشعب العربي بأسره، الا انه من داخل هذا الالتزام حاول ان يبرز الخصوصية الفلسطينية ويضع الصراع المباشر بين الشعب الفلسطيني والعدو الصهيوني في واجهة الحدث ويعطي للفلسطينيين دوراً مميزاً في الصراع.

كما ترتب على ابراز الهوية الفلسطينية والاستقلالية الفلسطينية، تبلور تصور جديد لدى حركة المقاومة الفلسطينية بمنهجية حل الصراع، حيث طرحت استراتيجية الكفاح المسلح وحرب الشعب متجاوزة في ذلك الاستراتيجية الرسمية العربية، هذا التصور الجديد لمنهجية حل الصراع حتم نسقاً جديداً من الأولويات والتحالفات ما بين الشعب الفلسطيني من جانب، وبين الانظمة العربية وحركات التحرر العربية والجماهير العربية من جانب آخر. وكان الفكر السياسي الفلسطيني في كل هذه القضايا يصطدم بالمعادلة الصعبة في التوفيق بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية. وهذا ما سنلمسه في هذا القسم.

الفصل السّابع

طبيعة الصّراع وأطرافه

أولًا: طبيعة الصراع

لم يختلف التصور الفلسطيني العام للصراع الدائر في المنطقة ـ من المنظور الاستراتيجي الشمولي ـ عن التصور القومي العربي باعتبار ان الصراع هو صراع وجود اي صراع الأمة العربية والجماهير العربية ضد اسرائيل والصهيونية والامبريالية، وباعتبار ان تجاوز البعد القومي للصراع من قبل أي جهة عربية سيؤدي الى اختلال في الرؤية الاستراتيجية يؤدي بدوره الى الوقوع في منزلقات الخطأ التاريخي في رؤية الصراع، وهو الامر الذي وقع فيه السادات بتوقيعه لاتفاقية كامب ديفيد. فاتفاقية كامب ديفيد وما صاحبها من اعتراف باسرائيل حوّل طبيعة الصراع من صراع على الوجود الى مجرد صراع او تنافس وخلاف على قضايا حدودية أو مكاسب مادية.

إلا أن الفكر السياسي الفلسطيني ونظراً الى كونه فكر ثورة، لا يقتصر دوره على تشخيص الحالة وَوَصْفها، ولكنه مطالب ايضاً بأن يمارس قناعاته واطروحاته عملياً، فالوضع معه يصبح أكثر صعوبة سواء من حيث تحديد موضوعاته ام اجتهاداته في الممارسة، فهو مطالب بأن يحدد مواقفه ومواقعه في منطقة من اكثر مناطق العالم تعقيداً، منطقة ترتبط بها مصالح اطراف عربية ودولية عدة. ومن هنا اخذت مهمة تحديد طبيعة الصراع أهميتها المميزة في رسم استراتيجية وعمل الثورة الفلسطينية، فبناء على تحديد طبيعة الصراع، تحدد اطرافه، واهدافه ومنهجية حل هذا الصراع.

اذاً، ومن حيث الرؤية الشمولية للصراع اعتبرت حركة المقاومة الفلسطينية ان الصراع الدائر في المنطقة العربية وخصوصاً في فلسطين هو صراع يمس الأمة العربية ومصيرها ووجودها، وهو الأمر الذي ابرزه الميثاق الوطني الفلسطيني الذي اعتبر «أن مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية»[1]. واعتبرت حركة «فتح» أن طبيعة التناقض القائم هي طبيعة عدائية حادة وتمثل

---

(١) المادة الرابعة عشرة من: الميثاق الوطني الفلسطيني.

تناقضاً تناحرياً[٢].

ومن المنطلق نفسه ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأن «التناقض الاساسي الذي تعيشه المنطقة هو تناقض بين اسرائيل والصهيونية والامبريالية والقوى الرجعية المحلية من ناحية، وبين جماهير كل المنطقة العربية من ناحية اخرى»[٣]. اما منظمة الصاعقة فإنها حددت التناقض القائم في المنطقة باعتباره «التناقض بين حركة التحرر الوطني الفلسطيني العربية من جهة، وبين قوى الاستعمار والامبريالية العالمية والصهيونية العالمية والرجعية العربية من جهة اخرى»[٤].

ويلاحظ أن الاجتهاد في التحليل قد اظهر وجود تفاوتات لدى الفلسطينيين في تحديد اطار الصراع وحجمه اقليمياً ودولياً. ففي بحث لخالد الحسن حول «مستقبل السلام في الشرق الاوسط» رأى بأن «الصراع القائم في الشرق الاوسط هو صراع دولي وليس صراعاً بين الفلسطينيين واسرائيل، أو بين العرب واسرائيل، فحسب». وبالتالي فعند تحديده لاطراف الصراع، يضع الطرف الفلسطيني والعربي في آخر القائمة[٥]. ويبدو أن خالد الحسن جاء متأثراً في رؤيته هذه للصراع بالتطورات الاخيرة التي عرفتها القضية الفلسطينية والمصالح الدولية فيها، الا انه يمكننا الربط بين هذا التصور لطبيعة الصراع وبين منهج وتيار في الساحة الفلسطينية ينظر الى الحل من خارج ساحة الفعل الفلسطينية، بل والعربية. فبما أن الصراع هو صراع دولي فالحل يجب ان يكون دولياً.

اضافة الى هذا التصور لطبيعة الصراع وحجمه ومن قاعدة الظرف الموضوعي والزمني نفسها، نجد مفكراً فلسطينياً آخر يصل الى نتيجة مخالفة للأولى، فيذكر أحمد صدقي الدجاني أن «تطور ومجرى الصراع أوصل الى أن تصبح المواجهة المباشرة فيه قائمة بين شعب فلسطين من جهة، واسرائيل من جهة اخرى، وتقف مع شعب فلسطين دول اخرى يهددها الخطر الاسرائيلي، تتحمل معه مسؤولية مواجهة هذا الخطر وتحرير الارض الفلسطينية والعربية التي تحتلها اسرائيل. ومن المتوقع ان يقوى التركيز على الصعيد الدولي في الثمانينات على المواجهة القائمة بين شعب فلسطين واسرائيل»[٦].

وعموماً نجد داخل الفكر السياسي الفلسطيني ثلاثة تيارات رئيسية يمتلك كل منها تصوره الخاص للصراع في اطار التصور العام:

---

(٢) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، الثورة والعنف: طريق النصر، دراسات وتجارب ثورية، ١ ([عمان]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦])، تلخيص لفرانز فانون، معذبو الأرض، ص ٩٨.

(٣) غسان كنفاني، «نقاش حول فكر الثورة،» شؤون فلسطينية، العدد ٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١)، ص ١٠٧.

(٤) الطلائع (الصاعقة)، العدد ٢٨ (١١ أيار/مايو ١٩٧٠).

(٥) خالد الحسن، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، أوراق سياسية، ٤ ([الكويت]: مطابع الانباء الكويتية، [د. ت.])، ص ٨.

(٦) أحمد صدقي الدجاني، مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الثمانينات، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٥ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ٣٠.

يلاحظ هذا التباين في التصور بين الشخصيتين، على الرغم من ان كليهما اعضاء في اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. الأول يشغل منصب رئيس اللجنة الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، والثاني رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في م. ت. ف.

الأول: هو التيار القومي وتمثله منظمة الصاعقة وجبهة التحرير العربية. وهذا التيار يمثل امتداداً للفكر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي في الساحة الفلسطينية. وقد سبق ان بيّنا تصوراته للصراع.

الثاني: وهو التيار الوطني الفلسطيني، والذي تمثله تحديداً حركة «فتح»، وقد بنى تصوراته باعتبار المرحلة مرحلة تحرر وطني، ونأى بنفسه عن الخوض في متاهات الصراعات المذهبية أو الحزبية. واعطى الاولوية للنضال القطري الفلسطيني دون أن يقطع صلته بالنضال القومي العربي.

الثالث: ويمثل وجهة النظر الماركسية اللينينية، ويجسده في الساحة الفلسطينية على الخصوص، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وبصورة اقل فاعلية الحزب الشيوعي الفلسطيني. فمع اعتراف هذا التيار بكون المرحلة مرحلة تحرر وطني، إلا أنه يثير قضايا الصراع المجتمعي ويرفض الفصل بين قضايا النضال الفلسطيني وقضايا النضال التحرري العربي.

وأثيرت قضية تحديد المرحلة النضالية هل هي مرحلة تحرر وطني أو مرحلة ثورة إجتماعية؟ وعلاقة كل منهما بالاخرى، وعلاقة النضال الفلسطيني بالنضال التحرري العربي هي أهم نقاط الجدل الذي عرفته الساحة الفلسطينية على قاعدة تحديد طبيعة الصراع.

ونشير هنا الى أن الميثاق الوطني الفلسطيني غالباً ما كانت بنوده غير حاسمة في تحديد القضايا مثار الجدل، ذلك انه حاول ان يوازن بين مختلف الآراء ويوفق بين مختلف التيارات. وهكذا كانت بنوده مختصرة وغامضة احياناً، الامر الذي «ترك الحبل على الغارب» للافكار والنظريات لأن تتصارع فيما بينها دون أن تخشى التناقض مع «الميثاق الوطني»، وسوف نبحث في القضايا مثار الجدل انطلاقاً من مواثيق وأدبيات فصائل المقاومة والرجوع احياناً الى بنود الميثاق في القضايا التي لا يثور جدل حولها.

حركة تحرر وطني أم ثورة اجتماعية؟

نص الميثاق الوطني الفلسطيني صراحة على اعتبار المرحلة النضالية هي مرحلة تحرر وطني، حيث حسمت المادة الثامنة منه الامر وحددت بأن «المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب ان تتوقف لصالح التناقض الاساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة اخرى، وعلى هذا الاساس، فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أم في المهاجر تشكل منظمات وافراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح»[(٧)].

هذا التصور لطبيعة المرحلة النضالية في نصوص الميثاق الوطني يتفق مع تصور حركة «فتح»، التي نأت بنفسها عن خوض غمار الصراعات الايديولوجية او العقائدية[(٨)]، معتبرة أن الطبيعة

(٧) يمكن الرجوع إلى نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني ومقررات المجالس الوطنية حتى عام ١٩٤٧ في: حامد رشيد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٦٤ - ١٩٧٤) (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٥).

(٨) B. William Quandt, Fouad Jabber and Ann Mosely Lesiah, *The Politics of Palestinian Nationalism*, 2nd. ed. (London: University of California Press, 1974), p. 97.

الاستيطانية للصهيونية وحدت الشعب الفلسطيني في مواجهته للخطر الصهيوني الاسرائيلي، وأن الهدف الأول عند «فتح» هو تحقيق الاستقلال الوطني وبعد الاستقلال يمكن اثارة المسألة الاجتماعية، وأن ما يحدد كون الثورة قومية وطنية أو طبقية اشتراكية هو الواقع وعلاقات قواه وامكاناته، وطبيعة التناقضات التي تتحكم فيه[٩].

وتنطلق «فتح» في رفضها اعتبار المرحلة الحالية ثورة اجتماعية من رؤيتها لخصوصية الوضع الفلسطيني، ذلك أن الشعب الفلسطيني في مجموعه متضرر من الاحتلال ويفتقر في ارض الشتات الى المقومات الاساسية لقيام أي ثورة اجتماعية، من وحدة اجتماعية ووحدة جغرافية، الى وحدة سياسية، هذه هي المقومات التي تشكل جوهر أي ثورة اجتماعية. وتخلص «فتح» من ذلك بالقول:

«إن صراعنا الدامي مع الاحتلال الصهيوني في الواقع صراع وجود لا صراع على مبدأ اجتماعي معين، هو صراع بقاء او فناء، هو صراع أن نكون أو لا نكون، وفي مثل هذا الصراع تختفي المعارك الاجتماعية ويلتحم الشعب كله في جبهة ثورية عريضة لاجتثاث الكيان السياسي والاجتماعي لدولة الاحتلال»[١٠].

ويبدو أن ترفع «فتح» عن إثارة قضايا الصراع الايديولوجي والمناحرات الحزبية المجتمعة، يرجع في جانب منه إلى التجربة الخاصة لقادة فتح، الى الآثار السلبية التي لمسوها بفعل توزع الفلسطينيين على الاحزاب والانتماءات العقائدية العربية قبل الثورة، وما تركته من تفتيت وبعثرة للجهد الفلسطيني. وعليه اراد قادة فتح توحيد الفلسطينيين حول هدف واحد هو التحرير، وانه يجب الفصل بين قضية تحرير الارض وقضية تحرير الانسان. وترى «فتح» ان مهمة تحرير الانسان لم تسقط من اهتمامات فتح أو أنها تتجاهل أهمية ذلك ولكنها تلتزم بالترتيب المنطقي لقضاياها[١١].

ويفيد صلاح خلف (ابو اياد) في هذا السياق، بأن لا تناقض بين مرحلة النضال الوطني والنضال الاجتماعي، موضحاً أن التعارض الحاصل هو تعارض شكلي أو ما يسميه «تخصص يفيد المرحلة الراهنة»[١٢]. إلا أن رؤيته هذه تتعلق باختلاف اشكال النضال بين الشعب الفلسطيني والشعب العربي، لأنه يستطرد قائلاً: بأن فتح لا تعارض ان يكون الصراع صراعاً طبقياً أو اجتماعياً داخل الوطن العربي، اما فلسطينياً فإنه من الضروري الخضوع لمستلزمات مرحلة التحرر الوطني[١٣].

ويفسر خالد الحسن الاسباب التي تجعل من الاستحالة تزاوج مرحلة التحرر الوطني مع مرحلة النضال الطبقي الاجتماعي، ويرجع ذلك الى أن الثانية معيقة للأولى، نظراً الى تناقض متطلبات كل عملية عن الاخرى. ويرى «أن المبادىء المجتمعية وخاصة الاشتراكية، تعطي الاولوية للتحرر

---

(٩) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، **الثورة الفلسطينية: ابعادها وقضاياها: عدو قومي ولكنه ليس اسطورياً**، دراسات وتجارب ثورية، ٤ ([عمان]: حركة التحرر الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦])، ص ٩.

(١٠) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، **من منطلقات العمل الفدائي**، دراسات وتجارب ثورية، ١([عمان]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦])، تلخيص فرانز فانون، **معذبو الأرض**، ص ٨.

(١١) كمال عدوان، «فتح الميلاد والمسيرة،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٣)، ص ٤٩.

(١٢) انظر: صلاح خلف (أبو أياد)، في: «أبو أياد، نايف حواتمه: أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني، الحلقة الثانية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١)، ص ٣٢.

(١٣) المصدر نفسه.

الوطني على التحرر المجتمعي المرتبط بالتغير الجذري للمجتمع، لأن لكل قوانينه ومتطلباته التي لا يمكن الجمع بينها في موقف واحد وموقع واحد». ويرجع ذلك الى كون عملية التغير الجذري للمجتمع تتم من خلال هدم ما هو قائم، لإقامة البديل على أسس جديدة، وعملية الهدم تجعل قدرة المجتمع على مواجهة العدو الخارجي تصل الى الصفر لاستنزافها لكل طاقات واهتمامات المجتمع واشغاله بقضاياه الداخلية. وهذا بدوره يجعل الانتصار على العدو شبه مستحيل، وخصوصاً اذا كان هذا التغيير الجذري «يتصف بالتعارض أو التناقض مع تراث الأمة ووجدانها الثقافي والحضاري الذي ابدعته هي عبر مسارها التاريخي». ويخلص الى القول بأن الذين يثيرون قضايا الصراع المجتمعي الآن عليهم أن يعلموا «أن المبادىء المجتمعية لا يمكن أن تمارس إلا في وطن حر مستقل.. وعليه فالمحافظة على الوطن وتحريره هو نقطة البدء»[14].

ونتيجة لهذه التصورات فقد اتهمت فتح باليمينية، وهو الامر الذي حدا بها لأن تدافع عن منطلقاتها السالفة. وقد صنفت، بدورها، معارضيها بأنهم يمثلون طفولية يسارية. وتساءلت كيف يمكن أن يكون يمينياً من يقود ثورة مسلحة ومن يقدم الشهداء تلو الشهداء على ارض المعركة؟ واعتبرت «فتح» أن من يريد أن يحرر أرض وطنه لا ينجرف الى خلافات ثانوية، وأن أي طرح للمرحلة النضالية الراهنة غير الطرح المنطلق من اعتبار المرحلة مرحلة تحرر وطني «هو عملية الهاء لهذا الشعب وعملية طفولية يسارية غير مقبولة وطفولة تبشيرية غير مقبولة، وطفولة اصلاحية غير مقبولة... اننا نعلنها بصراحة أن تفرقة الشعب ومحاولة اظهار أن هذه الفئة يسارية، وأن هذه الفئة يمينية. وهذه الفئة ضالة وتلك فئة كافرة، واخرى فئة مؤمنة... اننا نعلن أن هذه التقسيمات للشعب مرفوضة أساساً»[15].

وقد دافعت «فتح» عن مواقفها، ولكي لا تفسر افكارها بأنها ضد النضال المجتمعي بصورة عامة أو ضد الاشتراكية، فإنها تصدت لتشريح الواقع المجتمعي للشعب الفلسطيني ولتظهر غياب التناقضات الطبقية الحادة بين فئات الشعب الفلسطيني التي تبرر الصراع الطبقي الحاد. ذلك أن التفاوت الطبقي الموجود لا يصل الى درجة التفجر، لأن الاحتلال الصهيوني لفلسطين وما تركه من اضرار بمختلف فئات الشعب، خفف من حدة الصراعات الطبقية لصالح الصراع مع النقيض الاساسي وهو اسرائيل. كما ان واقع النزوح والتشرد خلق فئة جديدة لا يمكن تصنيفها ضمن قاموس المصطلحات الماركسية، وهي فئة النازحين الذين يشكلون عماد الثورة، نظراً الى أنهم الأكثر تضرراً من الواقع الحالي، ولهم المصلحة الاولى في الثورة على الرغم من عدم وجود علاقة مباشرة لهم بقوى الانتاج.

وتستطرد «فتح» في تشريح المجتمع الفلسطيني فترى أن الطبقة العاملة البروليتارية - بالمفهوم الماركسي - هي في المجتمع الفلسطيني فئة قليلة العدد غير منظمة فكيف يمكن لها أن تقود ثورة، حيث لا ثورة اجتماعية دون قيادة بروليتارية؟ ومن ناحية اخرى، فإن «البرجوازية الفلسطينية» وفئات اخرى من الشعب لها مصلحة بالثورة أي «أن النضال ضد الاستعمار المباشر لا يشمل فقط هذه الجماهير الكادحة، بل يشمل ايضاً العديد من افراد الطبقات البرجوازية الوطنية، أي أن مقاومة الاستعمار المباشر لابد أن يتخذ

---

(١٤) خالد الحسن، أوراق سياسية رقم ٧.

(١٥) «مقابلة مع أبو أياد،» الأهرام (القاهرة) ٢، ١٩٧٠/١/٣. انظر مناقشات حول الثورة الفلسطينية، في: ناجي علوش، المسيرة إلى فلسطين (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، ص ١٠٢.

شكلاً وطنياً في البداية»[١٦]. وعليه، فإن الثورة لا تخضع الى تقسيمات طبقية، بل تخضع الى اعتبارات الممارسة الثورية في ارض الواقع. وان الثوري الحقيقي هو ذلك الذي يحمل السلاح ويقاتل العدو بغض النظر عن انتمائه الطبقي وبهذا يكون «المضمون الاجتماعي الذي تحمله النظرية الثورية في مرحلة التحرر الوطني هو لمصلحة طبقة الثوار الذين تنحدر غالبيتهم العظمى من الجماهير الشعبية المسحوقة»[١٧].

لم يمنع تركيز «فتح» على اعتبار المرحلة مرحلة تحرر وطني داخلياً، من الاعتراف بالعلاقة الجدلية المصلحية التي تربط اسرائيل بالامبريالية العالمية وبالقوى العربية المرتبطة مصلحياً بهما. فاسرائيل ما كانت لتوجد وتستمر لولا الدعم الامريكي الامبريالي لها. وان المصالح الامبريالية ما كانت لتستمر في المنطقة لولا التسهيلات التي تهيئها لها بعض القوى العربية ذات المصالح المتناقضة مع مصالح الجماهير العربية. وعليه، فإنه اذا كان «وجود الكيان الصهيوني على الارض الفلسطينية مرتبط اصلاً ارتباطاً عضوياً بالامبريالية الامريكية» فإن «نزع هذا الكيان من الارض الفلسطينية هو نزع للامبريالية الامريكية من الارض العربية وتحرير للانسان العربي من السيطرة والتحكم والاذلال»[١٨].

وقد دمجت «فتح» القوى الرجعية العربية ضمن دائرة الصراع ولكن في معسكر الخصم. الا انها ميزت بين التناقض الرئيسي والتناقض الثانوي ضمن الاطار العام للصراع. وبالتالي، حددت في هذا الجانب ايضاً اولويات النضال، ذلك أن الاعتراف بوجود قوى مرتبطة مصلحياً بالامبريالية في الوطن العربي لا يعني فتح النار مباشرة ضدها، لأن توسيع معسكر الخصم لا يخدم المصلحة الفلسطينية، ويتنافى مع الامكانات المحدودة للثورة. وعليه يجب التوجه مباشرة نحو حسم التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني في فلسطين والاستفادة قدر الامكان من كل الطاقات العربية وهامش التناقض البسيط بين الانظمة العربية الرجعية وبين الصهيونية ذلك «ان اشعال المعركة في الارض المحتلة محك لا يخطىء ابداً وميزان صادق حتماً يميز الخائن العميل من الوطني المخلص. ان القوى الثورية في المنطقة العربية يجب أن تدرك بوضوح أن نقطة الاحتكاك مع الاستعمار والعملاء والصهيونية هي في الارض المحتلة»[١٩].

ولكن هل أن القوى المصنفة في خانة الاعداء الثانويين يمكن ان يسمحوا باستمرارية الثورة، أو أن يشاركوا في حسم التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني؟

هنا تتبدل طبيعة التناقضات. وقد يتحول التناقض الثانوي الى تناقض رئيسي، وتصنف القوى العميلة أو المتخاذلة أو المعادية للثورة في معسكر العدو الرئيسي، وبالتالي يتوجب الصدام معها، ذلك أنه اذا اصر ذلك الطرف المصنف كعدو ثانوي «على اعتبار تناقضه مع الثورة رئيسياً ويعمد الى شن حرب إبادة ضدها، ذلك يحتم على الثورة أن تأخذ كل الاستعدادات الضرورية لمواجهته وسحقه اذا ما أصر على تغليب وجهة نظره، واذا لم تفعل الثورة كذلك واطمأنت الى رؤية التناقض معه كتناقض ثانوي فقط دون الأخذ بعين الاعتبار، وبقوة، وجهة نظره وطريقته في رؤية مصالحه، فإنها ستفاجأ به يشن عليها حملة إبادة دون ان تكون قد استعدت لسحقها تماماً»[٢٠].

---

(١٦) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، الثورة والعنف: طريق النصر، ص ٥٣.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) «الافتتاحية،» فتح، ٢٠/٤/١٩٧٠.

(١٩) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، المصدر نفسه، ص ١١.

(٢٠) منير شفيق، الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ١٢٨.

لقد سعت «فتح» من خلال ذرائعيتها وعدم ارتباطها بايديولوجية محددة الى الانفتاح على أوسع قطاعات الشعب، وتوسيع جبهة الحلفاء وتقليص معسكر الاعداء الى اقصى حد، دون أن تضطر الى التنازل عن استراتيجيتها الاساسية واهدافها الاساسية. وهكذا «بامتلاكها «الرأسمال الثقافي» تمكنت فتح من التواجد في كل شرائح المجتمع الفلسطيني»[21].

في مقابل تصور «فتح» لطبيعة المرحلة النضالية كمرحلة تحرر وطني لا مجال فيها لإثارة الصراع الطبقي أو الثورة الاجتماعية، برزت الاتجاهات الايديولوجية اليسارية والتي تقوم على رفض الفصل بين النضال التحرري الوطني وبين النضال الاجتماعي، فكل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تؤكدان على ضرورة أن تواكب الثورة الاجتماعية الثورة التحررية الوطنية، وأهمية ان تقاد الثورة في مرحلة التحرر الوطني من قبل الطبقات الثورية من عمال وفلاحين خصوصاً، وليس من قبل البرجوازية[22]. فالجبهة الشعبية ومع انطلاقها من قاعدة الاقرار بالطبيعة القومية الشمولية للصراع في المنطقة، إلا أنها تؤكد على المضمون الطبقي ذلك «ان معركة التحرير الفلسطينية هي معركة قومية ولكنها في نفس الوقت معركة طبقية، ونعني بهذا الكلام أن هناك طبقة اقطاعية رأسمالية رجعية مرتبطة مصالحها بالاستعمار. ان هذه الطبقة لا يمكن ان تكون قوة من قوى الثورة»[23].

وترى الجبهة الشعبية أن خلق اسرائيل عبر عن تحالف مصلحي استراتيجي بين الرأسمالية اليهودية والقوى الاستعمارية من جانب، وبعض الطبقات والقوى المحلية في المنطقة من جانب آخر. وعليه، فإن التصدي لهذا الخطر المتشعب الاطراف يجب أن لا يقتصر على القول بقومية المعركة، بل يجب البحث ايضاً عن التناقضات الحقيقية داخل الصف العربي والتصدي للقوى العربية التي وقفت وتقف وراء اسرائيل، والتي تتناقض مصالحها مع مصالح الجماهير وتطلعاتها نحو التحرير. ورفضت الجبهة الشعبية من هذا المنطلق تجاهل قضايا النضال الثوري بحجة «ان نضالنا نضال وطني وليس نضالاً طبقياً. ذلك ان النضال الوطني في التحليل الاساسي مسألة صراع طبقي. فالنضال الوطني هو قتال من أجل الارض قبل كل شيء. لذا، فإن الفلاحين الفقراء والفلاحين الذين شردوا من ارضهم هم اصحاب المصلحة الاصلية في الثورة الوطنية... وهذا يتطلب تعميق الخط الطبقي للثورة الوطنية، وجبهة قوية وايديولوجية ثورية وممارسة ثورية»[24].

إلا أن تأكيد الجبهة على الطابع الطبقي للنضال ومركزية دور الطبقات الكادحة في الثورة لا يعني تجاهلها لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه بقية فئات الشعب في الثورة فهي وان كانت تطرح نفسها كممثل للطبقة العمالية الثورية الفلسطينية، إلا أنها لا ترفض وجود صيغة من التحالف والتنسيق مع بقية قوى طبقات الشعب ذلك «ان معركتنا باعتبارها معركة تحرر وطني تتطلب اقامة جبهة عريضة تضم كافة القوى المعادية لاسرائيل والصهيونية والامبريالية والقوى الرجعية التي تتحرك بارادة الاستعمار»[25].

---

(٢١) كازافييه بارون، **الفلسطينيون شعباً**، ترجمة عبدالله اسكندر (بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٨)، ص ١٦١.

(٢٢) Quandt, Jabber and Lesiah, *The Politics of Palestinian Nationalism*, p. 108.

(٢٣) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **الثورة والعمال** (عمان، ١٩٧٠)، ص ٨ - ٩.

(٢٤) مذكرة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى المؤتمر السنوي السابع عشر لمنظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، آب/اغسطس ١٩٦٨.

(٢٥) **الهدف** (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، (٦ ايلول/سبتمبر ١٩٦٩).

وبإقرار الجبهة بوجود قوى وطنية اخرى في الساحة العربية الفلسطينية خصوصاً، فإنها لم تسع لفرض ايديولوجيتها في الظروف الحالية على بقية فصائل المقاومة أي انها «لا تطرح الوحدة الايديولوجية كشرط لقيام الوحدة الوطنية كما انها لا تطالب التنظيمات الاخرى بالالتزام بالاشتراكية العلمية، وكافة ترجماتها على صعيد الفكر والتنظيم كشرط للتعاون، بل ان ما تطالب به الجبهة هو الاتفاق حول مجموعة المواقف السياسية التي تواجه العمل الوطني الفلسطيني مواجهة مباشرة»[٢٦].

إلا أن الجبهة ان كانت لا تعارض في العمل الآن ضمن جبهة واسعة لمختلف القوى الوطنية، فإنها في رؤيتها للمسيرة النضالية ومآليتها، لا تتساهل في التأكيد على أن الثورة التي ستحرر فلسطين ستكون ثورة اشتراكية ماركسية تعم الوطن العربي، وتنتقد من هنا موقف «فتح» المتجاهل لحتمية أن فلسطين الغد ستكون ثورية اشتراكية ماركسية، وأن فلسطين المحررة ستكون جزءاً من المجتمع العربي الموحد في ظل الماركسية اللينينية[٢٧]، وفلسطين المحررة لن تكون إلا ماركسية لينينية في ظل حزب ماركسي لينيني تقوده الجبهة الشعبية[٢٨].

وتتفق الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مع الجبهة الشعبية على الترابط ما بين النضال الوطني التحرري والنضال الاجتماعي ذلك «بأن لوي عنق اسرائيل يرتبط بالضرورة بلوي عنق الامبريالية وحماة مصالحها الرجعيين في المنطقة العربية». وتوضح الجبهة الديمقراطية الترابط الحاصل بين الصراع مع اسرائيل والصراع الاجتماعي، حيث ترى بأن طبيعة الصراع هو صراع مع اسرائيل والامبريالية، وهذا الصراع مع الامبريالية ليس مسألة لفظية فقط، بل هو مسألة سياسية ومادية ملموسة، ممثلة بمجموع المصالح الامبريالية في الوطن العربي الاقتصادية والاستراتيجية، وممثلة بمجموع الطبقات والانظمة الرجعية المرتبطة بالامبريالية بحكم المصالح المتبادلة بينهما، والتي تقوم بدور الدركي لحماية هذه المصالح الامبريالية[٢٩].

ومن خلال هذه العلاقة الجدلية بين اطراف الخصم تؤكد الجبهة على «ان النضال ضد الامبريالية هو اساساً نضال طبقي لأن الامبريالية بحكم سيطرتها وهيمنتها على المنطقة من خلال تحالفها مع الاقليات العربية الحاكمة في الأنظمة الرجعية ومن خلال عجز أنظمة بورجوازية الدولة عن شن نضال حازم ومنهجي ومتماسك ضد الامبريالية. ومن هنا، لابد للنضال ضد الامبريالية من ان يضع الطبقات التي من مصلحتها هذا النضال مقابل الطبقات التي من مصلحتها التحالف مع الامبريالية، ومن أن يصبح نضالاً لتحطيم الأنظمة المتحالفة مع الاستعمار واقامة انظمة ديمقراطية شعبية تستطيع الطبقات الكادحة بها ان تحقق التحرر الكامل والتقدم الاجتماعي»[٣٠].

وسحبت الجبهة الديمقراطية تحليلها الطبقي على الوضع العربي عموماً على الساحة الفلسطينية، حيث فندت القول القائل بأن مرحلة التحرر الوطني تتناقض مع الصراع الاجتماعي أو

---

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) Quandt, Jabber and Lesiah, *The Politics of Palestinian Nationalism*, p. 100.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٢٩) نايف حواتمة، في: «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني: [الحلقة الثانية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٥ (تشرين الثاني/نوفمبر)، ص ٤٧.

(٣٠) تقرير المؤتمر التأسيسي الصادر عن الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين.

انها يشكلان مرحلتين منفصلتين، ذلك لأن تاريخ الشعوب المناضلة من أجل انجاز مرحلة التحرر الوطني، أكدت على المحتوى الطبقي لهذا النضال، فلا نضال تحرري دون نضال طبقي، ذلك لأن انتزاع التحرر من أي هيمنة استعمارية وامبريالية «يفترض بالضرورة توجيه الصراع ضد قوى طبقية مرتبطة بالامبريالية»[٣١].

كما ربطت الجبهة بين النضال الفلسطيني والنضال العربي، رافضة الرؤية التي تفصل بين المعركة الدائرة في فلسطين وتلك الدائرة في البلاد العربية، ذلك أن القضية الفلسطينية ارتبطت بالأوضاع الاجتماعية والسياسية للنظم العربية المختلفة. واتهمت الجبهة حركة المقاومة الفلسطينية بكونها شكلت امتداداً موضوعياً وفكرياً وسياسياً وطبقياً لمواقع حركة التحرر العربية وتناقضاتها، وان برنامج المقاومة الفلسطينية يعبر عن التكوين الطبقي والبرجوازي لهذه القيادة[٣٢].

ومن هنا تربط الجبهة الديمقراطية بين الثورة الفلسطينية والنضال القومي وبين النضال الطبقي باعتبارهما يشكلان الروافد الاساسية التي لا غنى عنهما لانتصار الثورة الفلسطينية. فهذا الانتصار مشروط بخلق اداة ثورية عربية موحدة ذات أفق اشتراكي ماركسي، تقودها طبقة العمال والفلاحين والشرائح الكادحة، إلا أنها لا تنساق بعيداً مع الاوهام وتبسط الامور، بحيث تقول للشيء كن فيكون، حيث تعترف الجبهة بأن «معضلة الثورة العربية ككل وبضمنها المقاومة الفلسطينية، تكمن في أن هذه القوى ـ العمال والفلاحون ـ بالكاد موجودة» ويرجع السبب في هذا الى السقوط التاريخي للقومية البرجوازية الصغيرة الذي جعلها عاجزة عن القيام بمهامها الوطنية، وفي الوقت نفسه لم تبرز طبقة جديدة تحل محلها وتملك امكانات القيادة. وعلى هذا «فإن المهمة المركزية للثوريين الجدد هي بناء هذه القوى الشعبية من العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من البرجوازية الصغيرة وخوض النضال بقيادة ايديولوجية الطبقة العاملة»[٣٣].

وازاء واقع ضعف الطبقة العمالية والفلاحية وعدم قدرتها منفردة على قيادة النضال التحرري الفلسطيني، تدعو الجبهة الديمقراطية الى ضرورة بناء جبهة يسارية متحدة تنتظم في اطارها الفصائل المتقدمة من مختلف طبقات وفئات الشعب الكادح، وتلعب دوراً مركزياً في جبهة وطنية عريضة تضم الى جانب ذلك سائر الطبقات الوطنية المعادية للصهيونية والرجعية والامبريالية[٣٤].

ومن هنا، فإن نايف حواتمه ـ الامين العام للجبهة الديمقراطية ـ رفض الادعاء بأن المهمة المطروحة على الثورة الفلسطينية الآن هي فرض برنامج اجتماعي وطبقي، بل ان المسألة المطروحة في مرحلة التحرر الوطني هي الحاق الهزيمة بالعدو القومي والقوى المحلية المرتبطة به او المتعايشة معه. وانه من الخطأ الاعتقاد بأن المطروح هو الاختيار بين مرحلة التحرر الوطني وبين الثورة الاجتماعية، بل ان المسألة التي يجب أن تطرح على حركة التحرر الوطني «ما هي الطبقات التي تقف فعلاً مع عملية

---

(٣١) حواتمه، المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٣٣) تقرير المؤتمر التأسيسي الصادر عن الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ص ٦.

(٣٤) المصدر نفسه.

التحـرر الوطني وانجـاز مهمات الثـورة الوطنيـة الديمقـراطية، ومن هي الـطبقات المحلية التي تقف ضد حـركة التحـرر الوطني، ومع اعداء الثورة الوطنية بحكم مصالحها الطبقية»[٣٥].

ثانياً: اطراف الصراع

١ - القطرية الفلسطينية ومفهوم الاستقلالية

احتلت مسألة تحديد الخط الفاصل ما بين متطلبات إبراز الشخصية الفلسـطينية والاستقـلالية الفلسطينية، وبين قوميـة الانتماء وعـروبة القضيـة، والتداخـل ما بـين الوطني والقـومـي في النضـال الفلسطيني، احتلت مجالاً واسعاً من النقاش، وكـانت محوراً لخـلاف استشرى في صفوف الثـورة ما بين تياراتها الوطنية من جهة، وبين القومية من جهة اخرى. وما بينهما كان التيـار الثالث (المـاركسي) الذي مع ترحيبه ودعوته الى الاستقلالية الفلسطينية، فـإنه أبـدى تخوفـات وتحفظات من أن تتحـول الاستقلالية الى اقليمية شوفينية مغلقة، تعزل نفسها عن مجمل حركـة التحرر العـربية. كـما انعكس هذا التباين والخلاف في التصور حول مفهوم الاستقلالية على حركة المقاومـة الفلسطينيـة مع محيـطها العربي، وخصوصاً التطورات الأخيرة أو ما سمي «بالانشقاق الفلسطيني».

وترجع الدعوة الى الاستقلالية الفلسطينية وابراز الشخصية الفلسطينية الى نهايـة الخمسينات، حيث جـاءت هذه الـدعوة كـرد فعل لسلبيـة الموقف العـربي، وغياب أي خـطة عربيـة فاعلة تعيـد للفلسـطينين حقـوقهم، أو تشعرهم بـوجود عمـل بهذا الاتجـاه، وعززت الـدعوة الى الاستقـلاليـة الفلسطينية، ووجود عمل فلسطيني خاص بالفلسطينيين بفعل حدثين لعبا دور المحرض والحافز عنـد الفلسـطينيين للسـير في هذا الاتجـاه. ففي عام ١٩٦١ حـدث الانفصال بـين مصر وسوريـا وفشلت التجربة الوحدوية بينهما، وهو الامر الذي أحبط الكثير من الآمال التي بناها الفلسطينيـون على دولـة الوحدة، وكان الانفصال بالنسبة اليهم نذير شؤم، دلـل لهم علـى لاجـدوى انتظار الـوحدة العـربية لتعيد اليهم حقوقهم. امـا الحدث الثـاني فهو انتصـار ثورة الجـزائر في العـام التالي، ومـا عناه هـذا الانتصـار من امكانيـة الانتصار عـلى الاستعمار اعتـماداً على الـذات ودون انـتظار الـدعم العـربي أو الجيوش العربية، مما شجع الأمل والدعوة عند الفلسطينيـين لتفجير ثـورتهم وأثبت لهم أهمية الفعـل الذاتي للشعوب. وقد عبر الفلسطينيون في تلك المـرحلة عن سخطهم وعـدم رضاهم عن الممـارسات الخاطئة للانظمة العربية تجاه القضية الفلسطينية، وعلى حياة الذل والهوان التي يعانـونها بفعل غيـاب كيـان خاص بهم أو حـركة سيـاسية تـدافع عن حقـوقهم، بحيث كـان أي حـديث عن الشخصيـة الفلسطينية أو الوطنية الفلسطينية يدان مباشرة وكانت كلمة فلسطيني جريمة يعاقب عليها القانون[٣٦]. وكادت القضية الفلسطينية أن تنـدثر أو تجمـد ويتكاثف عليهـا الغبار بفعـل غياب اصحـاب القضية الأصليين[٣٧].

---

(٣٥) حـواتمه، في «أحـاديث مع قـادة المقاومـة حول مشكـلات العمل الفـدائي الفلسـطيني: الحلقـة الثـانيـة،» ص ٥٩.

(٣٦) شفيق الحوت، الفلسطيني بين التيه والدولة (بيروت، ١٩٧٧)، ص ٢٩.

(٣٧) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، الثورة والعنف: طريق النصر، ص ١٠.

وعليه كانت المطالبة بابراز الشخصية الفلسطينية ابرز معالم النهوض الثوري الفلسطيني وأول تكوينات الفكر السياسي الفلسطيني. وأخذت «فتح» على مسؤوليتها هذا الموضوع، وتجسدت المطالبة بابراز الشخصية الفلسطينية والاستقلالية الفلسطينية آنذاك بالدعوة الى ايجاد كيان فلسطيني يجسد الشخصية الفلسطينية. واعتبرت فلسطيننا ان «الكيان مطلب أساسي من مطالبنا نحن عرب فلسطين المشردين، وقد طال علينا الزمن ونحن نعيش حياة الذل والهوان والتشرد... والكيان حق شرعي لنا.. ان هناك اقساماً عربية من فلسطين وعلى هذه الاقسام ينبغي أن نشيد صرح حكم وطني ثوري قيادي ...»[٣٨].

ولأن الدعوة القطرية آنذاك تناقض الفكر القومي السائد، وحتى لا تتهم الدعوة الفلسطينية بإقامة كيان، بالاقليمية أو معاداة الوحدة العربية، فقد تصدت «فتح» من خلال فلسطيننا لتدافع عن مفهومها للكيان «إننا لسنا اقليميين حينما نطالب بكيان ثوري لنا نعتبره كفيلاً باستعادة حقوقنا.. بل الاقليميون هم اولئك الذين فرضوا أنفسهم ممثلين لنا... ويريدون تقرير مصيرنا بكبتنا بالحديد والنار.. إنه لم يبق شيء لنا، لتتهم بالاقليمية نتيجة التمسك به... فالكيان الذي نطالب به ليس أكثر من وسيلة لتحقيق هدف عظيم للشعب العربي وهو تحرير فلسطين»[٣٩]. والدعوة الى الكيان الفلسطيني آنذاك كانت تعبيراً عن الحاجة الى الاستقلالية، وكانت ايضاً المعادل الموضوعي لغياب العمل القومي العربي وسلبية الموقف العربي تجاه الفلسطينيين.

ويبدو أن البلدان العربية شعرت بنمو الشعور الوطني الثوري الفلسطيني، وهو الامر الذي دفعها لأن تتحرك لعمل شيء يرضي الفلسطينيين، وخصوصاً أن الدعوة الى الكيان الفلسطيني أصبحت القاسم المشترك لكل القوى الفلسطينية، بل حتى ان بلداناً عربية حاولت ان تستغل هذا الموضوع في معاركها مع بعضها البعض[٤٠]. وهكذا عملت جامعة الدول العربية على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية كحل وسط وكمحاولة لسحب البساط من تحت اقدام الثوريين الفلسطينيين، الداعين الى الاستقلالية التامة عن الحكومات العربية[٤١]. وهي بذلك ارضت جانباً من الفلسطينيين، واشعرتهم بأن هم متحدثين باسمهم، إلا أن الأهم من ذلك أن البلدان العربية من خلال خلقها لمنظمة التحرير الفلسطينية رفعت يدها عن القضية الفلسطينية، ليس ايماناً منها بحق الفلسطينيين بالاستقلالية في التصرف، ولكن لتتهرب من أي مسؤولية فعلية تجاه الشعب الفلسطيني.

وقد سيطرت النقاشات المتعلقة بالشخصية الفلسطينية والاستقلالية الفلسطينية على حيز كبير من الجدل الذي صاحب ظهور المنظمة، ذلك أن التيار (القومي) وخصوصاً الناصريين منهم كانوا يشكلون قوة ضاغطة حتى تبقى المنظمة اداة خاضعة للاستراتيجية الرسمية العربية بينما ارادها الوطنيون الفلسطينيون اداة تعبر عن الاستقلالية في العمل الفلسطيني. وسيطر الاتجاه الاول طوال الاعوام الاربعة الاولى ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨، حيث أن الميثاق القومي المعمول به خلال هذه الفترة

---

(٣٨) فلسطيننا (نداء الحياة)، العدد ١١ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٠)، ص ٢.

(٣٩) فلسطيننا، (تموز/يوليو ١٩٦٠).

(٤٠) دعوة رئيس الحكومة العراقي عبد الكريم قاسم إلى إنشاء حكومة وجيش فلسطيني وادعائه أنه يملك خطة لتحرير فلسطين، جاءت في اطار المزايدة على عبد الناصر واظهار عجز هذا الأخير. انظر الفصل الثاني.

(٤١) Quandt, Jabber and Lesiah, *The Politics of Palestinian Nationalism*, p. 49.

أوضح أن لا أطماع للمنظمة لممارسة أي سيادة فلسطينية، فالمادة الرابعة والعشرون نصت على ان: «لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الاردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة».

إلا أن نصوص (الميثاق الوطني) عام ١٩٦٨، كانت اكثر تأكيداً على الشخصية والاستقلالية الفلسطينية، وان كانت تقرن بين الاستقلالية والشخصية الفلسطينية وبين الانتماء القومي والوحدة العربية، فالمادة الثانية عشرة أكدت على أن: «الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني ان يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض ايا من المشروعات التي من شأنها اذابتها واضعافها».

ونصت المادة الثامنة والعشرون على: «يؤكد الشعب العربي الفلسطيني اصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل انواع التدخل والوصاية والتبعية». اما المادة التاسعة والعشرون فأكدت على أن: «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الاول والاصيل في تحرير واسترداد وطنه، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على اساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق اهدافه».

وقد واصلت المجالس الوطنية الفلسطينية التأكيد على الاستقلالية الفلسطينية في كل مؤتمراتها. وكان هذا التشبث بالاستقلالية يتسم بأهمية بالغة ويشكل محور اهتمام الفلسطينيين عندما تكون هذه الاستقلالية وحرية العمل الفلسطيني محل تهديد أو مصادرة، كما حدث في السنوات الاولى التي تلت خروج المقاومة من الاردن، أو عندما تطرح مشاريع تسوية تتجاوز دور الثورة الفلسطينية. كما أن الحبوط والضربات المتوالية التي تلقتها الثورة الفلسطينية من قبل العدو الصهيوني ومن قبل اطراف عربية، لم تمنعها من مواصلة التركيز على هذه الاستقلالية، بل نجد أن الحفاظ عليها اصبح الشغل الشاغل للثورة بعد كل ازمة تمر بها. وهذا ما بدا واضحاً في الدورة ما قبل الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، حيث أكد البيان الصادر عن المجلس على: «يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على استمرارية التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وصيانته ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل من هذه الاستقلالية»[٤٢]. إلا أن تأكيد الميثاق الوطني على الاستقلالية الفلسطينية وابراز الشخصية الفلسطينية لا يعني توافق التصورات وتناغم الاجتهادات بين فصائل المقاومة حول مفهوم الاستقلالية وحدودها ومعنى القطرية الفلسطينية المترتبة على ابراز الشخصية الفلسطينية.

وكما أشرنا كانت «فتح» أكثر التنظيمات الفلسطينية دفاعاً عن القطرية الفلسطينية، من منطلق خصوصية القضية الفلسطينية، إلا أن هذا لا يعني التنكر للانتماء القومي لديها، ولكنه (البحث عن الخاص الفلسطيني في العام القومي)، مع ضرورة وجود علاقة جدلية ترابطية بين الخاص والعام[٤٣].

وفي إطار دفاع «فتح» عن المنطلق القطري في النضال، أعطت تحليلاً نظرياً فكرياً يربط ما بين النضال القطري في أي بلد عربي، وبين متطلبات الثورة العربية الشاملة، حيث ترى أنه من الصعب حدوث ثورة على مستوى الأمة العربية كلها، بل الأقرب الى الصواب هو حدوث ثورات

---

(٤٢) الاعلان السياسي الصادر عن الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، شباط/فبراير ١٩٨٣.
(٤٣) «مقابلة مع أبو عمار،» شؤون فلسطينية، العدد ٨٥ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨)، ص ١٨.

قطرية تلتقي فيها بينها لتشكل اداة ثورة قومية. وبالتالي، فإن فتح ترى «أن تحرير أي قطر عربي لن يبدأ قبل أن يتحرك هذا القطر نفسه بكل قواه الثورية، نتيجة العوامل الثورية فيه. إن عملية التفاعل الثوري في هذا القطر المعين لا يمكن أن تتم خارج هذا القطر، بل لابد أن تكون ضمن اطاره الخاص»[٤٤].

وبناء على هذا، فإن النضال القطري الفلسطيني حسب هذا التحليل النابع من ادراك تفاوت الظروف النضالية، واختلاف المراحل التي قطعها نضال كل قطر من الاقطار العربية، لا يتناقض مع النضال القومي - بل يصب في طاحونته - ففلسطين تعتبر بعداً قومياً وليس جغرافياً، والثورة الفلسطينية ان كانت فلسطينية الوجه فهي عربية العمق والامتداد. وطبيعة الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة كمركز انطلاق للصهيونية والامبريالية للهيمنة على المنطقة يفرض قومية أي عمل من أجل فلسطين، وهو الأمر الذي يعطي للثورة الفلسطينية شروطها الموضوعية من حيث استحالة تبلورها في شكل ثورة اقليمية بسبب تداخلها السياسي والاجتماعي والاقتصادي مع الاقطار العربية[٤٥].

كما ارجعت «فتح» مبررات التركيز على الشخصية والقطرية الفلسطينية الى اعتبارات عملية لها علاقة بالواقع الدولي وبتحديد المسؤولية، حيث ان الممارسة العربية الخاطئة للقضية الفلسطينية عربياً ودولياً اظهر للعالم وكأن الصراع الدائر في المنطقة هو صراع بين اسرائيل الصغيرة المحاصرة، وبين البلدان العربية التي تحاصرها من كل جانب وتهدد بقذف اليهود في البحر!! . هذا التصور المغلوط لدى الرأي العام العالمي خدم السياسة الصهيونية، وأوجد تأييداً عالمياً لاسرائيل. ومن هنا ارادت «فتح» أن تبين أن الصراع هو في حقيقته صراع بين الشعب الفلسطيني الصغير العدد المشتت في المنافي والمطرود من ارضه، وبين اسرائيل المدعومة بالحركة الصهيونية والامبريالية العالمية.

وعلى هذا، لخصت «فتح» مبررات تركيزها على الشخصية الفلسطينية بثلاثة دوافع:

«أولاً: كاستراتيجية يمكن بها التصدي لمحاولات التضليل والخداع التي يضعها التحرك الاسرائيلي في المجال الدولي لينفي عن هذه الحركة وجهها العادل.

ثانياً: كوسيلة لتحديد المسؤولية وتحديد الاختصاص في تنظيم يؤمن بالثورة ويتفاعل معها.

ثالثاً: فلسطينية الثورة هي مدخل قادر على تجميع واستقطاب الجماهير الفلسطينية التي تتناثر في أطراف الدنيا بلا رابط يجمعها أو يشدها الى الأرض والقضية والمستقبل، وهي الوسيلة الوحيدة لتنقية الوسط الفلسطيني من جو السفسطة والتعقيد من خلال التعدد في الولاء والاتكالية التي صنعتها السنوات الطويلة من الضياع»[٤٦].

فالاستقلالية الفلسطينية والقطرية الفلسطينية من هذا المنطلق، هي تصحيح لوضع خاطىء ووضع للأمور في نصابها، ذلك ان فلسطينية الثورة تعني الرجوع الى وضع الحصان قبل العربة،

---

(٤٤) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، الثورة والعنف: طريق النصر، ص ٥١.

(٤٥) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، «القضية الفلسطينية كمحور للثورة العربية،» (نشرة داخلية رقم ١٠٧)، ص ٩.

(٤٦) عدوان، «فتح.. الميلاد والمسيرة،» ص ٤٥.

بدلاً من وضع العربة امام الحصان، كما كان عليه الحال قبل ظهور الثورة وفي ظل الهيمنة العربية على القضية مما أعجز العربة عن التقدم[٤٧].

ويميز منير شفيق بين القطرية المرادفة للاقليمية كواقع يميز الاقليميات العربية بفعل واقع التجزئة وبفعل المصالح المترتبة عن هذا الواقع، وبين واقع الشعب الفلسطيني الذي يفتقر الى الواقع المادي «الارض والمجتمع» الذي منه تستمد المصالح القطرية الاقليمية: «ان واقع الجماهير الفلسطينية واقع غير قطري، بدليل أن الجماهير الفلسطينية بغالبيتها وبشكل خاص الفاعلة في الثورة الفلسطينية هي لا توجد على قطر عربي واحد، وحتى قطرها العربي فقد منها. وهي موزعة بين مختلف الاقطار العربية، وبالتالي لا يمكن ان تتحرك الا ضمن مختلف هذه الاقطار وبالتالي أن تلتحم مع الجماهير العربية في كل قطر سواء أرادت أم لم ترد»[٤٨].

ويستطرد منير شفيق موضحاً أن الثورة الفلسطينية التي تناضل من أجل هدف تحرير فلسطين لا يمكن أن تكون ثورة قطرية، لأن هدف تحرير فلسطين ليس قطرياً، وإنما هو هدف قومي. اضافة الى أن حركة المقاومة الفلسطينية لا تنطلق في ممارستها ونضالها المسلح من على ارض فلسطينية بسبب خصوصية القضية، وإنما توجد قواعدها وتنطلق مجموعاتها المقاتلة وتتحرك على امتداد الارض العربية، وهو الامر الذي يفرض عليها الاحتكاك مع الواقع العربي لتثويره. وهذا يجعل من الثورة الفلسطينية «نقطة الالتحام العربي مع العدو الصهيوني وهي بذلك قد بدأت عملية التفاعل في المجتمع العربي بفعل ما تحدثه من تغييرات في هذا المجتمع بكل مؤسساته وابرز شيء على هذا التغيير هو حالة القلق والتوتر الجماهيري التي سادت المنطقة العربية، فأحدثت اثراً مباشراً على اتجاهاتها السياسية وروابطها القطرية وعلاقاتها الدولية»[٤٩].

إلا أنه يلاحظ وجود تباينات داخل صفوف «فتح» لمفهوم القطرية، فبينما نجد البعض يقر بوجود القطرية الفلسطينية، ويبرر وجودها باعتبارها قطرية ثورية تصب في المجرى العام للنضال القومي. وهم بهذا يميزون بين القطرية بمفهوم الخصوصية النضالية وبين الاقليمية. نجد تياراً آخر ينفي الصفة القطرية عن الحركة، لأنه يعتبر القطرية مرادفة للاقليمية التي هي نقيض للقومية. وقد عبر عن هذا التيار تحديداً منير شفيق، الذي مع اقراره بالوجه الفلسطيني للثورة، إلا أنه ينفي عنها صفة القطرية انطلاقاً من رؤيته للقطرية كرديف للاقليمية التي هي السمة الغالبة في الواقع العربي الحالي، والتي يرجع الجزء الكبير من تردي الوضع العربي لوجودها وممارساتها المضرة بالمصلحة القومية العامة وحتى بمصالح الشعوب العربية في كل قطر على حدة. وبهذا يحذر منير شفيق الى انه «من الضروري الانتباه الى أن الواقع العربي واقع قطري ورفض كل الممارسات القطرية»[٥٠].

كما حذر بعض قادة «فتح» من الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب من جراء التركيز على الوجه الفلسطيني للثورة. وفي هذا يعتبر ناجي علوش أن الثورة الفلسطينية ولدت وهي تعاني اشكالاً خطيراً يتمثل في دعوتها الى قيام كيان فلسطيني. ويعتبر هذا تحولاً من الدعوة القومية الى الدعوة القطرية. ويرى بأن الممارسات اليومية للثورة، اعطت القضية بعداً «فلسطينياً» من جهة، وبعداً

---

(٤٧) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، دراسات وتجارب ثورية رقم ٢، ص ٥.

(٤٨) منير شفيق، الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٩٥.

(٤٩) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، «القضية الفلسطينية كمحور للثورة العربية،» ص ١٢.

(٥٠) شفيق، المصدر نفسه، ص ٩٥.

«قومياً»، إلا أن هذا ـ الاخير ـ عفوياً وسطحياً. ويوضح ناجي علوش هنا المأزق المترتب على التركيز على الوجه الفلسطيني للقضية وتجاهل العامل القومي، أو عدم ايلائه الأهمية المناسبة بالقول: «لقد دخل الفارس الفلسطيني الميدان قائلاً للأمة العربية أنا فارس الميدان والقضية قضيتي. واستطاع الفارس الفلسطيني ان ينتزع الاعجاب والتأييد، كل الاعجاب والتأييد، ولكنه في غمرة الاعجاب والتأييد والانتصارات لم يسأل نفسه ماذا بعد؟ لم يطرح على نفسه بجدية هذا السؤال هل استطيع وحدي أن أسير بالمعركة الى نهاية الشوط؟ وماذا يحدث لو بقيت وحدي ولم يهرع الفرسان العرب كلهم الى الميدان؟»(٥١).

وبالفعل، خاضت الثورة الفلسطينية أشرس معركة تخوضها وأطول معركة عربية وهي حرب بيروت، ولم يهرع اليها الفرسان العرب، بل وقفوا موقف المتفرج. هذه السلبية بدلاً من أن تدفع الى إعادة النظر في العلاقات والحسابات وتقويم المسيرة السابقة، دفعت الى مزيد من التشبث بالاستقلالية الفلسطينية، وكأن الثورة الفلسطينية شعرت بأن المطلوب هو الاستقلالية الفلسطينية التي تعني «الڤيتو» على أي حل أو تسوية لا يرضى عنها الشعب الفلسطيني، وتعني منع أي عودة للشعب الفلسطيني الى الوضع الذي كان عليه قبل عام ١٩٦٥. وقد أكد رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ ياسر عرفات ـ على أهمية التشبث بالقرار الفلسطيني وان «هذا القرار سنصونه ونحميه حتى لا يمسه هؤلاء الذين ارهبتهم القوة المعتدية واخافهم منطق المعاملات، فسقطوا في لعبة التوازنات وتاهوا في الحسابات»(٥٢).

وفي الكلمة التي القاها صلاح خلف ـ ابو اياد ـ عن فتح في المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر جدد النفي بأن تكون استقلالية القرار الفلسطيني تعني الاقليمية، وأكد اصرار «فتح» والثورة الفلسطينية على الانتماء العربي، وميز بين الانتقادات الموجهة للاستقلالية الفلسطينية لاعتبارات قومية حقيقية وصادقة، وتلك التي تصب في مجرى تحطيم الثورة. وقال بأن الذين يريدون أن يستروا ضعفهم وعجزهم يقولون عنا اقليميين. وطالب بالمعاملة بالمثل «انا أقبل أن أذهب إلى سوريا ونقول لها قرارنا الوطني المستقل على الطاولة وقراركم على الطاولة، وقرارنا وقراركم لنا ولكم، ولكن ليس قراركم لكم وقرارنا فقط هو الموضوع على الطاولة»(٥٣).

وكما سبق أن أشرنا، فإن مطلب الاستقلالية الفلسطينية وابراز الشخصية الفلسطينية لم يكن حكراً على «فتح»، بل كان مطلباً لكل الفصائل ضمن تصورات تتباين احياناً. فالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مع اقرارها بأن قضية فلسطين قضية فلسطينية وعربية في آن واحد، إلا أنها ترى أن: «دور شعوب الأمة العربية وقواها الوطنية هو التضامن والتكاتف مع أي شعب عربي آخر في نضاله من اجل حريته وتقرير مصيره، لا أن تنوب القوى العربية محل هذا الشعب أو ذاك في تقرير مصيره... فالشعب المعني هو المسؤول الأول والأخير عن تقرير مصيره. وان على القوى العربية أن تسانده في خطواته التي يرتئيها لحاضره ومستقبله لا

---

(٥١) ناجي علوش، «الثورة الفلسطينية ومهمات حركة التحرر الوطني العربية،» دراسات عربية، العدد ٨ (حزيران/يونيو ١٩٧٢)، ص ١٠.

(٥٢) كلمة ياسر عرفات في المجلس الوطني في الجزائر، بعد أن جدد المجلس ثقته به كرئيس للجنة التنفيذية لـ م. ت. ف.

(٥٣) كلمة أبو أياد أمام المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، (وثيقة رقم ٧٠)، ص ٤.

أن تملي عليه شكل نضاله أو خط سيره ومصيره»[٥٤].

وتنتقد الجبهة الديمقراطية الممارسات العربية السابقة بحق الشعب الفلسطيني وتصرفها بالقضية من وراء ظهره، وتعتبر أن من أهم انجازات الثورة الفلسطينية هو تمكن شعب فلسطين من ابراز شخصيته الوطنية المستقلة، إلا أنها تفصل بين ضرورة ابراز الشخصية الفلسطينية كمطلب وطني ثوري، وبين الاقليمية والانغلاق عن المحيط العربي. وفي هذا السياق، فإنها شنت انتقاداً لاذعاً ضد حركة «فتح» باعتبارها اقليمية النزعة، وبأنها «اتخذت طابعاً انعزالياً فلسطينياً يقوم بالأصل على نظرية «فلسطنة» القضية الفلسطينية وادارة الظهر للاوضاع العربية المحيطة بفلسطين. ومن هنا حملت حركة المقاومة منذ البداية في احشائها خطأ موقفها الاساسي من الاوضاع العربية»[٥٥].

وتفصل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بين استقلالية القرار وبين الانعزال عن المحيط العربي بفعل التداخل والترابط بين القضية الفلسطينية والأمة العربية، والذي هو وليد التاريخ والمصير والانتماء المشترك. وعليه «لن يستطيع أي شعار أن يحصر صورة الصراع ضمن الدائرة القطرية الفلسطينية... وانه لابد من ايجاد عملية الترابط العضوي بين قطرية الثورة وقوميتها»[٥٦]. فالاستقلالية الفلسطينية تفرضها طبيعة المرحلة التي مرت بها القضية، وبالتالي فهي ضرورة لبلورة الشخصية الفلسطينية الوطنية المستقلة ولخلق العمل الوطني الفلسطيني الواضح. إلا أن هذا العمل يجب أن يرتبط بالنضال التحرري العربي، فهما عمليتان متكاملتان تخدم كل منهما الاخرى. ففي «الوقت الذي يجب أن نصل الى بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة وخلق العمل الوطني الثوري الفلسطيني الواضح الملامح والاطارات، فإننا حتى نحقق اهدافنا كاملة يجب أن نعمل على ربط نضالنا الثوري بالنضال التقدمي العربي»[٥٧]. وضمن هذا الترابط فالجبهة الشعبية لا ترى في استقلالية العمل الفلسطيني نوعاً من الانعزالية عن الواقع العربي، لأن الثورة الفلسطينية تعيش في البلدان المحيطة بفلسطين[٥٨].

وتفصل المنظمات القومية الانتماء ما بين متطلبات ابراز الشخصية الفلسطينية، وبين وجود استراتيجية فلسطينية مستقلة، فالأولى مطلوبة ولا تتناقض مع الخط القومي لأنه: «لم يكن تأكيد الثورة الفلسطينية على الشخصية الفلسطينية والدور القتالي الفلسطيني منطلقاً من مفهوم القطرية المريضة، بل كان يعكس طليعية الدور الفلسطيني في معركة التحرير»[٥٩]. اما القول بامكانية وجود استراتيجية فلسطينية مستقلة، بما تعنيه من استقلالية فلسطينية في الممارسة، فهو من قبيل الخيال و «يعتبر مجرد اكذوبة كبرى يقع فيها اصحاب

---

(٥٤) نايف حواتمه، لتتحد جميع القوى الثورية والوطنية لضمان الانسحاب الكامل وحقوق الشعب الفلسطيني ([بيروت]: منشورات الجبهة الديمقراطية، ١٩٧٤)، ص ١٢.

(٥٥) نايف حواتمة، في: «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني: الحلقة الثانية».

(٥٦) انظر: غازي خورشيد، دليل حركة المقاومة الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية، ٣٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١)، ص ١١٩.

(٥٧) تعميم داخلي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (د. ت.)، ص ٥٩.

(٥٨) من المعلوم أن حوالى ٦٠ بالمائة من الشعب الفلسطيني يعيشون خارج فلسطين وخصوصاً في بلدان الطوق، ونظراً الى أن الفلسطينيين أقلية في فلسطين المحتلة، فإن انطلاقة الثورة كان من خارج فلسطين.

(٥٩) جبهة التحرير العربية، استراتيجية المجابهة للتحالف الصهيوني الاستعماري، ١٩٧٠، ص ٤.

هذه الدعوى، إلا إذا كانت الاستراتيجية المطلوبة هي استراتيجية ايصال الفلسطيني الى الهزيمة الحتمية»[٦٠].

ويميز أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة ـ بين استقلالية القرار في مواجهة العدو الخارجي، وبين استقلالية القرار بمعنى الاقليمية والانعزال، فهو يقف مع استقلالية القرار في وجه محاولات تزوير الشخصية الفلسطينية، وفي وجه محاولات تذويب الكيان، ولكنه يرفض القرار المستقل «بمعنى الاقليمية؟ وبمعنى القطرية؟ وبمعنى الانعزال عن جسم الأمة العربية، أو اننا الوحيدون المعنيون بقضية فلسطين، وبالنضال الوطني من أجل تحرير فلسطين». ويحذر من أن هذا المفهوم لاستقلالية القرار قد «يفتح الباب امام شرعية وقبول القرارات الاقليمية، لتصفية الصراع مع العدو الصهيوني، فنرى قرارا مصريا ـ كما فعل السادات ـ وقراراً لبنانياً وبعد ذلك قراراً فلسطينياً وثم قراراً سورياً»[٦١].

إلا أن التباين في التفسير والاجتهاد حول المبدأ العام ـ الاستقلالية الفلسطينية وعلاقة الخاص الفلسطيني بالعام العربي ـ ظهر بشكل أكثر وضوحاً عند تحديد تصور كل تيار لصيغة العمل والتحالف مع المحيط العربي: انظمة وقوى تحررية.

٢ ـ الثورة الفلسطينية والمحيط العربي

كان الاقرار بحتمية نسج العلاقة بين الثورة الفلسطينية ومحيطها العربي، يمثل أحد القواسم المشتركة بين مختلف التيارات الممثلة للفكر السياسي الفلسطيني، إلا أن هذه العلاقة لم تعن بأي شكل من الاشكال اعادة القضية الفلسطينية للوصاية العربية[٦٢]. والعلاقة بين الطرفين مفروضة بفعل الانتماء القومي والوقائع المادية والجغرافية. ونتيجة الاحساس الفلسطيني بعجز الفلسطينيين وحدهم عن تحرير فلسطين، وفلسطينية الانطلاقة وطليعيةالشعب الفلسطيني، مبررة حتى تحقق الثورة الفلسطينية وجودها المعترف به، وشرعيتها واتساع قاعدتها الجماهيرية. اما ما بعد ذلك «مرحلة التحرير»، فهي لن تكون الا عربية. وحتى في المرحلة الاولى من الثورة، فالثورة لن تتمكن من الصمود الا في ظل نسج العلاقات مع الجماهير العربية، حيث اثبتت الأحداث أن افتقاد الثورة الفلسطينية لقواعدها الارتكازية في البلدان العربية المحيطة بفلسطين، يشكل أكبر تهديد لمسيرة الثورة بل لوجودها، ذلك أن الواقع الجغرافي الفلسطيني يحتم على الثورة الفلسطينية البحث عن القاعدة الآمنة في بلدان الطوق، وخصوصاً بعد تقوية اسرائيل للحزام الأمني على حدودها، وحالة الحصار الشديد المفروض على الفلسطينيين في الارض المحتلة[٦٣].

فكيف نظرت الثورة الفلسطينية الى هذه العلاقة بشقيها الرسمي والجماهيري؟ اتسمت بنود

---

(٦٠) عبد الرحيم غنيم، **المقاومة الفلسطينية والايديولوجيا الثورية** (دمشق: منشورات الطلائع، ١٩٧٣)، ص ٨٢.

(٦١) «كلمة أحمد جبريل في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر،» (وثيقة رقم ٩٢)، ص ٢١.

(٦٢) Quandt, Jabber and Lesiah, *The Politics of Palestinian Nationalism*, p. 96.

(٦٣) Fouad Jabber, «The Resistance and the Arab Regimes,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 2 (Winter 1973), p. 81.

«الميثاق الوطني الفلسطيني» المتعلقة بالموضوع بشيء من المبالغة المتسمة بـالغموض أحيـاناً. فلم تعط بنود الميثاق أي تحليل جدلي للعلاقة بين الطرفين أو أوجه الاتفاق والخلاف بينهـما، بل وردت مختصرة وتعاملت مع المحيط العربي باعتباره كل واحد، دون تبيان التنـاقضات المعتملة داخله. فنصت المـادة الرابعة عشرة على أن: «مصير الأمة العربية، بل وجودها العربي بذاتـه رهن بمصير القضيـة الفلسطينيـة، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين». وحددت المادة الخـامسة عشرة المسؤوليـة العربيـة عن تحرير فلسطين، والدور المناط بالأمة العربية، حيث وضحت بأن تحـرير فلسـطين «تقع مسؤوليـاته كاملة على الأمة العربيـة شعوبـاً وحكومـات وفي طليعتها الشعب العـربي الفلسطيني. ومن اجـل ذلك، فـإن على الأمة العربية أن تعبىء جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمـة مساهمـة فعالـة مع الشعب الفلسـطيني في تحـرير فلسـطين، وعليها بصـورة خاصـة في مرحلة الثـورة الفلسطينيـة المسلحة القـائمة الآن، أن تبـذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري وتوفر له كل الوسـائل والفـرص بتمكينه من الاستمـرار للقيام بـدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير فلسطين».

ويلاحظ هنا التبسيط المتناهي للامور في تحديد العلاقة بين الأمة العربيـة والشعب الفلسطيني، فالميثاق يتكلم عن «أمة عربية» ويتناسى أن الواقع المعاش هو واقع اقليمي. فأين هي الأمـة العربيـة التي ستعبىء جميـع قواهـا؟ وان كانت قضيـة فلسطين قضيـة قوميـة ومصيريـة للأمـة العربيـة، فهل الاقليميات العربية مستعدة لبذل كل الجهود من أجلها؟

لقـد أثبتت الاحداث أن القضيـة الفلسطينيـة لم تعامـل فعلاً كقضيـة العرب الاولى، وإلا لما اعترف السادات باسرائيل، ولما وافقت غالبية البلدان العربية على الاقـرار بالامـر الواقـع في فلسطين اليوم. ويتناسى الميثاق ان هناك أنظمة عربية تشكـل الثورة الفلسـطينية واسـتراتيجية الكفـاح المسلح الخطر الأكبر عليها. فكيف ستساهم هذه الانظمة في الدفع بثورة الشعب الفلسطيني الى الامام؟ كما أن المشاكل التي تواجهها الجماهير العربية مع حاكميها وفقرهـا وتخلفها قـد يشغلها عن الالتفـات الى القضية الفلسطينية وخصوصاً في غياب التوجيه السياسي القومي السليم، وفي ظـل التحريض المعلن والمبطن ضد الثورة الفلسطينية. ففكر الثورة واستراتيجيتهـا الكفاحيـة الهادفـة الى تغيير الـواقع تمثـل النقيض للواقـع العربي وهي إن لم تهـدده اليـوم، فـإنها تخلق قـواعـد انهيـاره، فقـد صفيت الثـورة الفلسطينية في الاردن وبعد ذلك واجهت الحصار والتصفية في لبنان، فأين هـذه الأمة العـربية وهـل فعلاً أن القضية الفلسطينية قضيتها الاولى والذي يرتبط مصير الأمة العربية بها؟[٦٤].

ويبدو أن واضعي بنود الميثاق تجاهلوا التناقضات التي تعتمل داخل الصف العربي والتناحرات التي تقسم العرب الى شيع وتيارات، أو انهم مطّلعـون على هـذا ولكنهم اعتبروا الشعب الفلسـطيني غير معني بالأمر فهو يأخذ ولا يعطي. والخلافات العربية ـ العربية لا تعنيه في شيء وهو الأمر الـذي

---

(٦٤) يصف صلاح خلف [أبو أياد] في، فلسطيني بلا هوية (الكويت: شركة كاظمـة للنشر والترجمة والتوزيـع، [د. ت.])، الأثر الذي تـركه حـديثه للقـادة العرب عن المجـازر التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني في الأردن عـام ١٩٧٠ «كانت وجوههم ساكنة باردة ونظراتهم غائبة أو لا مبالية، صحيـح أنهم كانـوا يصغون إليّ بـأدب، ولكن اصغاء متجرد غير له آبه جعلني استشعـر البرودة في ظهـري، فصحيح أن من أراهم أمـامي هم زعماء الأمة العربيـة السـاخـطة المنكرة لهذه المأساة الرهيبة التي يعيشها الشعبان الأردني والفلسطيني».

وضحته المادة السابعة والعشرون بقولها: «تتعاون م.ت.ف مع جميع الدول العربية كل حسب امكانياتها، وتلتزم الحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير، وعلى اساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية». وأكدت المادة الثامنة والعشرون على رفض كل انواع التدخل والوصاية والتبعية. ويبدو أن نص الميثاق على شعار عدم التدخل في الشؤون العربية كان له ما يبرره في بداية انطلاقة الثورة، حيث ان عملية البناء والتمركز والتغلغل في صفوف الجماهير، تطلبت عدم توسيع جبهة الاعداء، ومهادنة الانظمة العربية حتى تتمكن الثورة من أن تمد جذورها في صفوف الجماهير، أي ان عدم التدخل في الشؤون العربية شعار تكتيكي يفيد المرحلة. إلا أنه كثيراً ما أسيء استعمال وتفسير هذا الشعار الأمر الذي دفع الى تصادم مصالح الثورة مع مصالح الانظمة، وهو تصادم كان متوقعاً وحتمياً، لتناقض المنطلقات والاستراتيجيّات بين الطرفين، وهو الامر الذي حدا بالثورة لأن تعيد تفسيرها لهذا الشعار وتضع النقاط على الحروف في تصورها للعلاقة مع الجماهير ومع الانظمة.

فعلى اثر الصدامات الدامية التي عرفها الاردن عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، وحملات التصفية التي تعرضت لها الثورة على يد الجيش الاردني وقبل ذلك على يد الجيش اللبناني ـ صدامات عام ١٩٦٨ ـ اصدرت القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية بياناً مفصلاً، واعتبرت ما جاء فيه جزءاً من فكر الثورة واستراتيجيتها. وأهم النقاط التي وردت ولها علاقة بموضوع البحث هي التالية: «ان الجماهير الفلسطينية والعربية العاملة والكادحة وكافة القوى صاحبة المصلحة في مرحلة التحرر الوطني وتحرير التراب الفلسطيني هي قوى الثورة». وبهذا لم تعد الأمة العربية كلها قوى الثورة كما نص الميثاق. وفي النقطة الثالثة اعتبر البيان: «أن الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من حركة الثورة العربية المعاصرة وجزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العالمية ضد الامبريالية والصهيونية العالمية». وفي البند الرابع جاء: «إن اعداء التحرر الوطني الفلسطيني يتمثلون في الصهيونية ودولة اسرائيل والامبريالية وكافة القوى العميلة المرتبطة جدلياً ومصلحياً بالامبريالية والاستعمار». وتعتبر هذه أول مرة تنص فيها وثيقة لمنظمة التحرير الفلسطينية على شمولية معسكر الخصم لقوى عربية عميلة مرتبطة بالامبريالية. ولم يعد الواقع العربي كل واحد ولم تعد منظمة التحرير الفلسطينية تتعامل مع الانظمة العربية على قدم المساواة، كما اشار الميثاق الوطني الفلسطيني.

وفي مجال إعطاء تعريف جديد لشعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية أعتبر البيان أن عمل الثورة الفلسطينية ووجودها المسلح في بلدان الطوق، لا يعتبر تدخلاً في الشؤون العربية، بل حقاً مشروعاً للثورة الفلسطينية. وهذا ما وضحته النقطة الثامنة حيث جاء فيها: «إن الثورة الفلسطينية تعتبر الارض العربية المحيطة بإسرائيل هي ميدان مشروع للنضال الفلسطيني وإن أية محاولات لقفل أي قطر عربي على المقاومة هي بمثابة الخيانة لأهداف شعب فلسطين والأمة العربية في تحرير فلسطين»[٦٥].

نلاحظ هنا أن مفهوم الثورة الفلسطينية للعلاقة مع البلدان العربية، أصبح مرتبطاً بالسماح للثورة بالوجود في الاراضي العربية وحرية عملها، وإن كان هذا يصح بالنسبة الى بلدان الطوق، فإن العلاقة مع الانظمة العربية البعيدة عن خط المواجهة بقيت مشوبة بالغموض ومرتبطة بمشيئة

---

(٦٥) «بيان هام الى الشعب الفلسطيني وجماهير الأمة العربية،» صادر عن القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية، انظر: رشيد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤)، ص ١٦٥.

الانظمة ورؤيتها للثورة، حيث تحول شعار عدم التدخل بالشؤون الداخلية للبلدان العربية من شعار تكتيكي الى خط استراتيجي قيد في كثير من الاحيان حرية الثورة وقدرتها على التحرك بين الجماهير، باعتبار أن أي اتصال بالجماهير العربية كانت تعتبره الانظمة تدخلاً في شؤونها. إلا أن الأخطر من ذلك أن هذا الشعار اتاح الفرصة للبلدان العربية لاتخاذ مواقف منفردة تمس القضية الفلسطينية وتؤثر على مسيرتها النضالية.

ولتوازن الثورة الفلسطينية بين علاقتها المشوشة مع الانظمة واستغلال الانظمة هذه العلاقة لمصلحتها ولخدمة سياساتها، وبين علاقتها مع الجماهير العربية، وشعورا من الثورة بأهمية التحالف مع الجماهير العربية ووجود قاعدة جماهيرية عربية تحمي الثورة وتسندها وتمدها بكل أنواع الدعم، فإنها دعت الى وجود صيغة للتنسيق مع القوى التحررية العربية الملتزمة باستراتيجية الثورة. وهذا ما دفع المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٠ للدعوة الى «أن تعمل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة باعتبارها انطلاقة ثورية جديدة تحررية وحدوية تقدمية لشعبنا العربي في هذا اليوم ومن خلال هذا المجلس على إقامة صلة تنظيمية عضوية مع جميع الحركات والهيئات الشعبية التي تتبنى رفض الحلول التصفوية». واعتبر المجلس أن اجتماعه هذا سيكون «نقطة تحول هامة تكفل هذه الثورة الفلسطينية أن تأخذ عمقها القومي الشعبي الصحيح ولا يكفي في هذا المجال أن تعتبر الحركات الشعبية العربية التقدمية مجرد حركات مدعمة للثورة الفلسطينية، بل علينا أن نلتحم في جبهة شعبية عربية ثورية واحدة ولذلك يكلف المجلس اللجنة التنفيذية تشكيل هيئة قيادية شعبية عربية تمثل تحرك شعبنا العربي وتقوده في نضاله ضد الامبريالية والصهيونية والعملاء»[٦٦].

وبالفعل، عملت الثورة الفلسطينية على تنمية علاقاتها مع الجماهير العربية، وأولت حركات التحرر العربية والقوى التقدمية جانباً مهماً من الاهتمام وخصوصاً بعد الخروج من الاردن. وسواء أكان هذا التوجه يدخل ضمن تحول استراتيجي في عمل الثورة أم أنه مجرد رد فعل لواقع الثورة بعد احداث الاردن، فإن الجانب الشعبي في عمل الثورة تكلل في عقد المؤتمر الشعبي الفلسطيني في القاهرة في نيسان/ ابريل عام ١٩٧٢[٦٧]، والذي تطرق الى جميع العراقيل والمصاعب التي تواجه الثورة الفلسطينية. وكان ضمن التوصيات التي نتجت عن المؤتمر الدعوة الى عقد مؤتمر شعبي عربي لنصرة الثورة الفلسطينية، وعقد المؤتمر بالفعل في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٢ ونتج عنه تشكيل

---

(٦٦) «قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية، عمان، ٢٧ آب/اغسطس ١٩٧٠،» في: رشيد، المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٦٧) شارك في المؤتمر الشعبي وفود عربية مثلت الحركة الوطنية العربية وهذه الوفود:

١ ـ الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر.
٢ ـ الاتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا.
٣ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ـ سوريا.
٤ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ـ العراق.
٥ ـ الجبهة القومية في اليمن الديمقراطية.
٦ ـ حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية.
٧ ـ الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان.
٨ ـ منظمة التحرير الفلسطينية.

«الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية»[٦٨].

وقد اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة «إن بناء جبهة عربية مشاركة للثورة الفلسطينية يرتكز اساساً على الايمان بأن لا نجاح لقضيتها الا في اطار الانتصار العام لنضال أمتنا العربية الوطني والقومي والتحرري. سوف يسهم في حماية الثورة الفلسطينية وفي استمرارية الكفاح المسلح وتصعيده»[٦٩]. وقد واصلت مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية اهتمامها بالجماهير العربية وإقامة علاقات نضالية معها. ويلاحظ هنا أن البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني المنعقد في الجزائر اسقط شعار «عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية». وفي الوقت نفسه أكد على «تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية في الوطن العربي بأكمله»[٧٠].

٣ ـ النقاش الدائر حول شعاري عدم التدخل في الشؤون العربية والجبهة العربية المشاركة

كان تأكيد الميثاق الوطني الفلسطيني لشعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، وتبني المجالس الوطنية لشعار الجبهة العربية المشاركة، يرجع الى ثقل «فتح» في منظمة التحرير الفلسطينية، ذلك أن هذين الشعارين هما من الشعارات التي طرحتها «فتح» منذ انطلاقتها واثارت الكثير من النقاش حولها وتعرضت لانتقادات بسببها، إلا أنها واصلت التشبث بها كقانون يحكم علاقتها مع المحيط العربي.

فضمن اهداف «حركة فتح» ورد ايمان الحركة بضرورة الحياد في طريقها، وعدم انحيازها لأي جبهة ضد الاخرى في الصراع الدائر في المنطقة العربية، وأكدت أنها «ستقبل العون غير المشروط من المصادر النظيفة». وفي تحديدها لاسلوبها في النضال فانها دعت الى «تحقيق الترابط الفعلي بين الامة العربية والشعب الفلسطيني باشراك الجماهير العربية في المعركة من خلال الجبهة العربية المساندة للثورة»[٧١].

ولم تفصل «فتح» بين النضال الفلسطيني والنضال العربي، بل انها اعتبرت ان كفاحها المسلح يدعم النضال السياسي العربي من أجل استرداد الأراضي العربية المحتلة[٧٢]. ورأت «فتح» في انطلاقتها قوة وحدوية للتحرير، فهي رأس حربة للجماهير العربية التي لها دور أساسي في التحرير

---

(٦٨) بلغ عدد المشاركين في المؤتمر الشعب العربي الذي أوجد «الجبهة العربية المشاركة» ٤٦ حزباً وحركة وتجمعاً وضم مختلف التيارات السياسية العربية، وعند تحديد الموقف الواجب اتخاذه حيال الأنظمة العربية المحافظة، ومحاولة قوى اليسار إدانة بعض البلدان العربية بالاسم رفض أبو أياد ذلك قائلاً: «الأنظمة التقدمية تقتر بمساعدتها للمقاومة، مما جعلها غير قادرة على التخلي على الأنظمة الرجعية».

(٦٩) «قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣»، في: رشيد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤)**، ص ٢٢٨.

(٧٠) «البيان السياسي الصادر عن الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الجزائر، شباط/فبراير ١٩٨٣».

(٧١) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، **من منطلقات العمل الفدائي**، ص ١٥.

(٧٢) Quandt, Jabber and Lesiah, *The Politics of Palestinian Nationalism*, p. 97.

وذلك عائد الى عدم امكانية الفلسطينيين وحدهم تحرير فلسطين. إلا أن غياب الجبهة الجماهيرية العربية التحررية هو الذي دفع «فتح» لأن تقيم تحالفات تكتيكية مع بعض الحكومات العربية. ويعترف أبو أياد أنه أحياناً كانت تقيم الثورة تحالفات مع الأنظمة بدل الجماهير(٧٣).

وميزت «فتح» بين التحالفات التكتيكية مع الانظمة وبين التحالفات الاستراتيجية مع الجماهير، فالأولى مرحلية وعابرة ولا يمكن أن تكون على حساب العلاقة مع الجماهير «لأن الثورة في منطلقاتها واهدافها تمثل تعبيراً عملياً عن طموحات الجماهير العربية. ومن الخطورة أن تكون علاقتنا مع أنظمة الحكم في أي قطر عربي على حساب هذه الجماهير وخصوصاً ان واقع التجزئة قد أفرز أنظمة متباينة في مواقفها من الجماهير وفي مواقفها من معركة التحرير بوجه خاص»(٧٤).

ولكن هل تسمح البلدان العربية للثورة الفلسطينية بإقامة علاقات ثورية مع الجماهير العربية لتثوير هذه الجماهير ودفعها الى تبني استراتيجية الثورة المسلحة؟ وإن كانت الثورة الفلسطينية بحكم اسلوبها واهدافها تشكل جزءاً من النضال الجماهيري العربي، فما هو مبرر رفع شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية؟

ترى «فتح» وتقر أن الأنظمة العربية لن تسمح بتطوير قدرة الفعل والتأثير الفلسطيني في الارض العربية، لأن هذا معناه إمكانية تحريك الجماهير العربية ودفعها في طريق الثورة لتغيير واقعها، لذلك، فإن مهمة الانظمة العربية منذ الايام الاولى لإنطلاقة الثورة، انصبت على كيفية الالتفاف على الثورة الفلسطينية ومحاصرتها(٧٥).

اما رفع شعار عدم التدخل فقد اعتبرته «فتح» موقفاً تكتيكياً مرحلياً يهدف الى اتاحة الفرصة للثورة لتثبت اقدامها في الارض العربية، وعدم اعطاء المبرر للأنظمة لضربها واجهاضها. وتوضح «فتح» مبررات رفع الشعار بأنه «كان في رأينا أن الشعب الفلسطيني الذي عاش على هامش الاحداث سنوات طويلة لابد له ان يتحرك ويستعيد ارادته ويرفض الواقع الاتكالي السلبي الذي خطط له ان يعيش فيه. وكان تصورنا أن أي تحرك ارادي أصيل من جانب هذا الشعب سيقابل بالعنف بحجة أن هذا التحرك هو تدخل في شؤون الدول العربية. . . فرفعنا هذا الشعار حتى لا نعطي لأي دولة عربية أي مبرر لضرب شعبنا من جهة، وحتى تطمئن الدول العربية أن توجهنا لن يكون إلا للساحة الفلسطينية، شرط ألا يكون هناك تدخل في المقابل من الدول العربية في الشؤون الفلسطينية، وشرط ألا يكون هناك أي مساس بحقوق الشعب الفلسطيني أو أي محاولة لتصفية القضية، أو التعرض لثوار فلسطين بشكل مباشر أو غير مباشر»(٧٦).

ومما لاشك فيه أن فكرة الثورة وممارسة الكفاح المسلح لم تجد قبولاً واستحساناً عند الأنظمة العربية، فكلمة ثوري مقاتل في تلك المرحلة ـ مرحلة انطلاقة الثورة ـ كانت غريبة ومرفوضة

---

(٧٣) خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص ٦٦.

(٧٤) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، **من منطلقات العمل الفدائي**، ص ١٣٥.

(٧٥) عدوان، «فتح الميلاد والمسيرة،» ص ١٢٦.

(٧٦) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، **مناقشة فكرية حول شعار وأهداف ومنطلقات الحركة**، دراسات وتجارب ثورية، ١٢ ([عمان]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦])، ص ٩.

رسمياً. وحتى على مستوى الانظمة الوطنية التي كانت ترى ان لا ثورة غير ثورتها هي، ولا ثوريين غير القادة والاحزاب الحاكمة. وعليه ارادت «فتح» أن تطمئن الانظمة الى أن الثورة الفلسطينية لا تسعى الى سلطة ولا تنافسها على السيادة، اما العلاقة بين هذه الأنظمة وجماهيرها فتعتبره «فتح» من اختصاص المواطن العربي القطري، الذي يعرف احتياجاته ويدرك مصالحه. والثورة الفلسطينية ترتبط بالارض العربية ولا ترتبط بالانظمة، والنظام العاجز لا يستطيع أن يحمي نفسه، وإن عاش برضا مواطنيه لا يمكن أن يعيش برضا الآخرين. وتعترف فتح انها احياناً تتعامل مع انظمة عربية وهي تعرف مسبقاً أن مواقفها من الثورة خاطئة، إلا أنها تراهن من خلال هذا التعامل على تغيير هذه المواقف لصالح الثورة بقوة فعل الحقائق التي تصنعها الثورة. وتميز «فتح» بين الخطأ القابل للاصلاح وبين الخيانة التي لا مجال للتعامل معها[٧٧].

وتفصل «فتح» ما بين عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، وبين حرية الثورة بالتحرك في الارض العربية الذي يقوم على أسس مفهوم الأمن القومي الذي تسعى اليه الثورة الفلسطينية، وبالتالي، فهي ترى أن الأمن الاقليمي الذي تتمسك به البلدان العربية المجاورة لفلسطين المحتلة، يتناقض مع قومية المعركة ومع مفهوم الأمن القومي، فهو يكرس التجزئة ويحد من نشاط الفدائيين. وهو بهذا «خدعة استعمارية رجعية تمثل النضال الفلسطيني تمثيلاً خاطئاً إذ ترى في العمل الفدائي تهديداً لسيادتها الاقليمية»[٧٨].

إلا أن المثير أن تدعو «فتح» الى «أن تراعي ضرورات الأمن العربي في جميع الاقطار العربية، كما عليها أن تراعي ضرورة استقرار الاوضاع العربية في الداخل حتى تتجنب الارهاق الثوري على الأمة العربية»[٧٩]! وهذا القول يدعو الى الدهشة فهل الاوضاع العربية سليمة وتعمل لخدمة العمل الثوري حتى يحافظ عليها؟ وإن كان الجواب بالايجاب فما هو مبرر وجود الثورة؟ كما أنه كيف يمكن أن تنتصر قضية فلسطين دون تغيير جذري في الوضع العربي ودون خلخلة هذا الاستقرار المزيف المفروض بقوة السلطة والبطش؟

ويبدو أن هناك بعض المنزلقات الفكرية سقطت فيها «فتح»، وتتعلق برؤيتها في المحافظة على الوضع القائم في الوطن العربي، وكأن لا هم للأمة العربية الا القضية الفلسطينية، وأي تغيير سيحدث هو ضد المصلحة الفلسطينية. ويبدو ايضاً ان ما اباحته «فتح» لنفسها حرمته على الآخرين، ذلك أنها في الوقت الذي اعترفت فيه بأن خصوصية كل قطر هي التي تحدد الشكل النضالي لجماهير هذا القطر، وان الثورةالعربية الكبرى لا تتم إلا من خلال ثورات قطرية، إلا انها عندما تعرضت للوضع العربي اعتبرت «أن أي إصلاح اجتماعي أو دفع للتطور الاقتصادي في قطر من الاقطار المجاورة بمعزل عن الاقطار الاخرى هو بمثابة ترسيخ للاتجاه الاقليمي والكيانات السياسية التي تعيق عملية القيام بثورةعربية شاملة.. لأن مثل هذا التطور يجعل القيادات السياسية تركز جهودها ونشاطها على القضايا المحلية متجاهلة ترابطها الديالكتيكي مع الاقطار الاخرى»[٨٠].

---

(٧٧) عدوان، المصدر نفسه، ص ٤٦.
(٧٨) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، «القضية الفلسطينية كمحور للقضية العربية،» ص ١٩.
(٧٩) حركة التحرير الوطنيالفلسطيني، فتح، دراسات وتجارب ثورية رقم ٢، ص ١١.
(٨٠) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، «القضية الفلسطينية كمحور للقضية العربية،» ص ٩.

ونعتقد أن هذا التحليل كان يفتقر الى الدقة والى الفهم الجدلي للعلاقة بين الواقع العربي كأنظمة وتجزئة، وبين وجود اسرائيل والمصالح الامبريالية. وان استقرار الاوضاع يعني استمرارية التجزئة... استمرارية الهيمنة الامبريالية... استمرارية الأنظمة المرتبطة والمنتفعة بهذا الوضع. إلا أن «فتح» بررت تصوراتها السابقة وبنت سياستها البراغماتية السابقة على أساس أن المقياس للثورية والتقدمية ليس العمل من أجل التحولات الاجتماعية الداخلية، أو الأفكار الثورية المجردة، بل هو التوجه الكلي نحو فلسطين لأن «التوجه نحو فلسطين، إن إشعال المعركة في الأرض المحتلة محك لا يخطىء أبداً، وميزان صادق حتماً يميز الخائن العميل من الوطني المخلص. إن القوى الثورية في المنطقة العربية يجب أن تدرك بوضوح أن نقطة الاحتكاك مع الاستعمار والعملاء والصهيونية هي في الأرض المحتلة»[٨١].

وإن كانت «فتح» قد طرحت شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية كقانون للتعامل مع الانظمة، فإنها حددت طبيعة العلاقة مع الجماهير من خلال الجبهة العربية المساندة. وهي تعتبر هذه الجبهة تمثل الأمة العربية كلها، باعتبار أن الأمة العربية مشاركة للشعب الفلسطيني بالمال والسلاح والرجال فدور الأمة ليس مقتصراً على المساندة من بعيد، بل هي جزء من المعركة وجزء من القوى المقاتلة، بل هي اساس القوى المقاتلة و «ليس هناك شيء اسمه فلسطينيون يقاتلون وجبهة عربية تساندهم من بعيد. انما هناك تلاحم مصيري بين شعب فلسطين واخوانه ابناء الشعب العربي وتوزيع الادوار في المعركة يقتضي هذه التسميات»[٨٢].

ومع ذلك يلاحظ تعدد التصورات داخل صفوف «فتح» ذاتها حول مفهوم الجبهة المساندة، فيرى البعض أن هذه الجبهة «تتحقق على الواقع في اللحظة التي يساهم فيها الشعب العربي المبادر، لخلق تنظيمات شعبية لمساندة الثورة الفلسطينية وإقامة مهرجانات جماهيرية... تلزم الحكومات العربية باتخاذ موقف ثابت منها»[٨٣]. بينما يرى هاني الحسن: أن مفهوم الجبهة المساندة لا يقتصر على الجماهير العربية، بل إنها تطرح على المستوى الحكومي والشعبي.

اماصلاح خلف، فينتقدالجبهة المساندة قائلاً: «إن المواطن العربي اندفع مع الثورة الفلسطينية، ثم بدأ يشعر أن الجبهة المساندة لا تعطيه دوراً أكثر من جابي الضرائب أو جامع المال، فلم يحس بالتفاعل مع الثورة الفلسطينية، وقتال مواطنين عرب الى جانب «فتح» لم يعط مردوداً فعلياً ولم يأخذ شكلاً تنظيمياً معيناً»[٨٤]. بينما يرجع خالد الحسن السبب في عدم فعالية الجبهة العربية المساندة الى الواقع العربي، الذي لم يسمح لهذه الجبهة القيام بعملها، لأن الواقع العربي يعلم أن العمل الفدائي يشكل نقيضاً لهذا الواقع سياسياً

---

(٨١) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، من منطلقات العمل الفدائي. يلاحظ أن هذا التحليل عند فتح تشابه مع تصورات حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى حيث رفضت الصراعات الاجتماعية والفكرة لمصلحة معركة التحرير، انظر: الفصل الثاني.

(٨٢) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، مناقشة فكرية حول شعار وأهداف ومنطلقات الحركة، ص ١٠.

(٨٣) عدوان، «فتح الميلاد والمسيرة،» ص ٥٠.

(٨٤) صلاح خلف [أبو أياد]، في: «أبو أياد، نايف حواتمة: أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني، الحلقة الثانية،» شؤون فلسطينية، العدد ٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١)، ص ٣٣.

وإجتماعياً وكيـانياً[85]. وقد أثبتت الاحداث حـرية هـذا التناقض الأمـر الذي دفـع هذا الاخـير الى القول: «ان واجبنا أن نبتعد قليلاً عن الأنظمة العربية لنستعيد محبة الجماهير العربية بشكل منظم وليس عفوي»[86].

ويتناول منير شفيق العلاقة ما بين الثورة الفلسطينيـة وحركـة التحرر العـربية، ويـرى ان كان هناك خلل في هذه العلاقة، فهذا لا يرجع الى الثورة الفلسطينية فقط، بـل تتحمل فصـائل حـركة التحرر العربية جزءاً من المسؤوليـة. فالـواقع اثبت أن الكثـير من هذه الفصـائل منشغلة بقضـاياهـا الداخلية اكـثر من انشغالهـا بقضايـا الثورة الفلسـطينية، وبـالتالي فهـو يرى بـأن أي صيغة جبهـوية للنضال الفلسطيني العربي المشترك مرهون بمـدى التزام فصـائل حـركة التحـرر العربيـة بقضية ايـلاء الصدام مع العدو الاولوية، ذلك أنه «بالقدر الذي تلتحم فيه فصائل الثورة العربية بالثورة الفلسطينية على جبهة الكفاح الشعبي المسلح ضد العدو القومي، سيرتفع مستوى التحام الثورة الفلسطينية بفصائل الثورة العربية على المستوى الاقليمي والقومي في ميادين الصراع ضد القوى المضادة للثورة وضد الامبريالية العالمية»[87].

وينتقد ناجي علوش، الثورة الفلسطينية لعدم ربـطها عـلاقات ثـورية مـع الجماهـير العربيـة، وكيف تحول شعار «عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية» الى قيد على حرية تحركها بين الجماهير العربية، وهـو الامر الـذي جعل الاستجـابة العـربية للثـورة عفوية. وعندمـا وعت الثورة ضرورة العلاقة مع الجماهير العربية، فإن هذه العلاقة «كان الاسـم الذي ينتظرها «الجبهة العربية المسـاندة» ومـع هذا فما كانت هذه الجبهة في الواقع جبهة، ولا كانت مساندة، إنما في الـواقع لم تبلغ مسـتوى الجمعيات الخـيرية»[88]. كـما ينتقد ناجي علوش أي محـاولة للفصـل بين النضـال الفلسطيني ونضـال الأمة العـربية ضـد الاقطاع والتخلف والاستعمار، ذلك أن معركة تحرير فلسـطين جزء من معـركة التحـرر الوطني العـربية. ولا يمكن للثورة أن تنأى بنفسها عن قضايا الجماهير العربيـة، لأن «معركـة تحريـر فلسطين هي معـركة الجـماهير العربية، فإذا حاولنا عزل قضية فلسطين عن هذه المعركة الشاملة عـزلناهـا عن الجماهـير العربيـة». ومن هنا يـرفض شعار عدم التدخل من منطلق رؤية لشمولية الصراع وشمولية المعركة، والشعار بالمفاهيم والممارسـات التي بنيت عليه يعتبر قاصراً عن نسج علاقات نضالية مع الجماهير العربيـة، لأن «تحريـر فلسطين يحتـاج الى الكفاح الطويل، كفاح ضد الصهيونية وضد الدولة الصهيونية، كفاح ضد الرجعية العربية وضد الامبريالية العـالمية، وهو كفاح من أجل وحدة القوى العربية المقاتلة التي تحاول الرجعية العربية ودولة الاحتـلال الصهيوني والامـبرياليـة منع وحدتها»[89].

ويبدو ان الشعارات التي طرحتها حـركة «فتـح» وثبتتها في الميثـاق الوطني الفلسـطيني، وتبنتها المجـالس الوطنيـة الفلسطينية، فيما يتعلق بـالعلاقـة مع الانـظمة العـربية والجـماهـير لم تجد قبـولاً واستحسـاناً من قبـل قوى «اليسـار» الفلسطيني. فـانطلاقـاً من ايديـولوجيـة هذه القـوى وخلفيتهـا

---

(٨٥) خالد الحسن في: المصدر نفسه، شؤون فلسطينية، العدد ٤، ص ٢٨١.

(٨٦) خالد الحسن، لبنانيات، أوراق سياسية، ٩ (الكويت: مطبعة الأنباء، ١٩٨٤)، ص ٨٤.

(٨٧) شفيق، الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم، ص ٧١.

(٨٨) ناجي علوش، «الثورة الفلسـطينية ومهـمات حركـة التحرر الـوطني العربيـة،» دراسات عـربية، العـدد ٨ (حزيران/يونيو ١٩٧٢)، ص ١٠.

(٨٩) ناجي علوش، نحو ثورة فلسطينية جديدة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٢٤٤.

التنظيمية، فهم يرون أن الفلسطينيين لن يستطيعوا الوصول الى اهدافهم الا بوجود الثورة الاجتماعية في الوطن العربي[٩٠]. وان هذه الاخيرة هي شرط اساسي لفعالية النضال الفلسطيني[٩١].

فالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تؤكد على أن الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية، وهذه الحقيقة تفرض أن يكون «انتصار القضية الفلسطينية يعتمد على خلق اداة ثورية عربية موحدة ذات استراتيجية متناسقة موحدة، تخوض نضالاً متكاملاً على صعيد المنطقة كلها. ولكن خلق هذه الاداة يفترض مسبقاً وجود القوى الطبقية القادرة على خوض النضال الطبقي المعادي للامبريالية». ولأن الجبهة الديمقراطية تعترف بأن القوى الطبقية البروليتارية غير مؤهلة بعد لتسلم قيادة هذه المرحلة، فإنها ترى بأن «المهمة المركزية للثوريين الجدد هي بناء القوى الشعبية من العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من البرجوازية الصغيرة وخوض النضال بقيادة ايديولوجية الطبقة العاملة وبرامجها وشعاراتها، عندئذ ستعزز اواصر التحالف العظيم وسيمكن بناء الاداة الثورية العربية الواحدة»[٩٢].

ومن الواضح أن هذه الرؤية ترفض العزل بين مهام الثورة الفلسطينية ومهام حركة التحرر العربية، ورفض مقولة استقرار الاوضاع العربية. فهما مترابطان - أي النضال الفلسطيني والنضال العربي - لترابط الصهيونية والامبريالية، ومتزامنان «لأن النصر النهائي على الصهيونية رهن بنشوء أنظمة ثورية عربية قادرة على تعبئة الطاقات والموارد العربية في حرب تحرير شعبية تواجه التفوق التقني للعدو»[٩٣].

وانطلاقاً من الرؤية نفسها وبخلاف «فتح»، فقد ميزت الجبهة الديمقراطية بين الانظمة الوطنية البرجوازية، وبين الانظمة الرجعية، فالأولى كما ترى الجبهة على الرغم من هزيمتها في حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، واتخاذها مواقف رضوخ واستسلام للضغط الامبريالي الرجعي، وعجزها عن توفير المستلزمات الضرورية لإنجاز مهمة التحرير، إلا أنها ترى في هذه الانظمة القدرة على لعب دور وطني في مقاومة العدوان الصهيوني، وبالتالي فإن «الدعم الذي تقدمه هذه الأنظمة الى المقاومة هو من طبيعة تكتيكية ومؤقتة بسبب من كون المقاومة هي الآن اداة فعالة للضغط على العدو». ومن خلال هذا الهامش تأتي «إمكانية نسج علاقات تكتيكية مؤقتة مع هذه الانظمة، بهدف الاستفادة من دعمها لتنمية وتوطيد القدرات الذاتية ليسار المقاومة»[٩٤].

اما الثانية - الانظمة الرجعية - فإنها تشكل نقيضاً للثورة، وبالتالي فلن تسمح للثورة بالنمو وبنسج علاقات مع الجماهير. وفي ظل عجزها وترددها عن تصفية الثورة وجهرها بمعاداة خط الثورة، فإنها تلجأ الى محاولات تطويق وحصر الثورة لإجهاضها وفرض تنسيق عليها من موقع القوة لهذه الانظمة. كما ان هذه الانظمة تلجأ الى خلق الفرقة بين فصائل المقاومة من منطلق التمييز بين منظمات فلسطينية شريفة ومعتدلة، واخرى غير شريفة ومخربة، إلا أن هدفها يبقى ثابتاً وهو القضاء

---

(٩٠) Quandt, Jabber and Lesiah, *The Politics of Palestinian Nationalism*, p. 99.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٩٢) تقرير المؤتمر التأسيسي الصادر عن الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، آب/اغسطس ١٩٦٨، ص ٦.

(٩٣) المصدر نفسه، ملحق رقم ١، ص ٤.

(٩٤) المصدر نفسه، الفصل ٢، ص ٩.

على الثورة الفلسطينية، وهو الامر الذي يحتم على القوى الثورية العربية وفي مقدمتها الثورة الفلسطينية «تحطيم الأنظمة المتحالفة مع الاستعمار وإقامة أنظمة ديمقراطية شعبية تستطيع الطبقات الكادحة بها ان تحقق التحرر الكامل والتقدم الاجتماعي»[٩٥].

ويستشف من هذه الرؤية ايضاً أن الجبهة الديمقراطية لا تتفق مع «فتح» حول إعطاء الاولوية للصدام مع العدو وتأجيل قضايا التحرر العربية أو تجميدها الى ما بعد التحرير، وهذا عائد الى أن الطاقات الذاتية المحضة لشعب فلسطين غير قادرة على تحقيق الانتصار على العدو، وهذا يعني أن توافر الشرط العربي ضرورة لا مناص منها للثورة الفلسطينية، بل أنه شيء يسبق أو على الأقل يواكب مسيرة الثورة. ولكن هذا لا يعني أن المسؤولية تقع على عاتق الثورة الفلسطينية وحدها، بل تتحمل حركة التحرر العربية بمجموعها المسؤولية ايضاً عن هذا الخلل في العلاقة، ذلك أن: «توافر شروط الانتصار في هذه المعركة ليست مسؤولية خاصة للثورة الفلسطينية وحدها، بل هي مسؤولية حركة التحرر الوطني العربية بمجموعها. إن أحد الشروط الرئيسية للانتصار في المعركة ضد العدو القومي يتمثل في تقدم حركة التحرر الوطني العربية نحو احداث تغيير حاسم في موازين القوى على الصعيد العربي، علامته البارزة انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة في عدد من البلدان العربية الرئيسية»[٩٦].

وترى الجبهة الديمقراطية أن طرح «فتح» لشعار الجبهة العربية المساندة التي تضم كل الشعب العربي، لا يمكنه أن يفي بالغرض المطلوب، أو أن تصنع هذه الجبهة بشكلها الغامض والمطاط أي علاقة استراتيجية مع الجماهير العربية، وهي ترى أن هذا الطرح الصادر عن «فتح» لا يصدر عن غير وعي «بل هو تعبير واع عن ايديولوجية قومية بورجوازية لا ترى في انتفاضة الجماهير العربية بواسطة احزابها الاشتراكية الثورية على انظمتها الرجعية العميلة، وبناء انظمتها الثورية القادرة على كسر التبعية وتخطي التخلف، أية علاقة إيجابية بالنضال الفلسطيني». كما تنتقد التحليلات المترتبة على مقولة فتح السابقة، والتي ترى بأن الثورة الاشتراكية في داخل كل قطر تتناقض مع مصلحة الثورة الفلسطينية[٩٧].

والموقف الرافض نفسه وقفته الجبهة الديمقراطية من شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية فهي مع تأكيدها أن الثورة الفلسطينية ليست مطالبة قط بالقيام بمهام الحركة الثورية في الاقطار العربية، إلا أنها اعتبرت أن هذا الشعار في ظل هيمنة الفكر المعادي للاشتراكية سيقود الى استيعاب الطاقات والفئات العربية، ولكن لصالح الانظمة العربية القائمة ولصالح الطبقات الحاكمة. والجبهة ترى انه «وبالوقائع الملموسة تحول الشعار الديماغوجي «عدم التدخل في الاوضاع العربية»، الذي طرحه اليمين الرجعي الفلسطيني وانساقت وراءه كل فصائل حركة المقاومة.. تحول موضوعياً وعلمياً الى «عدم التدخل بالشؤون الفلسطينية»[٩٨]، وهذا يعني عزل الجماهير العربية عن الثورة الفلسطينية، وهو ما تريده وتسعى اليه الأنظمة العربية.

---

(٩٥) المصدر نفسه، ملحق رقم ١، ص ٥.

(٩٦) الجبهة الديمقراطية، التقرير النظري والسياسي والتنظيمي، تقديم نايف حواتمه [(بيروت]: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، ص ٢٤٨.

(٩٧) الحرية، ٦/١/١٩٦٩.

(٩٨) المصدر نفسه.

وقد تشابهت مواقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع مواقف الجبهة الديمقراطية حول هذا الموضوع. فبعد أن تبنت الجبهة الشعبية في بداية ظهورها شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، وظهر لها خطورة هذا الشعار وتناقضه مع ايديولوجيتها وهيكلها التنظيمي وأسلوبها في العمل، فإنها تخلت عن هذا الشعار وبنت تصورها على «ان تقييمنا كجبهة شعبية لأي تنظيم عربي سياسي يستند الى قدرته على حمل السلاح في معركة التحرير. . . وعلى هذا الأساس فإن الجبهة تكون موضوعياً جبهة التحرر والاشتراكية وتستند الى القوى الطليعية الممثلة في حركة المقاومة الفلسطينية والاحزاب القومية اليسارية والاحزاب الشيوعية العربية»[٩٩]. كما تؤكد الجبهة الشعبية على ضرورة التحام الثورة الفلسطينية مع الحركة الوطنية العربية، ذلك أن فلسطين لن تتحرر إلاّ من خلال هذا التلاحم[١٠٠].

أما بالنسبة الى التيار القومي في الساحة الفلسطينية، فهو يرفض النظرة الى الثورة الفلسطينية كشيء منفصل عن الثورة العربية وحركاتها التحررية. فمنظمة الصاعقة ترى بأن علاقة الثورة الفلسطينية بالاوضاع العربية المحيطة بفلسطين مازالت تحكمها العفوية والارتجال وردود الافعال أكثر مما يحكمها الموقف الايديولوجي المبدئي، وتدعو الى قيام تحالف وقاعدة نضالية فلسطينية عربية من أجل تحرير فلسطين[١٠١].

وتنتقد جبهة التحرير العربية الشكل والمفهوم الذي طبق به شعار الجبهة العربية المساندة بعد أن «استطاعت القوى المضادة للثورة ان تحرف الشعار من مجرد تعبير عن الآفاق العربية للعمل الفدائي الفلسطيني الى سجن تقيد فيه هذا العمل وتمنعه من الانطلاق القومي الواسع». وترفض جبهة التحرير العربية فكرة أن يقتصر الدعم والمساندة على المال والسلاح، لأن هذا معناه أن البرجوازيين والرأسماليين سيصبحون هم أصحاب الفضل في دعم الثورة. اما الشكل الصحيح للدعم العربي فهو رفد الثورة بالمقاتلين، ذلك أنه «إذا كانت المعركة عربية أولاً وأخيراً، فهل يعقل بأن تخاض بغير اداة عربية، وبغير تنظيم قومي يعبىء المقاتلين العرب في كل ارجاء الوطن العربي»[١٠٢].

في الواقع، لقد احتلت مسألة تحديد العلاقة بين الثورة الفلسطينية والمحيط العربي حيزاً كبيراً من اهتمام الثورة ووقتها. والامر لا يعود هنا الى مجرد تحديد مواقف فكرية أو رفع شعارات، بل هو يمس وجود الثورة ومسيرتها. وان جزءاً كبيراً من صدامات الثورة طابعه عربي ـ الاردن، لبنان، العراق، سوريا، ليبيا ـ ويرجع اساساً الى اسباب لها علاقة بهذا الموضوع، وتحديداً المسألة المتعلقة باستقلالية القرار الفلسطيني، والتي اصبحت اليوم هي الشغل الشاغل لحركة المقاومة الفلسطينية وكأن لا وجود لمشاكل وقضايا غير استقلالية القرار.

ربما ليس من المبالغة في شيء القول، ان مسألة الاستقلالية الفلسطينية سلاح ذو حدين، فهو

---

(٩٩) «مقابلة مع جورج حبش،» **الهدف** (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩).
(١٠٠) «كلمة جورج حبش في المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر،» (وثيقة رقم ٦٢)، ص ١٥.
(١٠١) **الطلائع**، العدد ٢٨ (١١ أيار/مايو ١٩٧٠).
(١٠٢) جبهة التحرير العربية، **الطريق القومي لتحرير فلسطين**، ص ١٦.

وإن خدم الثورة من جانب اتاحته الفرصة لها لتتصرف بالقضية الفلسطينية سياسياً واجتماعياً ودبلوماسياً بما يفيد القضية، إلا انه من جانب آخر «اسيء فهم مبدأ الاستقلالية الفلسطينية» واستغل اسوء الاستغلال من قبل الطرف العربي. ولأن الاستقلالية الفلسطينية بدلاً من أن تكون شعاراً وممارسة تفيد المرحلة، تحولت الى استراتيجية فكان لابد وان يتحول الى مأزق والى طريق مسدود.

إن استقلالية القرار الفلسطيني، إن كان لها من جدوى، فإنها تتأتى من كونها شعاراً مرحلياً يرد على مرحلة التغييب والطمس الذي عرفته القضية الفلسطينية طوال سنوات، وليعيد الوجه الحقيقي للقضية كحركة تحرر وطني طرفها الأساسي هو الشعب الفلسطيني في مواجهة اسرائيل والصهيونية والامبريالية. وقد استطاعت الثورة الفلسطينية بالفعل ومن خلال نضالها السياسي والعسكري ونشاطها الدبلوماسي المكثف، أن تؤكد الشخصية الفلسطينية وتبرزها في المحافل العربية والدولية كقضية تحرر وطني، بل نالت منظمة التحرير الفلسطيني اعترافاً عربياً ودولياً. ولكن ماذا بعد ذلك؟ هنا يكمن المأزق ويبدأ الطريق المسدود. ذلك أن الثورة الفلسطينية وإن كانت من خلال استقلالية القرار الفلسطيني استطاعت أن تحقق وجودها وتفرض نفسها على مسرح الأحداث، إلا أنها في الواقع ويسبب محدودية امكاناتها لا تستطيع اتخاذ قرار المعركة الحاسمة، قرار معركة التحرير منفردة، وهنا تكمن محدودية ومرحلية هذا الشعار.

إن الثورة الفلسطينية لا تستطيع اتخاذ قرار المعركة منفردة، والثورة لن تستمر الى ما لا نهاية كثورة، فهي ثورة لتحقيق أهداف، وتحقيق الهدف مرتبط بالقدرة، وقدرة الثورة لتحقيق هدف التحرير أو ما دون التحرير الكامل تبقى محدودة. ولقد أظهرت معركة بيروت ـ عام ١٩٨٢ ـ على ضرورة وجود قرار عربي حاسم بالرد والتصدي. إلا أن غياب هذا القرار دفع الثورة الى خيارات صعبة وحرجة جداً. فهي اما أن تتنازل عن قرارها المستقل، ولكن ليس لصالح قرار عربي قومي أو لصالح استراتيجية عربية نضالية، نظراً الى غياب هذا القرار وهذه الاستراتيجية، ولكن لصالح سياسات عربية اقليمية ولصالح قرارات واستراتيجيات عربية اقليمية، لا تضع في سلم اهتماماتها هدف التحرير، واما أن تبقى الثورة مستمرة في التشبث باستقلالية القرار الفلسطيني وهذا يعني أن تتعرض الثورة الى التصفية، والواقع العربي يقف موقف المتفرج.

لقد تعرضت الثورة الفلسطينية الى هذا الخيار الصعب بعد بيروت، وحاولت أن تتهرب من كلا الخيارين السالفين، ففضلت أن تتشبث باستقلالية القرار الفلسطيني وترفض التبعية أو الأنضواء تحت أي استراتيجية اقليمية عربية، إلا أنها في مقابل هذا الخيار قدمت الكثير من المرونة والاعتدال، بل يمكن القول التنازلات مقابل هذا. فنتيجة للعلاقات المتوترة مع سوريا، نسقت علاقتها مع المملكة الأردنية والتي كانت تعتبر النظام القائم فيها نقيضاً للشعب الفلسطيني، والتي تثار الشكوك حول مدى التزام هذه الدولة بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، ولكن السؤال الذي قد يثور، ما مدى التزام الأردن باستراتيجية الثورة الفلسطينية وفكرها؟ وهل الاردن مع استقلالية القرار الفلسطيني القائمة على هذه الاستراتيجية ـ استراتيجية الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية ـ وهذه السياسة التي تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد

للشعب الفلسطيني الذي يسعى إلى تحرير فلسطين؟ أم انه مع استقلالية القرار الفلسطيني بمعنى مغاير للمعنى السابق ولأهداف غير الأهداف الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي اعلنها الميثاق وطورتها وأكدتها المجالس الوطنية الفلسطينية[١٠٣]؟ ولكن كيف وصلت الثورة الفلسطينية الى هذا المأزق في علاقتها العربية؟

إننا ودون اصدار أحكام مطلقة، يمكننا القول بأن الخلل في العلاقة كان ثنائي الجانب، فهو خلل في أسلوب التعامل الفلسطيني مع المحيط العربي، وخلل في تعامل وتجاوب حركات التحرر العربية مع الثورة الفلسطينية. أما الخلل في الواقع الرسمي العربي واقع الأنظمة وممارساتها تجاه الثورة ـ باستثناء حالات معدودة ـ فلا خلاف عليه.

لقد استطاع الواقع الرسمي العربي أن ينصب الشراك للثورة الفلسطينية، وابتلعت الثورة الطعم تدريجياً بوعي أو من دون وعي. فقد كان على الثورة الفلسطينية منذ البدء أن تعرف أن وجودها يتناقض كلياً مع الواقع الرسمي العربي، وأن. . . المقياس لقوة الثورة الحقيقية وفعاليتها وقدرتها على اعتلاء كرسي الممارسة العلنية، ليس هو الاعتراف الرسمي العربي بها، ولكن مقدرتها على تثبيت جذورها التنظيمية الثورية بين الجماهير، وقدرتها على إحداث تغييرات لا بد منها في الواقع العربي، وقدرتها على زرع فكر الثورة في عقول الجماهير، إلا أن الثورة بدلاً من الانتظار الى حين تحقيق هذه التغيرات الثورية نتيجة فعلها الثوري، قفزت لتتسلم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ولتعمل في العلن ولتهادن الأنظمة، وتراهن على حسن نيتها، أو إمكانية تحييدها على الأقل في الصراع الدائر وفي ضدامها مع العدو، وتناست أن كل الثورات التي شهدتها فلسطين منذ بداية القرن اجهضتها الأنظمة أو ساعدت على ذلك.

لقد خدعت الثورة بحالة المسايرة والسكوت على وجود الثورة الذي أبدته الأنظمة العربية بعد هزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧. وبدلاً من أن تستشف أن هذا السكوت وهذا الرضا الظاهري، لم يكن اقراراً بفكرة الثورة أو قبولاً بنهج الثورة، بقدر ما أنه مناورة لامتصاص النقمة الشعبية المتولدة عن هزيمة حزيران/يونيو، ولاشغال الجماهير العربية بهذه الظاهرة الجديدة، حتى لا تلتفت هذه الجماهير الى واقعها المتردي. وبدلاً من ذلك اطمأنت الثورة الى الواقع العربي وتضخمت مالياً واعلامياً ومكتبياً، حتى شعر الانسان العربي أن الثورة الفلسطينية قادرة على اجتراح المعجزات، وان النصر قاب قوسين أو أدنى. وانعكس هذا على نفسية الفلسطيني نفسه حتى ظهر لدى البعض منهم حالة من الاستعلاء على الآخرين. وأصبح بعض الفلسطينيين يشعر أن لا ثورة الا الثورة الفلسطينية، ولا ثورية أو تقدمية الا تلك التي يملكها الفلسطيني. هذا الأمر الذي خلق بدوره حالة من الشك والتردد وعدم الثقة في علاقة الفلسطيني بالعربي أحياناً، والاستعلاء على النضال العربي وحركاته التحررية.

---

(١٠٣) في الكلمة التي القاها الملك حسين أمام المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة في عمان، أعاد تأكيد قبول الأردن لقرار ٢٤٢ كأرضية لحل مشكلة الشرق الأوسط، وهو القرار الذي واصلت الثورة الفلسطينية بكل فصائلها على رفضه لكونه يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين، الا أنه يلاحظ أن البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني في عمان لم يتطرق إلى قرار ٢٤٢ ورفضه كما درجت المجالس الوطنية عليه منذ صدور القرار.

ولكن حينما حانت الساعة وجاء الاختبار، انكشفت الصورة على حقيقتها وهي أن الثورة الفلسطينية أضعف من أن تنتصر على خصمها الشرس الاسرائيلي الصهيوني المدعوم امريكياً، وأضعف من أن تحافظ على قواعدها الأساسية، إلا ان الوقت قد فات وأصبحت الثورة الفلسطينية مقيدة بالأموال العربية وبالمؤسسات المكتبية وبعلاقاتها غير المبدئية مع الأنظمة العربية، ومقيدة بالانتصارات السياسية والدبلوماسية التي حققتها بفعل نضال الشعب الفلسطيني، أو حققت لها عربياً بفعل النفط والمصالح الاقتصادية. إلا أن الأخطر من ذلك، القيد الذي يشكله علانية الثورة وكونها أصبحت ورقة مكشوفة ومقروءة للجميع. لقد اعترفت الأنظمة العربية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد، وبعد ذلك قالت لها لنا مالنا ولكم مالكم، اذهبوا أنتم وحدكم قاتلوا.

إن الحقيقة الحاضرة الغائبة هي أن لا حياة لثورة فلسطينية في ظل غياب ثورة عربية، وخصوصاً في بلدان الطوق المحيطة بفلسطين. إن ثورة فلسطينية في ظل واقع عربي لا ثوري هي من قبيل المستحيلات، وخصوصاً في ظل الوجود الثوري الفلسطيني على الأرض العربية الذي يجعل الثورة الفلسطينية هي الطرف الضعيف في مواجهة الواقع العربي وغياب الثورة العربية، هذا إن أرادت الثورة أن تحقق أهدافها في التحرير وليس مجرد تحريك الوضع لأهداف سياسية دون التحرير. كما أنه يصعب تصور أي قبول رسمي عربي للثورة الفلسطينية في ظل الواقع الحالي وخصوصاً لبلدان الطوق، لما تعنيه الثورة من حالة تثوير وتحريض ورفض للواقع العربي. وأي قبول رسمي عربي بثورة فلسطينية مسلحة لن يكون الا من أجل التهرب من المسؤولية القومية تجاه شعب فلسطين، وعلى أساس أن تتحول هذه الثورة الى «نظام» كبقية الأنظمة يعمل ضمن الشرعيات الرسمية القائمة. وفي هذه الحالة ستفقد الثورة الفلسطينية صفتها الثورية، ولن يتعدى سقف أهدافها السقف الذي تحدده الأنظمة العربية.

وربما كان «اليسار الفلسطيني» قد وعى هذه الحقيقة، الا أنه للأسف انغلق مع اقانيمه، حول الحزب الثوري والنظرية الثورية ودكتاتورية البروليتاريا، عن ساحة الفعل والممارسة في الواقع. فبما أنه لا نجاح للثورة الفلسطينية إلا بقيادة عمالية وبالثورة الاجتماعية، وبما أن هذه البروليتاريا ما زالت ضعيفة وغير مؤهلة للقيادة ومتطلبات الثورة الاجتماعية تواجهها عقبات، فقد فضل اليسار الانتظار حتى توجد الظروف المؤاتية، وانغلق فلسطينياً وعربياً واكتفى بالتنظير السياسي والفكري على حساب الفعل والممارسة في الساحة العربية، وهذا ما جعله يعيش المأزق نفسه الذي تعيشه بقية فصائل المقاومة الفلسطينية، إن لم يكن أكثر. ولكن هل حركات التحرر العربية معفية من المسؤولية؟

في الواقع لا.. بل إن مسؤولية حركات التحرر العربية أكبر من مسؤولية الثورة الفلسطينية.

إن ضخامة التحديات التي تتصدى لها الثورة الفلسطينية يجعلها غير قادرة على تحمل مسؤولية العمل المباشر في الساحة العربية لتثوير الجماهير العربية ولخلق حركات ثورية عربية، كما أن أي تحرك فلسطيني في المجال الجماهيري العربي سيقابل برفض عربي. ومن هنا تقع مسؤولية الفعل والتثوير وتطوير البنى والهياكل المجتمعية العربية على عاتق الجماهير العربية وحركاتها التحررية بمختلف

فصائلها ومواقعها. ولكن هنا أيضاً تكمن المعضلة، ذلك أن الواقع اثبت أن هذه الحركات تعاني قصوراً تكوينياً وتنظيمياً، بل وغموضاً لدى غالبيتها في مواقفها الايديولوجية، وتغليبها للاعتبارات الاقليمية على الاعتبارات القومية الثورية، وهو الأمر الذي يجعل الحديث عن حركة تحرر عربية حديثاً يفتقر الى الدقة.

إن أي محاولة بحث موضوعي «لحركة التحرر العربية» بمفهومها الثوري القومي، سيصل الى نتيجة مفادها شبه الغياب لهذه الحركة، واذا استثنينا المناضلين الثوريين الذين يقبعون في السجون أو أولئك الذين أجبرتهم قوى القمع على العمل «تحت الأرض» أو اللجوء الى المنافي الاختيارية، فإن بقية القوى العاملة في الساحة العربية وبغض النظر عما ترفع من شعارات وتردد من كلمات طنانة عن الثورية والتقدمية والنضال، هي جزء من السلطة أو تبحث عن السلطة ولكن ليس بالأسلوب الثوري وضمن قواعد اللعبة ومحدودية سقفها الأعلى. وقد أثبتت الأحداث أن كراسي السلطة، أو مجرد التلويح بكرسي السلطة والحكم، في وزارة أو برلمان، يجرد غالباً القوى الثورية من كثير من أفكارها الثورية السابقة، وتطغى متطلبات السلطة على متطلبات العمل الجماهيري.

إن واقع «حركات التحرر العربية» التكويني والتنظيمي والفكري، يشكل جزءاً أساسياً في القصور والتردي الذي عرفته العلاقة بين الجماهير العربية والثورة الفلسطينية. صحيح أن الجماهير العربية تمحض الثورة كل التأييد والتعاطف، إلا أن هذا التأييد يبقى عفوياً عاطفياً، وفي عفويته وعاطفيته تكمن خطورته، وهو إن لم يسيس ثورياً وينظم ويعبأ، يبقى عرضة لأي دعاية مغرضة من قبل الأنظمة أو أي قوى معادية[١٠٤].

والخطورة التي يمكن أن تترتب على المأزق الذي تعانيه الثورة الفلسطينية أو حركات التحرر العربية هو أن يفقد الطرفان أي أمل في الخروج من هذا المأزق، ويفقدا الثقة بالثورة وبالجماهير وبالواقع العربي بكل مكوناته، مما يدفعهما الى البحث عن حل خارج قدرة الفعل الجماهيرية، أي حل ولو كان على حساب الشعب الفلسطيني وقضية التحرر العربية، وينتظرا الحل من خارج المنطقة العربية، وعندئذ يتحول المأزق الى انهيار تام.

---

(١٠٤) حول هذه الاشكالية، انظر: عبد اللطيف اللعبي، «الفكر العربي والتحدي الفلسطيني: مقاربات أولية،» الكرمل (مجلة الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين)، العدد ٧ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٢٦٢.

الفصل الثامن

منهج حل الصراع
(الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية)

شكّل التصور الذي طرحته الثورة الفلسطينية[1] لمنهجية حل الصراع، والقائم على أساس الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، إضافة نوعية جديدة في الفكر السياسي العربي، حيث دفعت بالصراع العربي ـ الصهيوني الى اقصى درجات التوتر والاستنفار.

كذلك شكلت استراتيجية الكفاح المسلح القاسم المشترك لكل الفصائل الفلسطينية، فإذا كانت القضايا المجتمعية وقضايا الفكر المحضة، قد ولدت انقسامات وتباينات في وجهات النظر بين التيارات الفلسطينية، فإنه يلاحظ أن هذه التباينات قد قلصت الى أقصى حد فيما يتعلق باستراتيجية حرب التحرير الشعبية. وهذا عائد في جانب الى اعتراف الجميع بفشل الاستراتيجية الرسمية العربية في معالجة القضية الفلسطينية، والقائمة على أساس الحرب النظامية الخاطفة المرتبطة بدورها بالوحدة العربية أو وحدة الجيوش. ومن جانب آخر يعود الى وحدة المصدر الذي استقى منه الفلسطينيون مفاهيمهم حول حرب الشعب، وهي تجارب الشعوب الثورية، وكتابات قادة الثورات لتجاربهم وتصوراتهم لهذه الحرب.

فقد تأثر قادة «فتح» بأفكار «فانون» حول العنف[2] باعتباره عملاً خلاقاً، اضافة الى تأثرهم بتجارب الثورات في الصين وفيتنام والجزائر. ومن هذه التجارب أيضاً بنى اليسار الفلسطيني تصوراته لحرب الشعب مستلهماً قوانين هذه الحرب وقواعدها، متطلعاً الى حرب تحرير شعبية في

---

(١) سنستعمل كلمات ـ الثورة الفلسطينية، وحركة المقاومة الفلسطينية، م. ت. ف. لندل على معنى واحد بالرغم من أن البعض يسقط عن الثورة الفلسطينية صفة الثورة كما سبق.

(٢) Barde O. Neil, *Armed Struggle in Palestine: A Political-Military Analysis* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1978), p. 108.

المنطقة العربية مشابهة للنموذج الفيتنامي أو الكوبي. الا أن هذا التأثر ووحدة المصدر، لا يعني وجود نظرية فلسطينية متكاملة، أو إطاراً مرجعياً تنظيمياً لحرب الشعب الفلسطينية. وهذا عائد بالأساس الى خصوصية الوضع الفلسطيني وكون الثورة الفلسطينية نموذجاً خاصاً ومتفرداً بين الثورات. فالصعوبات التي واجهت الثورة الفلسطينية والمآزق المتكررة التي مرت بها، جعل أفكارها حول الموضوع في حالة التجربة. كما نشير الى أن ارتباط استراتيجية حرب الشعب بهدف تحرير فلسطين يجعل أي تراجع عن هذا الهدف يؤثر وينعكس على الاستراتيجية المتبعة وهو الأمر الذي سنشير اليه لاحقاً.

ونشير الى أن الطريق لم تكن سالكة أما الكفاح المسلح الفلسطيني في بداية انطلاقته، فقبل حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، اتسم هذا النشاط بالضعف وبانعزاله عن الجماهير، ذلك أن هذه الأخيرة كانت تراهن على الجيوش النظامية وعلى الحركة القومية التي لم يثبت فشلها عملياً بعد، الا أن هزيمة الجيوش العربية في الحرب افشلت مراهنة الجماهير العربية وخصوصاً الفلسطينية على هذه الجيوش، ورفعت من رصيد العمل الفدائي، ولفتت الانتباه الى استراتيجية الكفاح المسلح والعمل الفدائي الفلسطيني الذي بقيت بنادقه مشرعة في ظل انكفاء المدافع العربية، على الرغم من محدودية تأثير العمل الفدائي.

لقد ولدت هزيمة حزيران/يونيو العربية ثقة لدى الجماهير الفلسطينية بذاتها وقدرتها على الفعل ودفعت بها الى احتضان حركة المقاومة الوليدة، وعلى حد قول «شاليان» فإن المنتصرين في حرب حزيران/يونيو هما «اسرائيل وحركة المقاومة الفلسطينية»[٣]. وجاءت معركة «الكرامة» في آذار/مارس عام ١٩٦٨، لتزيد في بريق الكفاح المسلح الفلسطيني، ولتثبت مقدرة ارادة القتال عند الجماهير على الصمود بل والانتصار على عدو يفوقها عدداً وعدة، على الرغم من أن معركة «الكرامة» تتعارض مع استراتيجية حرب العصابات القائمة على تجنب المعارك الحاسمة. اذاً لعبت عدة عوامل في الدفع باستراتيجية الكفاح المسلح الى الأمام، وسلطت أضواء مكثفة على حركة المقاومة الفلسطينية، الا انه في داخل هذا الصعود والتألق، كمن الخطر على المقاومة ايضاً، ذلك أن الدعاية الكبيرة التي صاحبت صعود حركة المقاومة، لم تكن تماماً بفعل ضخامة قدرتها القتالية، أو تهديدها للوجود الصهيوني، بقدر ما كانت نتيجة الفراغ الذي تركته هزيمة حزيران/يونيو وسقوط هيبة عبد الناصر والحركة القومية العربية بفعل ذلك، والشلل الذي أصاب حركات التحرر العربية، الأمر الذي جعل أي عمل عنيف في ظل هذه الأجواء يثير انتباه الجماهير ويعوضها معنوياً عما أصابها في حزيران/يونيو، ويترك أصداء واسعة في هذا الفراغ. والحقيقة أن تأثير الكفاح المسلح على الشعب الفلسطيني ذاته أعظم من تأثيره على العدو، من حيث أنه اعطى لهذا الشعب ثقته بنفسه وابرز قضيته على المسرح الدولي وأخرج للوجود، بل فرض على هذا الوجود قضية تحرر وطني تسمى القضية الفلسطينية، اضافة الى ما تركته حركة المقاومة من تأثير على الأوضاع العربية بصورة عامة.

---

(٣) جيرار شاليان، **المقاومة الفلسطينية**، ترجمة صباح كنعان (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٥.

أولاً: الاطار المفاهيمي للكفاح المسلح الفلسطيني

١ ـ تطور فكرة الكفاح المسلح وحرب الشعب في المواثيق الفلسطينية

كما سبق، فقد كانت الاستراتيجية الفلسطينية قبل وصول منظمات الكفاح المسلح الى مركز القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية، تعتمد كلياً على الاستراتيجية العربية لتحرير فلسطين. وقد تأثر واضعو الميثاق القومي الفلسطيني ـ ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ ـ بهذه الحقيقة وهو الأمر الذي انعكس على بنود الميثاق. فقد اظهرت هذه البنود غياب استراتيجية كفاحية فلسطينية مستقلة، ومع أن المادة الرابعة عشرة من الميثاق نصت على «أن تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي تقع مسؤوليته كاملة على الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني». إلا أن مفهوم طليعية الشعب الفلسطيني ودوره العسكري لم يتعد «تشكيل وحدات فلسطينية وفق الحاجات العسكرية والخطة التي تقررها القيادة العربية الموحدة بالاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية»[٤].

ويدل هذا على أن فكرة الكفاح المسلح الفلسطيني المستقل، لم تكن قد نضجت عند مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي، فإن قضايا الاعداد العسكري الفلسطيني وانشاء جيش تحرير كانت تدخل في اطار تهيئة الظروف الفلسطينية لحين الاعلان العربي عن خطة القتال ومباشرته. وقد أصدرت اللجنة التنفيذية للمنظمة بياناً يوم ١٣ ـ ٢ ـ ١٩٦٥ أكدت فيه ارتباطها بالاستراتيجية العربية وجاء فيه: «تحرص م. ت. ف. في تنفيذ خططها وخاصة ما يتعلق بالمراحل الزمنية أن يكون الكفاح لتحرير فلسطين متفقاً مع الخطة العربية المنبثقة عن مؤتمري القمة في القاهرة والاسكندرية، ذلك لأن التوقيت الصحيح هو عنصر من أهم عناصر النصر». وقد أعاد أحمد الشقيري بعد شهور قليلة تأكيد الموقف نفسه، وذلك في اطار حديثه عن أعمال «فتح» الفدائية وما يمكن أن تجره من مشاكل للبلدان العربية. وقد عبر عن معارضته لهذه الأعمال بصورة غير مباشرة عندما قال: «لا نريد أن نقاتل للقتال ولكن نريد أن نقاتل للنصر، ونحن نحدد وقت المعركة بالتعاون مع الدول العربية»[٥]. إلا أن تيار الكفاح المسلح كان جارفاً، وعمليات «فتح» أثارت أصداء ايجابية بين الجماهير الفلسطينية، التي تساءلت إن لم يكن هدف منظمة التحرير الفلسطينية بدء القتال مع العدو، فما هو مبرر وجودها؟ كل هذا شكل قوة ضاغطة على منظمة التحرير الفلسطينية لتخطو خطوة الى الأمام في طريق الكفاح المسلح، الا أنها خطوة خجولة مترددة. ففي الدورة الثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني وضمن المقررات السياسية، دعا المجلس الى ضرورة بدء القتال مع العدو وانتقد التأجيل غير المبرر للمعركة، حيث أكد المجلس على:

ـ «إن المعركة يجب أن تخاض حتماً على اعتبار أنها المعركة الحاسمة في تقرير المصير العربي كله.

ـ إن الوقت حان للانتقال من مرحلة الاستعداد الى مرحلة التهيئة الفعلية النهائية ضمن الاستراتيجية العربية الثورية.

---

(٤) «الميثاق القومي الفلسطيني،» في: حامد رشيد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤) (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٥)، ص ٥٣.

(٥) انظر: رشيد، المصدر نفسه، ص ١٤.

ـ إن واجب اشعال المعركة يقع على عاتق القوى الثورية العربية التي يتوجب عليها أن ترفع راية المعركة وتتكتل فوراً حولها، وتستقطب جماهير الأمة العربية كلها لهذا الكفاح التاريخي.
ـ إن الإحجام عن خوض المعركة مرادف لخسارتها»[٦].

يلاحظ من خلال القرار السابق أن منظمة التحرير الفلسطينية شعرت بأهمية مباشرة القتال مع العدو إلا أنها اعطت هذه المهمة للقوى الثورية العربية، فهذه القوى هي التي يقع على عاتقها واجب اشعال المعركة، وليس الشعب الفلسطيني هو المسؤول عن هذه المهمة، وهي بهذا تعبر عن رفضها لأخذ «فتح» على عاتقها مهمة الاشتباك مع العدو. ولكن الايجابي في خطوة المجلس السابقة أنه شعر بأن الزمن لا يعمل لصالح العرب والفلسطينيين، وادخال عامل الزمن كان مبرراً أساسياً عند «فتح» لبدء الاشتباك مع العدو كما سنرى. ومن هنا ربطت المنظمة بين الإحجام عن خوض المعركة وبين خسارتها. ويبدو أنه كان من الضروري أن تقع هزيمة حزيران/يونيو ويظهر العجز العربي حتى تخطو المنظمة خطوات أوسع وأجرأ نحو تبني استراتيجية الكفاح المسلح، ولتتحمل هي مسؤولية الاشتباك مع العدو.

لعبت هزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، ومعركة «الكرامة» التي رفعت من رصيد المقاومة واستراتيجية الكفاح المسلح، دوراً في تعزيز مكانة الكفاح المسلح والالتفاف الجماهيري حوله، وخصوصاً داخل منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي شجع «فتح» على ولوج المنظمة مشترطة تغيير الميثاق القومي بما يتناسب مع الوضع الجديد، وبحيث يقر الميثاق انتهاج استراتيجية الكفاح المسلح وحرب الشعب، وهو الأمر الذي حدث في الدورة الرابعة للمجلس الوطني.

ففي تلك الدورة، سيطر أنصار الكفاح المسلح على غالبية مقاعد المجلس الوطني، وكانت أفكار الكفاح المسلح وحرب الشعب رائجة ومسيطرة على أجواء المجلس وبارزة في قراراته. فبعد أن حدد المجلس أن هدف النضال الفلسطيني هو تحرير كامل التراب الفلسطيني، وضح بأن الأسلوب المؤدي لهذا الهدف هو الكفاح المسلح متجسداً بالعمل الفدائي، ولأن الميثاق القومي كانت بنوده قاصرة عن استيعاب هذا التطور، فقد دفعت «فتح» وأنصارها باتجاه تغيير بنود الميثاق، وحتى اسمه، حيث سمي الميثاق الجديد «الميثاق الوطني الفلسطيني»، وتم فيه التأكيد على استراتيجية الكفاح المسلح. فنصت المادة التاسعة منه على أن «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة له وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه».

وميز «الميثاق الوطني الفلسطيني» بين العمل الفدائي بصورته القائمة آنذاك، وبين حرب التحرير الشعبية، فالمادة العاشرة منه وضحت أن «العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعملية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها». وبينت المادة الثلاثون أن «المقاتلين وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب الفلسطيني».

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٩١.

وهكذا اخترقت استراتيجية الكفاح المسلح وحرب الشعب الحصار المفروض عليهما، وأصبحتا جزءاً من الفكر السياسي الفلسطيني، بل محور هذا الفكر.

٢ ـ مبررات انتهاج استراتيجية الكفاح المسلح وحرب الشعب

أ ـ المبررات والاعتبارات المجتمعية

من المعلوم أن الكفاح المسلح كشكل من أشكال العنف لا يقتصر تأثيره على الجانب العسكري، ولا تقاس أهميته بمدى الانتصارات التي حققها، ذلك أنه اذا كان مقياس نجاح أو فشل أي ثورة أو عمل مسلح يعتمد على مدى تحقيقها لأهدافها في المدى البعيد، فإنه في المدى القصير يكون للاعتبارات المجتمعية دور في تحديد مدى نجاح وفاعلية الكفاح المسلح. فللكفاح المسلح وظيفة مجتمعية مباشرة، تشكل بحد ذاتها جزءاً من الاستراتيجية العامة للثورة. فالعنف الثوري يحول الشعب من حالة سلبية الى حالة إيجابية متفاعلة مع الثورة، فوجود الثورة وممارسة العنف الثوري، وما تتطلبه من أقصى درجات التذرر الاجتماعي، وخلق قيم ومفاهيم جديدة تدفع الى خلق الانسان الثائر بشكل جديد، فهي ولادة جديدة للمجتمع الثائر.

وقد شغلت ظاهرة الوظيفة المجتمعية للعنف بصورة عامة، اهتمام العلماء والمتخصصين لما لمسوه من آثار ايجابية يخلقها مرور أمة من الأمم بحالة صراع عنيف مع عدو خارجي، ويلخص عالم الاجتماع الالماني جورج زيمبل[٧] الوظيفة الاجتماعية للصراع بخمس وظائف:

(١) إن درجة معينة من التوتر والصراع بين جماعة «أو مجتمع» مع عدو خارجي يؤدي الى زيادة تماسك الجماعة وتعزيز وجودها، ذلك أن شعورها بخطر قومي يدفع تلقائياً الى تأكيد الذات في مواجهته.

(٢) إن الصراع يعمق هوية الجماعة في داخل افرادها، ويجدد نشاطها ويعمق هويتها، وتصبح الحدود واضحة بين الأمة وعدوها (نحن أو هم).

(٣) يدفع الصراع مع عدو قومي الى رأب الخلافات بين أفراد الجماعة، بحيث تزول الخلافات بين بعضهم البعض أو يجمدون هذه الخلافات لمواجهة العدو الخارجي. وهذا الأمر يظهر أفراد الجماعة ويخفف من التوترات الحادثة بين بعضهم البعض.

(٤) يؤدي الصراع وظيفة تزويد المجتمع وأفراده بصمامات أمن ينفسون من خلالها عن الضغوطات النفسية والعصبية التي تتولد نتيجة تراكم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

(٥) أما الوظيفة الخامسة للصراع فتتأتى من كونه وسيلة للحشد والتعبئة والانضباط.

---

(٧) حول الموضوع، انظر: سعد الدين ابراهيم، في سيسيولوجيا الصراع العربي الصهيوني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٤٩ ـ ٥٤. ويمكن المراجعة حول الموضوع نفسه، في: نديم البيطار، من التجزئة.. الى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

ولو نظر الى تأثير الثورة الفلسطينية كعمل عنيف ثوري على الشعب الفلسطيني لوجدنا أن الوظائف السالفة الذكر للصراع موجودة بشكل أو بآخر في واقع الشعب الفلسطيني في ظل الثورة. ففي ظل الثورة تحول الفلسطينيون من جموع لـلاجئين يقفون أمام وكـالات الغوث ينتظرون العون والمساعدة الى شعب ثائر مقاتل، تحولوا من أناس اتكاليين لا يشاركون في صنع الحدث بل متفرجين على الأحداث، الى فـاعلين للحدث ومؤثـرين في تطور الأحـداث ومبـادرين طليعيين في الحركة النضالية العربية. وحولت الثورة من خلال صراعها الحامي مع العدو المسألـة الفلسطينيـة المهملة في أدراج الأمم المتحدة والمحافل الدولية الى القضية الأولى في المنطقة الى قضية شعب ثائر وحركة تحرر وطني، وأصبح الفلسطينيون يقولون نحن في الميادين بعد أن كانت كلمـة فلسطيني لعنـة ونقمة على من يتلفظ بها.

لقد كانت تأثيرات الصراع والثـورة على الشعب الفلسطيني فعلاً أكبر وأعظم وأكثر أهمية من تـأثير العمل العسكري الفلسطيني على العدو الصهيوني، فهذا العمل يبقى تأثيره محدوداً على العدو المتفوق والقادر على تعويض وامتصاص أي ضربات توجهها اليه الثـورة، دون أن يتخلخل بنيـانه أو يتهـدد وجوده. أما تأثيرها على الشعب الفلسطيني، وقضيته فإنها «قد أعادت الطمأنينة الى النفوس المنكوبة [وهدأت من] حدة الآلام التي يرزح شعبنـا تحت وطأتهـا فامتـلأت نفـوس شعبنـا بـالثقـة بقـدرتـه عـلى تحـريـر وطنـه من الغـزاة الصهاينة»[8].

ووضحت «فتـح» عند انطلاقتها أهميـة العنف الثوري بـالنسبـة الى الشعـوب الـرازحـة تحت الاستعمار، وكون العمل العنيف ـ الكفاح المسلح ـ يصبح حتمية تتطلبها وتفرضها الـظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية، فالكفاح المسلح ليس اختيـاراً ذاتياً، بـل هو ضرورة ملحـة يفرضهـا الواقـع ذلـك «ان الرصـاصة في ظـروف تاريخيـة معينة تعني ظـروف التحـريـر هي التي تفعـل وتقـرر وتقـوض الـظلم وتبني الأوطـان»[9]. ومن هنا كـان تأثـر «فتح» بفلسفـة «فـانـون» حـول العنـف، حيث يـلاحظ أن كثيراً من المفاهيم التي طرحتها «فتح» حول العنف الثوري كانت متأثرة بكتابـات «فانـون» «ومن المثير لـلانتباه أن نـلاحظ هنا أن الإبـداعية الانسـانية الشمـولية في عنف فانون المحـرر قد أصبحت النغمـة الغالبـة في خطابـات الثـورة الفلسطينية»[10]

اعتبر فانون أن العنف هو الـوسيلة الوحيـدة للتحرر من الاستعـمار ـ فتح في بـداية انـطلاقتها اعلنت أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة للتحرير ـ ويقول فانون «سـواء أقلنا تحـريراً وطنيـاً أم نهضة

---

(٨) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، من **منطلقات العمل الفدائي**، دراسات وتجارب ثورية، ١ ([عمان]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦])، ص ٦٢، تلخيص فرانز فانون، **معذبو الأرض**.

(٩) المذكرة التي وجهتها «فتح» إلى المؤتمر الثالث لملوك ورؤساء الدول العـربية، الـدار البيضاء، ١٩٦٥. انـظر: ناجي علوش، **مناقشات حول الثورة الفلسطينية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٣١.

(١٠) أمين نخلة، «التركيب البنيوي للعنف، خواطر نظرية في المقاومة الفلسطينيـة،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٣ (تموز/يوليو ١٩٧١)، ص ٢٤. وقد خصصت «فتح» كتيباً خاصاً للحـديث عن فكر فـانون، من خـلال كتابه «معذبو الأرض». انظر: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، الثورة والعنف: **طريق النصر**، دراسـات وتجارب ثـورية، ٣ ([عمان]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦])، «منطلقات ثورية».

قومية أم انبعاثاً شعبياً أم اتحاداً بين الشعوب، وكيفما كانت العناوين المستعملة والمصطلحات الجديدة، فإن محو الاستعمار إنما هو حدث عنيف دائماً»[11]. ويتحدث فانون عن الأثر الذي يتركه العنف الثوري على الشعب الثائر فيؤكد على أن «محو الاستعمار لهو خالق رجال جدد حقاً. إن المستعمر الشيء يصبح انساناً بمقدار ما يحقق من عمل لتحرير ذاته. . لقد أدرك المستعمر منذ ولادته ادراكاً واضحاً أن هذا العالم الضيق المزروع بأنواع المنع لا يمكن تبديله الا بالعنف المطلق»[12].

وتصيغ «فتح» هذا التصور لحتمية العنف كرد فعل على الاضطهاد الواقع على الشعب الفلسطيني، من خلال قول خالد الحسن: «إن استمرار قيام مشكلة اللاجئين بدون عودتهم الى وطنهم واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين لا يمكن إلا وأن يخلق حالة حادة جداً من الألم التي لا يمكن الا وأن تدفع، كنتيجة طبيعية وحتمية الى العنف والتنظيم والنضال حتى يستعيدوا حقوقهم»[13].

ويتحدث فانون عن الأثر الذي يتركه العنف على وحدة الجماهير وتماسكها وكيف «أن كل واحد منهم يصبح حلقة عنيفة في السلسلة الكبرى في الجسم الكبير العنيف الذي انبجس رداً على عنف الاستعمار، فإذا الفئات المتخلفة يعرف بعضها بعضاً، ويلتقي بعضها ببعض، وإذا الأمة المقبلة تكون منذ الآن غير منقسمة. إن الكفاح المسلح يعبىء الشعب أي يقذفه في اتجاه واحد وليس له ثانٍ»[14]. أما «فتح» فإنها أولت اهتماماً خاصاً لأهمية جمع شمل الفلسطينيين وانهاء حالة التشرذم التي عاشوها. واعتبرت أن الكفاح المسلح هو الكفيل بالقيام بهذه المهمة «كان الكفاح المسلح وسيلة لجذب الفلسطينيين نحو الحركة الفلسطينية وابعادهم عن المنظمات الأخرى، فلم تكن فتح قادرة على منافسة المنظمات الأخرى ايديولوجياً، وكانت دعوة الكفاح المسلح وحدها كفيلة بابعادهم عن هذه الأحزاب وخصوصاً أنهم ملوا الوعود الفارغة لهذه الأحزاب»[15].

ولم تقتصر رؤية «فتح» للدور التوحيدي للكفاح المسلح على الشعب الفلسطيني فحسب، بل اعتبرته مؤثراً حتى على مستوى الأمة العربية، فهي ترى في حرب التحرير الحل الكفيل بوضع حد للشرذمة والانقسام والتناقضات المؤلمة القائمة في الوطن العربي، فالمعركة كفيلة في المدى البعيد ومن خلال تفاعل الجماهير العربية معها، أن تصهر هذه الجماهير في بوتقة واحدة، وتوحدهم حول هدف التحرير وتوحدهم ضمن قوة عربية ثورية تعطي الأولوية لقضية التحرير، وتتجاوز ما بينها من خلافات لهذا الهدف القومي. فالمعركة ستكون رهيبة ومدمرة وكفيلة بأن تذيب كل الخلافات وتصهر التناقضات عند الشعب العربي ـ العربي «ومن هنا كانت العملية الكيماوية ذات الحرارة العالية ونعني حرب التحرير هي وحدها الكفيلة بتوحيد الأمة، وإذابة الشقوق والصداع في بنياتها. وهذا الحل ليس غريباً عن منطق

---

(11) فرانز فانون، معذبو الأرض، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي، ط 3 (بيروت: دار الطليعة، 1979)، ص 15.

(12) المصدر نفسه، ص 14.

(13) خالد الحسن، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، أوراق سياسية، 4 ([الكويت]: مطابع الأنباء، [د. ت.])، ص 24.

(14) فانون، المصدر نفسه، ص 49.

(15) صلاح خلف [أبو أياد]، فلسطيني بلا هوية (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، [د. ت.])، ص 69.

التاريخ فحروب التحرير كانت دائماً عامل توحيد، وخلقاً جديداً للأمم المجزأة أو التي تعاني من التناقض والفوضى الداخلية»[١٦].

وبينت «فتح» الأهمية الكامنة في الكفاح المسلح كوسيلة لبلورة الشخصية الفلسطينية وتأكيد وجودها على المسرح العالمي، ووقف محاولات الطمس والتغييب التي مورست على القضية. فالعنف المتضمن في الكفاح المسلح يسعى «الى إخراج عمل صارخ مذهل يصعق مخيلة الاسرائيليين الذين كنا نريد أن نبلغهم ونذلل لهم على وجودنا كفلسطينيين يسعون الى تدعيم ارادة الصراع بصورة مستقلة استقلالاً ذاتياً عن الأنظمة العربية التي قذفنا في وجهها هذا التحدي، وأخيراً تدعيمها أمام الرأي العام العالمي الذي كان يجهل أو يتجاهل قدر ومصير شعبنا»[١٧].

كما أعطيت أهمية للكفاح المسلح الفلسطيني، كعامل إثارة وتحريض، يعبأ من خلال الطاقات الثورية للأمة العربية، فتأثيره لن يتوقف على الشعب الفلسطيني ولكنه مرشح لأن يتسع وتصل اصداؤه الى كل أرجاء الوطن العربي، فاحتدام المعركة مع العدو الصهيوني مهما كانت متواضعة ستصل اصداؤها الى كل بيت عربي وكل زعيم عربي وتطرح عليهم طرحاً جديداً ضرورة اتخاذ موقف من المعركة الدائرة، وبذلك ستخلق هذه المعركة «في المنطقة الحالة الثورية والتي ستكون الشرط الأساسي لولادة حركة التحرير العربي ذات المجتمع الثوري، والتي ستمتد على مجمل الساحة العربية عبر حرب تحرير شعبية تؤذن بخلق الانسان العربي الجديد والمجتمع العربي الاشتراكي المحرر»[١٨].

وبدورها، فقد تأثرت منظمات اليسار الفلسطيني في مفاهيمها حول العنف الثوري بأفكار ماركسية وبتجارب الشعوب الأخرى. فالإقرار بضرورة العنف الثوري للرد على واقع الظلم والاضطهاد شكل جزءاً أساسياً من النظرية الماركسية التي استمد منها هؤلاء أفكارهم الأساسية، فالماركسية تعتبر أن العنف يجب أن يستخدم من أجل الحرية، وإن مجال تطبيقه «عندما يكون النظام الاجتماعي السائد قمعياً بما لا ضرورة له» وهنا يصبح العنف «هو القابلة التي تولد المجتمع الجديد من المجتمع القديم». وقد أكدت تجارب الشعوب هذه الحقيقة وأكدها أيضاً قادة الثورات الناجحة فقد اعتبر ماوتسي تونغ: «ان انتزاع السلطة بواسطة القوة المسلحة، وحسم الأمر عن طريق الحرب هو المهمة المركزية للثورة وشكلها الأسمى، وهذا المبدأ الماركسي اللينيني المتعلق بالثورة صالح بصورة شاملة... صالح للصين ولغيرها من الأقطار على حد سواء»[١٩].

وقد اعتبرت الجبهة الديمقراطية أن العنف لا يقتصر على الطبقات الخاضعة للاستغلال فحسب، بل أنه صالح للشعوب الخاضعة للاستعمار أيضاً، وأنه يكتسب أهمية استثنائية في أوضاع الشعب الفلسطيني الذي تعرض لإبادة جماعية، ومورست عليه محاولات لاذابة شخصيته والغاء

---

(١٦) المذكرة التي وجهتها «فتح» إلى المؤتمر الثالث لملوك ورؤساء الدول العربية، الدار البيضاء، ١٩٦٥ وعلوش، مناقشات حول الثورة الفلسطينية، ص ٣٣.

(١٧) خلف، فلسطيني بلا هوية، ص ٨١.

(١٨) الطلائع (حرب التحرير الشعبية، قوات الصاعقة، سوريا،) (٨ حزيران/يونيو ١٩٧٠).

(١٩) ماوتسي تونغ، المؤلفات المختارة، ج ٢ (بكين: دار النشر للغات الأجنبية، ١٩٦٨)، ص ٣٠٣.

وجوده. فالكفاح الفلسطيني المسلح حتمية لا مناص للفلسطينيين منها ان هم أرادوا الانتصار وإثبات الذات[٢٠].

ب ـ المبررات العملية الاستراتيجية

إضافة الى المكون المجتمعي لحرب الشعب، فقد احتلت المكونات المرتبطة بالضرورة العملية والاستراتيجية وبعامل الزمن دوراً مركزياً كمبررات لانطلاقة الكفاح المسلح الفلسطيني وحرب الشعب. فانطلاقاً من حقيقة أن الصدام مع العدو والتناقض معه وصل الى درجة لا رجعة فيها، وأن الأسلوب الوحيد الذي تمارسه اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والبلدان العربية هو أسلوب القوة: اضطهاد وقمع في الداخل، وضرب وتدمير وقرصنة في الخارج، ولأن العدو لا يعرف لغة للتعامل الا لغة العنف، ونظراً الى كل هذا فإن العنف المجسد في الكفاح المسلح الفلسطيني أصبح عملاً مبرراً، وهو الرد الوحيد على عنف العدو.

لقد استطاع العدو من خلال قوته الضاربة ومتانة تسليحه، أن يشل الجبهات العربية ويدفع بالعرب الى التمسمر حول استراتيجية الدفاع، واطلقت يده ليفرض على البلدان العربية الأسلوب القتالي الذي يلائمه، من حروب خاطفة، وغارات في العمق العربي، وهنا تكمن خطورة الاستراتيجية الدفاعية التي فرضت على العرب أو فرضوها على أنفسهم فهي «ستجعل زمام المبادرة بيد العدو، ويجعل هذه الاستراتيجية الدفاعية تقع بالضرورة في نطاق الاستراتيجية الاسرائيلية، وتحت تأثيرها. وهنا يكمن دور الشعب العربي الفلسطيني بقيادة طلائعه الثورية في اخراج الاستراتيجية العربية من هذا التحديد الظرفي الذي تفرضه استراتيجية العدو، وليكون زمام المبادرة بيد الأمة العربية وحركتها الثورية، أي أن تصبح الاستراتيجية العربية استراتيجية هجومية بفعل الطلائع العربية الفلسطينية»[٢١].

وربطت الثورة الفلسطينية بين استراتيجية الدفاع المفروضة على البلدان العربية وبين الأمن الوطني، ذلك أن استراتيجية الدفاع تنطلق من اعتماد كل دولة على ذاتها لحماية حدودها، فهي تتوخى وتنشد أمنها لاقليمها، والمحافظة على حدودها وكيانها. هذا الأمن الاقليمي يشكل نقيضاً للأمن القومي الذي يعني أن أي ضرر يلحق بأي جزء من الشعب العربي هو انتهاك للأمن القومي سواء أثر هذا الضرر على المصالح الوطنية لكل بلدٍ أم لم يؤثر. ومن هنا، اذا كان الأمن الاقليمي لا يعير التفاتاً لوجود اسرائيل إلا بالقدر الذي تؤثر فيه هذه الأخيرة على المصالح الوطنية المباشرة، فإن الأمن القومي يرفض مبدئياً الوجود الصهيوني. ويتحقق الأمن القومي في اللحظة التي تتحول فيه الاستراتيجية الدفاعية العربية الى استراتيجية هجومية، وهو الأمر الذي منه انطلقت الثورة الفلسطينية واعتبر ثورة هائلة في الفكر السياسي العربي[٢٢]. ولكي تنفي الثورة الفلسطينية عن نفسها

---

(٢٠) الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التقرير النظري والسياسي والتنظيمي: المؤتمر الوطني العام الثاني، تقديم نايف حواتمه (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، ص ٤٦٦.

(٢١) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، من منطلقات العمل الفدائي، دراسات وتجارب ثورية، ١ ([عمان]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦])، ص ٦٢.

(٢٢) كمال عدوان، «فتح الميلاد والمسيرة،» شؤون فلسطينية، العدد ١٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٣)، ص ٤٦.

تهمة تقديس العنف، أو انها تمارس العنف من أجل العنف بحد ذاته، فإنها بيّنت أن انتهاجها لهذا السبيل العنيف من التعامل أمر فرضته الحركة الصهيونية واسرائيل نفسها. فالشعب الفلسطيني والأمة العربية لم يتركا باباً سلمياً الا وطرقوه من أجل الوصول الى الحق العربي في فلسطين، الا أن تعنت اسرائيل والامبريالية وسلبية الرأي العام العالمي تجاه القضية الفلسطينية جعل لغة العنف المسلح هي الوسيلة الوحيدة لفرض القضية على الرأي العام العالمي ووضعها في مكانها الصحيح[٢٣]. فالكفاح المسلح الفلسطيني هو رد مشروع ومبرر في ظل الواقع العربي والدولي المتجاهل لحقوق شعب فلسطين «فرضت علينا الحركة الصهيونية والاستعمارية الاستيطانية متعاونة مع الدول الاستعمارية، وخاصة امريكا هذه الظروف. وما من طريق غيره لرد الغزوة الصهيونية الامبريالية عن الوطن العربي التي ابتدأت بفلسطين»[٢٤].

ومن الناحية الاستراتيجية العسكرية المرتبطة بموازين القوى، رأت حركة المقاومة الفلسطينية في حرب الشعب الأسلوب الأجدى لمواجهة تفوق العدو، فالعدو اختار أسلوب القتال المناسب له وهو الحرب الخاطفة. وهذا عائد لما تمتاز به قواته المسلحة من قدرات فنية حركية تمكنه من الزج بقوة تفوق القوى العربية المهيأة للقتال في ساعة المعركة، ولمواجهة هذا الأسلوب من الحرب الذي يمارسه العدو «لا بد لتحقيق النصر وبلوغ الهدف من ضرب العدو في جميع مواقعه وفي مواقع الارتباط بين حلقات قواه» وهذا لا يتم الا «بالعمل الفدائي المستمر الطويل في داخل الأرض المحتلة، وفي كل موقع من مواقع المواجهة من شأنه أن يحدث في اسرائيل نزفاً في الدم ـ اندر موارد الصهيونية العالمية ـ وفي الموارد الاقتصادية، واضطراباً في الحياة وفي التطلعات»[٢٥].

اضافة الى أسلوب القتال المتميز للعدو، فإن تفوقه الاستراتيجي، يحتم انتهاج الأسلوب القتالي الكفيل بتحطيم هذا التفوق. ونظراً الى الدعم الذي تلقاه اسرائيل من الحركة الصهيونية والامبريالية وعجز العرب عن موازنة هذا التفوق بسبب ظروف العرب والوضع الدولي، فإن الأسلوب الوحيد الكفيل بمواجهة هذا التفوق والانتصار عليه، هو أسلوب حرب التحرير طويلة الأمد التي ثبت نجاعتها في ظروف مشابهة في عدد من الثورات الناجحة[٢٦].

ومن هذا المنطلق، ترفض الثورة الفلسطينية أساليب القتال النظامية التي إضافة الى عدم قدرتها تحقيق الانتصار على العدو المتفوق، فإنها قاصرة عن تحقيق هدف الثورة الفلسطينية، فهذه الأخيرة لا تسعى الى مجرد كسب معركة عسكرية أو الحصول على تنازلات محددة، بل إنها تسعى استراتيجياً الى تصفية الوجود الصهيوني بكامله. وهذا لا يتم الا بحرب تحرير شعبية «والسبب في

---

(٢٣) خلف، فلسطيني بلا هوية، ص ٦٨.

(٢٤) «بيان سياسي صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، القاهرة، شباط/فبراير ١٩٦٩،» في: رشيد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤)، ص ١٣٩.

(٢٥) «القرارات السياسية الصادرة عن المجلس الوطني في دورته الرابعة،» في: المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٢٦) منير شفيق، الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٤٦.

ذلـك راجع الى أن الحـرب الكلاسيكية، ربمـا تحـرز نصـراً عسكـريـاً حـاسـماً، ولكنهـا لا يمكن لهـا أن تصفي مجتمعـاً بأكمله»[٢٧].

ويـلاحظ هنا أن ربط الأسلوب بـالهـدف يعني مـرونـة الأسلوب وإمكـانيـة تبدلـه ـ مـع تبـدل الهدف ـ ذلك أن الانتقـال من الهدف الاسـتراتيجي تصفية الـوجود الصهيـوني في فلسطين الى القبـول بالتعايش بين دولة فلسطينية ودولة اسرائيل، يفترض اعادة النظر بالأسلوب سواء إعادة نظر استراتيجية أم إعادة نظر تكتيكيـة، ذلك أن الهـدف المرحـلي يتحقق من خلال وسيلة أو وسـائل مـرتبطة بـالظرف المرحلي وشروط المرحلة، وهذا ما سنتطرق اليه لاحقاً.

ولكن هل فعلاً أن العمل الفدائي الفلسطيني قادر على تحقيق انهاء الوجود الصهيوني وتصفيـة قواعده ومؤسساته في فلسطين؟ يستشف من العديد من تصريحات الثـورة الفلسطينيـة الى أنه لم يكن مطروحاً على الثورة الفلسطينية في بداية انطلاقتها أن تعمل على تحطيم أو زعزعة الدولة الصهيونيـة، بقدر ما كانت تهدف الى رفع المعنويات وحفز الهمم، وخلق بـارقة أمـل للفلسطينيـين، وكذلـك خلق الـظروف المهيئة لـلانتصار بعـد خوض حـرب شعبية طـويلة الأمد. فـالعمل الفـدائي كانت أهميتـه العسكرية تكمن في الجانب الإعلامي وجانب الأثر النفسي أكثر مما يكمن في الخطورة العسكريـة لهذه العمليات الفدائية، فالعمل الفدائي كان يهدف الى «مناوشة العدو وابقائه في حالة تيقظ ورفع الروح المعنويـة للشعب الفلسـطيني، وفي أفضل الأحـوال إرباك الاقتصـاد الاسرائيلي، ولم نفكـر فـي أيـة لحظة من اللحـظات أن عملنا سيضع أمان الدولة اليهودية في خطر»[٢٨].

كما أعطت الثورة الفلسطينية أهمية لعامل الزمن كعنصر لايخدم القضية الفلسطينية، فالزمن يعمل لمصلحة العدو، واستفادة اسرائيل من الوقت أكبر من استفـادة العرب، فهي تسرع في عمليـة انشاء المستوطنات وجلب المهاجرين، وهو الأمر الذي يخلق وقائـع جديـدة ويجعل عمليـة استئصال العـدو أكثر صعوبة مع مرور الزمن. اضافة الى هذا، فإن مرور الوقت دون عمل عربي جاد مطالب بـالحق الفلسـطيني ومعومـاً للقضية الفلسـطينية عـلى سطح الأحـداث، يكرس الاعـتراف الدولي بـاسرائيل كواقع يكتسب الحقيقة الدولية بمرور الوقت. وتظهر خطورة عامل الزمن باقترانه بالتقدم التكنولوجي الذي تتحصل عليه اسرائيل بفعل علاقتها المميزة مع الولايات المتحدة الامريكيـة واحـتـمال امتلاكهـا للسلاح الذري، الأمر الذي يجعل أي حديث عـربي عن التوازن العسكـري معها في ظـل امتلاكهـا

---

(٢٧) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، دراسات وتجارب ثورية، ٢، ص ٥٥.

(٢٨) خلف، فلسطيني بلا هـوية، ص ١٠٠، عـلى اثر غـزو اسرائيل للبنـان صيف ١٩٨٢ والاطلاع عـلى القوة العسكـرية لمنـظمة التحـرير الفلسـطينية والأسلحـة التي تملكها قـال المعلق العسكـري الاسرائيـلي في صحيفـة هـآرتس (اسرائيل) ان الأسلحة التي كانت تملكها م. ت. ف. لا تشكل أي خطر على وجود اسرائيـل، وكتب هيرش جـورمان في الجيروزاليم بوست (اسرائيـل)، «إن ما تم العثـور عليه كـان بصفة رئيسيـة اسلحة «الارهـابيـين» وليست أسلحـة جيش.. إن وصف م. ت. ف. بـأنها جيش، أو حتى جيش قيد التشكيـل يمكن أن يأمـل في أن يمثل تهـديـداً حقيقياً للقوات الاسرائيلية في حرب حركية، فإن هذا الوصف يدفع بـالأمور الى درجـة السخف». حول المـوضوع بـالتفصيل، انظر: مايكل جانسن، معركة بيروت: لماذا غزت اسرائيل، لبنان، ترجمة محمود برهوم، الحـرب الفلسطينيـة الاسرائيلية في لبنان، ٢ (عمان: دار الجليل للنشر، [١٩٨٣]).

السلاح النووي لا محل له، وبالتالي يسقط العربي نهائياً في هوة الخضوع المستمر للتسلط النووي الاسرائيلي[٢٩]. ولأن الفلسطينيين لم يستشفوا أن الأنظمة العربية تهيىء لخوض المعركة مع العدو، ولأن الواقع العربي لا يبشّر بوجود مقومات الصمود في أي معركة تخاض ضمن واقع التجزئة والتناحر القائم فيما بين الأنظمة، فقد كان مباشرة الصدام مع العدو أمراً لا مفر منه وهذا ما وضحته «فتح» في بداية انطلاقتها حيث أشارت: «ان الحركة ـ حركة فتح ـ وبكل صراحة لا تنظر أبداً أن يأتي يوم تعلن فيه الدولة العربية بدء معركة التحرير، أو الحرب الحقيقية على اسرائيل، لا بسبب من ظروفها وارتباطاتها الخارجية، بل بسبب الحكم والأوضاع الداخلية التي يحرص الاستعمار على ابقائها في جو من التخلخل والتضارب والعجز يجعلها تميل دائماً الى تأجيل المعركة الى ما لا نهاية. . . ومن هنا ترى الحركة أن المعركة يجب أن تكون اليوم لا غداً، وأن تأجيلها المتلاحق لا يفوت على العرب فرصة النصر فحسب، بل يفوت عليهم فرصة خوض المعركة أصلاً»[٣٠].

ج ـ بين العمل العسكري والعمل السياسي

استأثرت مسألة العلاقة بين العمل العسكري والعمل السياسي، بجزء من الجدل الذي عرفته الساحة الفلسطينية، وخصوصاً بين حركة «فتح» التي أوجدت استراتيجية الكفاح المسلح واعتبرته هو السبيل الوحيد للتحرير في سنواتها الأولى، وبين المنظمات العقائدية الأخرى في الساحة الفلسطينية. ويمكن ارجاع هذا الجدل والخلاف في التصور للعلاقة بين شكلي النضال العسكري والسياسي لسببين:

(١) إن «فتح» سبقت العمل العسكري على العمل السياسي، فقبل أن تعرف نفسها سياسياً عرفتها الجماهير العربية عسكرياً. وهي بهذا تجاوزت أساليب النضال السياسي السائدة آنذاك، بل انها وجدت أساساً كرد فعل لسلبية العمل السياسي العربي، ولم تنكر «فتح» امتعاضها للأساليب البالية التي مارستها الأحزاب السياسية العربية تجاه قضية فلسطين.

(٢) كما أن العامل الايديولوجي لعب دوراً في توتير العلاقة بين الطرفين، ذلك أن المنظمات العقائدية في الساحة الفلسطينية تشكل امتداداً لأحزاب وقوى عربية في الساحة الفلسطينية، وكان ميدان عمل هذه الأحزاب هو المجال السياسي، وتبني الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة أو أساسية في النضال، يتناقض مع ايديولوجية هذه الأحزاب وعملها التنظيمي القائم على التعبئة السياسية والحشد الجماهيري والعمل الحزبي.

وكان موقف الميثاق الوطني الفلسطيني، وكما هو شأنه في القضايا مثار الجدل، متوازناً حيث

---

(٢٩) تؤكد مجموعة من الوقائع على امتلاك اسرائيل للسلاح الذري، وهو الأمر الذي يدفعها الى المحافظة على هذه الميزة بمنع العرب من أي إمكانية لامتلاك السلاح النووي ويظهر هذا في ضربها المفاعل النووي العراقي، وممارسة التهديد والضغط على فرنسا وعدد من الدول التي تفكر في تقديم التكنولوجيا النووية للعرب، ويتم هذا الضغط إما مباشرة أو عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية.

(٣٠) مذكرة فتح إلى المؤتمر الثالث لملوك ورؤساء الدول العربية.

ربط بين شكلي النضال دون ايلاء أهمية لاحدهما على حساب الآخر من منطلق، «أن الكفاح الفلسطيني المسلح في سبيل تحرير وطننا المغتصب لا يكتمل الا بالتوافق والترابط الكاملين مع العمل السياسي المتمم له، والذي يشكل مرتكزه ويحدد أهدافه ويوضح لجماهير شعبنا مواقفها اليومية ويحدد لها تحركاتها التفصيلية»[31]. وقد واصلت مقررات المجلس الوطنية في وضع النضال العسكري إلى جانب النضال السياسي عند الحديث عن أشكال النضال الفلسطيني.

وكانت «فتح» واضحة منذ البدء في اعطائها الأولوية للكفاح المسلح على حساب العمل السياسي، وهذا ما أكدته في رسالتها لمؤتمر الملوك والرؤساء العرب الثالث حيث ذكرت: «ان الرصاصة في ظروف تاريخية معينة، نعني ظروف التحرير، هي التي تفعل وتقرر وتقوض الظلم وتبني الأوطان، وإن الانشغال بالكلام، والخطابات والمذكرات، والمؤتمرات والمناورات السياسية في الأوقات التي تملي ظروفها الموضوعية الانخراط في النضال المسلح، هذا الانشغال ليس الا انحرافاً قومياً وقصر نظر وتعامياً عن المشكلة القائمة، وتهرباً غير متبصر من مواجهة المصير المحتوم»[32].

واعتبرت «فتح» أن العمل العسكري يسبق العمل السياسي، فالممارسة هي المحك العملي لمصداقية أي حزب أو حركة، والممارسة القتالية تحدد الخط السياسي والنظرية السياسية. وهي بهذا ترى أن العمل السياسي «محصلة فعل تستثمر في اطار التعامل لحساب الهدف ولا نستطيع أن نفهم العمل السياسي كهدف عناصره الذكاء والعبقرية والخطابية». وهذا الفهم للعمل السياسي كنتيجة للفعل، دفع «فتح» الى نقد النظريين الذين يقدسون الكلمة، ويطلقون الجمل الرنانة الطنانة، وينقبون في قاموس الفكر والنظريات عن كل ما هو جديد من أفكار مثيرة ونظريات دون أن يكلفوا أنفسهم عناء اشتقاق الأفكار من الواقع، واستشفاف أن العمل السياسي وحده غير قادر على تغيير شيء من الواقع. فالواقع لا يلين الا للفعل، أما السياسة فهي تأتي كنتيجة، وترى «فتح» أن «كثيرين الذين يمارسون الحلم الداخلي مع أنفسهم، ويظنون أن كل الأمور معلقة بكلمة يقولونها وينتهي كل شيء. يخرج الاحتلال وتقوم الدولة، ويعود الفلسطينيون»[33].

ولا يعني هذا أن «فتح» اسقطت العمل السياسي من اهتماماتها، ولكنها حددت موقفها السابق من ظروف المرحلة ومعطيات الواقع الذي يشير الى أن المرحلة هي مرحلة العمل العسكري، هي مرحلة زرع الأرض الفلسطينية بالشهداء وريها بالدم. أما مرحلة الحصاد فتأتي لاحقاً ولا يمكن لمن يقدم الشهداء الا وأن يجني - سياسياً - الثمار. وقد وضّحت فتح وأكّدت من هذا المنطلق أهمية العمل السياسي وخصوصاً عند الحديث عن حرب الشعب، فحرب الشعب هي حرب الجماهير الثورية، وحرب الجماهير الثورية هي محصلة ممارسة النضال العسكري والنضال السياسي اللذين لا يمكن الفصل بينهما أو التخلي عن أحدهما لمصلحة الآخر، لأن هذا معناه افقاد حرب الشعب قدرتها

---

(٣١) «الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، القرارات السياسية،» في: رشيد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٦٤ - ١٩٧٤)، ص ١٠٦.

(٣٢) مذكرة فتح الى المؤتمر الثالث لملوك ورؤساء الدول العربية.

(٣٣) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، الثورة والعنف طريق النصر، دراسات وتجارب ثورية، ٣، «القتال هو الطريق».

على تحقيق النصر. كما أن الكفاح المسلح ليس بندقية فحسب، بل قناعة ثورية تلتزم بجدوى حمل البندقية والايمان بها[٣٤].

ويبدو أنه اسيء فهم تصور «فتح» للعلاقة بين العمل السياسي والعمل العسكري من قبل التنظيمات العقائدية في الساحة الفلسطينية، نظراً الى فهم هذه الأخيرة العمل السياسي بأنه العمل الحزبي والتعبئة الايديولوجية، التي لا تعيرها «فتح» اهتماماً لكونها تطرح نفسها كحركة تحرر وطنية. ومن هنا كانت الانتقادات الموجهة الى «فتح» غالباً ما يكون مصدرها القوى العقائدية التي ترى أن «القتال ليس ثورة بحد ذاته، والكفاح المسلح جزء من الثورة لا الثورة كلها»[٣٥].

وترى وجهة النظر المعارضة لنزعة «فتح» العسكرية أن العمل العسكري ان كان يستقطب عطف الجماهير وتأييدها، فأنه لا يولد تلك العلاقة الاستراتيجية التي تفرضها طبيعة المعركة، وهذا هو السبب في أن علاقة المقاومة «قائمة على التعبئة الاعلامية العاطفية الديماغوجية.. لقد أقامت حركة المقاومة علاقات فوقية مع الجماهير واعتبرت العمل العسكري وكأنه بديل لنضال الجماهير بدلاً من أن يكون تتويجاً لهذا النضال»[٣٦]. أما الصيغة التي تراها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للعلاقة بين الثورة والجماهير فهي تلك الصيغة التي تتوافق مع الايديولوجية التي تتبناها، وهي التنظيم السياسي المتسلح بالنظرية الاشتراكية باعتباره الصيغة الأعلى لتنظيم وتعبئة قوى الطبقة العاملة وحشدها على أعلى مستوى[٣٧].

وترى الجبهة الديمقراطية أن «تقديس فتح» للبندقية دفعها الى الانزلاق في نسج علاقات لا تخدم النضال الفلسطيني في شيء، وتركيز «فتح» على العمل العسكري دفعها «لمصادقة كل من يساعدها، وفي هذا تجاهل عملي لكون النضال الثوري نضال عسكري وسياسي معاً في نفس الوقت، وخاصة في المرحلة الأولى من النضال»[٣٨]. وتبني الجبهة الديمقراطية تصورها للعلاقة بين شكلي النضال السياسي والعسكري انطلاقاً من النظرية الماركسية التي ترى بأن الكفاح المسلح يأتي تتويجاً لأشكال النضال الأخرى وليس بديلاً عنها، لأن هذا الأخير يخرج عن اطار العنف الثوري المشروع ليتحول الى نزعة ارهابية مغامرة. وتؤكد الجبهة الديمقراطية على ضرورة التمييز بين اعتبار الكفاح المسلح ابرز أشكال النضال الرئيسية ضد اسرائيل ومن ورائها ـ وهذا موقف نضالي ثوري سليم ـ وبين «النزعة الارهابية البورجوازية الصغيرة التي تضفي هالة من «التقديس» على الكفاح المسلح وتجعل منه اسلوب النضال الوحيد، ليس الرئيسي بل الوحيد، وطريق التحرير الوحيد. إن نزعة المغامرة الارهابية لا تكمن في ممارسة الكفاح المسلح الى جانب أشكال النضال الأخرى، بل تكمن في تحويل الكفاح المسلح الى مذهب ايديولوجي متكامل»[٣٩].

---

(٣٤) «فتح والوحدة الوطنية والقرار الفلسطيني المستقل،» في: فتح، مكتب التعبئة التنظيم، (تعميم رقم ٣٥)، ص ٤.

(٣٥) عبد الوهاب الكيالي، **النضال الفلسطيني دروس وعبر** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د. ت.])، ص ٣٦.

(٣٦) جورج حبش في: «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني: الحلقة ١،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٤ (أيلول/سبتمبر ١٩٧١)، ص ٢٩٤.

(٣٧) **الهدف** (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، (٢ آب/اغسطس ١٩٦٩).

(٣٨) **الحرية**، ١٩٦٩/١/٦.

(٣٩) الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **التقرير النظري والسياسي والتنظيمي**، ص ٤٦٦.

وترجع الجبهة الديمقراطية نزعة تقديس البندقية الى اعتبارات طبقية، ذلك أن التيار الذي ينهج هذا النهج، ترجع جذوره الطبقية الى أوساط برجوازية (اللاجئين) الصغيرة الهامشية، تلك الفئة التي رأت في حمل السلاح فرصة تاريخية لتثبت نفسها على الساحة، ولتحاول احتلال موقع متساوٍ مع «شقيقاتها البرجوازيات العربية»، وكان حمل السلاح بالنسبة اليها امتيازاً فضلها على بقية طبقات الشعب. ومن هنا تكمن، كما ترى الجبهة الديمقراطية، مصلحة هذه الفئة في تقديس البندقية، واعتبار الكفاح المسلح هو الحل الوحيد[٤٠].

بناء على التصورات السالفة، يمكننا القول إن نقطة الخلاف الأساسية ليس اسقاط أحد الخيارين لصالح الآخر، وهو ما قد توحي به أقوال منتقدي «فتح»، فأي حركة كفاح وطني تحرري لا يمكنها أن تسقط في منزلق تجاهل أهمية العمل السياسي بين الجماهير، ولكن الجدل يدور حول أولوية العمل العسكري على العمل السياسي أو العكس. فمن المعلوم أن الأحزاب السياسية، وخصوصاً العقائدية، تبدأ عملها في المجال السياسي وتحدد لنفسها أهدافاً معينة، الا أن فشلها في تحقيق هذه الأهداف بالنضال السياسي وضمن القنوات الشرعية وقواعد اللعبة الديمقراطية، قد يدفعها الى الارتقاء بنضالها الى أسلوب الكفاح المسلح باعتباره أرقى درجات النضال السياسي، وخصوصاً لأحزاب اليسار. أما حركات التحرر الوطني ونظراً الى أن أهدافها عامة وشاملة، ولأنها تسعى الى التحرير وليس الى نشر فكرة معينة أو تبني ايديولوجية خاصة، فإنها تتجه مباشرة نحو الكفاح المسلح والعنف الثوري لغياب أي بديل أمامها يحقق أهدافها بالنصر والتحرر. وعلى هذا، وبعد أن تمارس النضال الثوري المسلح تسعى الى توضيح الأهداف من هذا الكفاح المسلح، جماهيرياً، وعلى المستوى العالمي. وعندما يتقدم الكفاح المسلح وتؤثر ضرباته على العدو في الداخل وعلى الرأي العام في الخارج يشرع المجال للعمل السياسي ليجني الثمار.

ونشير هنا الى ضرورة التمييز بين العمل السياسي بين الجماهير الذي يتم على قاعدة وحدة الهدف وهو تحرير فلسطين، وبين العمل السياسي على الصعيد الدولي لجني ثمار العمل العسكري وللمساومة على حساب الهدف الاستراتيجي، وهنا تختلف الصورة لاختلاف هدف كل تحرك. ولا يعد الأمر أمر أولويات وأيها يسبق الآخر، بل يصبح المطروح هو أن يحل العمل السياسي محل العمل العسكري. فإذا كان العمل السياسي دولياً يقوم على قاعدة العمل العسكري وبموازاته، فإن الأمر يصبح مشروعاً. أما اذا كان التحرك السياسي على حساب العمل العسكري وبديلاً عنه، فإنه يخرج عن المشروعية الثورية، ونخشى أن يكون الوضع السائد اليوم مرتبطاً بالنوع الأخير من التحرك السياسي.

إن ثورات العالم جميعها وعت أهمية العامل السياسي في الثورة، ووعت أيضاً دور السياسة في

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٦٧، لا شك أن مواقف القوى الماركسية من الكفاح المسلح وانتقاد «فتح» لاعتباره الوسيلة الوحيدة للنضال، يتفق مع الخلفية الايديولوجية التي ينطلق منها هؤلاء حيث يقول لينين «لا يمكن لحزب الطبقة الكادحة اعتبار حرب العصابات الوسيلة الوحيدة، أو حتى الرئيسية في الكفاح. يجب أن تكون هذه الوسيلة خاضعة لوسائل أخرى. ويجب أن تتلاءم مع وسائل الحرب الرئيسية».

نضال الشعوب سواء على مستوى التعبئة الثورية داخلياً أم على مستوى كسب الرأي العـام العالمي. فجبهة التحرير الفيتنامية أكدت على أهمية النضال السياسي واعتبرت «أن نضالنا السياسي يعـبر عن تفوقنا على المبادرة ويـزيد من حـدة ضعف العدو، ويحـطم تفوقـه العسكري ويقـوي قضيتنا. إن التقليـل من أهميـة النضـال السياسي أمر خطير جداً لأن ذلك يعني التخلي عن سلاح فعال وقوة عارمة. النضال السيـاسي يساهم في إحـداث نتائج دائمة الأثر، وعندما تحـدث تطورات هـامة نتيجـة لقوة الثـورة، فقد يتبـوأ النضال السيـاسي المكان الأرفـع كما في حـالة التفاوض أو وقف اطلاق النار وما الى ذلك»[٤١].

ومن الواضح أن العمل السياسي الذي تتحدث عنه الثورة الفيتنامية تفتقر الساحة الفلسطينيـة لشروط توافره، حيث أن العمل السياسي العربي والفلسطيني يتم من قاعدة الضعف والانهيـار وليس من مركز القوة، والعمل السياسي الذي يمارسه الضعيف يكون نوعـاً من الاستجداء والقبـول بالأمـر الواقع.

ومن المفارقات أن الجدل الذي تشهده الساحة الفلسطينيـة، وإن كان محـوره العمل السيـاسي وعلاقته بالنضال الثوري والعمل العسكري، الا أنه ينطلق من مواقف مناقضة لما شهدناه في سنوات الثورة الأولى. فـ «فتح» اليوم هي المتهمة بالتخلي عن النضال العسكري وانغـماسها بـالعمل السيـاسي عـلى حساب الكفـاح المسلح، فلم تعد تهمـة «فتـح» هي «تقـديس البنـدقيـة» بـل التخـلي عنهـا أو الاستعداد لذلك قبل تحقيق هدفها النهائي[٤٢].

ثانياً: حرب الشعب الفلسطينية بين العام والخاص

١ ـ العام والخاص في حرب الشعب

حرب الشعب طويلة الأمد أو حرب التحرير الشعبيـة من حيث المبدأ، هي الحـرب التي تلجأ اليها الشعوب المستعمرة لمواجهة عدو متفوق عليها قوة. ولأن الشعب الضعيف المستعمر لا يمكنه أن يجاري العدو من حيث التقدم التكنولوجي والتقني وضخامة الآلة العسكرية، فإنه يلجـأ الى استعمال مصـدر آخـر من مصـادر القـوة التي لا تنضب وهي قـوة الشعب، قـوة الجـماهـير التي أذلهـا الفقـر والاضطهاد والمستعدة للقتال بالوسائل المتيسرة لهـا. وإن كانت الجـماهير وايمـانها بعدالـة قضيتها هي المصدر الأساسي لقـوة الشعب، فإن هـذه الشعوب ومن خـلال حركـاتها الثـورية، تستفيـد من كل الظروف الجغرافية والطبيعيـة من جبال وغـابات ومستنقعـات وتكيف استراتيجيتها بما يتفق مـع هذه المعطيات، وتقوم استراتيجية هذه الحرب على تجنب خوض المعارك الحاسمة مـع العدو، والقتـال من خلال مجموعات صغيرة ترهق العدو وتستنـزف قواه وتشتت قـواته الـرئيسية، الأمـر الذي يشـل قدرة

---

(٤١) دوغلاس بايك، الفيتكونغ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨)، ص ٤٩.

(٤٢) انـظر: «الافتتاحيـة،» فلسطين الثـورة، العدد ٥٣٠ (٢٧ تشرين الأول/اكتـوبـر ١٩٨٤)، ومجمـوعـة من المقالات حول الموضوع نفسه في: الوطن (الكـويت)، ١٦، ١٧ و ١٩٨٤/٦/٢٠. وردود عليها في الانبـاء (الكويت)، (ايلول/سبتمبر ١٩٨٤).

العدو على استغلال تفوقه التكنولوجي والعسكري[٤٣].

وقد دفع نجاح هذا النوع من الحروب في عدة بلدان، فيتنام، الصين، الجزائر، كوبا، الى وضع وبروز عدد من القوانين العامة لهذه الحرب، والتي تشكل قاسماً مشتركاً بين الثورات السابقة مع بروز خصوصيات في كل حالة على حدة. الا أن هذه الخصوصيات لم تكن تلغي صحة المبدأ الأساسي، وغالباً ما كان يتم اخضاع الخاص للعام في التجارب السابقة نظراً الى تشابه ظروف ومعطيات الواقع في هذه البلدان. الا أن هذا لا يعني أن كل شعب يخضع للاستعمار يعني نسخ القوانين العامة لحرب الشعب، ذلك أنه من الممكن أن تختلف خصوصيات هذا الشعب ونوع الاستعمار والظرف الدولي عما كانت عليه في التجارب السابقة. وهذه تشكل الخصوصيات المستعصية على التطابق مع القوانين العامة، وضمنها تندرج التجربة الفلسطينية.

وقد وعت حركات التحرير السابقة هذه الخصوصيات لكل شعب من الشعوب ويتطرق ماوتسي تونغ الى الحديث باسهاب عن هذا الموضوع، فيوضح أنه يجب عدم الاكتفاء بدراسة قوانين الحرب العامة، بل يجب تفهم ودراسة القوانين الخاصة لكل شعب، ذلك أنه اذا أراد المرء القيام بعمل ما فأول شروط نجاح هذا العمل هو معرفة الظروف المحيطة به وطبيعته وعلاقاته بالأمور الأخرى، وجهل هذه الظروف والعلاقات سيؤدي الى العجز في القيام بهذا العمل. ويرى ماوتسي تونغ أن: «الحرب الثورية سواء أكانت حرباً طبقية ثورية أم حرباً وطنية ثورية لها ظروفها المحددة وطبيعتها الخاصة الى جانب ظروف وطبيعة الحرب ذات الصفة العامة»[٤٤].

ويشير ماوتسي تونغ استاذ حرب الشعب دون منازع الى أن اختلاف ظروف الحروب، يحتم الاختلاف في القوانين الموجهة للحروب سواء من حيث الزمان أم المكان. فمن حيث الزمان، فإنه يرى أن لكل مرحلة تاريخية خصائصها، وقوانين هذه المرحلة لا يمكن تطبيقها على مرحلة أخرى، فهي وليدة وأسيرة الظرف الزمني الذي أوجدها وأعطاها صفة القوانين. أما من حيث المكان فهو يرى أن لكل بلد أو أمة خصائصها التي تميزها عن غيرها، وهذا يعني أن لقوانين الحرب في كل بلد أو أمة خصائصها أيضاً، وهنا «لا يصح نقل أو تطبيق قوانين الحرب الخاصة بهذا البلد أو هذه الأمة على بلد آخر أو أمة أخرى بصورة حرفية وآلية»[٤٥].

ويرد ماوتسي تونغ على الآراء التي تقول بالاكتفاء بقوانين الحرب العامة وتجارب الشعوب الأخرى، ويعتبر هذا الرأي خاطئاً ذلك أن هؤلاء «لا يدركون أن هذه القواعد ليست سوى قوانين للحرب ذات الصفة العامة، وانها فوق ذلك منقولة كلها من البلدان الأجنبية، فإذا نقلناها حرفياً وطبقناها كما هي دون أن ندخل أدنى تغيير على شكلها ومحتواها، فسوف نكون أشبه بمن يبري قدميه لتلائما الحذاء ولا بد أن تنتهي الى الهزيمة»[٤٦].

عندما انطلقت الثورة الفلسطينية من خلال الاعلان عن بدء الكفاح المسلح في فلسطين

---

(٤٣) حول حرب الشعب طويلة الأمد، يمكن مراجعة: تونغ، المؤلفات المختارة، ج ٢، ص ١٥٧.
(٤٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٤.
(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

المحتلة كانت الانطلاقة متواضعة وقوة الثورة متواضعة، وكان مفجرو الثورة واعين لحدود امكاناتهم وخصوصية الوضع الذي يعيشونه، وواعين ايضاً لتجارب الشعوب الأخرى وما تعنيه حرب الشعب الطويلة الأمد. وقد حددوا لانطلاقتهم أهدافاً متواضعة ومنطقية وبينوا أن العمل الفدائي هو نواة حرب التحرير الشعبية، وأنه الفتيل الكفيل بإشعال المنطقة وادماج الجماهير العربية في المعركة على أرض فلسطين عبر حرب شعبية طويلة المدى، ولم تقل الثورة أن العمل الفدائي بشكله الحالي قادر على تحرير فلسطين. إلا أن هذا لم يمنع حدوث شيء من المبالغة والتهويل وتبسيط للأمور لدى البعض في الساحة الفلسطينية، حيث افتقدت ملكة التحليل العلمي والفهم الموضوعي والقدرة على اشتقاق أساليب النضال من خلال معطيات الواقع، وليس نسخ هذه الأساليب من خلال تجارب الشعوب الأخرى. فقد أعجب البعض الى حد الاستلاب الفكري والعقلي بنجاح تجارب الشعوب الأخرى، فبما أن حرب التحرير الشعبية نجحت في فيتنام والصين وكوبا، فإنها ستنجح في فلسطين، متناسين الاختلافات الاساسية بين الحالتين ومتناسين أن نجاح الثورة في كوبا لم يؤد الى نجاحها في بوليفيا أو الفيليبين أو سنغافورة... مثلاً.

وهكذا، خرجت بعض القوى بعد حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ لتعلن «أن رفض الطريق الفيتنامي والكوبي الذي لا طريق غيره لانتصار البلدان المتخلفة وتفوقها على التفوق العلمي والتقني للامبريالية والاستعمار الجديد، يعني بالضرورة اختيار طريق التراجع المتصل امام الصهيونية والاستعمار الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية..»(٤٧). ولكن السؤال كيف يتم ذلك؟ هل بمجرد ترديد عبارات حرب التحرير الشعبية؟ أو أن مجرد عدد من العمليات الفدائية في فلسطين المحتلة أو خارجها يعني السير في طريق حرب التحرير الشعبية؟ أم أن الأمر بحاجة الى دراسة موضوعية واقعية للواقع الفلسطيني وعلاقته بالواقع العربي، وللواقع الدولي ولواقع العدو الصهيوني، ثم نحدد بعد ذلك أسلوب النضال الأنسب والمؤدي الى الهدف؟

لقد حاولت الثورة الفلسطينية أن تملأ الفراغ المترتب عن هزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، من خلال فعلها المسلح، الا أن الخلل الذي أصاب الأفكار والقيم السياسية التي هيمنت على الساحة العربية لعقود طويلة، كان سبباً في تضخيم الكفاح المسلح الفلسطيني ليملأ هذا الفراغ، فاعطي للكفاح المسلح الفلسطيني دوراً أكبر من حجمه الحقيقي، وحملت الثورة أكثر مما تحتمل، وملأت شعارات ومفاهيم حرب الشعب الطويلة الأمد وحرب التحرير الشعبية كل الفراغات التي تركها سقوط وتراجع الفكر القومي وسقوط المراهنة على الحرب الرسمية النظامية. واختلطت المفاهيم بحيث اعطي للعمل الفدائي صفة حرب الشعب، وطلب منه أن يحقق الانتصار وأن يسير على الطريق الكوبي والفيتنامي والصيني. وعندما فشل العمل الفدائي في التحرير وهو أمر مؤكد وحتمي، ارتفعت الأصوات لتطالب بسقوط فكر واستراتيجية الثورة الفلسطينية ولافساح المجال للحرب النظامية.

وبسبب الخلط بين العمل الفدائي ومحدودية أهدافه، وبين حرب التحرير الشعبية التي هي

---

(٤٧) التقرير السياسي الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آب/اغسطس ١٩٦٨.

بدورها بحاجة الى نضال شاق وصعب ودونـه الكثير من العـراقيل، فقـد حكم على حـرب التحريـر الشعبية بالسقوط والفشل قبل أن توجد على أرض الواقع العربي. واعتبر الفكر المنظر لها «فكراً لا يزال يمارس العقلية العشائرية والثورية اللفظية والمنطلقات التبشيرية التي قادتنـا الى هزائم ١٩٤٨ و١٩٦٧»[٤٨]، بـل وصل الأمر بالبعض ليطالب بإقامة حفل تأبين لاستراتيجية حرب الشعب الفلسطينية[٤٩]. وفي الواقع، فإن هؤلاء المنتقدين وعلى الرغم من تشنجهم وتطرفهم في اصدار أحكام تقـوم على تصـور مغلوط لمفهوم الكفاح الفلسطيني المسلح، فإن المرء يجد أحياناً اعذاراً لهم بسبب الالتبـاس والغموض اللذين شـابا الطروحات الفلسطينية حول المفهوم، والمأزق الذي جابه تطبيق وممارسة الكفاح المسلح. إلا أنـه من النـاحية النضـالية الثـورية لا يمكن تـبرير مـوقفهم، ولا يمكن أن يوصف الا بـأنـه تعبـير عن النفس القصير في النضال، وعن سلبية وسمت جزءاً كبيراً من المثقفين والمفكرين العرب تجاه قضايـا النضال الجماهيري، ذلك أن مجرد عجز الثورة عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية أو تخبطها النـظري والغموض الفكري اللذين يصاحبان مفاهيمها، لا يدفع للاجهاض عليها فكرياً ودفن الفكرة الثورية، ما دامت من حيث المنطلق صحيحة ومن حيث الأهداف ثورية وتعبر عن طموحات الجماهير الواسعة.

فهل وعت الثورة الفلسـطينية اختـلاف خصائصهـا عن خصائص الثـورات الأخرى وقـوانينها العامة؟

يبدو أن الثورة وعت ذلك الا انها «اعتبرت أن القوانين العامة ليست هي الشيء الحاسم في قيادة الشعب قيادة صحيحة من ناحية الاستراتيجية والتكتيك العسكريين بل ان اكتشـاف الظروف الخـاصة في كـل بلد ولكل حـرب شعب... هي الشيء الحاسم الذي يقرر منذ أول المطاف حتى نهايته نجاح أو فشل تجربة حرب الشعب في هذا البلد أو ذاك»[٥٠].

ولكن هذه الظروف الخاصة، يمكنها أن تبرز ظواهر متنـاقضة مـع القوانـين العامـة وفي الوقت نفسه لا تخدم مصلحة الثورة المعنيـة، كمثال عـلى ذلك وجـود قيادة عسكـرية واحـدة والذي شكـل قانون عام لكل الثـورات. فعلى الـرغم من تعدد التـنظيمات المحـاربة فـإنها على المستـوى العسكري اندمجت في قيادة واحـدة، وهذا عكس مـا هو عليـه الوضـع في الثورة الفلسـطينية، حيث ان تعـدد التنظيمات الفدائية اثر على وحدتها العسكرية، وهـو الأمر الـذي دفع لأن يخضـع تحرك هـذه القوات ونشاطها لسياسات عسكرية متعددة على الرغم من وجود «قيـادة موحـدة». هذه الـظاهرة في الثـورة الفلسطينية تتناقض مع تجارب الشعوب في هذا المجال. ولم يثبت بأن وضع الثورة هذا صحيـح، بل أوقعهـا في مآزق متكـررة، وبالتـالي يجب إعادة النـظر فيه بحيث يغلب القـانـون العـام الـذي ثبت صحته، ذلك أنه «دلت التجربة أن وجود التنظيمات العسكرية المستقلة للمنظمات وعدم وجود تنظيم عسكـري واحد

---

(٤٨) نديم البيطار، «نقاش حول فكر الثورة الفلسطينية: الفكر المقاوم أعلى مرتبة من مراتب الفكـر التبشيري،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١)، ص ٩٦.

(٤٩) الياس مرقص، **عفوية النظرية في العمل الفدائي** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠)، ص ٥٧.

(٥٠) حـركة التحرير الوطني الفلسـطيني، فتـح، **من منـطلقـات العمـل الفـدائي، دراسـات وتجـارب ثـوريـة**، ١ ([عمان]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦])، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

يؤدي الى مخاطر عديدة، وأن القانون العام في هذا المجال لم يثبت اختلاله ـ بل بالعكس اثبت صحته أي أصبح من الضروري إعادة النظر في شكل الوحدة الوطنية في الساحة الفلسطينية بحيث تحقق فوراً القيادة الواحدة لحرب الشعب في بلادنا»[٥١].

وارتبط بهذا الوضع الخاص المناقض للقانون العام، ظاهرة تعدد الخطط السياسية والعسكرية في حركة المقاومة الفلسطينية، وغياب الخط السياسي والعسكري الواحد، ذلك أن المنظمات الفدائية غالباً ما تلتزم بخطها الخاص واستراتيجيتها الخاصة على حساب الخط السياسي العام المحدد من قبل المجالس الوطنية الفلسطينية، والهيئات القيادية في الثورة. وهذا الأمر «أدى الى مخاطر عدة وربما ادى مستقبلاً الى كوارث حقيقة»[٥٢]. وقد أدى إلى ذلك فعلاً الآن.

هذه بعض الخصوصيات الذاتية للثورة الفلسطينية، ونعتقد أن هذه العقبات يمكن تجاوزها وهي لا تشكل العقبة المحورية في استراتيجية الثورة، ولكن العقبة تكمن في العلاقة مع محيط الثورة عربياً ودولياً، والمنحى الذي اخذته علاقة الثورة بالمحيط العربي والموقع الذي تحتله منطقة الصراع في اطار الاستراتيجية العالمية.

فالواقع الجغرافي والمجتمعي للشعب الفلسطيني أثبت أن مقدرة الفلسطينيين وحدهم على تفجير حرب تحرير شعبية يبقى مشكوكاً فيه. وعلينا أن نفرق بين العمل الفدائي ـ حرب العصابات ـ وحرب التحرير الشعبية. وان الموقع الصحيح للحديث عن حرب تحرير شعبية لا يكون الا في بيئة عربية وخصوصاً بلدان الطوق. وفي غياب هذا العامل القومي أو عدم فعاليته بعكس ما كان الأمر بالنسبة الى فيتنام الشمالية مع الجنوبية، أو المناطق المحررة من الصين بالنسبة الى ثورة ماو. فالثورة لا تواجه عدواً نقيضاً لها ولاستراتيجيتها فحسب، بل تواجه محيطاً رسمياً معادياً أيضاً لهذه الاستراتيجية. اضافة الى ذلك تظهر أهمية العامل الدولي وموقع المنطقة بالنسبة الى علاقات القوى الاستراتيجية بين العملاقين، فقد مثلت كوبا بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي قاعدة استراتيجية لكونها تقع على تخوم الولايات المتحدة الامريكية، اضافة الى أن كاسترو واجه نظاماً مهترئاً مصيره الزوال ومهدد بالسقوط. وبالنسبة الى فيتنام فإن موقعها ضمن مواقع الهيمنة الشيوعية أو المناطق التي تعتبر استراتيجية بالنسبة الى أمن المعسكر الاشتراكي، جعل الاتحاد السوفياتي والصين يضعان كل ثقلهما لدعم الثورة الفيتنامية، فهي ثورة ضمن منطقة تبارك الثورة وتدعمها، هذا اضافة الى وجود فيتنام الشمالية. ويمكننا أن نضيف عاملاً آخر يتناقض في خصوصيته مع ما كان عليه الحال في الثورات الأخرى وهو العامل الدولي، فالثورة الفلسطينية لا تحارب نظاماً اجتماعياً مستبداً أو استعماراً عادياً، ولكنها تحارب ضد دولة معترف بها دولياً، ضد (مجتمع) له اسسه وعلاقاته، ويحظى بدعم جزء كبير من الرأي العام العالمي. وهذا الأمر يشكل صعوبة أمام الثورة الفلسطينية، وحتى لو نالت تأييداً

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ١٦٧، ويلاحظ هنا أن ـ فتح ـ تتحدث عن حرب شعب وليس عمل فدائي أو حرب عصابات وهذا يدلل على الخطأ الذي يحدث أحياناً في استعمال المصطلحات.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

عالمياً لنضالها، فإن سقف هذا التأييد لن يتعدى الاقرار بوجود دولة فلسطينية بجانب دولة اسرائيل وليس محلها.

ولن نبالغ إن قلنا إن ما يجمع بين الثورة الفلسطينية في وضعها الراهن وبين حروب الشعب الأخرى، لا يتعدى الرغبة المشتركة في القتال ومشروعية الهدف والاختلال في موازين القوى بين الجانبين، وهذا لا يعني أن حرب الشعب لن تنجح في فلسطين، ولكن معناه النضال من أجل توافر شروط هذه الحرب وليس الانسياق وراء وهم أن الثورة الفلسطينية الحالية هي حرب تحرير شعبية، وبالتالي تُحمل اكثر مما تَحتَمِل، ويطلب منها أن تحرر فلسطين وتطيح بالواقع العربي المتردي. ويبدو أن الكثيرين على الرغم من أن الثورة بيّنت أنها نواة حرب التحرير الشعبية، قد انساقوا وراء الوهم وقسّموا الثورة الى مراحل وبنو آمال على أن تحقق «حرب الشعب الفلسطينية»[٥٣] أهداف الأمة العربية بالتحرير والوحدة.

ولقد وعى قادة الثورات العالمية وخصوصاً ماو تسي تونغ خصوصية الوضع الفلسطيني والعقبات التي تواجه تفجير حرب تحرير شعبية في فلسطين. ففي لقاء لماو تسي تونغ مع وفد فلسطيني عام ١٩٦٤ قال: «يا رفاق لقد تبادلنا الحديث بحرارة ولكنني أريد أن أقول، لقد درست قضيتكم والظروف المحيطة بها بدقة، إنها قضية صعبة تتداخل فيها المشاكل تداخل اسنان القرش. اذا تمكنتم من تفجير ثورة والاستمرار بها، فإني سأكون سعيداً لدراسة قوانين جديدة لحرب الشعب في ظروف لا تنطبق عليها قواعد حرب الشعب»[٥٤].

٢ ـ مضمون حرب الشعب الفلسطينية

على الرغم من أن واقع الثورة الفلسطينية منذ نشأتها حتى الآن يجعلها أقرب الى حرب العصابات منها الى حرب التحرير الشعبية، فإنه كما يبدو بنيت تصورات وحددت أهداف للثورة الفلسطينية في واقعها هذا. وهو أمر يتسم بالمخاطرة ويدفع نحو مخاطر ومزالق، بل أوقع بمأزق كان من الممكن تجنبه لو شخص تشخيصاً علمياً وموضوعياً واقع الثورة، أو تم الالتزام بالمبادىء والتعريفات الأولى للعمل الفدائي.

كان الأقرب الى المنطق هو التحديد الذي اعطي للعمل الفدائي كعامل تفجير للوضع العربي

---

(٥٣) كثيراً ما يستعمل لفظ (حرب التحرير الشعبية الفلسطينية) وهذا قد يتناقض مع الواقع، نظراً لأن واقع الشعب الفلسطيني المشتت في أكثر من بلد، وكون فلسطينيي الداخل لا يمثلون الا أقلية بالنسبة لسكان فلسطين، وان قواعد الثورة الأساسية موجودة خارج فلسطين، وأن طبيعة عمل الثورة العسكري هو أقرب لحرب العصابات منه لحرب الشعب. كل هذا يجعل الحديث عن حرب شعب فلسطين نوعاً من المغالطة غير المقصودة أحياناً، والمقصودة في أغلب الأحيان، لأن الحديث عن حرب شعب فلسطينية، يبعد المسؤولية عن الجماهير العربية ويبقى دورها دور المساند وليس المشارك في هذه الحرب.

(٥٤) هاني الحسن، «وقفة عند الذكرى الخامسة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية،» شؤون فلسطينية، العدد ٩٨ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠)، ص ٢٢.

ونواة لحرب التحرير الشعبية العربية[55] هذا التحديد الذي يضع للحرب الفدائية اهدافاً متواضعة ـ سبقت الاشارة اليها ـ ولا يرتبط بأهداف هي من صميم اختصاص حرب التحرير الشعبية العربية عند تفجرها. ولكن بدلاً من ذلك، أصبح العمل الفدائي هو حرب التحرير الشعبية، وقسّم الى مراحل واعطي له مضمون وحددت له أهداف أكبر من أن يتمكن من تحقيقها.

انطلاقاً من هذا الخلط، فقد حددت بعض التصريحات الصادرة عن «فتح» للعمل الفدائي أربع مراحل: الأولى اضرب واهرب، والثانية مرحلة المواجهة المحدودة، والثالثة الاحتلال المؤقت، والرابعة الاحتلال الثابت. وبناء على هذا التبسيط الساذج للأمور، فقد اعتبر أن الثورة الفلسطينية انجزت المرحلة الثانية أي المواجهة المحدودة بعد معركة الكرامة (آذار/مارس عام ١٩٦٨) والمرحلة الثالثة اجتازتها الثورة الفلسطينية مع احتلالها لقرية «الحمة» في شمال فلسطين (أيار/مايو عام ١٩٦٩)، وأن الثورة الفلسطينية بقي عليها المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الاحتلال الدائم[56]. إلا أنه يلاحظ أن إخراج الثورة من الأردن بعد احداث أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٠ اظهر سذاجة هذا التبسيط والتفاؤل المبالغ فيه.

وان كان هذا التصور المتفائل لقدرة العمل الفدائي، يعبر عن ثقة بالذات واعجاب لما حققته الثورة الفلسطينية في تلك المرحلة الذهبية من عمرها. فإن هناك تصورات لمراحل الثورة معاصرة، وتنطلق من منطلق مخالف للأول. فخالد الحسن يعتبر أن الثورة أي ثورة تمر بثلاث مراحل، مرحلة التكوين ومرحلة إثبات الوجود، ومرحلة التعامل. ويرى بأن الثورة الفلسطينية تمر الآن بالمرحلة الأخيرة، مرحلة التعامل بالقضية دولياً[57]. ولا نعرف هنا إن كانت مرحلة التعامل بالقضية دولياً تحل محل مرحلة التحرير بالكفاح المسلح أم انها تتضمن في داخلها هذه المرحلة، وهو الأمر المشكوك فيه، لأن التعامل الدولي لم يحرر لأي شعب أرضه وخصوصاً اذا كان الوضع مثل الوضع القائم في فلسطين. ويبدو أن هذا التحديد الذي يعطي الأهمية للتعامل الدولي جاء في وقت يعيش فيه الخيار العسكري والثورة الفلسطينية في مأزق وتراجع، وهذا يدفع الى التساؤل هل ان التعامل الدولي يمكن أن يعزل عن القوة العسكرية الداعمة لهذا التعامل؟ فالتعامل من منطلق القوة هو الذي يعطي مردوده، أما تعامل الضعيف فلا يحظى بأي احترام دولي ولا يمكنه أن يحقق أهدافه.

وإذا تجاوزنا هذه التحديدات لمراحل «حرب الشعب الفلسطينية» فإن هناك اتفاقاً شبه عام

---

(٥٥) انظر المادة العاشرة من الميثاق الوطني الفلسطيني، وبرنامج العمل السياسي الصادرة عن الدورة الثامنة للمجلس الوطني في القاهرة، ناجي علوش، «رأي نحو مناقشة بناءة لحركة المقاومة الفلسطينية،» شؤون فلسطينية، العدد ٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢)، ص ١٥.

(٥٦) الصحف الصادرة يوم ١٥/٤/١٩٧٠، في: الوثائق العربية الفلسطينية، ١٩٧٠.

(٥٧) خالد الحسن، لبنانيات، أوراق سياسية، ٩ (الكويت: مطبعة الأنباء، ١٩٨٤)، ص ١٨٠. نشير هنا الى أهمية العامل الدولي، من تعاطف ودعم لمطالب الثورة الا أن هذا التعامل يجب أن ينطلق من منطلق القوة ويشير فونفو بن جياب الى الموضوع بقوله «ان أهمية الدعم والعطف الدولي تكون فقط عندما نعتمد على قوانا الخاصة لنضمن النصر لشعبنا في حربه التحريرية».

على أن الثورة الفلسطينية نظراً الى خصوصيتها، تمر بمرحلتين، الأولى مرحلة تجنب خوض المعارك الحاسمة والثانية مرحلة خوض المعارك الحاسمة[58].

أ ـ المرحلة الأولى: مرحلة تجنب المعارك الحاسمة

مبرر المرور بهذه المرحلة هو التفوق الواضح لقوات العدو على قوى الثورة، بحيث يكون من الخطأ الصدام المباشر مع العدو في ظل هذا الاختلال الواضح[59]. فهدف الحرب هو **افناء العدو والمحافظة على الذات** وهو القانون الذي يصعب تحقيقه في ظل رجحان ميزان القوى الواضح لصالح العدو، وهذه المرحلة يمكن تسميتها بمرحلة الولادة والنمو ومد الجذور، وهدفها تطوير الذات وتقويتها الى درجة تعديل ميزان القوى لصالح الشعب الثائر. وهذا يحتم استخدام الاستراتيجية والتكتيك المناسبين المؤديين بالنتيجة الى التحول من الضعف الى القوة[60].

وطبيعة هذه المرحلة تتطلب تعبئة القوات الثورية ومد جذورها ومناوشة العدو من خلال اعتماد الضربات المفاجئة السريعة، والاختفاء الكامل بعدها واختيار الأهداف الموجعة للعدو والتي تلقى التأييد من قبل غالبية الجماهير الثائرة، وهي تندرج في إطار حرب العصابات[61].

وحددت الثورة الفلسطينية لهذه المرحلة الخصائص التالية:

(١) استراتيجيتها حرب دفاعية طويلة الأمد على الخطوط الداخلية.
(٢) تكتيكها حرب هجومية سريعة القرار عل الخطوط الخارجية.
(٣) هدفها تطوير الذات وانهاك العدو، وخلق هرم الجيش الشعبي.
(٤) اتجاه الضربة الرئيسية: ايجاد القاعدة الآمنة وانهاء مرحلة المشردين الهائمين.
(٥) تكتيك العدو عمليات تطويق وافناء أرضية وغارات جوية مركزة.

وأهم خصائص هذه المرحلة والتي بناء عليها يتحدد نجاحها أو فشلها هو إيجاد القاعدة الآمنة التي يمارس الثوار عليها سلطتهم الكاملة[62]. إلا أنه يلاحظ حتى في حدود هذه المرحلة وجهت انتقادات الى الثورة الفلسطينية، مفادها عدم مواءمة الظروف الطبيعية الجغرافية لفلسطين لممارسة

---

(٥٨) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، «كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق،» دراسات عسكرية، ص ٤. وقد تجاوزت الثورة الفلسطينية هذه القاعدة في معركة الكرامة ١٩٦٨ واشتبكت مع العدو في حرب مواجهة مباشرة وطبقتها اثناء الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان ١٩٧٨، وفرضت عليها حرب مواجهة بل حرب إبادة في لبنان صيف ١٩٨٢.

(٥٩) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، المصدر نفسه، ص ٦.

(٦٠) المقاتل الثوري (القوات المسلحة الثورية للجبهة الديمقراطية)، العدد ٦١ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١)، ص ٢.

(٦١) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، المصدر نفسه، ص ١٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٠.

هـذا النوع من القتـال، نظراً الى صغـر مساحـة فلسطين، ونسبـة القوى السكـانيـة في داخلهـا[٦٣]، والافتقار الى الغابات والجبال والسهـول الواسعـة التي تشكل عـاملاً جـوهريـاً لنجاح هـذا النوع من القتـال[٦٤]. ويبدو أن هـذا التصور لأهميـة العامـل الجغرافي والبشري في حـرب الشعب تـرجـع الى التجارب الثورية في البلدان الأخرى خصوصاً فيتنـام والصين حيث يقـول ماو تسي تـونغ بـأن حرب العصابات ممكنة بتوافر شرط واحد فقط، وهو أن تكون البلاد ذات أرض واسعة[٦٥].

دافعت الثورة الفلسطينية عن تجربتهـا الخاصـة في حرب العصـابات، وهي لم تعتـبر الغابـات والجبال. . . الخ شروطاً اساسية لحرب العصابات، بل أموراً مساعدة تسخرها الثورة لأغراضها «اي أن العامل الحاسم في حرب العصابات ليس الجبال أو الغابات وإنما الانسان والجماهير المصممة عـلى القتال. . . وهـذه الجماهير تستطيع في كل الحالات أن تخلق الظروف الملائمة لها. . وأن تتكيف مع الواقع الطبيعي الموجود»[٦٦].

إلا أن المعضلة الأسـاسية التي واجهت حـركة المقـاومة الفلسـطينية في هـذه المرحلة هي تـوفير «القاعدة الآمنة» والتي بدورها لها علاقة بالظروف الجغرافية بالنسبة الى ثورة الشعب الفلسطيني.

القاعدة الأمنية

يعتبر توافر «القاعدة الآمنة» لرجال حرب العصابات شرطاً أساسياً من شروط استراتيجية حـرب العصابات. وذلك لما توفره من امكانات للتجمع والتدريب والتثقيف والاستعداد لمواصلة المعركة. وقد أثبتت تجارب الشعوب أهمية وجود هذه القاعدة الآمنة أو الأرض المحررة. وكان نمـوذج فيتنام الشـمالية بالنسبة الى الجنوبية أقرب مثال على مركزية وأهمية القاعـدة الآمنة، وحيث لم ينـظر الشمـاليـون الى الثوار الجنـوبيين كعبء عليهم[٦٧]، أو خـطر على أمنهم، بـل كان دعم الجنـوب يشكل واجبـاً ثوريـاً قوميـاً. ووعت حركة المقـاومة الفلسـطينية عـلى أهمية وجـود قاعـدة آمنة لهـا، واعتبرت الحصـول عليها بمثـابة «منتصف الطريق النظري وليس الزمني لتحقيق أهداف الثورة الشعبية المسلحة»[٦٨]، بل اعتبر توافر «هانوي عربيـة» بمثابة الشرط لوجود الثورة الفلسطينية، وانه من الخطأ عدم رؤية العلاقة الجدلية بين الثورة الفلسطينيـة ووجود ثورة عربية، وقاعدة عربية تلعب دور هانوي العرب «وان تعتبر نفسها جزءاً من المعركة مستعدة للصمود امام الهجمات الواسعة والمحدودة والاستمرار بالقتال برغم عنف الضربات الرادعة»[٦٩].

---

(٦٣) يشكل العرب في فلسطين المحتلة حوالى ٣٥ بالمائة من السكان فنسبتهم إلى قـوى الاحتلال عكس مـا كان عليه الحال في الفترات الأخرى، في الجزائر كانت نسبة الجزائريين الى الفرنسيين هي عشرة الى واحد، وفي فيتنام ثلاثون الى واحد، وفي الصين النسبة أكبر من ذلك بكثير. ومساحة فلسطين حوالى ٢٧ الف كلم^2.

(٦٤) البيطار، «نقاش حول فكر الثورة الفلسطينية،» ص ٩٤.

(٦٥) تونغ، المؤلفات المختارة، ج ٢، ص ٣٢٠.

(٦٦) «المعضلات التي تواجه حرب العصابات الفلسطينية،» الثورة الفلسطينية، العدد ٢٦ (أيار/مايو ١٩٧٠).

(٦٧) هيثم الأيوبي، في: «فيتنام وفلسطين: ندوة لحسنـين بشير، داود تلحمي، محمـود سويـد، حسن الشريف، منير شفيق، محمد الكشلي، ادار الندوة الهيثم الأيوبي،» شؤون فلسطينية، العدد ٢٤ (آب/اغسطس ١٩٧٣).

(٦٨) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتحُ، «كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق،» ص ٢٠.

(٦٩) الأيوبي، المصدر نفسه، ص ٥٧.

شغلت مسألة القاعدة الآمنة بالنسبة الى حركة المقاومة اهتمامها منذ السنوات الاولى للانطلاقة. وهذا عائد الى خصوصية الوضع الجغرافي والسكاني لفلسطين، الذي يجعل الحصول على هذه القاعدة داخل فلسطين المحتلة يبدو أمراً مستحيلاً[٧٠]. وكانت حركة المقاومة الفلسطينية مضطرة الى البحث عن هذه القاعدة في البلاد العربية المجاورة لفلسطين، لما تمثله هذه البلدان من التصاق بحدود فلسطين المحتلة، ووجود كثافة جماهيرية فلسطينية فيها ـ وخصوصاً الأردن ـ الا أن الأهم من ذلك كما سبق هو شدة القبضة الاسرائيلية على الوضع الأمني في فلسطين المحتلة الشيء الذي يجعل وجود قوات مقاتلة بصورة دائمة وعلنية أمراً مستبعداً.

وكان البحث عن القاعدة الآمنة في البلاد العربية المجاورة، سبباً في التأكيد الفلسطيني على العلاقة الجدلية الحتمية بين الثورة الفلسطينية والجماهير العربية، ذلك أن الوجود الفلسطيني المسلح في أي قطر عربي إن لم يكن ملتحماً بالجماهير العربية، ومستقطباً إياها فإن فرص نجاحه تبقى ضعيفة. وقد أكدت الثورة الفلسطينية على هذه الحقيقة من خلال تحديدها لساحة الصراع الرئيسية بأنها ساحة بلدان الطوق[٧١]. واعتبرت أنه لا يمكن الوصول الى الحرب الشعبية الطويلة الأمد إلا بوجود «هانوي» في الوطن العربي.

إلا أن التحديد النظري لأهمية ومكان القاعدة الآمنة، كان يقابله صعوبة الثبات وخلق ظروف الأمن والاستمرارية لهذه القاعدة. وكانت عملية المحافظة على القاعدة الآمنة تكلف الثورة آلاف الشهداء وخوض أكثر من معركة في الساحة العربية لأجل تأمين سلامة هذه القاعدة حتى تحقق الثورة شروط القاعدة الآمنة ذلك أنها هي «المكان الذي تمارس فيه الثورة السيطرة والسلطة المطلقة، ويجب أن تكون هذه القاعدة على اتصال بأراضي العدو بغية تمكن الثوريين من القيام بنضال مسلح، كما يجب أن تكون في وسط شعب ملتزم بالثورة. واخيراً يجب أن تكون في موقع يسمح للثوار بمقاومة أية عملية حصار أو إبادة يقوم بها العدو»[٧٢]

إن واقع الأرض العربية المحيطة بفلسطين تخضع لأنظمة وحكومات لها سيادتها ولها تصوراتها الخاصة للصراع مع اسرائيل وسبل التعامل معها، وبالتالي، فإن رؤيتها لاستراتيجية حرب الشعب لا تقوم على أساس الاقتناع والتوافق، بل تنظر الى هذه الاستراتيجية كخطر يتهدد سيادتها وتحدٍ لسلطتها وعرقلة لسياستها، وإن كانت بعض هذه البلدان قبلت في مراحل محددة بوجود قواعد للفدائيين على أراضيها، فإن هذا لا يعني القبول بترك الحرية للفدائيين لممارسة سلطتهم الكاملة على الأرض التي يقيمون عليها. وكانت تجربة الوجود الفلسطيني في الأردن دليلاً على المأزق الذي عانته الثورة الفلسطينية في بحثها عن القاعدة الآمنة. فمن ناحية نظرية يمثل شرق الأردن أنسب قاعدة آمنة لحركة المقاومة الفلسطينية لكثافة الوجود الفلسطيني فيها حيث يكون الفدائيون (كالسمك وسط الماء)، وتماسها مع فلسطين المحتلة بحدود طويلة حوالى (٦٠٠ كلم). وعلى هذا الأساس أقامت

---

(٧٠) كازافييه بارون، الفلسطينيون شعباً، ترجمة عبدالله اسكندر (بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٨)، ص ١٥٠.

(٧١) انظر الفصل السابع.

(٧٢) بارون، المصدر نفسه، ص ١٥٠، أنظر أيضاً: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، «كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق،» ص ١١.

الثورة قاعدتها الآمنة الأولى في غور الأردن، وكانت أعوام ١٩٦٨ - ١٩٧٠، من أكثر أعوام الثورة ازدهاراً وأكثرها فاعلية على مستوى العمليات العسكرية وهي الفترة الوحيدة التي يمكن القول انها شكلت تهديداً وازعاجاً لاسرائيل.

وقد شعرت اسرائيل بخطورة الوجود الفلسطيني في الأردن فحاولوا وضع حد له منذ سنته الأولى، فوجهوا حملة عسكرية الى الأغوار وحصلت معركة الكرامة (عام ١٩٦٨) والتي خاضها الفلسطينيون تجاوزاً لقوانين حرب العصابات التي تدعو في مثل هذه الحالات الى تجنب خوض معارك مواجهة. واستطاع الفلسطينيون أن يحافظوا على قاعدتهم الآمنة ويصدوا القوات الاسرائيلية، وهو الأمر الذي عزز مكانة الفدائيين الفلسطينيين، وتدفق آلاف الفلسطينيين للانخراط في الثورة، وأصبح العمل الفدائي في واجهة الأحداث[٧٣]. إلا أن هذا النمو والتألق الذي حظي به العمل الفدائي، عزز من ناحية أخرى حدة التناقض بينه وبين النظام الأردني، الرافض والحذر من الوجود الفلسطيني المسلح ومن استراتيجية حرب الشعب. فالاردن لا ينظر الى العمل الفدائي نظرة شمال فيتنام الى جنوبه من حيث وحدة الموقف ووحدة الاستراتيجية ووحدة المصالح. فكان لا بد وأن يقع الصدام وهو صدام محتم، على الرغم من كثير من الأوهام التي صاحبت البعض حول إمكانية التعايش مع الأردن. ونظراً الى تفاوت ميزان القوى والحرب الشرسة التي خاضها الجيش الأردني ضد الفلسطينيين، خرجت الثورة من الأردن في ظل صمت عربي مقيت[٧٤]. وفقدت بذلك قاعدتها الآمنة الأولى إلا أنها لم تفقد ارادة القتال.

ولم يكن خسارة المقاومة الفلسطينية لقاعدتها الآمنة في الأردن بالحدث الهين وذلك لمركزية وأهمية القاعدة الآمنة في مرحلة الثورة الأولى. ومن هنا ساد شعور عام بعد الأردن بأن الثورة الفلسطينية، بعد خروجها مباشرة من الأردن، تعيش لحظة الاحتضار، وان مستقبلاً قاتماً ينتظرها. وتم الربط بين اخراج المقاومة من الأردن، وبين الحل السلمي المتجسد آنذاك بمبادرة روجرز والتي وافقت عليها مصر والأردن، وهو الأمر الذي دفع بجورج حبش الى التهديد بأنه «يجب أن يسمع الجميع أن المقاومة مستعدة استعداداً كاملاً لتحويل الشرق الأوسط الى جحيم، ومهاجمة كل المصالح الاستعمارية والامبريالية وكل الذين يحاولون تحطيم آمال شعبنا... لن يكون هناك حل سلمي الا اذا سحقت المقاومة، لكن المقاومة مصممة على ألا تسمح بسحقها»[٧٥].

إلا أن الثورة أخرجت من الأردن، ولتحافظ على استمراريتها وإرادتها بالقتال ولتستمر ممثلاً لإرادة الرفض العربي للتسويات القائمة على حساب الشعب الفلسطيني، كان لا بد لها أن تخلق القاعدة الآمنة لتجسد وجودها المسلح. وكان أمام الثورة الفلسطينية ثلاثة بلدان عربية محاذية

---

(٧٣) O'Neil, *Armed Struggle in Palestine: A Political-Military Analysis*, p. 120.

(٧٤) قبل احداث الاردن وفي الفترة نفسها توترت العلاقة بين المقاومة الفلسطينية وعبد الناصر بسبب موافقة هذا الاخير على مشروع روجرز، واوقف عبد الناصر بث اذاعة صوت فلسطين من القاهرة (آب/ اغسطس ١٩٧٠) وانتقد مواقف المقاومة المتطرفة.

(٧٥) بارون، الفلسطينيون شعباً، ص ٢٢٠.

لفلسطين المحتلة، وهي مصر وسوريا ولبنان، عليها أن تجعل من أحدها (على الأقل) قاعدتها الآمنة، وقد اسقطت المقاومة الفلسطينية منذ البدء مصر كقاعدة آمنة من حسبانها، وهذا عائد الى اعتبارات متعددة سياسية وجغرافية، ذلك أن عبد الناصر الحذر دائماً من العمل الفدائي الفلسطيني والذي كان يرفض أي سلطة في مصر خارج سلطته وخصوصاً اذا كانت هذه السلطة تتناقض في استراتيجيتها مع الاستراتيجية المصرية، لم يكن متوقعاً أن يوافق على وجود قواعد عسكرية فلسطينية في أراضي مصر، اضافة الى ذلك، فإن المناطق المصرية المحاذية لفلسطين المحتلة ـ صحراء سيناء ـ تشكل بحد ذاتها عقبة أمام ممارسة حرب العصابات نظراً الى قلة السكان فيها وانكشاف أراضيها واتساعها.

وبالنسبة الى سوريا، فمنذ انطلاقة العمل الفدائي كان هناك وجود عسكري فلسطيني فيها بشكل أو بآخر، الا أن سوريا كانت باستمرار تضع أي تحرك فلسطيني تحت اشرافها المباشر، كما أن المناطق الحدودية ـ هضبة الجولان ـ غير مناسبة لحرب العصابات، فهي تفتقر في الجانب الاسرائيلي الى الأهداف الحيوية التي يمكن ضربها، والوجود العسكري فيها حصين جداً، وفي الجانب السوري لا يوجد كثافة سكانية فلسطينية يمكن أن تنزرع فيها القوات الفدائية، إلّا ان الأهم من ذلك هو رفض السلطات السورية لحرية العمل الفدائي انطلاقاً من الأراضي السورية، فتقيد سوريا بالحرب النظامية القائمة على توازن القوى يجعلها تتخوف من افساح المجال أمام العمل الفدائي كي لا يجرها ذلك الى حرب غير مهيأة لها[٧٦]. كما أن أي ثورة لا يمكنها أن تترعرع وتثبت أقدامها الا في الأماكن التي تتآكل فيها سلطة وشرعية الدولة. ومن هنا اتجهت الثورة الفلسطينية بأنظارها الى لبنان وجنوبه المحاذي لفلسطين المحتلة.

استرعى جنوب لبنان اهتمام المقاومة الفلسطينية منذ عام ١٩٦٨، نظراً الى الموقع الاستراتيجي الذي يحتله الجنوب، فهو على تماس مع شمال فلسطين ومنطقة الجليل الاعلى تحديداً الذي توجد فيه المصادر المائية للدولة الصهيونية، ومركز انتاج الطاقة الكهربائية وتتركز فيه الصناعات الثقيلة. وقد عرفت اسرائيل اهمية جنوب لبنان، وتخوفت من النتائج المترتبة على تمركز القوات الفلسطينية فيه ووجود نظام سياسي معاد لها، فوجهت غاراتها الى العمق اللبناني وضربت مطار بيروت الدولي لترهب السلطة اللبنانية وتحذر اللبنانيين من عواقب سماحهم بالوجود الفلسطيني على اراضيهم. وقد كان لهذه السياسة الرادعة الاسرائيلية نتائج متناقضة، فمن جانب عززت مواقف الرافضين للوجود الفلسطيني المسلح في لبنان واعطتهم الذريعة لرفض هذا الوجود، وخصوصاً القوى اللبنانية المسيحية والسلطة الحاكمة. ومن جانب آخر ابرزت الى الوجود القوى الوطنية اللبنانية الرافضة لسياسة النظام الانعزالية والداعية الى مساندة الثورة الفلسطينية في نضالها. وقد اعتبرت الثورة الفلسطينية ضرب اسرائيل لمطار بيروت وضرب العمق اللبناني عملاً خدم سياسة المقاومة. فالهجوم على مطار بيروت

---

(٧٦) بعد حرب حزيران/ يونيو حذر الرئيس السوري نور الدين الاتاسي «فتح» من القيام باعمال فدائية ضد اسرائيل قائلاً: «ستخسرون وستجرونا معكم الى الكارثة،» كما ان سوريا لم تمارس حرب العصابات لتحرير اراضيها المحتلة فكيف ستسمح للفلسطينيين بذلك.

«كان هو المظلة التي استطعنا في ظلها كسب تأييد الجماهير اللبنانية، فطريق دايان الى مطار بيروت كان طريقنا الى جنوب لبنان»[٧٧].

ومع ان المقاومة الفلسطينية موجودة بكثافة في لبنان سواء في جنوبه ام شماله، الا انه وجهت انتقادات للاهمية التي اعطيت للجنوب اللبناني بعد ان بدأت المقاومة تواجه مأزقاً هناك، بسبب الانقسامات الطائفية بين سكان الجنوب واضطرار المقاومة الى مناصرة طائفة ضد اخرى، كما ان وجود اعداد كبيرة من المقاتلين الفلسطينيين بما يحملون من عادات وتقاليد غريبة على اسلوب الحياة السائدة في الجنوب، أثار حساسية سكان الجنوب، واحياناً كانت تحدث صدامات مع بعض سكان الجنوب، وهذا ما دفع اسرائيل الى استغلال هذه الصدامات لصالحها وحرضت السكان اللبنانيين على الفلسطينيين، وجعلتهم يشعرون بالثمن الباهظ المترتب على دعمهم للمقاومة الفلسطينية. وقد اضطرت المقاومة الفلسطينية بعد الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ الى ان تخفف عملياتها العسكرية الى اقصى درجة انطلاقاً من الجنوب، وقد بررت ذلك بأن «قرار عدم استعمال الحدود اللبنانية كمسرح عمليات عسكرية لم يتخذ من منطلق اسقاط الخيار العسكري وانما من منطلق ان العمل العسكري من خلال الحدود اللبنانية لا جدوى له» وان العمل الفدائي انطلاقاً من الجنوب هو نوع من الانتحار[٧٨].

ولكن هل ان الوجود الفلسطيني في لبنان حقق شرط القاعدة الآمنة كضرورة لمرحلة «تجنب المعارك الحاسمة» الممهدة بدورها للمعركة الحاسمة؟

لقد اكد الواقع مدى الصعوبات التي واجهت حركة المقاومة الفلسطينية لتحقيق قاعدتها الآمنة باعتبارها المكان الذي تمارس فيه الثورة سلطتها كاملة، وان يكون بتماس مع العدو وان تكون وسط جماهير مؤمنة بالثورة، وان تكون في موقع يمكن الثورة من الدفاع عنه ومقاومة عمليات الحصار والتطويق. لقد بنت الثورة استراتيجيات واقامت علاقات وخلقت تحالفات وحددت اهدافاً انطلاقاً من وجودها في لبنان، وعلى اساس ان هذا الوجود مستمر وآمن وثابت دون ان تدري انه لا يمكن لأي ثورة شرعية مقاتلة ان تستمر في وجودها الرئيسي خارج اراضيها. وقد اثبت الواقع ان هذا الوجود هش وغير آمن، فلم يكن بمقدور الثورة ان تمارس سلطة كاملة في لبنان لوجود سلطة الدولة وسلطة الطوائف اللبنانية، كما ان شرط التماس مع العدو ابطلت اسرائيل فعاليته من خلال شريط حدودي عازل تسيطر عليه قوات مسيحية موالية لها وقوات الامم المتحدة. كما انتفى نسبياً شرط الوجود بين جماهير مؤمنة بالثورة، فإن كان هذا الشرط صحيحاً في المخيمات الفلسطينية فإنه أقل تحققاً في المناطق الأخرى. اما شرط ان تكون القاعدة في موقع يمكن الدفاع عنه، فقد اثبت الغزو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ غياب هذا الشرط، حيث استطاعت القوات الصهيونية ان تدفع امامها القوات الفلسطينية في الجنوب وتحصرها في بيروت حيث صبت عليها احدث ما انتجته التكنولوجيا

---

(٧٧) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، «كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق،» ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٧٨) الحسن، لبنانيات، ص ١٧٩. وقد حدث خلاف في صفوف الثورة الفلسطينية وحتى داخل صفوف فتح في عام ١٩٧٨ عندما اصدرت القيادة العسكرية اوامرها بعدم الاشتباك مع قوات العدو في الجنوب حيث توجد القوات الدولية، هذه الاوامر التي رفضت من قبل مجموعات مقاتلة يرأسها ابو داوود واعتبرت الاوامر نوعا من الخيانة الوطنية. انظر: **الانطلاقة** (صوت حركة التحرير الشعبية العربية)، العدد ٢ (آب/ اغسطس ١٩٧٨).

الامريكية من الآت الموت والدمار. وعلى الرغم من البطولات التي ابداها الفلسطينيون والتي اكدت ان العدو الصهيوني يمكن مقاومته بل ووقفه عند حد معين وان الجيش الصهيوني ليس بالجيش الاسطوري حيث عجز ولمدة ثلاثة شهور عن احتلال بيروت، على الرغم من ذلك، فقد أجبرت المقاومة الفلسطينية على الخروج من بيروت.

لقد مثل الصمود الاسطوري في بيروت اروع فرصة امام العرب لأن يحولوا بيروت الى ساحة لمعركة الحسم مع العدو، وخصوصاً انه دفع بجل قواته النظامية الى لبنان وبقيت جبهاته الاخرى ضعيفة الدفاع. الا انه على ما يبدو كانت العملية الاسرائيلية تجد استحساناً عربياً لدرجة ان الانظمة العربية امتنعت عن مجرد عقد مؤتمر قمة لبحث المعركة الدائرة في لبنان وبعد الحرب سارعت لتستثمر نتائج بيروت سياسياً[٧٩].

وعلى الرغم من نتائج حرب بيروت فقد اعتبر ابو اياد «ان هذه المعركة المشرفة (معركة بيروت) التي في رأيي تثبت نظريتنا في حرب الشعب.. انا كنت اقرأ عن حرب الشعب واقول بأمانة ان كل ما مارسناه في السنوات الماضية كان كفاحاً مسلحاً ولم يكن حرب الشعب الا في لبنان وبيروت»[٨٠]. الا انه يجب القول ان حرب الشعب تتميز بطول الامد وليس بثلاثة شهور فقط. وهذا لا يعني ان وقف المعركة كان اختياراً ذاتياً للمقاومة الفلسطينية، بل كان ضرورة انسانية وثورية ايضاً. فهناك فرق بين الثورة والنضال وبين الانتحار[٨١].

وهكذا فقدت حركة المقاومة الفلسطينية مجدداً «قاعدتها الآمنة» والتجأت الى المنافي البعيدة عن خط التماس. ولا نعتقد ان أي وجود فلسطيني مسلح خارج اقطار الطوق مهما كبر وعظم يمكنه ان يشكل حرب تحرير شعبية أو ان يقوم بحرب عصابات. لقد اكدت حقيقة ان لا ثورة فلسطينية دون قاعدة آمنة في بلدان التماس مع العدو، على ضرورة نسج علاقات جماهيرية صحيحة مع الجماهير العربية وهو الموضوع الذي سبق ان اشرنا اليه وكان مثال جدل في الساحة الفلسطينية. كان تصور الثورة الفلسطينية ان الكفاح المسلح والتصادم القتالي مع العدو الذي تمارسه الثورة الفلسطينية «لا بد وان يخلق مناخاً ثورياً في كل البلدان العربية يؤدي الى تفجير التناقضات بين الجماهير العربية وبين كل الانظمة الموالية للامبريالية والانظمة التي لا تريد القتال أو تتراجع امام الضغط الامبريالي»[٨٢]. ولكن يبدو ان ادوات القمع

---

(٧٩) كان اشد ما تخشاه الانظمة العربية ان تتمكن الثورة الفلسطينية متحالفة مع الحركة الوطنية اللبنانية من اقامة نظام ثوري في لبنان، فهذا كان كفيلاً بأن يجعل من لبنان بؤرة ثورية تمد جذورها وتؤثر على مجمل الانظمة العربية. وتخلق بصدامها الثوري مع العدو بؤرة حرب التحرير الشعبية التي تستقطب المناضلين العرب من كل مكان.

(٨٠) «كلمة ابو اياد في المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، الدورة السادسة عشرة ١٩٨٣،» (وثيقة رقم ٧٠)، ص ٧.

(٨١) من الكتب المهمة عن معركة بيروت، ونسبة القوى بين الجيش الاسرائيلي والفلسطينيين والاساليب القتالية الرهيبة التي استعملها الاسرائيليون في بيروت. انظر:

مايكل جانسن، معركة بيروت، لماذا غزت اسرائيل لبنان، ترجمة محمود برهوم، الحرب الفلسطينية الاسرائيلية في لبنان، ٢ (عمان: دار الجليل، ١٩٨٣).

(٨٢) منير شفيق، الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٥٣

الداخلية والثمن الباهظ الذي جعلت اسرائيل اي نظام عربي يدفعه مقابل دعم المقاومة الفلسطينية، وانغماس الجماهير العربية بقضايا نضالها الداخلي من اجل الحرية والعمل والكرامة الشخصية، جعل التجاوب مع الكفاح الفلسطيني المسلح لا يعبر عن نفسه بصورة جلية. وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على ترابط القضايا النضالية العربية وترابط قضايا النضال ضد اسرائيل مع نضال الجماهير ضد التجزئة، ضد التخلف، ضد الاستبداد، لأن النظام الذي يقمع الشعب داخلياً ويسلب منه حرية الرأي وكرامة العيش لن يسمح لهذا الشعب ان ينخرط بالنضال المسلح، عن وعي منه بأن استراتيجية الكفاح المسلح وحرب الشعب هي اقصر طريق الى تعرية هذه الانظمة المتخاذلة.

وهنا يتميز الموقف الصادق المبارك للكفاح المسلح، والموقف الذي يؤيد الكفاح المسلح مجاراة للتيار واسكاتاً للجماهير حيث يوهم هذا النظام جماهيره ان مباركته ودعمه للثورة يحل محل دعم الجماهير ومشاركتها في الكفاح المسلح. ومن هنا كان على الثورة الفلسطينية الا يغرها ما تلقاه من آيات العطف والتأييد السطحي لدى الانظمة، وتتوهم ان هذا يمكنه ان يملأ فراغ علاقتها مع الجماهير او ان يحل محل الجماهير في دعم مسيرة الثورة، وهو الامر الذي شكل احياناً جانباً من القصور الذي صاحب علاقة الثورة مع محيطها العربي. ويبقى المقياس الحقيقي لهذه الانظمة ليس هو الاعلان عن معاداة اسرائيل ـ فكل الانظمة العربية تعلن هذا الموقف بل تتطرف احياناً في التعبير عنه ـ ولكن المقياس هو ممارسة النضال المسلح ضد اسرائيل وهنا تزول الفوارق بين الانظمة والجماهير ويصبح الجميع مشدودين باتجاه واحد. «وان اي نظام عربي وطني أو شبه وطني معاد لاسرائيل ولكنه غير مستعد لتحمل عملية الردع لمدة طويلة، سينقلب شاء ام ابى الى قوة تضرب الثورة الفلسطينية عند تحركها»[83].

وهنا يتدخل عامل الزمن الذي يصاحب حروب التحرير، فهي حرب طويلة الامد، وطول الامد يعني امتلاك ارادة الصمود وارادة القتال عند الشعب الثائر[84]. واشد الاخطار التي يمكن ان تصيب حرب الشعب هو تعجل جني الثمار والوصول الى النصر قبل الاوان وقبل ان تستكمل مرحلة تجنب خوض المعارك الحاسمة جميع شروطها، وهو المرض الذي ظهرت بوادره في الواقع العربي ولدى بعض الفلسطينيين الذين ارادوا ان يضعوا حداً للصراع قبل ان تصل المعركة الى اوجها، وسقطوا في اوهام التسويات السلمية التي لا تحقق الاهداف الاستراتيجية للثورة، بل لا تحقق ما هو ادنى من ذلك. ويبدو ان هذا المرض ارتبط بالاحساس بالعجز عن الارتقاء بالثورة من مرحلتها الأولى الى مرحلة التحرير نتيجة عدم توافر الشرط العربي الذي هو أساسي لمرحلة التحرير، ذلك انه اذا كان الشرط الفلسطيني أساسي وجوهري في مرحلة الانطلاقة، فإن الشرط العربي اساسي لمرحلة التحرير، بل يمكن الجزم أن لا تحرير لفلسطين الا بالتحرك العربي المتمثل بالقوة الجماهيرية الثورية العربية كما حددت ذلك الثورة عند تبيانها لمرحلة خوض المعارك الحاسمة

---

(٨٣) الايوبي، «فيتنام وفلسطين: ندوة، » ص ٥٧.

(٨٤) يقول ماوتسي تونغ عن عامل الزمن في الحرب الثورية (ان حربنا الثورية ستظل حرباً طويلة قبل ان تتمكن قوى الصين الثورية من تكديس قوة كافية لشق المواقع الاساسية لعدونا الداخلي والخارجي وقبل ان يتم سحق معظم القوى الرجعية العالمية او تجميدها من قبل القوى الثورية العالمية). انظر: تونغ، **المؤلفات المختارة**، ج ١، ص ٣٥٨.

ب ـ المرحلة الثانية: مرحلة خوض المعارك الحاسمة

قد يبدو انه من العبث الحديث عن «معركة خوض المعارك الحاسمة» أي معركة التحرير، نظراً الى كون الثورة الفلسطينية ما زالت تمر في مرحلتها الأولى، بل ان هذه المرحلة يصاحبها الكثير من الغموض وتمر بكثير من المآزق، الا أننا سنتناول باختصار هذه المرحلة وهي ما تسمى بمعركة التحرير حتى تكتمل شمولية البحث وتتضح معالم الفكر السياسي الفلسطيني المتعلقة بمنهجية حل الصراع، وتسهل عملية المقارنة مع الفكر القومي العربي.

ومن ناحية أخرى، فإن الحديث عن مرحلة التحرير يرتبط بالتصور لشروط هذه المرحلة، والعلاقة بين النضال الفلسطيني والنضال العربي، وموقع الوحدة العربية من عملية التحرير.

حددت المقاومة الفلسطينية لمرحلة «خوض المعارك الحاسمة» شرطين:

أولهما: العامل الأساسي المادي الموضوعي، أي الشروط العسكرية والطبيعية للجانبين.

ثانيهما: العامل الذاتي المتمثل في قدرة الثورة على تسخير العامل الموضوعي للعامل الذاتي.

أي أن هذه المرحلة تتميز بتوافر العنصر الموضوعي المنظم اضافة الى نمو العنصر الذاتي من خلال التعمد بالنار والنضال المستمر من خلال حرب العصابات[٨٥].

وترى المقاومة الفلسطينية بأن خوض المعارك الحاسمة بقصد افناء العدو يتطلب نوعاً متقدماً من النضال اكثر تطوراً من حرب العصابات، بحيث تصبح هذه الاخيرة عاملاً مساعداً لكسب الحرب وليست العامل الأساسي. وهذا النوع الجديد من الحرب هو الحرب الشعبية النظامية، وفيها تمارس القوات حرب الحركة والمواقع لأن «تحقيق افناء العدو وابادته يتطلب نوعاً من حرب انصارية من مستوى اعلى أي حرب نظامية شعبية»[٨٦].

وميزت المقاومة الفلسطينية في هذه الحرب بين حرب الجيوش الشعبية، وبين حرب الجيوش الكلاسيكية، فهذه الاخيرة قد تحرز نصراً عسكرياً حاسماً ولكنها لن تقدر ان تصفي مجتمعاً[٨٧]. اما الحروب الشعبية وان كانت اخذت طابعاً نظامياً، فإنها تعتمد على قوى الشعب وكل طاقاته وتستخدم كل انواع الاسلحة المتوافرة، وتدمج كل البلاد في المعركة، بحيث تشكل المؤخرة والجبهة كلا واحداً في المعركة. وهذا هو العامل الاساسي في هزيمة التكنولوجيا العسكرية المتطورة، وهذا لا يعني لدى الثورة الفلسطينية اسقاط الجيوش النظامية من المعادلة وتجاهل دورها في المعركة، ولكنه

---

(٨٥) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، «نضالنا المسلح بين النظرية والتطبيق،» ص ١١.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٨٧) مثلاً حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، فعلى الرغم من الانتصار الذي حققته الجيوش العربية الا انها لم تستثمر هذا الانتصار للمصلحة القومية، وهذا عائد لخضوع المعركة لسياسات مسبقة لا تضع ضمن آفاق العمل تحرير فلسطين، بل ارادت توتير الوضع العسكري وتحقيق انتصار جزئي لتحقيق مصالح وطنية محدودة.

يعني دمج هذه الجيوش ضمن خط الجماهير وتحت قيادة ثورية شعبية تخضع هذه الجيوش الى متطلبات الحرب الثورية[88].

وهنا ايضاً يظهر التباين بين تصور الثورة الفلسطينية للحرب الكلاسيكية ودور الانصار فيها، وبين التصور الرسمي العربي والقوى القومية في الساحة الفلسطينية لدور الانصار ـ العمل الفدائي ـ في المعركة. فترى المقاومة الفلسطينية ان حرب العصابات ستتطور الى حرب متحركة شعبية تأخذ طابعاً نظامياً وتقودها الجماهير المقاتلة، فهي شعبية وان اخذت طابعاً نظامياً في ميدان المعركة، فحرب العصابات ليست منفصلة عن الحرب النظامية الشعبية بل هي جزء منها. ومن هنا رفضت المقاومة الفلسطينية تبعية العمل الفدائي للجيوش الكلاسيكية العربية، لأن هذه الجيوش ليست شعبية ولا تتعدى نظرتها الى رجال حرب العصابات نظرتها الى الكشافة او المخبرين. وقد عبرت المنظمات القومية عن ارتباطها بالمفهوم الكلاسيكي للحرب وخضوع العمل الفدائي لهذا المفهوم حيث اعتبرت «الصاعقة» «ان العمل الفدائي بشكله ومضمونه المادي والمعنوي يؤلف اداة من ادوات العمل السياسي والعسكري للاستراتيجية السياسية العربية على المستويين العالمي والمحلي»، وأنه «في كل الظروف والاحوال يطلب من العمل الفدائي ان يكون دائماً ملتحماً بالعمليات النظامية للجيوش العربية لدول المواجهة لمساندة القوات المسلحة»[89].

ودون الخوض في الجانب العسكري من التصور الفلسطيني لمعركة التحرير، فإننا نوضح ان معركة التحرير ستمتاز بسمتين اساسيتين الاولى، انها عربية، فأداة التحرير هي الجماهير العربية من المحيط الى الخليج «لأن المعركة كما قلنا لن يكون لها حدود وانما تتوسع لتشمل الساحة العربية كلها». والثانية، انه من خلال معركة التحرير ستصنع الوحدة العربية. ومن هنا كان شعار الثورة الفلسطينية وخصوصاً «فتح» ان **التحرير طريق الوحدة**[90].

التحرير طريق الوحدة

على خلاف التصورات القومية العربية للوحدة العربية، باعتبارها وحدة أنظمة وحكومات، طرحت الثورة الفلسطينية رؤية قومية جديدة للوحدة العربية، وحدة الجماهير التي تصنعها ساحة المعركة، ويوحدها المصير المشترك والقتال على أرض واحدة ضد عدو واحد. فبما أن معركة التحرير هي معركة الجماهير العربية الثائرة المتمردة، فإن هذه الجماهير خلال توجهها نحو المعركة ستحطم القيود التي تكبلها وتحطم حدود التجزئة وركائز الاقليمية في المنطقة، فثورة الجماهير وولوجها ساحة

---

(٨٨) ناجي علوش، «عن التساؤلات المطروحة في الساحة اللبنانية والفلسطينية والعربية،» دراسات عربية، السنة ٨، العدد ٩ (تموز/ يوليو ١٩٧٥)، ص ٢١.

(٨٩) «الارتباط العضوي بين الجيش والمنظمات الفدائية ودور كل منها،» الطلائع، العدد ٣٠ (٢٥ ايار/ مايو ١٩٧٠)، ص ١١.

(٩٠) ابراهيم ابراش: «الفلسطينيون والوحدة العربية: ١ ـ منذ قيام الحركة القومية حتى نكبة ١٩٤٨،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٤)، و«الفلسطينيون والوحدة العربية: ٢ ـ منذ نكبة ١٩٤٨ حتى اليوم،» المستقبل العربي السنة ٧، العدد ٦٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٤)، ص ٣٩ ـ ٥٧.

المعركة لن يكون الا ضد ارادة الاقليميين وضد كل من يضع حدوداً بين أبناء الشعب العربي الواحد.

وترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «أن عملية توحيد وتثوير ستشق طريقها مع نمو الثورة، وبالتالي فإن عملية تحرير فلسطين لن تتم في وسط صورة عربية هي الصورة القائمة الآن. إن عملية تحرير فلسطين ستأتي تتويجاً لعملية توحيد وتغيير جذري تشمل المنطقة العربية المحيطة باسرائيل بشكل خاص. وبالتالي ستكون فلسطين المحررة من الصهيونية والامبريالية، وبشكل طبيعي جزءاً من وجود عربي ثوري موحد.. سيكون الجيش الذي يحرر فلسطين جزءاً لا يتجزأ من جيش التحرير العربي الذي تقوده الثورة العربية»[٩١]. وتؤكد الجبهة الشعبية على أن فلسطين المحررة ستكون جزءاً من المجتمع العربي الموحد، وأن الثورة الفلسطينية ستتحول الى ثورة عربية قبل أن تصل الى أهدافها[٩٢].

ومن المنطلق نفسه تحدد جبهة التحرير العربية رؤيتها للعلاقة بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين، فهي ترفض الوحدة العربية التي تصنع من فوق وتفرض على الجماهير، لأن الوحدة الصحيحة والقابلة للاستمرارية هي وحدة البنادق المقاتلة، ذلك أن «الجبهة» بحشدها للمقاتلين العرب ليحاربوا على أرض فلسطين «إنما تكون بذلك نواة الوحدة العربية على الأرض التي أراد لها أعداء الأمة أن تكون حاجزاً بوجه الوحدة العربية»[٩٣]. كما تؤكد جبهة التحرير العربية على أن حرب التحرير الحقيقية لن تستحق هذا الإسم الا اذا أخذت المقاومة العربية حجمها الشعبي الضخم[٩٤].

وتشبه «فتح» العلاقة بين الوحدة العربية ومعركة تحرير فلسطين، بقطبي «بيل فولتا»، فهما مرسومان باشارتين متضادتين ولكنهما متكاملان، فهناك تيار مستمر ينتقل من أحد القطبين الى الآخر[٩٥]. ومن هنا تنتقد «فتح» التصورات السابقة للوحدة العربية التي لا تضع معركة التحرير في اهتماماتها وانه لا يمكن الحديث عن الوحدة العربية الا من خلال الارتباط العضوي والمصيري بين الثورة الفلسطينية الهادفة الى التحرير وبين الجماهير العربية، ذلك أنه من خلال التحام كل القوى في معركة مصيرية بحجم معركة تحرير فلسطين سينتفي الحوار العقائدي، وتذوب الخلافات المذهبية المتعددة التي تقسم وحدة الشعب العربي. وعندها يصبح الكفاح المسلح هو العامل الأساسي الذي يلتقي ويتوحد فيه الجهد العربي الذي بدوره سيخلق الوحدة العربية[٩٦]. «وفتح» ترفض كل أشكال الوحدة العربية الاقتصادية، السياسية والايديولوجية، وتضع الوحدة العربية أمام طريق واحد لا بديل عنه وهو الوحدة من خلال التلاحم في ساحة المعركة من منطلق «أن شعار الوحدة العربية شعار ثوري لا يمكن أن يتحقق الا من خلال معركة مصيرية عربية يخوض فيها قطر معين ثورته التحررية فتهرع القوى الثورية العربية الى

---

(٩١) جورج حبش، فلسطين نحو حل ديمقراطي (وثائق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، ص ٣٨.

(٩٢) B. William Quandt, Fouad Jabber and Ann Mosely Iesiah, *The Politics of Palestinian Nationalism*, 2nd. ed. (London: University fo California Press, 1974), p. 100

(٩٣) جبهة التحرير العربية، الطريق القومي لتحرير فلسطين (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٣٧.

(٩٤) «بيان سياسي لجبهة التحرير العربية،» في: علوش، مناقشات حول الثورة الفلسطينية، ص ٢٧٠.

(٩٥) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، دراسات وتجارب ثورية، رقم ٦، ص ١٠.

(٩٦) منير شفيق، «منطلقات اساسية لاستراتيجية الثورة،» شؤون فلسطينية، العدد ١٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣)، ص ١١.

مساندته ودعمه مادياً ومعنوياً، ساعتها يصبح شعار الوحدة العربية شعاراً ثورياً ذا مضمون تحرري . . . إن الوحدة لا تتم الا بالتحام القوى الثورية الواعية في معركة قومية مصيرية»[٩٧].

ان أي محاولة تقويمية لاستراتيجية حرب الشعب الفلسطينية ومدى قدرتها على تجاوز القصور والعجز العربي المصاحب للاستراتيجية الرسمية العربية والتصور القومي لمنهجية حل الصراع قبل انطلاقة الثورة، يجب أن تقوم ليس على أساس مدى تحقيقها لاهدافها الاستراتيجية، بل تقوم على أساس ما حققته من انجازات مرتبطة بالمرحلة الأولى وهي مرحلة «تجنب خوض المعارك الحاسمة». فقد حددت حركة المقاومة الفلسطينية منذ البدء أن حرب الشعب هي حرب طويلة الأمد، وطول الأمد هنا ضروري حتى تستكمل شروط تثوير الواقع العربي وشمولية حرب الشعب، ذلك أنه كما قلنا، إن مهمة التحرير مرتبطة بتوافر الشرط العربي، وغياب هذا الشرط يجعل الحديث عن حرب شعبية تحريرية ضمن الواقع الحالي نوعاً من المغالطة. ويصبح تحديد أهداف تحريرية على هذا الأساس مغالطة أفدح ضرراً، ذلك انه ليس مطلوباً من حركة المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن أن تحرر أرضاً أو تقيم دولة نظراً الى الخلل الهائل في موازين القوى لصالح العدو وعدم فعالية الواقع العربي، بل مطلوب منها أن تحافظ على ارادة القتال وعلى عدم المساومة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأن تبقى عقبة في طريق أي حل سلمي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. فالمطلوب منها أن تبقى «طليعة قادرة على استقطاب طلائع الرفض والتغيير في المنطقة العربية»[٩٨].

وسيكون من الخطورة بمكان أن يدفع غياب الشرط العربي بالثورة الفلسطينية أو ببعض رموزها الى محاولة القفز نحو المجهول بمحاولة تحقيق أهداف فلسطينية على شكل دولة فلسطينية، ضمن شروط الواقع الحالي مقابل تقديم تنازلات عن الأهداف الاستراتيجية، أو تغيير الاستراتيجية النضالية، إن أهم سمة لحرب الشعب هي طول الأمد، وإن لم تؤخذ بعين الاعتبار هذه الحقيقة فإن أصحاب النفس القصير في النضال سيتبوأون مراكز القيادة وسيدفعون بالثورة نحو الاجهاض. وإن كان الكفاح المسلح الفلسطيني يعيش في مأزق حالي، فإن كل حروب التحرير في العالم كانت تعرف تراجعات وانهزامات.

---

(٩٧) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، **من منطلقات العمل الفدائي**، ص ٥٥. ونشير الى أن بعض المفكرين القوميين العرب ربطوا بدورهم بين الثورة الفلسطينية والوحدة العربية، فيرى منيف الرزاز بأن مصير الوحدة مرتبط بالثورة الفلسطينية وانه (اذا قضي على الثورة الفلسطينية بالفشل، لا بد ان نعرف انه قضي على تحرير فلسطين أولاً، وقضي على الوحدة العربية ثانياً، كما قضي على كل الاهداف القومية التحررية الكبرى ثالثاً) وهو يرى بأن وحدة اللغة ووحدة الارض والتاريخ لن يفيد العرب شيئاً اذا لم تخض الجماهير العربية معركة التحرير الفلسطينية بقوة جماهيرية قومية موحدة.

ومن موقف معاكس ينتقد ناجي علوش شعار فلسطين طريق الوحدة ويرى بأن (اعطاء الاولوية المطلقة لفلسطين، وجعل قضية فلسطين فوق الخلافات العربية والصراعات العربية لا يقود الى تحرير فلسطين والى تحرير الوطن العربي، اما حركة النضال التحرير الوطني العربي وتوحيده، فإنها تقود حتماً الى تحرير فلسطين والى تحرير كل الوطن ومنه فلسطين والى توحيد كل الوطن ومنه فلسطين).

(٩٨) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، **الثورة والعنف: طريق النصر**، دراسات وتجارب ثورية، ٣ ([عمان]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦])، «القتال هو الطريق،» ص ١٢.

فالثورة لا تسير بخط مستقيم متصاعد دائماً، والثورة الفلسطينية نفسها مرت بأزمة شديدة في الأردن، بل نعاها البعض بعد الأردن، ومع ذلك استطاعت أن تخلق شروط ديمومتها وتثبت وجودها وتلملم جراحها وتعود أقوى مما كانت. وإن كان الوضع العربي المتردي يبدو أقسى من أن يلين لاستراتيجية حرب الشعب، الا أن تراكمات انجازات هذه الحرب ستدفع مع الوقت الى تفجر هذا الواقع. المهم أن لا تلملم استراتيجية حرب الشعب اشرعتها لتفتح المجال لانهيار تام للواقع العربي والفلسطيني. ويبقى المطلوب من الثورة الفلسطينية أن تحافظ على الانجازات التي حققتها استراتيجية الكفاح المسلح وهي إبراز الشخصية الفلسطينية ورفع الروح المعنوية للفلسطينيين وتعرية الواقع الرسمي العربي وفرض القضية الفلسطينية لنفسها كحركة تحرر وطني، وأن تستغل الاعتراف الدولي بها من خلال تحرك سياسي دبلوماسي نشط لتحقيق خطوات الى الأمام، ولكن دون أن يكون هذا على حساب أهداف الثورة واستراتيجيتها. لقد قال جياب: «إنه اذا كانت الانتفاضة فناً فإن الخاصة الرئيسية لقيادتها هي القدرة على تغيير شكل النضال تبعاً لتغير الأحداث»[٩٩].

---

(٩٩) بايك، الفيتكونغ، ص ٢٢.

خاتمة

بعد استعراضنا لتطور العلاقة بين الوطنية الفلسطينية وبين القومية العربية، ومحاولات الفكر السياسي القومي العربي والفلسطيني، التوفيق بين الطرفين في محاولة تؤكد الترابط والتداخل بينهما في وحدة جدلية تؤكد صحتها الوقائع التاريخية والظروف الموضوعية والمصلحة القومية، يبقى السؤال مطروحاً الى اين تسير لعبة شد الحبل بين الثورة الفلسطينية والواقع العربي؟

عربياً. . فإن سيرورة الاحداث تبين لنا ان الواقع العربي اخذ يفقد قدرة التحكم في ضوابط تطوره الحضاري، ويفقد القدرة على ابقاء الصلة بين واقعه المعاش وجذوره القومية وهويته العربية الوحدوية. ذلك ان المنطق الاقليمي الذي زرعت بذوره في اتفاقات سايكس ـ بيكو، وفي سلسلة الاستقلالات الشكلية لانظمة الحكم العربية. هذا المنطق بدأ يهيمن على مراكز الحكم والتحكم في تطور الواقع العربي، وفي رسم ملامح جديدة «للامة العربية».

فلم يقتصر اثر الممارسات الاقليمية على ظهور المصالح الضيقة وحالة انعدام الوزن السياسي للسياسات العربية، بل اصبح يشكل النقيض للمصلحة القومية العربية، التي هي بوصلة الاتجاه السليم للتطور الحضاري العربي ولتأكيد الهوية العربية.

لقد عجز الواقع العربي عن الارتقاء الى درجة المسؤولية القومية في التعامل مع القضية الفلسطينية، بل عملت اطراف عربية على افقاد الامة العربية لذاكرتها القومية والتي تشكل القضية الفلسطينية محور اهتمام هذه الذاكرة، واحلال ذاكرة طائفية انعزالية اقليمية محلها.

ولم يقتصر امر الممارسات الاقليمية المشوهة على الإضرار بالقضية الفلسطينية، بل مدت جذورها الى اكثر من منطقة عربية. فعندما تؤيد اطراف عربية سياسة التجزئة في المنطقة وكأن السياسة الاستعمارية والجهد الامبريالي الهادف لتجزئة المنطقة وتقسيمها غير كاف ـ وتعمل هذه الاطراف على خلق دويلات جديدة في المنطقة العربية، فإن هذا العمل يرفضه المنطق الثوري، بل المنطق الموضوعي والعقلي. ويتناسى هؤلاء ان الخلافات السياسية وتباين انظمة الحكم، قابلة للزوال بين لحظة واخرى. اما واقع التجزئة فانه يخلق مع الزمن حقائقه المشوهة ويفرز دعائم استمراريته،

مما يزيد في النفور والتباعد بين ابناء الشعب الواحد.

لقد اخذت اسس المنطق القومي والممارسة القومية تتضعضع امام ضربات المنطق الاقليمي والممارسات السياسية لمدعي القومية وحاملي بيارق الوحدة العربية، حتى اصبح الانسان العربي يخشى ان يبيت فينهض على قرار يعتبر الانتماء القومي من المحرمات، والشعور والممارسة القومية من المحظورات لا لشيء الا لان بعض انظمة الحكم العربية اصبح الشغل الشاغل لها هو تدعيم سلطاتها، وتكديس الثروات بيد مريديها وزبانيتها، وتغطية قصورها الفكري والسياسي والانساني بلبوس من «الشعارات البراقة» والكلمات الثورية جداً «والتقدمية جداً» دون استعداد لبذل اي جهد من اجل المصلحة القومية.

ومن الطبيعي في مثل هذا الوضع ان ينعكس الامر على القضية الفلسطينية التي من المفروض ان تكون قضية العرب الاولى، بحيث اصبح مقياس الحكم بالنسبة لموقف غالبية الانظمة العربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والثورة الفلسطينية ليس هو الالتزام القومي وحتمية الارتباط الذي تؤكده وحدة المصير ووحدة الانتماء، بل اصبح المقياس هو المصلحة، مصلحة الانظمة وسياساتها. فاذا كان دعم الثورة الفلسطينية وتبني القضية الفلسطينية يصب في مصلحة سياسة حكومة عربية ما فانها لا تتوانى عن دعم الثورة وتبني سياستها، ولكن من اجل تجيير هذا الدعم وهذا التبني لخدمة اهداف النظام العربي. اما اذا كانت سياسة الثورة الفلسطينية تتناقض مع سياسة النظام العربي او شعر ان علاقته مع الثورة الفلسطينية وتقربه من شعب فلسطين يؤثر على مصالحه الاقليمية او يعرقل من علاقاته الدولية، فانه لا يتوانى عن فتح المعركة ضد الثورة الفلسطينية وممارسة اقسى درجات التنكيل والقمع ضد الفلسطينيين.

ونعتقد ان سلسلة الصدامات التي حدثت بين الثورة الفلسطينية وبين اكثر من بلد عربي، يؤكد لنا هذه الحقيقة، حيث كانت العلاقة تنقلب من النقيض الى النقيض من «التحالف الاستراتيجي» الى «العدو رقم واحد»، وهذا يؤكد اللامبدئية التي تحكم واقع العلاقة بين الثورة الفلسطينية وبين الواقع العربي.

إن لعبة شد الحبل بين الثورة الفلسطينية وبين الواقع العربي تعمل لمصلحة الطرف الاخير، ذلك ان الواقع العربي بما يملك من مصادر القوة بجميع اشكالها ومصادر الضغط بكل صورها، يبقى له دور الهيمنة على التحكم في قواعد اللعب مع الثورة الفلسطينية، التي تفتقر الى الجغرافيا والقوة البشرية والى بوابات العبور الى العالم. ولكن هذا لا يمنع من القول بان الثورة الفلسطينية بالمقابل تمتلك قوة الحق وقوة المبادىء، وتمتلك عطف الجماهير العربية وتأييدها. هذه الامتيازات كفيلة إن أحسن استغلالها من قبل الثورة الفلسطينية، واذا بقيت الثورة امينة على مبادئها وقيمها ان تحطم كل قيود الوصاية والحصر التي يمارسها عليها الواقع الرسمي العربي.

الا ان الثورة الفلسطينية دخلت منعطفات تراجعية ولّدت عندها ضبابية فكرية اثرت على مصداقيتها عند جزء من الجماهير الفلسطينية والعربية واثرت على رصيدها الثوري والقومي لدى الامة العربية. هذا الرصيد الذي يشكل رأس مالها الوحيد ومصدر قوتها. ومع الاقرار بأن الثورة

الفلسطينية كانت احياناً مجبرة على ولوج هـذه المسالـك والخيارات السياسية الغير واضحة النتائج ، لتحافظ على ذاتها امام محاولات التشويه والالغاء التي تتعرض لها، الا انه كان امام الثورة الفلسطينية خيارات اخرى، ولكن انتهاج الطريق الثاني كان يتطلب ثمناً اضطرت لدفعه كل الثورات، كان يتطلب تثويراً للثورة ينفض عنها ما تراكم وعلق عليها خلال مسيرتها الطويلة من عيوب وتجاوزات وانحرافات ـ الكل يقر بوجودها ـ ولكن القليل من هم مستعدون عملياً لمعالجة هذه التجاوزات والانحرافات .

وأخيراً لا يسعنا الا القول ان هناك خللاً في تجسيد البعد القومي للقضية الفلسطينية، وهذا الخلل خطير جداً لانه يمس ـ ان استشرى امره ـ عروبة فلسطين، وفي الوقت الذي يصبح فيه الانسان العربي لا يشعر ان قضية فلسطين هي قضيته الاولى، وان الدفاع عن عروبة فلسطين واجب قومي ، وكذلك في الوقت الذي تُغلب فيه المصلحة الاقليمية او الطائفية على حساب المصلحة القومية . في ذلك الوقت تصبح الامة العربية قد وصلت فعلاً الى مرحلة الضياع قومياً وانسانياً وحضارياً .

المَـراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، محسن. لماذا. . . منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية الى الناصرية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠. ٢٠٨ ص.

ــ. وهاني الهندي. اسرائيل، فكرة، حركة، دولة. بيروت: دار الفجر الجديد، ١٩٥٢.

الافغاني، جمال الدين. الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغاني، مع دراسة عن الافغاني الحقيقة الكلية. تحقيق محمد عمارة. [القاهرة]: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، [١٩٦٨]. ٥٤٧ ص.

انطونيوس، جورج. يقظة الأمة العربية. بيروت، ١٩٦٢.

ــ. يقظة العرب. بيروت: دار العلم للملايين، [١٩٦٢].

ارشيدات، شفيق. فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً. ط ٢. [القاهرة]: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٨.

ايفانوف، يوري. احذروا الصهيونية!: دراسة حول ايديولوجية وتنظيم وممارسة الصهيونية. [موسكو]: منشورات وكالة انباء نوفوستي، ١٩٦٤.

بارون، كزافييه. الفلسطينيون شعباً. ترجمة عبد الله اسكندر. بيروت: دار الكتاب، ١٩٧٨.

بايك، دوغلاس. الفيتكونغ. ترجمة خليل سليم. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨.

البعث والقضية الفلسطينية. الطبعة ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

«بيان لحركة القوميين العرب حول المؤتمر الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، ١٤/٦/١٩٦٤.» في: الجامعة الاميركية في بيروت. دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة. الوثائق العربية. بيروت: الجامعة، ١٩٦٣ - ١٩٦٦. ٤ ج.

بركات، حليم وبيتر ضود. النازحون: اقتلاع ونفي، دراسة اجتماعية علمية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨. ٥٩ ص. (سلسلة الدراسات، ١٠)

برو، توفيق علي. العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ١٩٠٨ - ١٩١٤. القاهرة: جامعة

الدول العربية؛ معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠. ١٦، ٦٥١ ص.
البشري، طارق. **الحركة السياسية في مصر: ١٩٥٤ - ١٩٥٢**. [القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢. ٥٨٧ ص.
البيطار، نديم. **من التجزئة الى الوحدة: القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩. ٤٠٨ ص. ط ٢. ١٩٨٠. ٤٠٨ ص.
التل، عبد الله. **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**. القاهرة: دار القلم، [١٩٥٩ -].
توما، اميل. **جذور القضية الفلسطينية**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث الفلسطيني، ١٩٧٣. ٣٠٧ ص. (سلسلة دراسات فلسطينية، ٩٢)
ــ . **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**. بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨.
تونغ، ماوتسي. **المؤلفات المختارة**. بكين: دار النشر للغات الاجنبية، ١٩٦٨.
جانسن، مايكل. **معركة بيروت: لماذا غزت اسرائيل لبنان؟** ترجمة محمود برهوم. عمان: دار الجليل للنشر، [١٩٨٣]. ٢٠٠ ص. (الحرب الفلسطينية الاسرائيلية في لبنان؛ ٢)
جبهة التحرير العربية. **استراتيجية المجابهة للتحالف الصهيوني الاستعماري**.
ــ . **الطريق القومي لتحرير فلسطين**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠. ١٥٩ ص.
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. **التقرير النظري والسياسي والتنظيمي: المؤتمر الوطني العام الثاني: أيار ١٩٨١**. تقديم نايف حواتمه. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١. ٥٢٧ ص.
الجبوري، صالح صائب. **محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية والسياسية**. [بيروت: مطبعة دار الكتب]، ١٩٧٠. ٥٢٧ ص.
جيفريز، جوزيف ماري ناكل. **فلسطين اليكم الحقيقة**. ترجمة احمد خليل الحاج. مراجعة محمد احمد انيس. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١ - ١٩٧٣.
حاتم، عبد القادر. **كتب سياسية**. [القاهرة]: دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٨.
حركة التحرير الوطني الفلسطيني. فتح. **التجربة الصينية**. [عمان]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦]. (حركة التحرير الوطني الفلسطيني. دراسات وتجارب ثورية؛ ٤)
ــ . ــ .**الثورة والعنف: طريق النصر**. [عمان]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦]. ٣٠٠ ص. «القتال هو الطريق». (حركة التحرير الوطني الفلسطيني. دراسات وتجارب ثورية؛ ٣)
ــ . ــ . **الثورة الفلسطينية: ابعادها وقضاياها: عدو قومي ولكنه ليس اسطورياً**. [عمان]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦]. (حركة التحرير الوطني الفلسطيني. دراسات وتجارب ثورية؛ ٤)
ــ . ــ . **من منطلقات العمل الفدائي**. [عمان]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، [١٩٦٦]. ٦٤ ص. تلخيص فرانز فانون. **معذبو الارض**. (حركة التحرير الوطني الفلسطيني. دراسات وتجارب ثورية؛ ١)
ــ . ــ . **مناقشة فكرية حول شعار واهداف ومنطلقات الحركة**. [عمان]: حركة التحرير الوطني

الفلسطيني، [١٩٦٦]. «منطلقات ثورية». (حركة التحرير الوطني الفلسطيني. دراسات وتجارب ثورية؛ ١٢).
حزب البعث العربي الاشتراكي. **استراتيجية المرحلة الراهنة**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦.
ـــ. **نضال البعث**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣.
الحسن، خالد. **مستقبل السلام في الشرق الاوسط**. الكويت: مطابع الابناء الكويتية، [د. ت.]. (اوراق سياسية، ٤)
الحصري، ساطع. **يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب**.
حواتمة، نايف. **لتتحد جميع القوى الثورية والوطنية لضمان الانسحاب الكامل وحقوق الشعب الفلسطيني**. بيروت: منشورات الجبهة الديمقراطية، ١٩٧٤.
الحوت، شفيق. **الفلسطيني بين التيه والدولة**. بيروت: ش. الحوت، ١٩٧٧.
خلة، كامل محمود. **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث الفلسطيني، ١٩٧٤. (سلسلة كتب فلسطينية، ٥٣)
خلف، صلاح. [ابو اياد]. **فلسطيني بلا هوية**. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، [د. ت.].
خورشيد، غازي. **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧١. (سلسلة كتب فلسطينية، ٣٨)
الدايم، عبد الله. **الناصرية: دراسة في فكر جمال عبد الناصر**. القاهرة: مطبوعات دار الشعب، ١٩٧١.
الدجاني، احمد صدقي. **مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي - الاسرائيلي في الثمانينات**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠. (اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٥)
دروزة، الحكم وحامد الجبوري. **مع القومية العربية**. الطبعة ٢. القاهرة: اصدار بعثات الكويت، ١٩٥٨. ١٨٦ ص.
دروزة، محمد عزة. **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ وتذكرات وتعليقات**. ط ٢. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٠.
ديستريا، بير. **من السويس الى العقبة**. ترجمة يوسف مزاحم. [بيروت]: الدار العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٤.
رزوق، اسعد. **اسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**. ط ٢. بيروت: اصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.
رشيد، حامد. **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني: ١٩٦٤ - ١٩٧٤**. بيروت: مركز الابحاث الفلسطيني، ١٩٧٥.

زعيتر، اكرم. **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية: ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤.
زين، زين نور الدين. **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية ـ التركية**. ط ٣. [بيروت]: دار النهار للنشر، ١٩٧٩.
السباعي، يوسف. **ايام عبد الناصر، خواطر ومشاعر**. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧١. ٤٥٦ ص.
ستالين، جوزيف. **الماركسية والقضية القومية**. ترجمة رابطة الكتاب المتقدمين. بيروت: منشورات دار النهضة الحديثة، [د. ت.].
سعيد، امين. **الثورة العربية الكبرى**. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤. ٣ ج.
السكاكيني، خليل. «كذا انا يا دنيا.» في: السكاكيني، هالة [معد]. **يوميات خليل السكاكيني**. القدس، ١٩٥٥.
سل. باتريك. **الصراع على سوريا: دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**. ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.
شاليان، جيرار. **المقاومة الفلسطينية**. ترجمة صباح كنعان. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.
شبيب، سميح. **حزب الاستقلال العربي في فلسطين. ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث الفلسطيني، ١٩٨١. ١٤٨ ص.
الشريف، ماهر. **الشيوعية والمسألة القومية في فلسطين: ١٩١٩ ـ ١٩٤٨: الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث الفلسطيني، ١٩٨١. ٢١٦ ص.
الشعيبي، عيسى. **الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٩. ٢٧٢ ص.
شفيق، منير. **الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣.
الشقيري، احمد. **اربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**. بيروت: دار النهار، ١٩٦٩. ٥٠٢ ص.
ـــ. **على طريق الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب**. بيروت: دار العودة، ١٩٧٢.
صايغ، روز ماري. **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة**. ترجمة خالد عايد. [بيروت]: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٠.
عبد الدائم، عبد الله. **الناصرية: دراسة في فكر جمال عبد الناصر**. القاهرة: مطبوعات دار الشعب، ١٩٧١.
عبد الناصر، جمال. **فلسفة الثورة**. [القاهرة]: مطبعة دار التعاون، ١٩٥٣.
ـــ. **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**. القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [١٩٦٠]. ج ١ (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨)؛ ج ٢ (١٩٥٨ ـ ١٩٦٠)؛ ج ٣ (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢)؛ ج ٤ (١٩٦٢ ـ ١٩٦٤)، وج ٥ (١٩٦٤ ـ ١٩٦٦). وقد صدر عن (الاهرام، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) المجلد للفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٦٨)، والمجلد الاخير للفترة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠).

ـــ. **نحن والعراق والشيوعية**. بيروت: دار النشر العربية، ١٩٥٩. ٢١٤ ص.
عفلق، ميشيل. **في سبيل البعث**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢.
علوش، ناجي. **المسيرة الى فلسطين**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.
ـــ. **المقاومة العربية في فلسطين: ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث الفلسطيني، [١٩٦٧]. ١٦٩ ص. (سلسلة كتب فلسطينية، ٦)
ـــ. **نحو ثورة فلسطينية جديدة**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣.
عمارة، محمد. **الاسلام والعروبة والعلمانية**. بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨١.
غنيم، عبد الرحمان. **المقاومة الفلسطينية والايديولوجيا الثورية**. دمشق: منشورات الطلائع، ١٩٧٣.
الغوري اميل. **فلسطين عبر ستين عاماً: ١٩٢٢ ـ ١٩٣٧**. بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٧٢ ـ ١٩٧٣]. ٢ ج.
فانون، فرانز. **معذبو الأرض**. ترجمة سامي الدروبي وجمال الاتاسي. ط ٣. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.
فوشية، جورج. **عبد الناصر في طريق الوحدة والبناء**. بيروت: منشورات المكتب التجاري، ١٩٦١.
القومية العربية والاسلام. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.
الكبيسي، باسل. **حركة القوميين العرب**. الطبعة ٢. بيروت: دار العودة، [د. ت.].
الكواكبي، عبد الرحمن. **الاعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي**. تحقيق محمد عمارة. بيروت: المؤسسة العربية، ١٩٧٥.
الكيالي، عبد الوهاب. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [١٩٧٠]. ٤٧٦ ص.
ـــ. **تاريخ فلسطين الحديث. البعث والقضية الفلسطينية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣. ٢ ج.
ـــ. **المقاومة الفلسطينية والنضال العربي، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣. ١٦٧ ص. «البعث والقضية الفلسطينية، ٣»
ـــ. **الموجز في تاريخ فلسطين الحديث**. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.
ـــ. **النضال الفلسطيني: دروس وعبر**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د. ت.].
ـــ. **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)**. جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨. (سلسلة الوثائق العامة، ١٠)
الكيلاني، هيثم. **الجانب العسكري من النضال من اجل الوحدة العربية**. بيروت: دار الطليعة، [١٩٧٣]. ٢٣٨ ص.
لاكوتير، جان. **جمال عبد الناصر**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠.

مرقص، الياس. **عفوية النظرية في العمل الفدائي**. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠.
مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.
مطر، فؤاد. **بصراحة عن عبد الناصر. حوار مع محمد حسنين هيكل**. ط ٢. بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥. ٢٣١ ص.
منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الابحاث. **يوميات فلسطينية، ١٩٦٥**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث الفلسطيني، ١٩٦٥.
مؤسسة الدراسات الفلسطينية. **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٤**. بيروت: المؤسسة، [١٩٦٤].
ـــ. **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٧**. بيروت: المؤسسة، [١٩٦٧].
الميثاق الوطني. القاهرة: هيئة الاستعلامات، ١٩٦٢.
نحو فهم علمي وثوري لماهية الثورة في الارض المحتلة. (كتيب صادر عن منظمة الصاعقة).
هيرزرنير ،لوكاز. **المانيا الهتلرية والمشرق العربي**. ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى. [القاهرة]: دار المعارف، [١٩٧١]. ٤٤٠ ص.
هيكل، محمد حسنين. **عبد الناصر والعالم**. بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٧٢].
وين، ولتن. **ناصر العرب**. بيروت: منشورات المكتب التجاري، ١٩٥٩.
ياسين، عبد القادر. **كفاح الشعب الفسطيني قبل العام ١٩٤٨**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٥. ٢١٤ ص. (سلسلة دراسات فلسطينية، ١٠٢)
يوميات فلسطينية، ١٩٦٥.

دوريات

ابراش، ابراهيم. «الفلسطينيون والوحدة العربية. ١ ـ منذ قيام الحركة القومية العربية حتى نكبة ١٩٤٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٤. ص ٥١ ـ ٧٠.
ـــ. «الفلسطينيون والوحدة العربية. ٢ ـ منذ نكبة ١٩٤٨ حتى اليوم.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٥، تموز/ يوليو ١٩٨٤ . ص ٣٩ ـ ٥٧.
«احاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني: الحلقة الثانية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١. والعدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١.
«الارتباط العضوي بين الجيش والمنظمات الفدائية ودور كل منها.» **الطلائع** (حرب التحرير الشعبية، قوات الصاعقة، سوريا): السنة ١، العدد ٣٠، ٢٥ ايار/ مايو ١٩٧٠.
«الافتتاحية.» **فلسطين الثورة**:العدد ٥٣٠، ٢٣ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٤.
البيطار، نديم. «نقاش حول فكر الثورة الفلسطينية: الفكر المقاوم اعلى مرتبة من مراتب الفكر التبشيري.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١. ص ٩٢ ـ ١٠٥.
«بيان لحركة القوميين العرب.» **الحرية**: ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩.
توما، اميل. «دراسات في القضية الفلسطينية.» **الجديد**: آذار/ مارس ١٩٦٩.

الثأر (نشرة، هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل والتي اصبح العدد من حركة القوميين العرب):
١٩٥٢/١١/٢٠.
١٩٥٤/٢/٢٥.
١٩٥٤/٧/٢٩.
١٩٥٧/٤/٧.
١٩٥٧/١٢/٥.
١٩٥٨/٢/٢٠.
١٩٥٨/٤/٢٤.
الثائر العربي (جبهة التحرير العربية): العدد ٧، ١٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٦٩.
الجبوري، جميل. «نشأة جامعة الدول العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٢٥، آذار/ مارس ١٩٨٣ ـ جمادي الأولى ١٤٠٣ هـ. ص ٦ ـ ٣٩.
«جورج حبش يتحدث للهدف عن قضايا المقاومة.» **الهدف**: السنة ١، العدد ٢، ٢ آب/ اغسطس ١٩٦٩.
جونية، جان. «احاديث عن الثورة الفلسطينية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٦، (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٢ .
جيروزاليم بوست (اسرائيل): ١٩٦٧/٨/١١.
«حرب الردع وحرب التحرير والعمل الفدائي.» **الحرية** (حركة القوميين العرب، ثم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، حزيران/ يونيو ١٩٦٥.
الحرية:
١٩٦١/٢/٢٠.
١٩٦١/٤/١٥.
١٩٦٤/١/٢٧.
١٩٦٤/٢/٢.
١٩٦٥/٦/٢١.
١٩٦٩/١/٦.
١٩٦٩/٢/١٠.
١٩٧٠/١/١٢.
١٩٧١/٣/١٥.
١٩٨٤/١٢/٩.
الحسن، هاني. «وقفة عند الذكرى الخامسة عشر لانطلاقة الثورة الفلسطينية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٩٨، كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.
الحصري، خلدون ساطع. «مراجعة كتاب: تأسيس جامعة الدول العربية، تأليف احمد م. غوما.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨.
حواتمة، نايف. «المقاومة الفلسطينية امام التحديات الجديدة: اعداد محمود درويش.» **شؤون**

فلسطينية: العدد ٣٠، شباط/ فبراير ١٩٧٤. ص ٥ ـ ٧٤.
دراج، فيصل. «شكل الفكر القومي العربي في القرن التاسع عشر.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٣، ايلول/سبتمبر ١٩٧٨. ص ٨٦ ـ ٩٧.
الرأي (حركة القوميين العرب):
١٨/٢/١٩٥٤.
٢٢/٥/١٩٥٥.
١٢/٦/١٩٥٧.
سخنيني، عصام. «ضم فلسطين الوسطى الى شرقي الاردن ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٤٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤. ص ٥٦ ـ ٨٣.
شفيق، منير. «منطلقات اساسية لاستراتيجية الثورة الفلسطينية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٧. كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣. ص ٥ ـ ١٣.
الطلائع (حرب التحرير الشعبية، قوات الصاعقة. سوريا): العدد ٢٨ (٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠؛ العدد ٢٨، أيار/ مايو ١٩٧٠؛ (٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٠)، والعدد ٣٧ (١٣ تموز/ يوليو ١٩٧٠).
عدوان، كمال. «فتح: الميلاد والمسيرة.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، ص ٤٥ ـ ٥٧.
علوش، ناجي: **الانطلاقة**، العدد ٢ (١٩٧٨).
ـــ. «الثورة الفلسطينية ومهمات حركة التحرر الوطني العربية.» **دراسات عربية**: السنة ٨، العدد ٨، حزيران/يونيو ١٩٧٢. ص ٩ ـ ١٥ و ١٣٩ ـ ١٤٤.
ـــ. «عن التساؤلات المطروحة في الساحة اللبنانية والفلسطينية والعربية.» **دراسات عربية**: السنة ٨، العدد ٩، تموز/يوليو ١٩٧٥.
ـــ. «رأي نحو مناقشة بناءة لحركة المقاومة الفلسطينية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢.
العيسمي، شبلي. «العلاقة بين الوحدة والديمقراطية:» **قضايا عربية**: العدد ٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤.
غنيم، عادل حسين. ثورة الشيخ عز الدين القسام.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٦، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢. ص ١٨١ ـ ١٩٢.
«فلسطين.» ملحق. **المحرر** (بيروت): ١١/٢/١٩٦٥.
فلسطين: ٦ حزيران/يونيو ١٩١٤.
فلسطيننا: العدد ٩، تموز/يوليو ١٩٦٠، والعدد ١١، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٠.
«فيتنام وفلسطين: ندوة، ادار الندوة المقدم الهيثم الايوبي.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢٤، آب/ اغسطس ١٩٧٣.
قاسمية، خيرية. «تطور القضية الفلسطينية في عهد الحكومة العربية في دمشق.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١، آذار/ مارس ١٩٧١. ص ٥٦ ـ ٧٦.

ـــ. «قراءة تاريخية لاتفاقية فيصل ـ وايزمان.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٩٤، ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨. ص ٥٩ ـ ٩٠.
ـــ. «مصر في كتابات ساطع الحصري القومية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ٧، ايار/ مايو ١٩٧٩. ص ١٢٧ ـ ١٤٠.
ـــ. «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية: ١٩١٣ ـ ١٩١٤.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٣١، آذار/ مارس ١٩٧٤. ص ١٢٧ ـ ١٤٩.
«كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق.» **دراسات عسكرية**.
الكرمل:
٨/٧/١٩١٣.
٥/٦/١٩١٤.
١٥/٥/١٩١٤.
٢٩/٥/١٩١٤.
١٢/٦/١٩١٤.
٣١/٧/١٩١٤.
كنفاني، غسان. «نقاش حول فكر الثورة الفلسطينية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١.
اللعبي، عبد اللطيف. «الفكر العربي والتحدي الفلسطيني: مقاربات اولية.» **الكرمل** (الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين): العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٨٣. ص ٢٦٢ ـ ٢٧٦.
«المجلس الوطني الفلسطيني ـ الدورة الثالثة عشرة: «دورة الشهيد كمال جنبلاط»: الاعلان السياسي.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٦٥، نيسان/ ابريل ١٩٧٧.
محمد، عبد العاطي. «تطور الفكرة العربية في مصر.» **الفكر العربي** (معهد الانماء العربي): السنة ١، العدد ٤ ـ ٥، ايلول/ سبتمبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨.
«مذكرات الحاج امين الحسيني مع المانيا الهتلرية.» **فلسطين** (الهيئة العربية العليا): العدد ٧٩، (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٧). والاعداد بعدها.
«المعضلات التي تواجه حرب العصابات الفلسطينية.» **الثورة الفلسطينية** (حركة التحرير الوطني الفلسطيني. فتح): العدد ٢٦، أيار/ مايو ١٩٧٠.
«مقابلة مع ابو اياد.» **الطليعة** (القاهرة): السنة ٤، العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٦٨.
«مقابلة مع ابو عمار.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٨٥، كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨.
المقاتل الثوري (القوات المسلحة الثورية للجبهة الديمقراطية): العدد ٦١، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨١.
ناصر، كمال. «مذكرات لاجيء سياسي.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٤٤، نيسان/ ابريل ١٩٧٥. ص ٢١ ـ ٢٤.
نخلة، اميل. «التركيب البنيوي للعنف، خواطر نظرية في المقاومة الفلسطينية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٣، تموز/ يوليو ١٩٧١.

الهدف: السنة ١، العدد ٢، ٢ آب/ اغسطس ١٩٦٩، و ٩ آب/ اغسطس ١٩٦٩.

الوطن (الكويت): ١٦؛ ١٧؛ ١٩٨٤/٦/٢٠.

«وثائق الخارجية البريطانية لعام ١٩٥٣.» **الشرق الاوسط** (القاهرة): ١٩٨٤/١/٢١. «الوثيقة الرابعة».

ياسين، عبد القادر. «الحركات القومية العربية والكفاح المسلح الفلسطيني.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٩٨، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠. ص ٤٨ - ٥٥.

ــ. «الخلفية التاريخية للمقاومة العربية في فلسطين» **الطليعة** (القاهرة): العدد ٦، ١٩٦٩.

تقارير، ووثائق

التقرير السياسي الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آب/ اغسطس ١٩٦٨.

حبش، جورج. «فلسطين نحو حل ديمقراطي.» (وثائق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين).

حركة القوميين العرب. اللجنة التنفيذية. «الثورة العربية امام معركة المصير.» (التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية (القومية) للحركة، تموز/ يوليو ١٩٦٧).

فتح. «القضية الفلسطينية كمحور للثورة العربية.» (نشرة داخلية رقم ١٠٧).

«كلمة ابو اياد امام المجلس الوطني الفلسطيني، الجزائر.» (وثيقة رقم ٧٠).

«كلمة جورج حبش في المجلس الوطني الفلسطيني، الجزائر.» (وثيقة رقم ٦٢).

مكتب التعبئة والتنظيم. «فتح والوحدة الوطنية والقرار الفلسطيني المستقل.» (تعميم رقم ٣٥).

مؤتمرات

«مبادىء العمل الثوري الفلسطيني.» دراسة قدمتها قيادة العمل الفلسطيني لحركة القوميين العرب، المؤتمر الوطني الفلسطيني، ٢، القاهرة، ٣١ أيار/ مايو ١٩٦٥.

«مذكرة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.» **المؤتمر السنوي لمنظمة الطلبة العرب**، ١٧، الولايات المتحدة وكندا، آب/ اغسطس ١٩٦٨.

٢ - الاجنبية

Books

Kazziha, Walid. *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and His Comrades from Nationalism to Marxism.* London: Charles Knight Co. Ltd.; NewYork: St. Martin's, 1975. ix, 118p.

Kimche, John and David. *Both Sides of the Hill; Britain and Palestine War.* London: Secker and Warburg, [1960]. 287.

O'Neill, Bard Emmett. *Armed Struggle in Palestine: A political-Military Analysis.* Boulder, Colorado: Westview Press, 1978. xiii, 320 p. (Westview Special Studies on the Middle East)

Quandt, B. William, Fouad Jabber, and Ann Mosely Lesiah. *The Politics of Palestinian Nationalism*. 2nd. ed. London: University of California Press, 1974.

Periodicals

Jabber, Fouad. «The Resistance and the Arab Regimes.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 2, no. 2, Winter 1973

فهرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)،
(١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) .... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٧)) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٢٩٢ ص ـ ٨ $) .... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) .... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))،
(٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٣٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) .... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي. التنافس بين استراتيجيتين،
طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... د. عبد الله عبد المحسن السلطان
- التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي:
المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص ـ ١٠ $) ...... د. فؤاد حمدي بسيسو
- المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعة ثانية (٥١٦ ص ـ ١٠,٥٠ $) ...... د. حليم بركات
- مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة...
طبعة ثانية (٢٥٦ ص ـ ٥ $) .... د. حسن نافعة
- اللغة العربية والوعي القومي... طبعة ثانية (٤٨٤ ص ـ ٩,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...
طبعة ثالثة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٣٤٤ ص ـ ٧ $) .... د. هالة أبو بكر سعودي
- الهجرة الى النفط.. طبعة ثالثة (٢٤٠ ص ـ ٥ $) .... د. نادر فرجاني
- العرب وافريقيا.. طبعة ثانية (٨٢٤ ص ـ ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص ـ ٣ $) .... د. عدنان مصطفى
- الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)) (٣٥٢ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ (٢٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... اعداد مروان بحيري
- التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد والسياسة الخارجية... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣)) (٣٩٦ ص ـ ٨ $) .... د. محمد السيد سليم
- العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي (٧١٢ ص ـ ١٤ $) .... ندوة فكرية
- انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (٢١٢ ص ـ ٦ $) .... د. ابراهيم سعد الدين
ود. محمود عبد الفضيل
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص ـ ٢٠ $) .... ندوة فكرية
- الصراع العربي ـ الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... امين حامد هويدي
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الأول: المؤلفون ـ القسم الأول بالعربية
(١٠٦٠ ص ـ ٢١ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الأول: المؤلفون ـ
القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (١٠٩٦ ص ـ ٢٢ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين

ـ القسم الأول: بالعربية (٤٠٠ ص ـ ٨ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين
ـ القسم الثاني. بالانكليزية والافرنسية (٣٦٨ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثالث:
الموضوعات (ثلاثة اقسام) (٣٢٧٢ ص ـ ٦٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ النظام الاقليمي العربي... طبعة خامسة جديدة ومطورة (٣٢٤ ص ـ ٦,٥٠ $) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال

■ التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية. طبعة ثالثة (٤٧٢ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي

■ مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)) (٤٠٠ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين

■ الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... د. محمود عبد الفضيل

■ المواصلات في الوطن العربي... طبعة ثانية (٤٠٤ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية

■ السياسة الاميركية والعرب... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
(٣٦٨ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين

■ دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١)) (٤٧٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين

■ التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية

■ المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٥٦ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية

■ الامكانات العربية... طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٣ $) .... د. علي نصار

■ صور المستقبل العربي... طبعة ثانية (٢١٢ ص ـ ٤ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون

■ النظام الاجتماعي العربي الجديد... طبعة ثالثة (٣٠٤ ص ـ ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم

■ تجربة دولة الامارات العربية المتحدة... طبعة ثالثة (٨١٦ ص ـ ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية

■ التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠... طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢)) (٤١٦ ص ـ ٨,٥٠ $) .... د. مارلين نصر

■ البعد التكنولوجي للوحدة العربية... طبعة ثالثة (١١٦ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. انطوان زحلان

■ القومية العربية والاسلام... طبعة ثانية (٧٨٠ ص ـ ١٥,٥٠ $) .... ندوة فكرية

■ التكامل النقدي العربي: المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل... طبعة ثالثة (٧٤٠ ص ـ ١٥ $) .... ندوة فكرية

■ سلسلة التراث القومي الاعمال القومية لساطع الحصري/٣ مجلدات (٣١٢٤ ص ـ ٦٢,٥٠ $)

■ مجلة المستقبل العربي. المجلدات السنوية (٨ سنوات) (ثمن مجلدات السنة الواحدة ٤٠ $) ...... مركز دراسات الوحدة العربية

سلاسل الناشئة

■ سلسلة «ربوع بلادي» ٨ اجزاء. طبعة ثانية (دولار واحد لكل جزء) .... شريف الراس

■ سلسلة «فتى العرب» ٧ اجزاء... طبعة ثانية (دولار واحد لكل جزء) .... شريف الراس

الدكتور ابراهيم ابراش

- من مواليد غزة ١٩٥٢

- حصل على ليسانس في الحقوق من جامعة محمد الخامس عام ١٩٧٦ . ومن الجامعة نفسها حصل على دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ١٩٨١ . وفي عام ١٩٨٥ حصل على دكتوراه دولة في الحقوق ـ علوم سياسية من الجامعة نفسها

- نشرت له عدة دراسات ومقالات في صحف ومجلات عربية حول الفكر السياسي القومي العربي والفكر الفلسطيني

- يعمل حالياً أستاذاً محاضراً في العلوم السياسية بكلية الحقوق في جامعة محمد الخامس ـ الرباط



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣